الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم التاريخ و علم الآثار

رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الثقافة الشعبية

تخصص : أنثروبولوجيا

موسومة بـ

تصورات الأسرة الجزائرية لثقافة الادخار بالبنوك

-دراسة أنثروبولوجية-

إعداد الطالبة
قصري- عبد اللاوي ليندة

تحت إشراف
أ.د. بوحسون العربي

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ بشير محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
الأستاذ بوحسون العربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
الأستاذ حجيج جنيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	عضوا
الأستاذ مولاي الحاج مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	عضوا
الأستاذ بن منصور عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	عضوا
الأستاذ لبعير بلعباس	أستاذ محاضر أ	جامعة سيدي بلعباس	عضوا

السنة الجامعية : 2013-2014

الإهداء

تكريما للوالدين الكريمين

و

و توأم روحي زوجي

شكر وعرفان

أشكر المشرف الأستاذ الدكتور بوحسون العربي على توجيهاته المنهجية و الاكاديمية،

الشكر الجزيل للسادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تنقيح و تثمين رسالتي و مناقشتها،

أقدم فائق احتراماتي و عرفاني الى أستاذي الذي ساهم بتشجيعاته و دعمه لي ، الأستاذ الدكتور بشير محمد،

كذلك الشكر الخالص لكل من ساعدني في اعداد هذه الرسالة و على رأسهم السيد مدير المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة و التنمية الريفية ، السيد المحترم فلاق عريوات ،

و لا ينس عرفاني و شكري أبنائي و كل عائلتي ....

و الى كل من أثار دربي بكلمة، بنصيحة .....

شكري لكم بعدد حروف هذه الرسالة.

الفهرس

الفهرس

المقدمة العامة.....01

أسباب اختيار الموضوع 09

الدراسات السابقة 11

الإشكالية 21

الفرضيات.....23

تحديد المفاهيم الاجرائية.....24

مجتمع البحث 28

المنهج 28

تقنيات البحث 29

أ- الملاحظة بالمشاركة.....30

ب-المقابلة 30

ت-الاستمارة 31

العينة 32

صعوبات البحث.....33

خطة البحث 34

الفصل الاول: دور التقاليد في ترسيخ ثقافة الادخار داخل الأسرة الجزائرية.....36

مقدمة الفصل 36

الجزء الأول: التحولات التي عرفتها الأسرة الجزائرية 40

مقدمة 40

1- الخصائص الحديثة للأسرة 41
1-1- الوظيفة الحضارية 41
1-2- الوظيفة التربوية 42
1-3- الوظيفة الاقتصادية 42
2- وظائف الأسرة في الشريعة الاسلامية 43
3- الأسرة الجزائرية بين التقاليد والتغريب.....47
3-1- الحالة المالية للجزائر 50
3-2- النمو في الجزائر 50
الجزء الثاني: الأسرة الجزائرية و التغير الاجتماعي.....53
مقدمة 53
1- تشريح حالة الأسرة.....54
1-1- من حيث الحجم 54
1-2- من حيث الدخل 56
أ- الراتب الشهري الصافي في االقطاع العام.....58
ب- الراتب الشهري الصافي في القطاع الخاص 60
1-3- من حيث الحاجات 66
1-4- من حيث القيم 69
1-5- من حيث العلاقة بالمحيط 70
2- مظاهر الازمة الانتقالية على الأسرة.....70
2-1- على المستوى المعيشي 70
2-2- على المستوى النفسي 71
2-3- على المستوى الاجتماعي 71
2-4- على مستوى الدولة الجزائرية 72
2-5- على المستوى القيمي 73
خاتمة الفصل 73
الفصل الثاني: الثقافة البنكية و المعرفة الاقتصادية.....74
مقدمة 75

الجزء الأول : مكانة النقود من النظام الاقتصادي.....79

مقدمة.....79

1- ماهية النقود 80

2- وظائف النقود 82

3- خصائص النقود 83

4-1- القبول العام 83

4-2- الثبات النسبي 83

4-3- القدرة على ابراء الذمة 84

4- مراحل تطور النقود 85

4-1- مرحلة الانتاج للحاجة 85

4-2- مرحلة التبادل التجاري 85

4-3- مرحلة النقود السلعية 86

4-4- مرحلة النقود المعدنية 86

4-5- مرحلة النقود الورقية النائبة 86

4-6- مرحلة النقود الورقية الائتمانية 87

4-7- مرحلة النقود الورقية الالزامية 87

4-8- مرحلة نقود الودائع 88

4-9- مرحلة النقود الالكترونية 89

الجزء الثاني: البنوك و المصارف، أنواعها ووظائفها.....90

مقدمة 90

1- لمحة تاريخية عن البنوك و المصارف.....91

1-1- تعريف البنك 92

1-2- تاريخ البنوك 92

1-3- انواع البنوك و وظائفها 95

2- النظام المصرفي الجزائري 98

2-1- هيكل النظام المصرفي الجزائري 99

أ- بنك الجزائر 99

ب- البنوك و المؤسسات المالية 100

- البنك الجزائري للتنمية 100

- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط 100
- البنك الوطني الجزائري 101
- القرض الشعبي الوطني 101
- بنك الجزائر الخارجي 101
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية 101
- بنك التنمية الريفية 101
- بنك البركة 102
- البنك الاتحادي 102
- بنك الخليفة 102

3- الودائع البنكية 102

3-1- تعريف الودائع 102

3-2- انواع الودائع المصرفية 103

أ- وديعة غير استثمارية 105

ب- وديعة استثمارية 105

3-3- حكم فوائد الودائع في الاسلام 106

خاتمة الفصل 108

الفصل الثالث: الوعي الاقتصادي و ثقافة الادخار لدى الأفراد 109

مقدمة 110

الجزء الأول : تاريخ الادخار و آلياته في المجتمع الجزائري.....113

مقدمة 113

1- الادخار سلوك مكتسب و ثقافة أسرية 115

1-1- تعريف الادخار 116

1-2- أنواع الادخار 118

1-3- دوافع الادخار 120

2- الادخار من المنظور التاريخي 122

3- الادخار في الفكر العربي الاسلامي 124

4- الادخار في النظريات الاقتصادية 127

4-1- افتراض النموذج الكلاسيكي 127

4-2- افتراض الدخل المطلق (النظرية الكينزية).....128
4-3- اقتراض الدخل النسبي (نظرية دوزنبري).....130
4-4- افتراض الدخل الدائم (نظيرة فريدمان).....131
4-5- افتراض دورة الحياة (نظيرة فرانكو موديجلياني) 133
4-6- افتراض تايلور 134
5- علاقة الادخار بالدخل و الاستهلاك.....135
الجزء الثاني : دور الأسرة في ترسيخ ثقافة الادخار.....138
مقدمة 138
1- دور الدين الاسلامي في تعزيز ثقافة الادخار 140
2- الادخار سياسة حياتية 143
2-1-مصادر الادخار 143
2-2- نماذج و دوافع الادخار 144
3- أسس و قواعد الادخار داخل الأسرة 147
3-3- القاعدة الأولى 147
3-4- القاعدة الثانية 148
4- غياب ثقافة الادخار 150
5- دور البنوك في قتل ثقافة الادخار 152
6- مفاهيم أساسية.....155
6-1- الاستثمار 155
6-2- الاكتناز 159
6-3- الاحتكار 166
خاتمة الفصل 167
الفصل الرابع: موقف الجزائر و بعض الدول العربية من الادخار.....168
مقدمة.....169
الجزء الأول: واقع الادخار داخل الأسرة الجزائرية في ظل العولمة و التحديث. 172
مقدمة.....172

1- الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للعولمة في الجزائر.....174

2- موقف المجتمع الجزائري من الادخار في ظل التحديث.....179

3- مواقف بعض الدول العربية من الادخار.....188

3-1- الادخار في دولة الامارات.....189

3-2- الادخار في دولتي قطر و الكويت 193

3-3- الادخار في المملكة العربية السعودية 195

3-4- الادخار في دولة عمان.....198

3-5- الادخار في فلسطين 201

3-6- الادخار في الأردن 203

3-7- الادخار في مصر 204

3-8- الادخار في المغرب 206

3-9- الادخار في تونس 207

4- الجزء الثاني: الادخار و الربا 210

مقدمة.....210

1- موقف الاسلام من الربا.....211

2- مفهوم الربا و أنواعه 215

3- تعريف الربا في الاقتصاد 216

خاتمة الفصل 221

الفصل الخامس : القراءة السوسيو- أنثروبولوجية لثقافة الادخار في المجتمع.....

الجزائري.....222

مقدمة 223

1- الدراسة الاستطلاعية 224

الجزء الأول: حقيقة الادخار داخل الأسرة الجزائرية.....225

مقدمة.....216

1- الخصائص السوسيو-مهنية للمبحوثين.....226

1-1- حسب الجنس.....226

1-2- حسب السن 226

1-3- حسب الحالة المدنية 228
1-3-1-حسب عدد الأطفال 229
1-4- حسب نوع الاقامة 230
1-5- حسب قطاع العمل بالنسبة للمستوى التعليمي 231
1-6- حسب الأقدمية في المنصب 232
1-7- حسب تقييم الفرد لراتبه الشهري بالنسبة لقطاع العمل.....232
2- مؤشرات الادخار في الأسرة الجزائرية 234
2-1- هل يدخر الفرد الجزائري؟.....235
2-2- أين يدخر الفرد الجزائري؟ 237
2-3- لماذا و لمن يدخر الافراد؟.....239
2-4- متى يدخر الفرد الجزائري؟ 244
2-5- من المسؤول الاول على الادخار داخل ال.....248
الجزء الثاني : تصورات أفراد الأسر الجزائرية لثقافة الادخار 257
مقدمة.....257
1- كيف يتمثل الأفراد عملية الادخار ؟.....258
2- ما هي تجربة الجزائري مع الادخار التقليدي 262
3- ما هي تصورات الأفراد للادخار البنكي بالودائع البنكية؟.....265
4- ما هي علاقة الاقتراض البنكي بترشيد الانفاق ثم الادخار؟.....270
5- هل يلعب الوازع الديني دورا في تحديد مواقف الأفراد من الاقتراض
البنكي؟.....275
الجزء الثالث: محددات الادخار المصرفي الشخصي.....284
مقدمة.....284
1- دور التنشئة الاجتماعية و التربية داخل الاسرة في ترسيخ ثقافة
الادخار.....286
1-1- من يشجع الطفل على الادخار؟.....286
1-2- هل ينشأ الفرد على مبدأ الادخار منذ صغره ؟.....293
2- -جهود الدولة في تحفيز الأفراد على الادخار المصرفي.....294
الجزء الرابع: معوقات الادخار المصرفي الشخصي بالودائع البنكية 307

مقدمة.....307

1- غلاء المعيشة و ضعف الدخل.....310

2- تنامي ظاهرة الاستهلاك لدى الأسرة 312

3- أثر الربا على الادخار المصرفي و المعاملات البنكية.....324

4- فقدان الثقة في البنوك الجزائرية.....333

خاتمة الفصل 341

الخاتمة العامة.....343

المصادر و المراجع 347

الملاحق.....362

المقدمة العامة

يعيش العالم اليوم واقعا متغيرا يطغى عليه الطابع الديناميكي و سرعة التغير في الوسائل و المؤسسات واتساع المفاهيم. و هذا ما انعكس على السلوك الوظيفي للعلوم التي تطورت خلال السنوات الأخيرة و أخذت تتسع في تفصيلاتها و تشعباتها الدقيقة لتواكب هذا العصر و لا سيما في عالم الاقتصاد و الأعمال. لقد فرضت هذه التطورات في عالم الاقتصاد و الأعمال على المجتمع التجاوب و التعامل معها فبرزت ثقافة جديدة تعبر عن سلوكيات تحكمها مفاهيم حديثة النشأة و سريعة الانتشار و التداول داخل المجتمع المتحول و ولّد رؤى جديدة للثقافة الاقتصادية التي هي احدى سمات مجتمع المعرفة .

تعرف الثقافة الاقتصادية بكونها عبارة عن مجموعة المعارف و السلوكيات السائدة بين أعضاء المجتمع النشط اقتصاديا. و قد أدى التقدم الكبير في مجال المعرفة و الاتصالات إلى بروز خصائص جديدة من علم الاقتصاد ترتكز على تفسير مفاهيم متطورة كالوفرة و الندرة و الادخار و الاستهلاك و التبادل في مجتمعات تعرف تحولات اجتماعية و اقتصادية سريعة داخل خصوصياتها الثقافية و نظراتها المختلفة تجاه الثروة المادية.

تعد هذه المفاهيم من أهم مجالات البحث في الأنثروبولوجيا الاقتصادية التي تتناول دراسة مجموعة من الموضوعات الاقتصادية من وجهة نظر الانثروبولوجيا. و في هذا السياق برزت ثلاثة اتجاهات أساسية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية وهي: الاتجاه الشكلي والحقيقي والثقافي. يرتبط الاتجاه الشكلي بعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد (Néo-classique) ، ويعرف علم الاقتصاد على أنه دراسة تحقيق الاستفادة القصوى من الخدمات المتاحة في ظل ظروف الندرة و يقوم على افتراض أن الأفراد يسعون إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الخدمات المتاحة عن طريق الاختيار العقلاني بين الطرق البديلة . بينما يرى أصحاب الاتجاه الحقيقي الذي كان يتزعمه الاقتصادي

الأمريكي كارل بولانيي أن الانسان يعتمد على الطبيعة و على المجتمع لكي يضمن عيشه و احتياجاته الاجتماعية ، و أن القوانين الاقتصادية الناجمة عن هذا الاطار (الطبيعة و المجتمع) لم تؤد فعلا الى الاختيار العقلاني.

غير أن رواد الاتجاه الثقافي و على رأسهم أبراهام كاردينار رأوا أن العمليات المركزية لكسب العيش مهيكلة ثقافيا ، و من ثم فان نماذج كسب العيش و المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بها مثل التبادل التجاري و المال و الأرباح يجب أن تكون وليدة البيئة الاجتماعية المحلية من فهم هذه النماذج و المفاهيم عوضا من استخدام نماذج عالمية متأصلة في الفهم الغربي للظواهر الى جانب المصطلحات الاقتصادية الغربية التي تم تطبيقها على جميع المجتمعات[1]

يقول زيد بن محمد الرماني، عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ان علم الاقتصاد فرع من فروع العلوم الاجتماعية الأصيلة، ولغته تُعدُّ لغة مشتركة وذات علاقات متعددة بالعديد من تلك العلوم وغيرها، فالاقتصادي يتحدث بلغة الاجتماعيين، وكذا يتكلم بلغة الإحصائيين وأيضاً يُحلِّل بلغة الاقتصاديين البحتة، ويفسِّر الظواهر بلغة الفلاسفة والمنظرِّين. وهكذا تشعبت لغة الاقتصادي ، بَيْدَ أنها ترتكز على أدوات رئيسية كالرياضيات والإحصاء، ولغة النماذج القياسية. ولذا، لم تخل لغة الاقتصادي من دراسة الظواهر الاقتصادية وتحليلها وتشخيصها، وشرح أسبابها ومبرّراتها، ووصف العلاج الناجع والأسلوب المناسب لمواجهة أي ظاهرة اقتصادية. [2]

و من المتفق عليه في الدراسات الأنثروبولوجية أن بنية المجتمع تضم الأنساق الاقتصادية و القرابية و السياسية و الدينية و التي بدورها تضم نظما متمايزة، و هي تكوّن موضوع البحث في فروع الانثروبولوجيا الاجتماعية التي تشمل الى جانب فروع أخرى الانثروبولوجيا الاقتصادية .

---

(1)- جيمس كاريير، الأنثروبولوجيا الاقتصادية ، ثلاثة اتجاهات لتحقيق الأرباح ، على الموقع الالكتروني: www.saninfocus.com

(2)- زيد بن محمد الرماني (عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، اللغة الاقتصادية، ط1، دار طويق للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، 2002، ص 5

كما تهتم الأنثروبولوجيا الثقافية و الاجتماعية بدراسة السلوك الإنساني في تنظيمه الاجتماعي و الثقافي و تقوم بالكشف عن الأبعاد المختلفة التي تحدد المرجعية الثقافية للفرد من حيث هو عضو في المجتمع . و هي تعتبر الثقافة بما تشمله من قواعد عرف و عادات و تقاليد و معتقدات و ممارسات و فنون و تصرفات على حد تعبير العالم الأنثروبولوجي الانجليزي إدوار. ب. تايلور كوسيلة تمكّنه من الاتصال بالآخرين سواء جماعته المحلية أو الجماعات الأخرى المحيطة بما لها من خصائص اجتماعية و ثقافية في بيئتها الطبيعية المتباينة.

و على هذا الأساس كان أحد أهم أهداف الأنثروبولوجيا الثقافية دراسة هذا التباين أو التشابه الثقافي، تاريخه، أصوله ، نموه و تطوره بالإضافة إلى التأثير المتبادل بين المجتمعات ذات الأنماط الثقافية المختلفة و التي تطمح إلى التغيّر الثقافي الإيجابي . تهتم الأنثروبولوجيا أيضا بوصفها "علم الإنسان" بدراسة جميع مظاهر الحياة البشرية سواء تقليدية أو حديثة ، بحيث يعتبر الجانب الاقتصادي حاليا من المظاهر التي تدل على مدى تحديث الأفراد و المجتمعات أو احتفاظها بموروثها الثقافي بكل ما يحمله من معنى "التقليد و الأصيل" و يعتبر الدين و الممارسات الاقتصادية و الاجتماعية أحد صورها .

من جهة أخرى تهتم الأنثروبولوجيا بدراسة السلوك الاقتصادي و النشاط الإنساني الذي يمارسه الفرد لإشباع حاجاته إذ أن جوهر المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها البشرية منذ قديم الأزل هي قلّة الموارد في مقابل الحاجات التي يرغب الإنسان في تلبيتها و قد مرّ النشاط الاقتصادي على مرّ التاريخ بعدة مراحل كانت أوّلها مرحلة الإنتاج البسيط، ثم انتقل إلى مرحلة الإنتاج المركّب الذي يقوم على المبادلة ، و أصبح يقوم بتبادل الزائد من المنتجات عن الاستهلاك لإشباع قدر أكبر من حاجاته إلى أن تحوّل النشاط الاقتصادي تدريجيا إلى مرحلة الاقتصاد النقدي .(أنظر كتاب : رأس المال ، كارل ماركس، مكتبة النهضة المصرية للنشر، 1947)

قامت النقود آنذاك بوظيفة الوسيط لعمليات تبادل السلع و بظهور هذا الوسيط ظهرت سوق لتداول هذه النقود سمّيت "بسوق المال" و "الأسواق المالية" و بالتالي نشأت البنوك التي تعد من أشهر هذه المؤسسات المالية الوسيطة. و إذا أخذنا بعين الاعتبار عملية الادخار بإيداع الأموال و استثمارها على مستوى البنوك فسوف نرى أن هذه العملية تعبّر عن سلوك تبنّاه الأفراد منذ القرنين الأخيرين و هي تؤدي دورا هاما ثقافيا، اجتماعيا و اقتصاديا داخل المجتمع. و الادخار ظاهرة اقتصادية تمس حياة الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه ويعرّف الاقتصاديين الادخار بأنه فائض الدخل عن الاستهلاك أي الفرق بين الدخل وما يتم أنفاقه على السلع والخدمات الاستهلاكية. ويعبّر عن الادخار بأنه عملية تكوين احتياطي اما بتحويله إلى استثمار أو إلى استهلاك مستقبلي.(أنظر كتاب: النظرية العامة في الاقتصاد ، جون مينر كينز، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر ، بدون تاريخ)

يمثل مفهوم الادخار واحدا من المفاهيم القديمة الحديثة التي اتسمت بالثبات على أصل المفهوم الذي أنشئت عليه طيلة استخدامه ، لا بل المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي الذي جاء بمفهوم واحد يراد به اخفاء الشيء و الانتفاع به وقت الحاجة اليه. (1) للادخار تعاريف عدة ، لغة الادخار مصدر لفعل، ادخر الشيء اختاره، أو اتخذه، أو خبأه وأعده لوقت حاجته، ومنه قولهم : ذخر لنفسه حديثاً حسناً إذا أبقاه، ويقال :ما يذخر فلان منك نصحاً، أي :لا يبقي شيئاً من النصح وأداه إليك (2) وعليه، فالادخار في اللغة يعني :الاحتفاظ بشيء (أي شيء) وتخبئته لوقت الحاجة، وكل ما يبقيه المرء لنفسه لوقت الحاجة يسمى مدخراً، وقد ورد بهذا المعنى في حديث أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها –عندما قالت :كان رسول الله يدخر لأهله قوت سنة (3) فالمراد بالادخار في هذا الأثر إبقاء المرء لنفسه قصد الانتفاع به وقت الحاجة، وهذا المعنى جلي في ادخار القوت لغد.

---

(1)– ابراهيم عبد اللطيف العبيدي ، الادخار: مشروعيته و ثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الاسلامي (الودائع المصرفية ، الصناديق الاستثمارية ، الصناديق الوقفية) ، ط 1، دائرة الشؤون الاسلامية و العمل الخيري للنشر، دبي – الامارات العربية المتحدة، 2011، ص 17

(2) انظر لسان العرب ابن منظور 302/4 ؛ وتاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، 222/3

(3) البخاري صحيح البخاري في كتاب الجهاد والسير رقم 2689

أما اصطلاحا فلم يتم الاتفاق على تعريف واحد للادخار بل ورد جملة من التعريفات منها:

-الادخار هو عدم إنفاق الدخل على الاستهلاك (تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية)

- الادخار بمعناه الخاص ينصب على الدخول النقدية، ويعني تأجيل الإنفاق العاجل إلى إنفاق آجل على أن يأخذ المال طريقه في فترة التأجيل إلى مؤسسة مالية تتولى إدارة واستخدام هذه المدخرات (تعريف الموسوعة العلمية العملية للبنوك الإسلامية)

-الادخار اقتطاع جزء من الدخل بشرط أن يأخذ طريقه إلي الاستثمار(تعريف مجلة البنوك الإسلامية) .

و عن توافق المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي يقول صاحب معجم لغة الفقهاء : (الادخار: أصلها اذتخار فقلب كل من الذال و التاء دالا مع الادغام فتحولت الكلمة الى "ادخار" ، وهو الاحتفاظ بجزء من الدخل للمستقبل ، و الاحتفاظ بالشيء لوقت الحاجة.(1) ان مفهوم الادخار ،كان في الماضي يعني الزراعة بصورة عامة ، كما يشير الى ذلك جعفر الجزار في كتابه : (الادخار و الاستثمار) و ربما كان السبب هنا في رؤية الجزار كونه يعني أن الزراعة تعطي انتاجا مضاعفا خلال فترة قصيرة ، ثم خصّ مفهوم الادخار كل شيء يمكننا ادخاره ، معنويا كان أو ماديا ، و لو أنه كان يدل أكثر على الجانب المادي. "فالحيوان يدخر طعام أولاده في عشه أو حجره أو في جوفه ، يدخر لنفسه ليعيش خلال فصل الجفاف. و النبات يدخر خلال فصل الصيف ليبقى و يعيش خلال الشتاء و ليسترد حياته في الربيع. و اذا أردنا أن نتعمق أكثر فبإمكاننا أن نقول أن جسم الانسان و جسم الحيوان يدخر الغذاء، أو المواد الضرورية لبقائه و التي يمتصها من غذائه . فالجمل يدخر الماء و الطعام ، و هو مثال رائع لأسلوب حياتي متفوق، فبإمكانه أن يعيش في الصحراء القاحلة بدون ماء و تحت أشعة الشمس الحارقة عدة أيام مسعينا بالمواد التي اذخرها و خزنها في سنامه اضافة الى ما خزنه في بواطن معدته" (2) اذن ، فالادخار ليس

---

(1)- محمد رواس قلعجي ، معجم لغة الفقهاء- عربي انجليزي، ط2 ، دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت، لبنان، 1988، ص 51

(2)- زيد بن محمد الرماني، مهارات اقتصادية – سلسلة تنمية المهارات-، دار الحضارة للنشر و التوزيع، الرياض، 2004، ص 20-21

حكرا على الانسان فقط لأن الطبيعة و الظروف الحياتية فرضت على سائر المخلوقات بما فيها الحيوان الذي توجب عليه أيضا تدبير أموره باتخاذ سياسات ادخارية ، و هنا نذكر أكبر مثال للدروس الادخارية التي تناولتها واحدة من أبرز الخرافات (les fables) ذات الرمزية القوية و الدالة على أهمية الادخار و هي قصة "النملة و الصرصور".

على صعيد آخر ، نجد تعريفات أخرى للادخار توردها بعض المعاجم والقواميس والموسوعات الاقتصادية الحديثة ويمكن أن نختار من بينها تعريف مجلة البنوك الإسلامية، وذلك لما يتسم به من دقة ووجاهة وسداد وشمولية و ان مزاياه تتجلى في النقاط التالية:

أولاً :تفريقه بين الادخار كعملية والادخار كشيء، فإنه لم يسلك المسلك الذي سلكه أكثر الذين عرّفوا الادخار، نعني أنه فرّق بين المال المدخر وبين عملية الادخار التي تؤدي إلى تكوين مال يطلق عليه المدخر، وأما بقية التعريفات فإنها لم تعن بالتفريق بين الادخار بصفته عملية ينتج عنها تكوين مال يطلق عليه المدخر، وبين ذلك المال الذي يتكون من جراء هذه العملية، فسلامة هذا التعريف من هذا الالتباس أمر يحسب له ويجعله جديراً بالاعتداد والترجيح.

ثانياً :تميزه بالدقة المتمثلة في التعبير عن علاقة الادخار بالدخل، فقوله إن الادخار عملية اقتطاع جزء من الدخل، فيه دقة، وذلك لأن الادخار لا يمكن أن يكون له قيام ما لم يكن هناك دخل يحتفظ بجزء منه للمستقبل، وهذا الأمر لا يتنبه له أكثر من عرفوا الادخار على الرغم مما له من أهمية قصوى.

ثالثاً :تنصيصه على مآل الجزء المقتطع من الدخل إلي الاستثمار، فتضمن التعريف هذا الأمر ذو أهمية بمكان، إذ به يفترق الادخار عن الاكتناز من جهة وعن الاحتكار من جهة أخرى، وبه يتوقف تحديد حكم الادخار الشرعي من حيث الإيجاب وعدمه، ومن حيث التحريم وعدمه.[1]

---

(1)- روحي البعلبكي- منير البعلبكي، المورد الوسيط، ط 1، دار العلم للملايين ، بيروت ، 2006 ، ص 215

يمارس الادخار من قبل جميع الأفراد والشركات والمؤسسات والدول، ويمارسه الأفراد بشكل اختياري عبر حسابات التوفير وصناديق الادخار أو عبر ادخار إجباري مثل الاشتراك بصناديق التقاعد، فهو ادخار بحكم القانون للمستقبل عندما يبلغ المشترك السن المحددة للتقاعد، وبالتالي يحصل على معاشه التقاعدي من عائد ادخاره مع غيره من المشتركين في نظام التقاعد والمحدد بموجب القانون. وتقوم المؤسسات بالادخار عبر إمساك الاحتياطيات القانونية والعامة عند توزيع الأرباح السنوية وذلك لإعادة استثمارها في المستقبل وتطوير عمل الشركة وزيادة قدرتها التنافسية، وتقوم الدول بالادخار عبر تطبيق نظام الضرائب ومقابل الخدمات الحكومية كوسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي والمساهمة في معالجة المشاكل الاقتصادية.

يتضح أن للادخار فائدة كبيرة ودور هام في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية، وتسعى الدول عبر أنظمتها وقوانينها إلى جذب المدخرات وتوفير الأوعية المناسبة لعملية الادخار، و لا سيما على مستوى البنوك. و ترجع كلمة بنك إلى أصل الكلمة الفرنسية "banque" و إلى أصل الكلمة الايطالية "banca " و تعني هاتين الكلمتين صندوق متين لحفظ النفائس. فالبنوك هي مؤسسات مالية متخصصة تعمل في إدارة الأموال حفظا و اقتراضا، أو بيعا و شراء، و هي أماكن عرض الأموال بالطلب عليها.

كما أن كلمة مصرف و هي من أصل عربي تدل على " مؤسسة تقوم بعمليات الائتمان بالإقراض و الاقتراض"[1] و هي مرادف لكلمة بنك تدعو إلى " التفكير في الودائع البنكية التي تتحول إلى أصول مالية تمثل حقوق لمجموع المودعين بمختلف فئاتهم"[2]

1- رمضان اشراح وآخرون، البنوك التجارية ، ؛ ذات السلاسل للطباعة النشر و التوزيع، الكويت ، 1999. ص .18

2- محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية و الإسلامية مدخل مقارن، ، دار الطباعة الحديثة، القاهرة ، بدون تاريخ، ص 10-11.

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها و الدور الذي تؤديه في المجتمع تلبية لحاجات العملاء و المجتمع ذاته. أما من الناحية العملية يرجع الأصل التاريخي لظهور البنوك إلى استحداث النقود الورقية كوسيلة للتبادل فيما بين الأفراد و مع تطور و توسع عملية التبادل سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي تطورت أنشطة البنوك لتغطي احتياجات الأفراد . من أهم الوظائف التي تؤديها البنوك تشجيع أصحاب المدخّرات و رؤوس الأموال على إيداع أموالهم و استثماراتهم على مستوى المصارف بكل أنواعها. و من هنا نتوقف عند الجهود المبذولة حاليا على مستوى كل العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة بغية تحفيز الأفراد لإيداع أموالهم في البنوك بهدف استثمارها إذ تتعدد المؤسسات المالية و تتنافس في تأدية هذه المهمة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة فالبنوك التقليدية مثلا تتنافس في هذا الدور و تقوم باستثمار الأموال إلى جانب البنوك الإسلامية التي تعمل وفقا للأحكام الإسلامية التي تتميز بأخلاقياتها في بناء المجتمع و تقويته و نظرتها إلى المال على أساس أنه "خادم للإنسان و القيم السامية ووظيفته تنميته البشرية و خدمتها و ليس هدفا بحد ذاته"[1] و له وظيفة اجتماعية جماعية لصالح عموم الأفراد، ضمن هذا المسعى جاء اختيارنا.

أسباب اختيار الموضوع :

في موضوع بحثنا هذا ، و بناء على ملاحظاتنا الأولية على أرض الواقع و استنادا الى الأرقام التي يرصدها البنك الجزائري، هناك امتناعا كبيرا عند الأفراد لإيداع أموالهم على مستوى البنوك و يبقى استعمال النقود في "الأسواق اللاّ رسمية" شيئا جد وارد على الرغم من كل التحفيزات التي تقدمها الدولة و الخدمات التي توفرها البنوك لتلبية حاجات الأفراد المختلفة بتوفير ضمان الرد و الأمان ضد السرقة و الانحرافات الأخرى إضافة إلى نسبة الفوائد من خلال استثمارها في مشاريع رسمية .

---

(1)- جدي الهيتي، د. عبد الرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى 1998، دار أسامة للنشر، عمان – الأردن، ص 52.

إن نسب الودائع تبقى جدّ منخفضة و يعد هذا أحد الأسباب الموضوعية التي دفعتنا إلى البحث في سبب هذا الامتناع بهدف الكشف عن حقائق التصورات التقليدية السائدة عند أفراد الأسرة الجزائرية و التي لا تزال مختبئة في عقلياتهم.

نحاول أيضا الكشف عن أسباب امتناع الأفراد عن ادخار أموالهم في البنوك و علاقة ذلك بمختلف التصورات والممارسات الثقافية و الدينية . إضافة إلى هذا، هناك سبب ثاني يكمن في كوننا عندما كنا موظفين ببنك الفلاحة و التنمية الريفية * و في احتكاك دائم بالأفراد المترددين على هذا البنك ، لمسنا نوعا من عدم الاهتمام بهذه المسألة لدى الزبائن أدى في أحيان كثيرة الى الامتناع و ذلك بالرغم من التشجيعات المقدمة من طرف الدولة لتبني الطرق الشرعية لاستثمار الأموال بطرق رسمية و مضمونة سوف نحاول فهم أسباب تمسّك الأفراد بالاحتفاظ بأموالهم بطرق غير اقتصادية و تقليدية إما بقرضها لأشخاص ضمن العائلة أو استثمارها في مشاريع غير رسمية و لا مضمونة وإما في اكتنازها في البيوت و توزيعها بين أفراد العائلة . و نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن الحقائق الكامنة في نفسيات الأفراد و عقولهم و التي تعتبر حقائق ذات مرجعية ثقافية توجّه سلوكاتهم في مختلف مجالات حياتهم ، كما نركّز على الممارسات الاقتصادية و على نظرة الفرد إلى البنك كمؤسسة مالية لها دور في التغير الاجتماعي.

سوف نحاول أيضا البحث في أسباب امتناع الأفراد عن إيداع أموالهم على مستوى البنوك و تفضيلهم التصرف بها بالطرق الشعبية و التقليدية من منطلق ما تمليه عليهم قناعاتهم الخاصة. فبالرغم من كون هذا الموضوع هو "موضوع الساعة" في ظل العولمة و انفتاح السوق الجزائرية على العالم إضافة إلى الخوصصة في كل المجالات و على مستوى عدد هام من المؤسسات في العديد من الميادين الحيوية بالجزائر إلاّ أن النتيجة المتوقعة من وراء تسطير هذه البرامج لتحقيق التنمية الاقتصادية في وطننا لا تزال لم تتجسد على أرض الواقع، ويعود ذلك أساسا إلى قلة المساهمات الفردية .

---

* عملنا كمكلفة بالدراسات التقنية بوكالة البنك خلال الفترة (2002 الى 2007) ثم كاطار بالمديرية الجهوية من (2007 الى 2011)

كذلك من الأسباب الأساسية التي دفعتنا إلى اختيار هذا النوع من الدراسات هو قلة الأبحاث فيه رغم أهميته الفعلية في إعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فلا يمكن مشاهدة تغيرات شاملة بعيدا عن بلورة عقلية تؤمن بضرورة تحقيق تنمية شاملة في إطارها الكلي. و هنا ، و كما أشرنا سابقا، نتوقف عند أحد أهم أهداف الدراسات في مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية التي تحاول معالجة الموضوعات الاقتصادية من وجهة الأنثروبولوجيا.

الدراسات السابقة:

نستند في بحثنا هذا على مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب هامة من موضوعنا ، و التي ساعدتنا في بلورة اشكالية هذا البحث.

يقول"**جيمس كاريير**" في كتابه " A Handbook of Economic Anthropology " أنه و لأكثر من قرن من الزمان درس علماء الأنثروبولوجيا الحياة و المؤسسات الاقتصادية للناس حول العالم إلّا أن نتائج أبحاثهم و انعكاساتها على الاقتصاد لم تتجاوز نطاق علم الأنثروبولوجيا وهو من خلال كتابه هذا يحاول تغيير هذا الوضع بإتاحة المعلومات المستمدة من الدراسات الأنثروبولوجية الاقتصادية لجميع المهتمين بعلم الاقتصاد وكذا توضيح العلاقة بين المجالات الاقتصادية و غير الاقتصادية في الحياة .

من ناحية أخرى عالج " **جون مينر كينز**" [1] و هو اقتصادي انجليزي شهير موضوع الودائع البنكية من خلال كتابته :"الودائع البنكية" حيث تطرّق إلى تعريف الودائع بأنواعها و تبيان دورها في بناء المجتمع و الرفع من المستوى المعيشي إضافة إلى أهميتها في التنمية الاقتصادية بصفة عامة. كما أسّس النظرية الكينزية من خلال كتابه "النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود" معارضا للنظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت.

(1)- جون مينر كينز، النظرية العامة في الاقتصاد ، ترجمة نهاد رضا، تقديم : أحمد هني، موفم للنشر، 1991، ص 93.

و من أهم ما تقوم عليه هذه النظرية هو أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب و السياسة المالية و النقدية أن تتحكم في التنمية الاقتصادية فقد عالج هذا الاقتصادي الشهير موضوع الودائع من الناحية الاقتصادية المحضة. كما أشار الى مفهوم الادخار في علاقته بالدخل و الاستهلاك ، فحسب نظريته يمثل الادخار القسم الذي لم يمتصه الاستهلاك. تناول كينز أيضا دوافع الناس للاحتفاظ بالسيولة النقدية في بيوتهم ، و هي في نظرنا نوعا من أنواع الادخار، فحصرها في ثلاثة دوافع أساسية و هي :

-دافع المعاملات : للخوض في التجارة و البيع و الشراء

-دافع الاحتياط: لمواجهة الاخطار و الأمراض و الحوادث بالاضافة الى البطالة

-دافع المضاربة: بتتبع نسبة الفائدة و أسعار المعادن النفيسة كالذهب و الفضة و محاولة الاستفادة من هذه التطورات المالية.[1]

من جهة أخرى ، تعرّض عدد من الأنثروبولوجيين الى جوانب عدة من اقتصاديات الشعوب القديمة و الحديثة، و على رأسهم **مارسل موس** [2] **Marcel Mauss** في كتابه " الهدية" أين تناول أشكال تبادل الهدايا الذي يتم بين أفراد المجموعة و ما يصاحبه من طقوس وشعائر. أبرز موس في هذه الدراسة الدور الذي تلعبه الهدايا في تحقيق الاستقرار و دعم أواصر العلاقات داخل مجتمع القبيلة من خلال نظام البوتلاش.. انه نظام شعائري يدخل فيه الكثير من الطقوس و يساهم بشكل فعلي في إشباع الحاجة التي يشعر بها الشخص للحصول على المزيد من الشرف و السمعة الطيبة . ان عمليات التبادل –تلك- لا تخلو من الأبعاد الاقتصادية لأنها ترتبط بالأنظمة الاقتصادية في المجتمعات البسيطة و كذا بالنظم الاجتماعية. فيرى **موس** Marcel Mauss أن عملية التهادي تعبّر عن سلوك يتبناه الأفراد داخل المجتمع لحفظ حقوق أطراف العلاقة بينهم في الأخذ والرد .

---

(1)- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، ج1، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار النشر المغربية، بدون تاريخ، ص 142-143

(2)- Marcel Mauss , Essai sur le don. Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques, PUF, coll. « Quadrige Grands textes », 2007, p 248

أما عن الالزام الذي يوجب على المهدى إليه أن يرد الهدية وبأحسن منها و ما قد يتسبب فيه الامتناع عن القيام بهذا السلوك في زعزعة المركز الاجتماعي للشخص والتقليل من هيبته ومكانته ، فهذا يكشف عن الدور الاقتصادي الذي تلعبه عملية التهادي داخل المجتمع و كذا عن تأثير الهدية على العلاقات الاجتماعية . ولما للتبادل من أبعاد اقتصادية بالإضافة الى علاقته القوية بالمال و النقود نرى أن منطق الالزام الذي يقترن بعملية التهادي قد تقترن بالادخار و الدين و طرق تكوين الثروة من أجل التبارز بها للحصول على المكانة الاجتماعية.

كارل بولانييي Karl Polanyi من جهته و في كتابه " la grande transformation " يتناول ما حدث في الاقتصاد البريطاني منذ القرن السابع عشر انطلاقا من اتفاقية التطويق le traité sur les enclosures كما يشرح ميكانيزمات السوق الخاص بالتنظيم الذاتي le marché autorégulateur و ما ينتج عنه من انفصال بين الاقتصاد و المجتمع الذي يخضع لذلك السوق. أما في كتابه الثاني " Les Finances solidaires" تناول جوانب اجتماعية لعمليات اقتصادية أطلق عليها تسمية "الادخار التضامني" تبلورت أفكاره حول الفقر و تدهور الأوضاع الاقتصادية لدى بعض الشعوب بالرغم من النمو الاقتصادي الذي تشهده، فالتنمية في مجال الاقتصاد لا تعني بالضرورة امتصاص البطالة و القضاء على الفقر. و في هذا الصدد، يذكر مجتمعات الاتحاد الأوروبي التي حاولت بشتى الطرق الاقتصادية الحديثة و باستعمال ما يسمى بالتضامن المالي و القروض المصغرة و المبنية أساسا على عملية الادخار (الفردي و الجماعي) لمحاولة خلق مناصب شغل لدى الأفراد بغية امتصاص البطالة و القضاء على الفقر.

لكن اتضح أن الجانب الاقتصادي لا بد أن يواكبه سلوك ثقافي واجتماعي يساهم في انجاح هذا النوع من المخططات التنموية التي لم تحقق الاهداف المنشودة . تبين انه" اذا كانت الاهتمامات لتحقيق الأرباح الاقتصادية – هي الأهم في هذه المبادرات – وان احترام القيم الانسانية هو الذي يبقى يميز مجال التضامن الاجتماعي"[1]

(1) David Vallat et Isabelle Guérin (de l'Institut Karl Polanyi) , Les finances solidaires, ed CRIDA *avec le concours de la Délégation Interministérielle à l'Innovation Sociale et à l'Économie Sociale et de la fondation du Crédit coopératif., Paris , 1999, p9*

و قد تم تصعيد هذه الرؤية بظهور عدة مبادرات اثر خلق جمعيات كجمعية فينانسول l'association Finansol التي أنشأت في فرنسا في سنة 1999 و كان الهدف من تأسيسها هو تحفيز و تطوير عمليات الادخار التضامني الذي مفاده أن يتم استعمال الأموال المدخرة بفعل تضامن أفراد المجتمع الفرنسي في خلق مؤسسات صغيرة من شأنها اتاحة فرص عمل و مناصب شغل لأفراد هذا المجتمع و هذا ما قد يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء.

كلود ميياسو Claude meillasoux من جانبه و من خلال دراساته الأنثروبولوجية المكثفة عن المجتمعات الافريقية ، تناول الآثار الجسيمة التي خلفتها الفترة الاستعمارية على بعض دول افريقيا السوداء ، ففي كتابه

Anthropologie économique des gourous de côte d'ivoire يعرض تحليلا علميا لمختلف الميكانزمات داخل مجتمع لا تعتبر فيه التنمية الاقتصادية ضرورية بعد. قام هذا الباحث السوسيولوجي و الأنثروبولوجي بدراسة الجانب الزراعي في الكوت ديفوار و فحص المشاكل الحقيقية التي تعترض محاولات التعاون التقليدي لدى افراد هذا المجتمع والتي من شأنها تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية . فربط **كلود ميياسو** بين الجانب الزراعي و الاجتماعي الثقافي في فترة ينعتها بالانتقالية بحيث بلور نظرة هامة جدا تعتبر بمثابة جسر بين التنظيم الأسري و الميكانزمات الاقتصادية . فهو يجزم من خلالها أنه " لايمكن تحقيق التنمية الاقتصادية دون المساس بالبناء الأسري و الاجتماعي " [1] و هنا أيضا يظهر لنا دور الثقافات الانسانية في توجيه سلوك الأفراد اجتماعيا و اقتصاديا.

---

(1)- Claude Meillassoux , Anthropologie économique des Gouro de la Côte d'Ivoire, la haye, Mouton , Paris – 1964, p. 382

على صعيد آخر لا تخل الساحة العربية و لا تفتقر الى الدراسات التي تناولت الجوانب الاقتصادية التي تحيط بعملية الادخار في كل صيغها داخل المجتمعات العربية في سياق اجتماعي و ثقافي . فقد تعرّض جمع من الباحثين العرب في السنوات الأخيرة الى مسألة الادخار من منطلقات عدة ومن زوايا متعددة لا تتنافى و أفكار العلامة **ابن خلدون** في عهده .

فقد كان **لابن خلدون** رأي في الادخار من خلال مقدمته ، حيث ذكر أن العمل هو "ابتغاء الرزق" و الرزق في نظر ابن خلدون هو "الحاصل او المقتنى من الأموال بعد العمل و السعي، اذا عادت على صاحبها بالمنفعة و حصلت له ثمرتها من الانفاق في حاجاته". كان هذا هو الأساس الذي استند اليه ابن خلدون في التفريق بين نوعين من الأموال: الأرزاق و المكاسب. ان الانسان لا يعمل لسد حاجاته فقط ، بل يحسب حساب المستقبل ، ويدفعه الخوف من تقلبات الأحوال الى اقتناء مكاسب قد ينتفع بها في المستقبل. و هذا يعني أن ابن خلدون ميّز بين الاستهلاك والادخار وهوما يقابل فائض العمل بعد استيفاء جميع الحاجات. أي أن المكاسب في نظر ابن خلدون تماثل الادخار في عصرنا، حتى الادخار نفسه تختلف مستوياته عند ابن خلدون بقدر أهميته و بقدر مستوى الانتفاع به. [1] يشير ابن خلدون أيضا الى أهمية العمل في زيادة الانتاج و بالتالي زيادة الدخل و ما يحدثه من تحريك للسوق ، اذ يبين أن الطلب يزيد بزيادة الدخل ، اذ كلما زاد دخل الانسان كلما ازدادت طلباته و كثرت احتياجاته. يقول أيضا أن العمل يوجد القيمة وأن أهمية تقسيم العمل في زيادة الإنتاجية للعامل وفي زيادة الدخل، وأشار إلى دور المعدن النفيس في الجهاز الاقتصادي كوسيط للمبادلات. فأبرز ابن خلدون دور الادخار في التنمية، حيث قال إنه متى زاد العمران زادت الأعمال الثابتة، كما تطرق الى مثال عن تخزين القوت في المغرب الى وقت الشدة ، بينما يغفل أهل المشرق (مصر) الى هذه العملية [2].يوضح "إبن خلدون" أيضا أهمية الادخار و ضرورة

---

(1)- ابراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار : مشروعيته و ثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة : من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الاسلامي (الودائع المصرفية ، الصناديق الاستثمارية ، الصناديق الوقفية) ، ط1، دائرة الشؤون الاسلامية و العمل الخيري، دبي (الامارات) ، 2011، ص65

(2)- المرجع السابق ، ص 57-58

تحويله إلى استثمار لأنه بهذا يحقق الرفاهية في حياة الفرد والنمو الاقتصادي للمجتمع ككل، لأن البلدان التي تعيد استثمار مدخرات التجار والصناع في أنشطة جديدة تكون بذلك قد جدّدت نموها وتطورها الاقتصادي، وحققت للناس الرفاهية والاستقرار.

حول نفس المسألة ، تعرّض جيدي الهيتي الى دراسات **رفيق يونس المصري** وهو مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز حول مسألة الوديعة في المصارف الإسلامية. تطرّق فيها الى التضارب في مسألة التسمية، هو يقول أن الوديعة الاستثمارية في البنك التقليدي هي قرض بفائدة، و في المصرف الإسلامي هي مضاربة أو إقراض لأنها تستخدم بإقراضها إلى الغير و صارت تحقق له فوائد و لكنها وديعة محفوظة تحت تصرفه، يستطيع استردادها متى شاء. من أهم تساؤلاته أيضا كانت حول معدل الزكاة فيها هل يزكّي أصلها بمعدل 2,5% أم عائدها بمعدل 10%؟ وهنا أيضا كانت الدراسة من زاوية معينة، حاول من خلالها الدكتور رفيق يونس المصري إقامة الفرق بين البنوك التقليدية و المصارف الإسلامية لانجاز عملية الإيداع من الناحية الدينية. [1]

تناول **محمد أبو فرحة** من جهته و من خلال كتابه "الوديعة المصرفية دراسة شرعية اقتصادية" الموضوع و حاول بلورة الدور الهام التي تؤدّيه البنوك من خلال تأديتها وظيفة أساسية تتمثل في تحفيز الأفراد على الادخار على مستوى البنوك في شكل ودائع بنكية. فاعتبر وظيفة قبول الودائع و استثمارها من خلال التسليف و الإقراض للآخرين من أهم الوظائف التي يقوم بها المصرف، بل أن الوظيفة السياسية و الجوهرية للمصرف التجاري هي قدرته على تكوين الائتمان و إحداثه و إضافة نقود جديدة إلى النقد المتداول و هي النقود التي تعرف بالنقود الكتابية أو نقود الودائع . لقد تناول الدكتور محمد أبو فرحة من خلال كتابه أيضا دخول المصارف و قيامها باستقطاب الودائع و توظيفها في العالم العربي الإسلامي مع التعرض إلى تطوّر هذه العملية و توافقها مع أحكام و قواعد الشريعة الإسلامية.

---

(1)- جدي الهيتي، د. عبد الرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 258.

يقوم **عبد الرزاق رحيم** في كتابه "المصارف السلامية بين النظرية و التطبيق" في سنة 1998 بمعالجة موضوع الادخار بالودائع على مستوى المصارف فيتساءل عن إذا كانت الوديعة المصرفية لها إسهامات فعلية في التنمية من الناحية الاقتصادية كما يعالج أيضا مسألة الإيداع. فمن الناحية الاقتصادية تطلق كلمة "إيداع" على مظاهر و أشكال متعددة لكنه عرّف الوديعة المصرفية على أنها "هي الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد المصرف برد مساو لها إليهم أو نفسها لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها"[1]

أما **مالك ابن نبي** ، المفكر الجزائري، فكان له اهتماما بكل ما يخص الثقافة داخل المجتمعات العربية الاسلامية و انحصرت معظم كتاباته في ما سمي تحديداً "مشكلات الحضارة"، إذ أخذ مصطلح الحضارة حيزاً كبيراً في أفكاره المنصبة حول تفسير الظواهر الاجتماعية، انطلاقاً من الشواهد التاريخية، والتحليل الموضوعي للواقع المعيشي للأمة الإسلامية، وكما يعرفه عبد الله العويسي "يتميّز مالك بن نبي بتكوينه العلمي وصرامته المنهجية؛ لذا كان نظره لإشكالية الحضارة من خلال منطق الوقائع، فهو يتفق مع ابن خلدون في أن التاريخ يجري وفق سنن (قوانين)، وبالتعرّف عليها نتمكن من معالجة المشكلات الإنسانية، ومن ذلك إشكاليّة الحضارة؛ لذا نظر إليها باعتبارها ظاهرة تخضع لقانون، فحاول اكتشاف قانونها من خلال مختبر التاريخ مستهدياً في ذلك بالجهود السابقة في هذا المجال، ابتداء من ابن خلدون إلى (توينبي)" .

كان لمالك ابن نبي اهتمامات في مجال الاقتصاد و علاقته العضوية بالثقافة ، وعليه فالمفهوم الاقتصادي عند مالك بن نبي ليس مجرد تحريك الآلات للحصول على أعلى قدر من الإنتاج للسلع، ومن ثمة الوصول إلى تحقيق الكفاية التي تدخل في الدورة الحضارية، بل النظرية الاقتصادية يجب أن تكون على نفس الموجة مع النظرية السياسية.

---

(1)- المرجع السابق، ص 259.

ومنه يقول مالك بن نبي: "وعملياً يجب أن تسير النظرية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع النظرية السياسية"، إذ لا أثر لهذه النظرية الاقتصادية إلا إذا اتفق مع تجربة اجتماعية معينة "إن مبدأ اقتصادياً لا يمكن أن يكون له أثره، ومقدرته التامة على التأثير إلا في الظروف التي يتفق فيها مع تجربة اجتماعية معينة" [1] ويقصد الأستاذ مالك بن نبي بالتجربة الاجتماعية المعينة، كل خصوصية حضارية لأي أمة، وكل بيئة ثقافية محددة. كانت لمالك بن نبي نظرة خاصة به حول الاقتصاد فيقول :"ولو تدبروا أيضاً بعض الدراسات المتعمقة في البحث عن جذور الاقتصاد لوصلوا إلى النتيجة النظرية نفسها، أي أن الاقتصاد ليس قضية إنشاء بنك وتشييد مصنع فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام المشكلات" [2]

اذن، تتعدد الكتب و المؤلفات التي عالجت الجوانب الاقتصادية بما فيها موضوعي الادخار والودائع البنكية لكن نفتقد إلى دراسات أنثروبولوجية محضة تبحث في الأبعاد الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية لعملية الادخار داخل المجتمعات الانسانية تفتقر مكتباتنا العربية أيضا الى الأبحاث في موضوع ما أصبح ينعت ب"ثقافة الادخار " والدور الجوهري الذي تلعبه في التنمية الفردية و الجماعية وان عملية إيداع الأموال على مستوى البنوك شكلا من أشكال الادخار و هي محدد هام في طرق ترسيخ هذا المبدأ في ثقافات الشعوب للحاق بركب التنمية و التطور.

و في الأوساط العلمية الوطنية ، نذكر دراسة الدكتور رحيم حسين*، أستاذ و باحث بالمركز الجامعي لبرج بوعريريج ، الذي بحث في سبل ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الاسلامية مع اشارة خاصة الى بلدان شمال افريقيا و انطلق من نقطة مهمة و هي قضية التنمية كانت و لا تزال الشغل الشاغل لحكومات البلدان الاسلامية و مفكريها ، فلطالما عانت هذه البلدان من عجز مؤسساتها المالية على تعبئة الادخار المحلي الاختياري بما يوافق تمويل الدولة. يرى هذا الباحث ، ان هذه الدول ، بدلا من احداث اصلاح جذري للمنظومة المالية و المصرفية ،

---

(1)- مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1420 هـ-2000م، ص 85.
(2)- سرحان بن خميس جامعة باتنة- الجزائر ، من مقالة تحت عنوان "الآفاق المستقبلية للحضارة عند مالك بن نبي"، من مداخلته في الملتقى الدولي: مالك بن نبي و استشراف المستقبل من شروط النهضة إلى شروط الميلاد الجديد في إطار تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، تلمسان 12 . 13 . 14 ديسمبر 2011 م الموافق ل 17 . 18 . 19 محرم 1433 هـ
*الدكتور رحيم حسين، استاذ جامعي بدرجة أستاذ محاضر بالمركز الجامعي لبرج بوعريريج ، الجزائر قام ببحث علمي حول الادخار المصرفي في المجتمع الجزائري ، قام بنشر أهم نتائجه في مقال تحت عنوان: نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الاسلامية- اشارة خاصة لبلدان شمال افريقيا-، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، د/ت

لجأت الى التكثيف من الادخار الاجباري بما فيه من فرض أسلوب الضرائب بأنواعها و اعتماد سياسة التمويل التضخمي و اللجوء الى الادخار الأجنبي الذي تولّدت عنه ديون خارجية زادت من حدة الأزمة .

قام هذا الباحث اذن، معالجة علمية وعملية لموضوع الادخار الفردي أو الشخصي ، و بما أن عملية التنمية تقتضي توفر رؤوس أموال متوسطة و طويلة الأجل ، فقد ركّز في دراسته تلك على نوعين من الادخار : ادخار قصير الأجل و هو مجال السوق النقدية، و ادخار متوسط و طويل الأجل و هو مجال السوق المالية. و من أهم النتائج التي خلص اليها البحث هي ضرورة العناية بالأنظمة المصرفية القائمة، لأن الادخار المصرفي مصدر رئيسي لتمويل التنمية و مهمة ترقيته هي من مسؤولية المصارف بالدرجة الاولى. كما أكّد الباحث بوضوح أن الادخار المصرفي يبقى غير كاف و بالتالي يجب الاهتمام أكثر بالادخار غير المصرفي و العمل على تنويع قنوات تعبئة الادخار . كما يؤكد أيضا على الرسالة الاجتماعية التي تبقى من المسؤوليات الأولية للبنك بالمساهمة في نشر الثقافة المالية والمصرفية بين أفراد المجتمع واستخدام مختلف وسائل الاعلام. من جانب آخر ، على الدولة تشجيع و دعم انشاء المصارف و أسواق رأس المال الاسلامية لضرورة التعاون بين البنوك و المصارف العربية الاسلامية من أجل استغلال فوائض السيولة واستقطاب رؤوس الأموال الهاربة من الأقطار العربية بشكل عام.

دراسة أخرى مشابهة ، قام بها باحثين جزائريين و هما أحمد سلامي و محمد شيخي *من جامعة ورقلة ، تطرقا فيها الى مسالة الادخار من وجهة اقتصادية محضة. كان الهدف من تلك الدراسة هو محاولة تقدير دالة الادخار عند العائلات الجزائرية بما أن الادخار العائلي هو حجر الزاوية في ارتفاع الادخار الوطني، وهو أحد الشروط الأولية اللازمة لتحقيق معدل معقول من النمو الاقتصادي .و في سعيهما هذا، و في اطار التعرف على النموذج أو الافتراض** الذي يفسر سلوك الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970

*.أحمد سلامي و محمد شيخي، بحث منشور في مقال تحت عنوان: تقدير دالة الإدخار العائلي في الجزائر197.-2005، مجلة الباحث، العدد 5، الجزائر، 2008

**سوف نستعرض لاحقا ، من خلال الفصول الموالية كل الافتراضات الاقتصادية اتي تجسد أنواع و نماذج الادخار لدى الأفراد داخل المجتمع من وجهة نظر النظريات الاقتصادية.

إلى 2005، و على أساس مجموعة من المفاهيم الأساسية، أهمها: الدخل الدائم، الدخل النسبي، الدخل المطلق، الدخل المؤقت.

كانت من أهم النتائج الأساسية التي توصلت اليها هذه الدراسة ما يلي:

-إن افتراض النموذج الكلاسيكي لا يتماشى والسلوك الادخاري للعائلات في الجزائر، و لعل من الممكن تفسير ذلك بأن العائلات الجزائرية و بحكم ديانتها الإسلامية فإنها حين تقوم بالادخار لا تعطي نفس الأهمية التي يعطيها الآخرون لمعدل الفائدة الذي تحرمه الشريعة الإسلامية.

-بالنسبة للدخل المطلق لم ينجح في أن يكون مفسرا للسلوك الادخاري .كما أن استخدام صيغة لوغاريتمية لم يحسن من أداء هذا الافتراض .و عليه فإن افتراض الدخل المطلق قد لا يكون بالضرورة أنسب أسلوب ادخاري يتبعه المدخر الجزائري.

-افتراض الدخل النسبي يعتبر كذلك من الافتراضات التي لا تتماشى مع سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية .و يمكن تفسير هذا الإخفاق في أداء هذا الافتراض؛ إلى أن الجزائر بشكل عام تعاني من انخفاض في مستوى المعيشة، و عليه، فإن" ظاهرة المحاكاة "لا تؤدي دورا كبيرا بين غالبية العائلات.

-لقد أخفق افتراض دورة الحياة في تمثيل سلوك الادخار، و يمكن لنا تفسير هذا الإخفاق إلى أن الكثير من المستهلكين في مرحلة الشيخوخة يعيشون على نفقة ذويهم حيث ارتباط الأسرة و توصية الشريعة برعاية الوالدين و الأقارب، و بالتالي فهؤلاء ربما لن يفكروا في استهلاك الشيخوخة بنفس الأهمية التي تتعلق في ذهن الآخرين (غير المسلمين) و بالتالي لعلهم لن يدخروا لهذه المرحلة، وعليه فإن افتراض دورة الحياة في صيغته التي أوردها موديغلياني قد لا يتناسب مع سلوك ادخار العائلات في الجزائر.

-بالنسبة لنموذج تايلور لم ينجح أيضا في تفسير ادخار العائلات الجزائرية .

-إن افتراض الدخل الدائم قد أعطى أفضل النتائج ولهذا يمكننا اعتبار كل من الادخار السابق و الدخل الحالي المتاح أهم المحددات المسؤولة عن سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية.

كانت هذه من أهم الدراسات التي أقيمت من طرف الباحثين الجزائريين المهتمين بمسألة الادخار، أما نحن ، فنصبو الى محاولة اضافة الجديد في دراستنا هذه من خلال رصد مواقف الأفراد من الادخار بصفة عامة ثم الادخار البنكي بصفة خاصة، بالإضافة الى معرفة تصوراتهم لثقافة الادخار مع الكشف عن محدداته و معوقاته داخل مجتمعنا. و ذلك في سياق طرحنا للموضوع من الزاوية الثقافية الاقتصادية.

الإشكالية :

لا زالت إشكالية التغير في أنماط التفكير و الثقافة التقليدية بعامة إزاء العديد من الموضوعات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية تمثل موضوعا خصبا للبحث الأنثروبولوجي و السوسيولوجي في الجزائر . و تتطلب المزيد من الفهم للنظريات الغربية للتحديث و التنمية المطبقة في المجتمعات المتخلفة و النامية . حيث بيّنت العديد من الدراسات أن إشكالية الرسوخ الثقافي و الخصوصيات التاريخية للمجتمعات المحلية ظلت هي المسيطرة على عقليات الناس ، و حتى إن شهدت المجموعات البشرية أنواعا من التجديد و التغيّر ستظل تحولات غير جوهرية ما لم تؤد إلى بلورة عقليات متجددة تظهر في الممارسات ذات الأبعاد المختلفة للأفراد .

سنعتمد في الكشف عن عناصر التجديد أو رفضه على التحليل السوسيو أنثروبولوجي لثقافة الادخار والبحث في العلاقة التي تربط بين الفرد و البنك داخل مجتمع ظاهره يبدو متأثرا بالثقافة الغربية و الصناعية المتطورة ، بينما يخفي باطنه معاناة كبيرة تعيق كل المحاولات نحو التغيير . لقد اقتصرنا في بحثنا هذا على تفسير مبدأ الادخار مع الكشف عن أبعاده الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية استنادا إلى علاقة الفرد بالمؤسسات المصرفية لأنها تبدو لنا على الأقل في شكلها الأولي ذات أهمية علمية في معرفة الأبعاد الخفية التي غالبا ما يرفض الفرد أن يكشف عنها ، كونها ترمز إلى المرجعية الثقافية الحقيقية التي ينتمي إليها هذا أو ذاك

لقد بينت الدراسات في تاريخ الاقتصاد و الفكر الاقتصادي بأن المجتمع البشري واجه منذ فجر التاريخ ظواهر اقتصادية و اجتماعية ذات صلة عميقة بمبدأ الادخار، إذ يعد هذا الأخير من المفاهيم الأساسية التي تساهم في ترقية حياة الأفراد و المجتمعات. فلطالما حمل الإنسان و منذ المجتمعات البدائية ثقافة الادخار حرصا منه على تطوير أساليب كسب المعيشة لتحقيق الاستفادة القصوى في ظل الندرة.

و الجزائر على غرار الدول العربية الأخرى تعد بلدا طليعيا يسعى نحو التقدم و التنمية في شتى المجالات الحيوية ، وإدراكا منها للأهمية الكبيرة التي تحتلها عملية الادخار في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و باعتبار البنوك و المصارف أحد الوسائل الفعّالة في تجسيد أهم أشكال الادخار على المستوى الفردي و الجماعي ، شجعت الدولة الجزائرية الأفراد على الودائع البنكية من خلال تقديم تحفيزات عديدة زيادة على كل الخدمات التي توفرها البنوك من فوائد و أمان و ضمان للرد.

لكن رغم كل هذه الجهود هناك شريحة كبيرة من أفراد المجتمع الجزائري تمتنع عن إيداع أموالها على مستوى البنوك و قد شكّل لنا هذا الموقف حافزا قويا للإجابة عن كثير من التساؤلات التي ظلت تمثل اشكالية يجب معالجتها ، صغناها بالشكل التالي:

ما هي تصورات الأسرة الجزائرية لثقافة الادخار داخل مجتمعنا ؟و ما هي الأسباب التي تقف وراء امتناع الأفراد عن إيداع أموالهم بالبنوك بالرغم من مظاهر التقدم التي نلحظها ظاهريا عنهم ، و قد لا يقتصر هذا الأمر فقط على الفئات البسيطة و الشعبية ، بل نجده أيضا لدى الفئات المتميزة اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا (أي النخبة)

الفرضيات :

لا يخلو أي بحث علمي من الفرضيات فهذه الأخيرة بمثابة جواب افتراضي أو مؤقت يضعه الباحث في مستهل بحثه بغية التمكن من الانطلاق منها كقاعدة عملية ، فيرى **جوال كاندو** أن " الفرضية الأساسية للأنثروبولوجيا هي امكانية مشاركة بين أشخاص مميزين لتجربة حياتية" [1] و هذه الفرضية نتناولها نحن من خلال دراستنا هذه لتصورات الأسر لثقافة الادخار من حيث أنهم أفراد يتقاسمون و يشتركون في سلوك حياتي معين . حاولنا الإجابة عن هذه التساؤلات فيما تبلوره لنا مجموعة الفرضيات التي أتبعنا في إطار هذا البحث وقد حصرناها في ثلاث فرضيات أساسية.

الفرضية الأولى :

– الوازع الديني : يمتنع الأفراد عن الودائع البنكية نظرا لأن بعض الفقهاء المسلمين حرّموا الربح الربوي.

الفرضية الثانية :

– فقدان الثقة : يشكّل فقدان الثقة عائقا يحول دون ايداع الأفراد أموالهم على مستوى البنوك بمختلف أنواعها ، خاصة بعد فضائح بعض البنوك الخاصة و على رأسها الخليفة بنك.

الفرضيةالثالثة :

– رفض التجديد و التحديث بالمفهوم الغربي: ترتبط المفاهيم و المصطلحات كالادخار و التبادل التجاري و المال و الأرباح في مفهومنا المحلي بالنماذج الثقافية التقليدية بدلا من محاولة استنساخ النماذج الغربية الدخيلة.

(1)- Candau Joel, cité par julien, marie Pierre, « Travail et subjectivité : pistes ethnologiques du sujet », retour sur « Anthropologie ouvrière et enquête d'usine », in Ethnologie française, fermetures, crises et reprises », revue trimestrielle, Paris, PUF,n°4, Octobre-2005, p .734

تحديد المفاهيم الاجرائية:

- الادخار: فالادخار هو جمع جزء من الوارد وحفظها لإنفاقها في المستقبل عندما تنخفض او تنضب الموارد ، و بلغة الاقتصاديين فالادخار هو اقتطاع نقدي من الدخل بعد الجزء المنفق من هذا الدخل على العملية الاستهلاكية [1]. و قد تعلق عملية الادخار هذه بالأفراد و العائلات او بالمشروعات أو الدولة أو بالأمة [2]للادخار أهميته و تأثيره على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للفرد بتوفير السيولة التي توفر خط الدفاع الأول عند الطوارئ ، إضافة إلى أنه يعزز تشكيل الثروات مما يساعد على الاستقلال المادي ، و راحة البال، و الحياة الخالية من الضغوط و التوتر ، و يساعد على تخطي الأزمات و الأوقات العصيبة".
- ثقافة الادخار: تتعدد أشكال الثقافة و عناصرها من مجتمع الى آخر ، فكما نجد ثقافة اكل و ثقافة لباس و ثقافة سياقة ، هناك ثقافة ادخار داخ المجتمعات البشرية .و ما نقصده هنا هو هل يملك الفرد أسسا و مبادئ يسير عليها في حياته بحيث توجهه الى الادخار؟ و هذا ما يؤسس لديه ثقافة الادخار التي يتوارثها الأجيال فتصبح جزء لا يتجزأ من التربية و التنشئة الاجتماعية للأفراد منذ صباهم.
- الثقافة الاقتصادية: إنها مهمة جدا في نشرها بين أفراد المجتمع فبدون الثقافة الاقتصادية لا يستطيع المواطن التعامل مع التطورات السريعة والكبيرة في عالم الاقتصاد في جميع الأنشطة مثل حركة الاستثمار والادخار واستخدام البطاقات الائتمانية والدخول في أسواق رأس المال والمضاربة بالأسهم والسندات.. الخ.كما أن الثقافة الاقتصادية تساعد المواطن على اختيار الفرص المهمة للاستثمار لمدخراته وتنميتها فتساعد الثقافة الاقتصادية على فهم العلاقات التجارية و الخارجية. من جهة أخرى، تساعد الثقافة الاقتصادية على فهم التطورات الحديثة في عالم الاتصالات والتواصل مع العالم الخارجي إذ يتمكن المواطن الذي يتمتع بثقافة اقتصادية من التحوط للازمات الاقتصادية كارتفاع الأسعار والانهيارات في أسواق

---

(1)- زيد بن محمد الرماني، مهارات اقتصادية، ط1، دار الحضارة للنشر و التوزيع ،الرياض، 2004، ص 21

(2)- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، ج1، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار النشر المغربية، بدون تاريخ، ص 371

- البورصات.... الخ.. و كذا التعامل معها بأقل الخسائر. إضافة إلى هذا، فالثقافة الاقتصادية تحوّل النزعة الاستهلاكية إلى نزعة إنمائية عند المواطن من خلال ادخار

جزء من دخله لاستثماره في مجالات تحقّق للفرد تطوّرا في مستوى حياته. في ضوء هذا نرى للثقافة الاقتصادية دورا مهما في توعية الفرد نحو التطورات الواسعة في عالم الاقتصاد والأعمال لكي يتمكن من التعامل مع هذه التطورات ويساهم فيها وصولا إلى تنمية المجتمع بأكمله وتحقيق تقدّمه الاقتصادي. لأنه لا يمكن لنماذج النمو الاقتصادي أن تنجح في أيّ مجتمع دون أن تكون هناك ثقافة اقتصادية لدى أفراد هذا المجتمع للتعامل مع هذه النماذج التنموية.

- الاكتناز: ان الاكتناز هو جمع المال و تكديسه و الاحتفاظ بالمتراكم منه نقدا سائلا مدة زمنية غالبا ما تكون طويلة، و الكنز في اللغة هو المال المدفون، و بذلك يظل المال المكتنز مجمدا بعيدا عن التداول ، و من دون فائدة مباشرة أو نفع اقتصادي. و هو بهذا يعد ظاهرة عقيمة اقتصاديا و سلبية اجتماعيا

- الودائع البنكية: إن كلمة وديعة اصطلاحا هو "المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض أو المال الذي يودع عند شخص لأجل الحفظ فالغاية هنا هي إيداع المال إلى الغير بهدف حفظه و صيانته و هذا يتطلب ثقة كبيرة في الطرف الأخر. ان عملية التعامل مع البنوك والمصارف لم تدخل بعد في عقليات كل الأفراد فلم يتمكن بعد الفرد من الوثوق بصفة كلية في البنوك لإيداعه أمواله فيها.

- الربح الربوي : البنوك عامة تقرض الناس مبالغ مالية لقاء فائدة معينة و متفق عليها، و هذا الأسلوب قد حرّمه بعض الفقهاء المسلمين على أنه ربح ربوي غير جائز. و هذا ما قد يجعل الأفراد يمتنعون عن الودائع البنكية. فآثار الرّبا وأضراره ومفاسده التي اكتشفها النّاس اليوم نتيجة تطوّر العمليات الاقتصادية وتعقّدها تؤكّد الاعجاز في تشريع الله حول مسألة الربا ، و يجمع الكثير من الفقهاء على أن القرآن

الكريم قد حرّم الرّبا ومنع النّاس من التّعامل به، لما فيه من الظّلم وأكل أموال النّاس بالباطل. تضمن القرآن الكريم الوعيد والتهديد الشّديدين للّذين يتعاملون به في كلّ زمان، حتّى وصل التّرهيب منه إلى أنّ الله عز وجل يحارب الذين لا يتركون الرّبا، فقال تعالى: **{ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تُظلمون }**(1) كما بيّن القرآن عقوبة الّذين يأكلون الرّبا، وهي أنّ الله لا يحبّهم بل يكرههم، ووصفهم بالكفر والإثم، وهم الّذين يستحلّون أكل الرّبا وإطعامه.(2) بين القرآن أيضا حالهم يوم القيامة حيث يقومون من قبورهم كالمجانين والمصروعين ويعذّبون في النار لعدم انتهائهم عن التعامل بالربا، فيقول الحقّ جلّ في عُلاه في شأنهم : **{ الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبّطه الشيطان من المسّ ذلك بأنهم قالوا إنّما البيع مثل الربا وأحلّ الله البيع وحرّم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون}** (3)

– فقدان الثقة :ان مسألة الثقة في المعاملات المالية شيئا لا بد منه و و الانسان بطبعه و بفعل غريزته لا يثق بسهولة ، و الجانب النفعي الذي غالبا ما يقترن بالمال قد يزيد من صعوبة هذه المسألة. أما على مستوى أفراد مجتمعنا الجزائري، وما شهدته الساحة من فضائح على مستوى بعض البنوك الخاصة – على رأسها فضيحة "الخليفة بنك "و بنك " BCIA "– قلّل من ثقة الأفراد في كل المؤسسات المالية و أفقدت هذه الأخيرة مصداقيتها. فأصبح عامل الخوف من إمكانية فقدان كل المدخرات يشكّل عائقا يحول دون إيداع الأفراد أموالهم على مستوى البنوك بالرغم من اقتناعهم بما يوفره البنك من أمان لأموالهم وكذا دوره في انمائها و استثمارها .

– النماذج الثقافية المحلية: لقرون عديدة، اقترن مفهوم الادخار في مجتمعنا مع نماذج ثقافية تقليدية ومحلية ، لأن الطرق التي قد يستعملها الفرد لمحاولة كسب العيش مهيكلة ثقافيا و من ثم فان نماذج كسب العيش و المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بها كالادخار والتبادل التجاري و المعاملات المالية لتحقيق الأرباح و التي من شأنها ترقية مستواه

---

(1)– سورة البقرة، الآيات 278 – 279
(2)– الطبري، جامع البيان، ج3، صفحة 145
(3)– سورة البقرة الآية 275

المعيشي يجب أن تحلّل من خلال المجتمعات المحلية للتمكن من فهم هذه النماذج والمفاهيم و الكشف عن محدداتها و دورها داخل المجتمع نفسه.

– النماذج الغربية الدخيلة : ان كلمة "دخيل" تعني في الغالب عدم انتماء و انتساب الشيء الى الأصل ، و هنا نعني بالنماذج الدخيلة كل الطرق و الأساليب الغربية في انماء المال و المدخرات . فيما جهد الغربيون في خلق قنوات حديثة للادخار على مستوى البنوك – لا تتنافى و دياناتهم– قمنا نحن باستيرادها و استعمالها كنماذج جديدة بالرغم من أنها لا تتماشى و عقيدتنا بل و هي نماذج دخيلة فعلا على ثقافتنا المحلية. فعوض تبنّي نماذج عالمية متأصلة في العالم الغربي و بمصطلحات اقتصادية غربية ثم تطبيقها على مجتمعنا ، يجب أن نعلم أن تبنيها قد لا يتلاءم مع الثقافة المحلية وهذا قد يكون سبب رفض التجديد و التحديث بالمفهوم الغربي عند فئة معتبرة من الأفراد. فان أثبتت هذه الأساليب الحديثة نجاعتها في تنمية اقتصاد الدول الغربية فهذا لا يعني بالضرورة أن استعمالها في مجتمعنا قد يعطينا النتيجة نفسها، لأننا بذلك قد أقصينا الدور الذي تؤديه الثقافة المحلية داخل أي نظام اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي.

– التصورات: ان المصدر الأساسي للتصور في حد ذاته هو العقل لكن له جوانبه الأخرى والتي تعد أساسية في تكوينه وهي :الأسرة والبيئة والمجتمع الذي ينشأ فيه الفرد تعد التصورات الاجتماعية شكل من أشكال المعرفة الفردية والجماعية المتميزة عن المعرفة العلمية .كان استخدام التصورات في علم الاجتماع على أنها صور من الواقع، معتقدات، قيم، نظم مرجعية ونظريات اجتماعية في غالب الأحيان. يمكن القول أن التصور الاجتماعي إلحاح أساسي للفكر الإنساني [1] كما يمكن اعتباره كواقع يترجم الرسوخ والطابع الاستعلائي للشعور الجمعي و وسيلة لتصنيف الأشخاص و السلوكات، أو دعوى وسطية بين ما هو إيديولوجي وما هو تطبيقي[2]

---

(1) Akoun André & Ansart, Pierre, (Dir), Dictionnaire de sociologie, collection Dictionnaire Le Robert/Seuil, 1999, p 450

(2) Gilles Férreol, Lexique des sciences sociales , Armand colin, Paris , 2000, p72

مجتمع البحث :

"إن الدراسات الأنثروبولوجية مفيدة لكونها تمكننا من معرفة الأنشطة الروتينية اليومية و الأنماط السلوكية للناس في مواقفهم الحقيقية و يحدث ذلك من خلال إجراء الملاحظة المشاركة" (1) وباستعمال هذه المعلومات المحصل عليها من هذه الدراسات يمكن للباحث " توظيفها لاستنباط بعض التعميمات حول كيف ولماذا يتصرف الناس بهذه الطريقة؟ و كيف تتكون الجماعات و يستمر وجودها ؟ و كيف تحدث عملية التفاعل بين الجماعات؟"(2)

انطلاقا من كل هذا و لدراسة سلوك الأفراد إزاء عملية الادخار و إيداع الأموال بالبنوك يتوجب علينا إقامة البحث على مستوى مؤسسة مالية، مع الاستفادة القصوى من تجربتنا كموظفة ثم كاطار ببنك الفلاحة و التنمية الريفية لمدينة تلمسان لمدّة تقارب لعشرة سنوات.

سوف نحاول اذن، رصد مواقف الزبائن الذين يترددون على هذا البنك و غيره من البنوك العمومية و الخاصة (في مدينة تلمسان) من عملية الادخار و التوفير عن طريق الودائع البنكية. فنحن الموظفين في احتكاك دائم معهم و هذا ما سهل من مهمتنا للحصول على أكبر قدر من المعلومات والتي نرجوها بأكثر مصداقية.

المنهج :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي الذي يمكّننا من تحليل مواقف الأفراد تجاه الادخار (أي التحليل الكيفي) و نستعين بالتحليل الكمي بحيث نقوم أيضا بوصف ظاهرة الادخار ودورها في النمو الاقتصادي بالإضافة إلى قراءة بعض الأرقام الكمية لقياس ظاهرة الادخار داخل المجتمع قياسا احصائيا . و في محاولتنا الاجابة على جمع من التساؤلات، على رأسها : هل يدخر الفرد الجزائري فعلا؟

---

(1) –.محمد حسن غماري، الانثروبولوجيا الحضرية مع دراسة عن التحضير في مدينة العين – ابو ظبي – ، دار المعرفة الجامعية، ط 1،الاسكندرية، 1983، ص 36.

(2)- المرجع السابق ، ص 37

يمكّننا الأسلوب الكمي من دراسة العلاقة بين الادخار والعوامل المؤثرة عليه كقياس العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي مثلا، بينما استعمال المنهج الكيفي، فهو الأنسب لمحاولة التعرف على دوافع الزبائن و الكشف عن الاتجاهات الدينية و الممارسات الشعبية المتعلقة بالاستثمارات البنكية من جهة، و من جهة أخرى التعرف على مختلف الأبعاد المؤثرة على هؤلاء الزبائن و الذي كثيرا ما تمنعهم من التقرب من البنوك و التعامل بالطرق الاقتصادية الرسمية المعاصرة. كل هذا يؤثر على البنوك بشكل عام إذ يفقدها الكثير من الزبائن و كذا الودائع المطلوبة في مختلف الاستثمارات.

تقنيات البحث:

إن البحث الأنثروبولوجي يتطلب استعمال تقنيات خاصة أمّا عن الوسائل التي تمّ استعمالها، فاعتمدنا أساسا في المعاينة الميدانية على الملاحظة المباشرة والتي تتمثل في الاحتكاك المباشر مع العينة المبحوثة واستعمال الحواس في تحليل و تقييم تصرفات أفراد العينة المبحوثة مع تفادي عدم المبالغة في الملاحظة الميدانية كما أشار اليه **بودون** [1]، كما حاولنا جاهدين للتوصل الى توظيف هذه التقنية من خلال تجربتنا بالبنك و في احتكاكنا الدائم مع المواطنين المقبلين عليه. ان الملاحظة بالمشاركة تعتبر" تقنية اعتمدها الانثروبولوجيون لتحقيق أهدافهم و التي تتميز بدخول الباحث الى المجتمع المدروس.... و أساسها أن كل سلوك انساني له طابع سياسي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي" [2] إلى جانب ذلك قمنا باستخدام المقابلة و الاستمارة فاستعمال هذه الأخيرة كانت بغرض الحصول على أكبر قدر من المعلومات أما عن المقابلة فقد ساعدتنا على تحصيل و تحليل تصرفات الزبائن و الوصول إلى رصد مدى تأثير الخلفية الثقافية على سلوكهم الادخاري و على نمط تعاملهم مع البنوك.

---

(1)- Boudon cité par Wagner, Anne –Catherine, les acteurs de la mondialisation : inégalités sociales , in atelier méthodologique en sciences humaine et sociales, Oran, Codesria, Octobre, 2006.

(2)- Nérestaut, Micial, Anthropologie et sociologie à l'usage des jeunes chercheurs, Ed Karthala, Paris, P. 621

أ- الملاحظة بالمشاركة:

تقتضي الملاحظة بالمشاركة فحص السلوك مباشرة من طرف الباحث بهدف تحليل و تركيب و تفسير البيانات المتعلقة بالظواهر(1) و هي تتلخص في أن يعيش الباحث أو القائم بالملاحظة مع الأشخاص المطلوب ملاحظتهم لفترة طويلة نسبيا، قد تمتد الى ما يقدر بالعام، و ذلك للتعمق في فهم خصائصهم الاجتماعية و الثقافية و السلوكية....اذ يتعين على الباحث الملاحظ المشارك ان يبتعد عن التحيز لفئة من الفئات أثناء قيامه بالدراسة(2).

هذا ما حاولنا القيام به بفعل مزاولة عملنا على مستوى البنك و في الوقت ذاته الاندماج مع أفراد العينة المبحوثة في علاقة دائمة و على مدى مدة معتبرة (قرابة السنتين)، استطعنا من خلال توطيد علاقتنا بأفراد العينة و بالتالي كسر الحواجز التي كانت قد تعترضنا في الحصول على ما يهمنا من مواقف خاصة بغرض فحص سلوكهم و طرق تفكيرهم و كذا كيفية تعاملهم مع المال و في كل الحالات .

ب- المقابلة :

تعتبر أنسب وسيلة لجمع المعلومات فهي " تستعمل لجمع المعلومات الذاتية من الفاعلين المبحوثين (الوصف، الآراء، التحليل و الأحاسيس) فتمنح المبحوث الحرية في الاجابة عن السؤال المفتوح...."[(3)] و بذلك فقد قمنا بجمع من المقابلات على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، فكان عددها مائة و ضمت كل شرائح المجتمع . طرحنا من خلالها كل الأسئلة التي تمكّننا من استكشاف موقف الأفراد من عملية الادخار و التوفير و تصوراتهم للودائع. فكون هذه المسألة في ارتباط وطيد بالعقائد و العادات و التقاليد و الثقافة المحلية التي يعيش فيها الفرد،

---

(1)-فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدني للنشر، 2003، ص 255

(2)- مصطفى عمر حمادة، علم الانسان، مدخل لدراسة المجتمع و الثقافة ، ، دار المعرفة الجامعية ، 2007، ص ص 53-55

-(3) Akoun André & Ansart, Pierre, (Dir), Dictionnaire de sociologie, collection Dictionnaire Le Robert/Seuil, 1999, P.129

حاولنا اجراء مقابلات مطولة مع مجموعة من الزبائن ولكي تستوفي أسئلتنا كل المعلومات اللازمة و التحقق من صحة المعلومات المقدمة من خلال المقابلات ، قررنا الاستعانة أيضا بتقنية الاستمارة و مع نفس أفراد العينة التي أجرينا معها المقابلات .

ت– الاستمارة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على الاحصائيات الخاصة بالزبائن الوافدة على البنوك الجزائرية و التي حصلنا عليها باستخدام الاستمارة و هي في نظرنا هامة و ضرورية للتحليل و المقارنة. و في هذا الجانب تؤكد **مادلين كرافيتش** على الاهمية القصوى للإحصائيات و التي تمكّن من مراجعة و تأكيد المعلومات باعتبارها تعميمات ترفع كثيرا من أهمية البحث المحدود [1]

فأعددنا نوعين من الاستمارات :

تحتوي الأولى على مجموعة من الأسئلة طرحناها على كل الزبائن الذين أجرينا معهم المقابلة شخصيا. صيغت هذه الأسئلة بلغة بسيطة في متناول الجميع (مهما كان المستوى التعليمي).

كانت غالبية الأسئلة مغلقة لتسهيل مهمة الزبائن في الإجابة عليها و كذا للحصول على أجوبة دقيقة و مفهومة تمكننا من تحصيلها و تيسّر لنا عملية تفريغ البيانات و تحليلها. احتوت الاستمارة على أنواع مختلفة من البيانات ، لكل واحدة منها أهميتها في فهم و استكشاف كل المعلومات الخاصة بكل فرد وكذا أسرته ككل و هي تنقسم إلى :

- بيانات أولية تلم بكل المعطيات الخاصة بالزبون.
- بيانات خاصة بالأسرة: عدد أفرادها، نوعية الدخل الأسري، نمط معيشتها، نظامها في التربية.....

---

(1)- Grawitz , Madeleine, Méthodes des sciences sociales, Ed Dalloz, 11ème édition, Paris, 2005,P.621

- بيانات خاصة بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تعيشها الأسرة إضافة إلى البيئة المحيطة بها
- بيانات خاصة بموقف الأسرة من عمليات الادخار و الاكتناز والاستثمار بغية الكشف عن أي طريقة يتبناها أفراد العائلة.

وجهت الاستمارة الثانية إلى موظفي السلك الإداري للبنوك و على رأسها بنك الفلاحة و التنمية الريفية .كان الغرض من هذه الاستمارة هو معرفة رأي عمال البنك حول موقف الأفراد من الادخار باتخاذ ودائع على مستوى البنوك. أردنا أيضا التعريف بنوعية التأطير على مستوى هذا البنك و دور الموظفين في تحفيز المواطنين و تشجيعهم على ادخار أموالهم على مستوى البنوك و بالتالي تعزيز ثقافة الادخار لدى الأسر الجزائرية.

العينة:

للإلمام بكل جوانب الموضوع قمنا بتوزيع 120 استمارة توزعت 20 منها على موظفي البنوك كما وجهت المائة الباقية على الزبائن (و هم نفسهم من أجرينا مقابلاتنا معهم) من المترددين على خمس بنوك جزائرية مختلفة بمدينة تلمسان و هي :

_ بنك الفلاحة و التنمية الريفي -BADR

_ بنك القرض الوطني الشعبي -CPA

_ البنك الوطني الشعبي -BNA

_ بنك البركة -BANQUE EL-BARAKA

_الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP

أمّا العينة المدروسة فكانت قصدية تمّ اختيارها بطريقة نظامية ، فّحدّدنا العدد 20 ليمثل عدد المبحوثين في كل بنك من البنوك السالف ذكرها.

و من أجل استوفاء عدد المبحوثين (العينة 100 مبحوث) تم انتقاء العينة تبعا للمتغيرات التالية :

أولا: بالنسبة لمتغير السن : للتمكن من التعرف على موقف كل شرائح أعمار الأفراد من عملية الادخار وبالتالي الكشف عن تصورات أفراد الأسر الجزائرية على اختلاف شرائحها لثقافة الادخار .

ثانيا: بالنسبة لمتغير التعليم : لمحاولة إدراك مدى تأثير العامل التعليمي في تعامل أفراد المجتمع مع مختلف البنوك الجزائرية.

ثالثا: بالنسبة لمتغير المهنة : و الهدف من ذلك هو البحث فيما إذا كان للمهنة و مستوى الدخل الشهري فيها دورا في تحديد موقف الأفراد من التعامل مع البنوك .

رابعا: بالنسبة لمتغير الإقامة : لمحاولة معرفة دور مكان الإقامة في تحفيز الأفراد على التعامل و التردد على البنوك طيلة أيام الأسبوع أم فقط مرة كل شهر بغرض تقاضى المرتب الشهري.

خامسا: بالنسبة لمتغير الخلفية الاجتماعية و نمط المعيشة: و الغرض من ذلك هو الكشف عن ما إذا كان لنمط المعيشة و الخلفية الاجتماعية أثرا في توجيه سلوك الأفراد و تحديد موقفهم من الودائع البنكية .

ساسا: بالنسبة لمتغير الثقافة الدينية : لمعرفة الدور الذي يلعبه الجانب الديني في ترسيخ ثقافة تنمّي قناعات عقائدية تحدّد مواقف الأفراد ازاء عملية الادخار ، قد تعد سببا في تراجع وتيرة الادخار في شكل ودائع بنكية.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث من الصعوبات و خاصة الأنثروبولوجي منه بما أنه يستلزم المعايشة و المقابلات المطولة ، لكننا سوف نكتفي بذكر الصعوبات التي اعترضتنا في ايجاد مراجع و مصادر تصب في لب موضوع بحثنا " ثقافة الادخار" و خاصة الدراسات الأنثروبولوجية منها و لا سيما على المجتمع الجزائري.

خطة البحث :

يظم هذا العمل خمسة فصول، نسعى من خلالها إلى دراسة و تحليل سلوك و تصورات الأفراد لثقافة الادخار مع البحث في مستوى إدراكهم لها مع الكشف على دوافع امتناعهم عن إيداع أموالهم على مستوى البنوك. بعد التعرّض إلى المقدمة التي شملت العناصر الأساسية من دوافع اختيار الموضوع و الدراسات السابقة و الاشكالية و الفرضيات و المفاهيم الاجرائية و العينة .

سوف نتطرق في الفصل الأول الى دور التقاليد في ترسيخ ثقافة الادخار داخل الأسرة الجزائرية مع إلقاء الضوء على الأسرة الجزائرية من حيث تطورها و الوظائف التي تؤديها داخل المجتمع، بالإضافة الى الخصائص الجديدة التي طرأت عليها بفعل التحولات الاجتماعية التي شهدتها. من خلال هذا الفصل أيضا، سنقوم بتشريح حالة الأسرة على حسب عدد من المتغيرات مع ابراز مظاهر الأزمة الانتقالية عليها و تموقعها بين التقليد و التغريب.

في الفصل الثاني سوف نتعرض إلى الثقافة البنكية و المعرفة الاقتصادية لدى الأسر الجزائرية باستعراض ماهية النقود و مكانتها من النظام الاقتصادي و كذا لمحة عن مفهوم البنوك، نشأتها و تطورها، و في هذا الاطار سوف نعرف بهيكل النظام المصرفي في الجزائر بالإضافة إلى تعريف الوديعة وظائفها.

في الفصل الثالث سوف نحاول أيضا التعرض الى مسلة الوعي الاقتصادي و ثقافة الادخار لدى الأفراد بالكشف عن مدى انخفاض الوعي المصرفي لدى الأفراد و كذا تاريخ الادخار و آلياته في المجتمع الجزائري، كما سنوضح معاني الادخار من المنظور التاريخي، الاقتصادي و في افكر العربي الاسلامي و كذا دور الدين و الأسرة في ترسيخ ثقافة الادخار.

في الفصل الرابع ، نتناول واقع الادخار داخل الأسرة الجزائرية في ظل العولمة و التحديث مع الاشارة الى تجربة بعض الدول العربية مع الادخار الصرفي و مسألة الربا.

و سوف نخصص الفصل الخامس الى عرض البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية مع تحليل سلوكيات الأفراد ورصد تصوراتهم للودائع البنكية بغرض الكشف عن العوائق التي تقف حجرة عثرة أمام جهود الدولة و المؤسسات المالية من أجل تنمية الاقتصاد بناء على تبني مبدأ الادخار المصرفي على المستوى الفردي و الجماعي ، ثم الخاتمة العامة التي تحوي مختلف النتائج التي خلصت اليها الدراسة و الإجابة على مشكلة البحث.

الفصل الأول:

دور التقاليد في ترسيخ ثقافة الادخار داخل الأسرة الجزائرية

مقدمة:

قبل أن نلج إلى صلب موضوعنا، يجب بداية أن نعرف ما هي هذه التقاليد وما أنواعها؟ والأصل أن التقاليد عرفت في المجتمعات قبل الأديان، ولكن في العادة الدين إما يلغي بعض العادات المنافية لمقاصد الشارع الحكيم، وإما يثبت بعض العادات والتقاليد التي لا تتنافى مع أحكام الدين وشرائعه، وإما أنه يشرع أحكاما جديدة تصبح بمرور الزمن عادات وتقاليد، وهي التي تعرف في الشرع باسم العرف والواقع. وقد قُسِّمَ العرف إلى ما هو عام وخاص، وإلى ثابت ومتغير. يرتبط العرف ارتباطا وطيدا بالواقع فلن تجدي الدراسة فيه منفردا، بل لا بد من دراسته والواقع، فما العرف إلا جزء من واقع الناس، وكل واقع عرف وكل عرف واقع، فهو متضمن فيه.

وهذا ما أكّده **جمال الدين عطية** قائلا: " بأن العرف هو واقع الفرد وواقع الجماعة، وله في ذلك صورتان، صورة في الواقع الثابت، وصورة في الواقع المتغير. فالواقع الثابت هو سنن الله في الآفاق والأنفس والتي نص القرآن الكريم على أنها لا تتغير ولا تتبدل... فالتشريع مبني على مراعاة الواقع، و هنا يكون الواقع الذي رعاه التشريع هو الواقع الثابت الذي لا يتغير.

أما الواقع المتغير فهناك كذلك مستويان له: مستوى الواقع العام، وهو أعراف وظروفهم التي تتغير من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان. وهناك الواقع الخاص بحالات فردية محددة، وهنا تأتي مراعاة هذا الواقع في صورة الفتوى أو في صورة حكم القضاء وهو الذي كان يراعيه الأئمة المجتهدون لأنهم يضعون قواعد عامة لبيئة معينة ولعصر معين و العرف مثال لذلك.

والأسرة الجزائرية في حياتها تعتمد على نوعين من التقاليد، التقاليد المحمودة والتقاليد البالية والتي تُعرف أيضا بالتقاليد المذمومة والتي ذمّتها الشريعة الإسلامية لأن فيها انتهاكا لحرمات مقدسة، ولأنها تنافي مقاصد الشريعة في رعاية وحفظ الدين والعقل والنفس والنسل والمال.

ترتبط الأسرة بقواعد تنظيمية داخلية يتحدد من خلالها دور كل فرد فيها فهي إذن الدعامة الأساسية و هي تعتبر من دعائم البناء الاجتماعي ترتكز عليها بقية منظمات المجتمع. لكن تشير الدراسات التي أجريت حول الأسرة أن البنية الأسرية تعرضت لتغيرات عدة و ذلك لتغير الظروف المجتمعية التي تتحكم في تكوينها و تسير وضعيتها داخل النظام الاجتماعي.

تعرّف الأسرة على" أنها تظم في تكوينها الزوج و الأولاد ذكورا وإناثا، أقارب أو ذوي الأرحام و هؤلاء يشكلون مجتمعا صغيرا و بتعدده يكون المجتمع الكبير" [1] و إذا تطرقنا إلى الأسرة الجزائرية فكغيرها من الأسر العربية تعرضت لظروف اجتماعية و اقتصادية أحدثت تحولات عديدة على بنيتها. إذا كانت الأسرة الجزائرية في وقت مضى تعرف بالعائلة الموسعة، البطريقية* الاكناتية* تعيش في الانقسام، تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية و تحت سقف واحد" الدر الكبرى" عند الحضر و" الخيمة الكبرى" عند البدو إذ نجد من عشرون إلى ستون شخصا أو أكثر يعيشون جماعيا.

كانت العائلة (الأسرة) الجزائرية عائلة موسعة حيث تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية و تحت سقف واحد (الدار الكبرى عند الحضر و الخيمة الكبرى عند البدو). ففي العائلة الجزائرية الأب أو الجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية و له مرتبة خاصة كما يحافظ على تماسك الجماعة المنزلية. [2] و لطالما تأثر سلوك الأب والأم بشروط البيئة والثقافة والمعتقدات السائدة والقيم الأخلاقية، حيث توجه هذه العوامل سلوك الناس في حياتهم اليومية. وقد عرفت الأسرة العربية ثباتا واستقرارا منذ عدة قرون، إلا أن هذه العلاقات تشهد تغيرا سريعا في وقتنا

1-حزب جبهة التحرير الوطني للنساء الجزائريات ، الندوة الوطنية الأولى لتنظيم الأسرة، من 10/9 جانفي 1988، ص1

2-مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية، التطور و الخصائص الحديثة، ترجمة دمري احمد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، ، 1985، ص37

*البطريقية:الأب فيها و الجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية ' و ينظم فيها أمور التراث الجماعي و من أهم مسؤولياته هو الحفاظ على تماسك الجماعة المنزلية.

*اكناتية: بمعنى أن النسب فيها أبويا و الانتماء الأولاد أبوي و ليس للمرأة.

الحاضر، كذا هو الحال بالأسرة الجزائرية التي مرت بمراحل متعددة في نشأتها وتطورها، ومنه تأثرت وظيفتها في ظل هذه التغيرات والتطورات الحديثة ، فالظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي مرّ بها المجتمع الجزائري من خلال مسيرته التاريخية تسببت في تغيرات على بنائه الاجتماعي و بطريقة غير مباشرة على الخلية الأسرية و وحدتها الأساسية . كذلك الشأن بالنسبة للدور الاجتماعي الذي تؤديه الأسرة داخل المجتمع و " يعد مفهوم الدور هنا مفهوما محوريا سواء لفهم النتائج أو الآثار أو لفهم مكونات البناء الاجتماعي، فالدور هو الوظيفة ، بمعنى السلوك الذي يؤديه الجزء من أجل بقاء الكل" [1]

ان هذه التحولات أفقدت الأسرة الجزائرية الكثير من ميزاتها التقليدية و أكسبتها خصائص جديدة و عصرية قد كشفت عنها بعض الدراسات الحديثة و على رأسها الدراسة السوسيولوجية الميدانية التي قام بها الدكتور مصطفى بوتفنوشت و مساعديه و التي تم على إثرها استكشاف أهم الميزات الحديثة التي تقمصتها الأسرة الجزائرية نتيجة اختلاف الوضع المحيط بها.

---

(1)_ ابراهيم عيسى عثمان ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق، ط 1، الأردن ، 2008، ص 53

الجزء الأول: التحولات التي عرفتها الأسرة الجزائرية

مقدمة:

عرفت الأسرة العربية ثباتا واستقرارا لمدة عدة قرون ، فكانت لها خصائصها و مميزاتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من الأسر ، لكن في ظل العلاقات التي أصبحت تشهد اليوم تغيرا سريعا ، طرأت على الأسرة العربية تغييرات كبيرة ، و كذا هو الحال بالنسبة للأسرة الجزائرية التي لطالما تأثرت بشروط البيئة والثقافة والمعتقدات السائدة والقيم الأخلاقية ، فمرت بمراحل متعددة في نشأتها وتطورها، ومنه تأثرت وظيفتها في ظل هذه التغيرات والتطورات . و اذ أردنا ذكر المراحل التي مرت بها الأسرة الجزائرية، فسنجد :

1- الأسرة الجزائرية في عهد الاستعمار الفرنسي 1830-1962م .

2- الأسرة الجزائرية مرحلة الاستقلال 1962- 1988 .

3- الأسرة الجزائرية بين 5 أكتوبر 1988م-1991م .

4- الأسرة الجزائرية في سنوات المأساة الوطنية 1991م- 2000م

5- الأسرة الجزائرية مع بوادر انفراج الأزمة الجزائرية 2000م-2006م [1]

تأثرت الأسرة الجزائرية بكل من هذه المراحل وما تبعها من أحداث وتداعيات على كافة ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز الأحداث التي شهدتها الأسرة هي ذاك التحول من أسرة ممتدة تضم إلى جانب الأبوين كل من الجد والجدة والعم والعمة، إلى أسرة نووية أصبحت اليوم تمثل 71 بالمائة من مجموع الأسرة الجزائرية مقابل 13.90 بالمائة فقط للأسرة الممتدة التقليدية.

---

(1)- فريدة صادق زوزو، الأسرة الجزائرية بين التقاليد والتغريب ، مقال منشور بتاريخ 23 - شعبان - 1427 هـ | الموافق ل 16 - سبتمبر - 2006 على الرابط الالكتروني http://elkhabar.com/dossier/?ida=154246&idc=40

1- الخصائص الحديثة للأسرة الجزائرية:

ان هذه التحولات لم تؤثر على علاقات الأسرة الجزائرية التي بقيت تتشبث بالعادات والتقاليد المتميزة بالتضامن والتكافل الاجتماعي، و قد أكدت دراسة اجتماعية حديثة، أن قرابة نصف الجزائريين يتمتعون بسكنات فردية اليوم وتعود الأسباب التي حولت تركيبة الأسر الجزائرية إلى تغير العامل الاقتصادي. ان الأسرة الجزائرية تواجه متطلبات جديدة أفرزتها العصرنة التي تساهم في إعداد الأطفال على الطريقة العصرية، وأصبح كثير من الشباب المقبل على الزواج يفضلون السكن منفردين لتجنب المشاكل داخل الأسرة، خاصة بين الزوجة والحماة والتي غالبا ما تؤدي إلى الطلاق.(1) هذا الواقع الحاصل، وهو ميل الأسرة إلى الاستقلالية والنووية والرغبة في التمتع بالحرية، في إدارة شؤونها الخاصة، نتج عن دعم من الاستقلال الاقتصادي للأسر الذي وفره التصنيع والتنمية والتحديث. وخالفت الدراسة التوقعات والاعتقادات الشائعة في خصوص أن العائلة النواة منتشرة في المناطق الحضارية، في حين تشير الإحصائيات إلى أن انتشار أكثر من 70 بالمائة من الأسر النووية بالريف، ما يؤكد عدم الاختلاف بين المجتمع الريفي والحضري وأنهما يخضعان لنفس المؤثرات.(2). أما عن الوظائف الحيوية التي تؤديها الاسرة داخل المجتمع و التي تجعل منه جماعة أفراد منظمة ، مستقلة و متعاونة و متكاملة ، فهي متعددة و تختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف العادات و التقاليد لكننا سوف نستعرض ما يخدم موضوعنا فالوظائف التي نخالها أساسية في ترسيخ الادخار كمبدأ ثم كثقافة تهيكل سلوكه هي:

1-1- الوظيفة الحضارية: تقوم الأسرة بإعداد أعضائها للمجتمع للعمل و التفاعل و المشاركة الاجتماعية كما أن الأسرة تؤكد على إن الاستمرار الحضاري للمجتمع من خلال إنجاب الأطفال و تربيتهم و جعلهم يلتئمون و الجيل الحاضر ، هذا بالإضافة إلى مسؤولية الأسر في منع أفرادها من اقتراف السلوكيات اللّا اجتماعية ذات التأثيرات الضارة و التي لا تتلاءم مع قيم المجمعات الحضارية. فالأسرة مؤسسة لنقل الحضارة إلى الأعضاء تمكّنهم من الاندماج المجتمعي.

---

(1)-مينة مركوم، مقال منشور تحت عنوان " تأثرت بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد :الأسرة الجزائرية تتخلى عن قرون من الامتداد وتتحول إلى النووية" ، جريدة النهار الجديد الصادرة بتاريخ : 28 - 06 – 2008 ، ص4

(2)- المرجع السابق، ص4

1-2- الوظيفة التربوية : تعتبر الوظيفة امتدادا للوظيفة التكاثرية و هي قائمة على تنشئة الطفل و تربيته اجتماعيا و هذه عملية حيوية و جوهري في بناء شخصية الطفل و رعايته ولا يتم هذا الا داخل الأسرة الزوجية . تمت تجارب لاستبدال هذه الأسرة بمؤسسات خاصة لرعاية الطفل و تنشئته لكنها فشلت في تأدية هذه المهمة و حسب العلامة "مارجاريت ميد" فقد " تبين بصورة واضحة أن الأطفال الذين يوضعون في مؤسسات خاصة بعد الولادة تصيبهم مشاكل و أمراض كثيرة رغم إحاطتهم برعاية جسمية جيدة، إذ أن هناك آثار سيئة جدا على الأطفال الذين يفصلون عن أمهاتهم بعد الولادة ، و من أمثلة ذلك التأخر العقلي و الإخفاق في تعلم الكلام و البلادة و فقد الإحساس و النكوص و أحيانا الموت" [1]

1-3- الوظيفة الاقتصادية: أثبتت الدراسات الميدانية أن المجتمعات الإنسانية لا تعطي الأولوية للوظيفة الجنسية في كل الحالات الواقعية و كثيرا ما تعطي الأولوية للوظيفة الاقتصادية التي تتمثل في تعاون أعضاء الأسرة على المعيشة. فلا يخلو أي مجتمع إنساني من النظم الاقتصادية مهما كانت درجة تخلفها.

ان الإنسان بطبعه يأكل ليعيش و يستمر و إن الإحساس بالجوع يدفع الإنسان للبحث عن الطعام و لا يجسد هذا إلا بالعمل و الكد. لكن لتحقيق التوازن داخل الأسرة لا بد من تبني سياسة اقتصادية أساسها التعاون و الوظيفة التكاملية بين أفراد الأسرة الواحدة. و هنا يجذر التنبيه إلى أن الطبيعة جعلت من الرجل والمرأة في تكامل تام من الناحية الفسيولوجية فالرجل بقوته البدنية قادر على تأدية ما تعجز عنه المرأة من أعمال تتطلب القوة أما المرأة فهي قادرة على نوع آخر من الأعمال كالقدرة على الحمل و الولادة و الرضاعة و الدورة الشهرية. هي أعباء ثقيلة ملقاة على عاتقها إضافة إلى تسيير شؤون بيتها و تنشئة أطفالها[2]

---

(1)- د. عاطف وصفي ، الانثروبولوجيا الثقافية مع دراسة ميدانية للحالية اللبنانية الاسلامية بمدينة ديربورن الامريكية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1976، ص 167

(2)-M : Mead, Some theoretical considerations on the problems of mother _ child separation , The American Journal of orthopsychiatry , vol 24, 1954, p.474.

و قد تحولت الأسرة على اثر التطور الصناعي في المجتمعات المتقدمة إلى وحدات اقتصادية ، فيما أجبرت الحياة في المجتمعات التقليدية أفراد الأسرة على السعي للعمل خارج محيطها مما أدى إلى نشأة روابط و علاقات اقتصادية جديدة خارج اطار الأسرة و هذا ما احدث تغييرا جسيما و تحولات بالغة من حيث وظائفها .

و نتيجة الزيادة المستمرة في الغلاء المعيشي و رغبة الأسرة في رفع مستوى معيشتها نزلت المرأة إلى ميدان العمل و شاركت زوجها في إعالة الأسرة و تحمل مسؤوليات المعيشة. إضافة إلى هذا و مع استمرار تطور السلع و الخدمات فان دخل الأسرة لم يعد يفي باحتياجاتها و مطالبها المتجددة مع الحياة المتطورة مما يسوق الأسرة المعاصرة إلى الاستهلاك المتزايد و هذا ما يهدد استقرارها المادي .

2- وظائف الأسرة في الشريعة الإسلامية:

قال تعالى: { **يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم ناراً وقودها الناس والحجارة**}[1] ، وقال المصطفى صلى الله عليه وسلم: ﴿كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راعٍ وهو مسؤول، والرجل راعٍ على أهله وهو مسؤول، والمرأة راعية على بيت زوجها وهي مسؤولة، والعبد راعٍ على مال سيده وهو مسؤول، ألا فكلكم راعٍ وكلكم مسؤول﴾

هذه النصوص تبيّن قواعد الرعاية والحفظ بما يقوّم صحة وصواب التربية على الأسس القرآنية والنبوية؛ وهذه الضوابط لا يمكنها أن تؤدي دورها في غياب المحضن الأسري الذي يجمع أفراد العائلة الواحدة؛ الذين جمعهم عقد زواج شرعي بين الأب والأم، وتحقق المقصد الأصلي بالتناسل، وقد قال تبارك وتعالى: {**يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء** }[2]، فالنسل هو خلف الزواج.

---

(1)- سورة التحريم، الآية : 6

(2)- سورة النساء، الآية : 1

ان السبيل الأول لتكوين الأسرة هو نظام الزواج"[1] ، ففي قوله تعالى: {**ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة**} [2] تبيان للقواعد الروحية المؤَسِسَة للكيان الأسري، بالسكينة التي تظلل على الزوجين، والمودة والرحمة التي تجمعهما ما طالت الحياة بينهما.

وبإيجاد النسل يكتمل البناء الأسري، كما يبينه الخالق تبارك وتعالى في قوله: {**هو الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ليسكن إليها، فلما تغشاها حملت حملا خفيفا فمرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحا لنكونن من الشاكرين**}.[3]

فالله عز و جل يحرص على رعاية النسل داخل الأسرة، و هذا حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم: [ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه] [4]، يؤكد فيه حقيقة ثابتة وهي أن الطفل يولد وهو لا يفقه شيئا في هذا الوجود، "والأسرة هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي يأخذ على عاتقه مسؤولية تحويل الحيوان الإنساني الصغير إلى مخلوق آدمي"[5]، حيث يختلف صغير الإنسان عن غيره من الصغار في نموه البطيء، وشدة احتياجه إلى من يرعاه على الأقل حتى سن الخامسة الرعاية الجسدية والصحية.

1- رواه البخاري عن عبد الله بن عمر، كتاب: النكاح، باب: ﴿قوا أنفسكم وأهليكم نارا﴾، رقم: 5188. أنظر: البخاري، **صحيح البخاري بشرح فتح الباري**، ج 9/ ص254

2- سورة الروم، الآية :21

3- سورة الأعراف، الآية : .189

4-رواه البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه، في كتاب النكاح، باب: المرأة راعية في بيت زوجها، رقم 5200، أنظر: البخاري، **صحيح البخاري بشرح فتح الباري**، ج12/ ص296.

5--أخرجه مسلم في كتاب: القدر، باب:6، أنظر: مسلم، **صحيح مسلم بشرح النووي**، ج16/ص 207.

أما التنشئة الاجتماعية والتي يقصد بها "تلقين الطفل اللغة والعادات والتقاليد وآداب السلوك وقواعد الدين والعرف، وهي الجسر الذي يصل بين الفردية الخالصة والمجتمع[1] ، فهي تطول حتى يلمس الوالدان مقدرة نسلهما على التفاعل الاجتماعي، والتكيّف مع الحياة بالصورة الصحيحة.

وهكذا تتعدد وظائف الأسرة بين إنجاب الأولاد الشرعيين، ثم رعايتهم منذ الولادة والعناية برضاعهم وحضانتهم، والإنفاق عليهم في الملبس والمعيشة عموما، ليأتي بعدها دورهما المشترك عندما يكبروا، بالتربية المحافظة على الفطرة السليمة، وتنمية قدرات الأولاد المتعددة، وتهيئتهم استعدادا للتفاعل مع المجتمع.[2]

و نذكر في هذا الصدد نصائح سيدنا لقمان لابنه على ضوء ما ذكره الله سبحانه و تعالى فيقول له : يا بنيَّ **{أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر، وأصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور، ولا تصعر خدك للناس، ولا تمش في الأرض مرحا إن الله لا يحب كل مختال فخور، وأقصد في مشيك وأغضض من صوتك إن أنكر الأصوات لصوت الحمير}**[3]

هذه كلها نصائح يمكن أن نعدها بمثابة أساس التعامل الصحيح مع أفراد المجتمع لتنشئتهم تنشئة صحيحة بنّاءة، و هي القواعد التي تميز الإنسان الصالح من الطالح لتهيئته ليوم لا ينفع فيه لا مال ولا بنون، إلا العمل الصالح؛ و هذا العمل لا ينشأ الاّ بالتربية الحسنة ، عمادها الأخلاق والمبادئ الإسلامية.

1- الخشاب، مصطفى: دراسات في الاجتماع العائلي، (بيروت: دار النهضة العربية، 1985)، ص86.

2- الخولي، الأسرة والحياة العائلية، ص61؛ الخشاب، دراسات في الاجتماع العائلي، ص 81؛ السبيعي، عدنان: سيكولوجية الأمومة، ط1، (دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، 1985)، ج1/ 86؛ شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، ص165.

3- سورة لقمان، الآيات : 17-19.

فرعاية النسل، والحفاظ عليه حتى يبلغ أشده ويقوم بأداء واجبه اتجاه خالقه، وأمته، تتحقق داخل المحيط الأسري؛ لأن الأسرة هي الخلية المسؤولة عن تهيئة المناخ الملائم من أجل تحقيق مصالح النسل في حفظه ورعايته وتربيته وتنشئته، و هي في الحقيقة كلها تعبر عن وظائف الأسرة في الشريعة الاسلامية لقوله تعالى: {**وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف**} [1] ، و هنا تبرز لنا الوظيفة الأولى للأب و التي تتجلى في توفير الرزق والكسوة، أما عن وظيفة الأم فقد تحددت في آيات كريمة عدة يثني فيها الخلق دور الأم في رعاية النسل ، منها قوله تعالى:{ **والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين**} [2] ، وقوله تبارك وتعالى: {**حملته أمه كرها ووضعته كرها**}[3] ، وقوله تعالى: {**حملته أمه وهنا على وهن**} [4]

توضح كل هذه الآيات الكريمة المهام الرئيسة للأم داخل الأسرة والمتمثلة في الحمل والرضاع والحضانة؛ و هذه كلها قواعد أساسية و جوهرية في التربية عموما؛ لأن الطفل يولد وهو لا يقوى على شيء، قال تعالى: {**وخلق الإنسان ضعيفا**} [5] ، وقال تبارك وتعالى أيضا واصفا مراحل حياة الإنسان:{ **الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يخلق ما يشاء وهو العليم القدير**}.[6]

تجسد هذه الآية الكريمة المراحل التي يمر بها الانسان في حياته و تبرز لنا صفة الضعف في أكثر من محطة ، أولاها عند نشأة الطفل وهو وليد لا يمكنه أن يدافع عن نفسه و هو في ذلك في حاجة الى معونة والديه اللذين عليهما التكفل به شرعا وعرفا، بل وعادة.

---

(1)- (2)- سورة البقرة، الآية :233

(3)- سورة الأحقاف، الآية : 15

(4)- سورة لقمان، الآية :14

(5)- سورة النساء، الآية :28

(6)- سورة الروم، الآية :54

4- الأسرة الجزائرية بين التقاليد والتغريب:

ان القاعدة العامة التي تحكم الأسر الجزائرية خصوصا، والعربية عموما، أن المرأة هي حرمة البيت وشرفه وعرضه، وبالتالي فإن الكيفية المثلى للحفاظ على هذا الشرف هو احتباسها وحجزها في البيت، أو بمعنى آخر إقصاؤها من الحياة عموما، وهذه هي النظرة السلبية والدونية للمرأة التي سادت مجتمعاتنا الجزائرية على نطاق واسع في والأرياف والقرى لسنوات عديدة .

فهذه تقاليد في عمومها لا تمت للإسلام بصلة، ومع ذلك فهي تمثل أسس التربية التقليدية التي سارت و لا زالت تسير بها كثير من الأسر الجزائرية. و في المقابل ، نجد أن الولد والابن يستحوذ على القدر الأكبر من الرعاية والتربية والإيثار، باعتبار ما سيكون في المستقبل، فهو الحامي للأسرة، الحامل لاسمها، والمتكفل بها ماديا، وإذا ولد للأسرة الجديدة ولدا ذكرا قيل له: الغرز لأن اسم العائلة سينغرز في الأرض عكسه لو ولدت لهم طفلة فهي مولود وكفى.أما التقاليد المحمودة وهي التي طورها المجتمع المسلم، مثل قيم الأسرة الكبيرة وأهميتها، والتواصل بين الأفراد في الزيارات، قيمة العرش والجماعة التي تحكم في قضايا الأسرة ولا تتصرف خلافا للشرع، وغيرها فهذه التقاليد أثّرت كثيرا في التربية التي وجّهت للأطفال.

لكن خلال الخمسينية الاخيرة و بين تقليد الغرب تقليدا أعمى، والاستفادة من تجاربه وحضارته المعاصرة تتيه الأسرة الجزائرية. فكثير من الأسر لا تستطيع التمييز بين مكتسبات الحضارة الغربية وسلبياتها، وتقليد الغرب ذلك التقليد الأعمى في أنماط حياته، وسلوكيات الغربيين اليومية، إذ أن فيه الكثير من الخلل، لأن منظوماتنا الأخلاقية تختلف جذريا وتتمايز عن منظومتهم تمايزا واضحا . ولا ننكر هنا أنه يجب أن نستفيد كل الاستفادة من مكتسبات الحضارة الغربية التي لا تنافي قيمنا وأخلاقنا، لا سيما أخلاق الحياء والتواضع، وأخلاق الرضا والاحترام، أخلاق الآداب العامة، وأخلاق احترام الصغير للكبير، وتوقير الكبير للصغير، أخلاق الحب في الله، وغيرها.

وفيما يخص موضوعنا فإن كثيرا من التقاليد الغربية التي تتنافى و عاداتنا العربية الإسلامية دخلت عقر دارنا عن طريق التلفاز أو الأسواق الاستهلاكية التي أغرقتنا في الماديات وأبعدتنا عن قيمنا و على رأسها العمل بمبدأ الادخار . فأصبح الناس يعيشون في غفلة تائهين عن مقاصد الزواج أساسا ، ومقاصد العائلة تبعا في تربية الأبناء، وإعداد الإنسان الصالح الذي يكون خليفة الله في أرضه. فأضحت الأسرة الجزائرية في بحث دائم لتلبية الحاجيات الاجتماعية و الثقافية والسيكولوجية كما تبحث عن ضرورات المعاش في المأكل والمشرب والملبس إلا أنها تأثرت بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد عن قرون من الامتداد وتحولت إلى النووية.

و الواقع أن انسياب الأسر إلى الاستهلاك المفرط و سيطرة الصناعة الإعلانية التي أصبحت اليوم تؤثر في سلوك الفرد و تهيكل ثقافة غريبة باتت سمة من السمات المميزة لمجتمعات معاصرة استهلاكية بالدرجة الأولى. و قد انظمت الأسرة الجزائرية إلى غيرها من الأسر العالمية و انجرت في ممارسات ثقافية سلبية أدت إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية كنتيجة للاقتراض المفرط و الاستهلاك المبالغ فيه. أمّا على مستوى بنيتها ، فقد تحولت الأسرة الجزائرية من نمط الأسرة الممتدة التي تضم إلى جانب الأبوين كل من الجد والجدة والعم والعمة، إلى أسرة نووية والتي أصبحت تمثل 71 بالمائة من مجموع الأسرة الجزائرية مقابل 13.90 بالمائة فقط تمثل نمط الأسرة الممتدة التقليدية.

ويبقى هذا التحول غير مؤثر على علاقات الأسرة الجزائرية التي بقيت متمسكة بالعادات والتقاليد، المتميزة بالتضامن والتكافل الاجتماعي وقد أكّدت دراسة اجتماعية حديثة، أنّ قرابة نصف الجزائريين يتمتعون بسكنات فردية، وتعود الأسباب التي حوّلت تركيبة الأسر الجزائرية إلى تغيّر العامل الاقتصادي .

و انطلاقا من هنا ، يجب القول أن ارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية للمواطن جعل الأسرة تواجه متطلبات جديدة أفرزتها العصرنة و التي تساهم في إعداد الأطفال على الطريقة العصرية، وأضحى عدد كثير من الشباب المقبل

على الزواج يفضلون السكن منفردين لتجنب المشاكل داخل الأسرة، خاصة بين الزوجة والحماة والتي غالبا ما تؤدي إلى الطلاق. هذا هو الواقع الحاصل، وهو ميل الأسرة إلى الاستقلالية والنووية والرغبة في التمتّع بالحرية، في إدارة شؤونها الخاصة.

نتج هذا عن دعم من الاستقلال الاقتصادي للأسر و الذي وفره التصنيع والتنمية والتحديث. و قد خالفت الدراسة للتوقعات والاعتقادات الشائعة بأن العائلة النواة منتشرة في المناطق الحضارية، في حين تشير الإحصائيات الأخيرة إلى انتشار أكثر من 70 بالمائة من الأسر النووية بالريف، ما يؤكد عدم الاختلاف بين المجتمع الريفي والحضري وأنهما يخضعان لنفس المؤثرات.[1]

على صعيد آخر ، ما فتئت الأسرة الجزائرية تواجه خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة أزمة انتقالية متعدِّدة الأبعاد والمستويات مع التحوُّل الجديد الذي تشهده البلاد ممَّا جعل أسرتنا الجزائرية تعيش طيلة هذه المدَّة نهاية عشرية أوهام الرفاهية وبداية عشرية حقائق صدمة التحوُّل والرجوع إلى طبيعة الأشياء في حياتنا الاقتصادية. لقد تمَّ هذا التحوُّل العنيف، المؤلم بعد أن تبنَّت البلاد سياسة العلاج والجراحة بالصدمة للاختلالات البنيوية العميقة للاقتصاد الجزائري المسيَّر مركزيا والذي يعاني مديونية خارجية وداخلية خانقة وعجز في ميزاني التجارة الخارجية والمدفوعات. و هذه سياسة فرضتها علينا الدول والمؤسسات المالية الغربية الدائنة بقيادة ''الأفامي'' "FMI " بغرض إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري لتسريع عملية التحول من نموذج التنمية الاشتراكية الممركزة القائم على الصناعات التصنيعية المكلفة إلى نموذج التنمية الرأسمالية في ظل عولمة نموذج الليبرالية الجديدة ذات التوجّه المتمركز حول قوى السوق على حساب قوى المجتمع الأخرى ممَّا أظهر آثارا غير إنسانية زادت من غنى الغني وفقر الفقراء، بل ووسعت من دائرة الفقراء على حساب الطبقة الوسطى عبر العالم بأسره فضلا عن بلادنا.

و تظهر الحالة المالية للجزائر في تلك الفترة في الجداول التالي:

---

(1)- المصدر: ONS - CNES على الرابط www .ons.dz

3-1- الحالة المالية للجزائر:

الموارد المالية / السنوات	1999	2005	2006	2007	2008	2009
ا ديون الخارجية بالمليار	28.3	16.4	5.1	4.9	4.2	06
احتياطي الصرف بالمليار	4.4	56.1	77.8	110.1	143.1	49.1
معدل الاشتثمار	%24.3	%22.3	%23.1	%25.4	%30	%3.02
معدل الادخار	-	%51.9	%54.7	%57.2	%58.5	%49.1

المصدر: ONS – CNES على الرابط www.ons.dz

3-2- النمو في الجزائر:

السنة / معدلات النمو	2005	06 2	2007	2008	2009
معدل النمو	%5.1	%2	%3	%2.4	%2.1
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	%4.7	%5.6	%6.3	%6.1	%9.2
معدل المنو لقطاع المحروقات	%5.8	%-2.5	%-0.9	%-2.3	%-6.6

المصدر:FMIعلى الرابط/www.imf .org

تبيّن هذه الجداول تقلّص الديون الخارجية للجزائر من 28.3 مليار دولار في سنة 1999 الى06 ملايير دولار خلال السداسي الثاني من سنة 2009 موازاة مع ارتفاع احتياطي الصرف من 404 مليار دولار سنة 1999 الى 149.1 مليار دولار في سنة 2009، و هذا ان يوحي بشيء انما بأن الجزائر استطاعت خلال العشرية أن تقلص تماما من الديون الخارجية و الرفع مما يسمّى بالتطعيم الحامي للاقتصاد الوطني ضدّ الأزمات المالية و هو الاحتياط من الصرف. كما نلاحظ أيضا ارتفاعا مشهودا لمعدل الاستثمار و تزايدا ملحوظا لمعدل الادخار و هذا ما جعل الجزائر لم تتأثر كثيرا بالأزمة العالمية الأخيرة، كما صرحت به الحكومة الجزائرية في أكثر من مناسبة.

من جهة أخرى ، ينبغي التأكيد على أن أسعار النفط على المستوى العالمي أثرت ايجابيا و بشكل كبير على الحالة الاقتصادية للجزائر من حيث أنها مكّنت السلطات الجزائرية من تأسيس قسطا وافرا من المدخرات عملت على الاستفادة القصوى منها في اطار الاستثمارات الدولية من أجل تحقيق أيدي عاملة ذات كفاءة عالية تتماشى مع ثورة المعلومات و الاتصالات و الاعلام ثم تسخيرها في عملية دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.و الواقع أن الاقتصاد الجزائري لا يزال الى يومنا هذا مبني أساسا على قطاع النفط و المحروقات و مصيرها مرتبط بتذبذب اسعار النفط الدولية لذا يجب دائما اخذ الحيطة و الحذر بتوفير مدخرات نقي بها شرّ الازمات الواردة في ظل العولمة و تبعيتها .

و هنا نقف مرة أخرى عند أهمية الادخار على المستوى الدولي و ما له من مزايا على المستوى الفردي، لأن الجهود التي بذلت في هذا المجال أخرجت لا شك الجزائر من خنقة الديون المتراكمة و أعطت دفعة قوية للاقتصاد الوطني تجلّت سماته على مستوى الأسر و الأفراد بارتفاع الاستثمارات و توفير الشغل ثم الرفع من الأجور و الرواتب في كافة القطاعات و بالتالي الرفع من المستوى المعيشي للمواطن الجزائري.

لذا يجب التأكيد على فوائد الادخار الكبيرة والدور الهام الذي يلعبه في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية، وتسعى الدول عبر أنظمتها وقوانينها إلى جذب المدخرات وتوفير الأوعية المناسبة لعملية الادخار، فالادخار البسيط الذي يقوم به الفرد في الاقتصاد له تأثير عميق على مسيرة التنمية، كما أن له تأثير على مقدرة الفرد والأسرة في تلبية متطلبات الحياة المستمرة والمتنوعة، ولذلك فإن غرس وتطوير ثقافة الادخار أمر في غاية الأهمية وله مردود اقتصادي مهم على مستوى الدولة.

الجزء الثاني : الأسرة الجزائرية و التغير الاجتماعي .

مقدمة:

نعرّف التغير الاجتماعي بأنه " كل تحول يحدث في النظم و الأنساق و الأجهزة الاجتماعية ، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة وكما كانت النظم في المجتمع مترابطة و متداخلة و متكاملة بنائيا ووظيفيا فان أي تغير يحدث في ظاهرة لا بد و ان يؤدي الى سلسلة من المتغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة و يتطلب التغير الاجتماعي ضرورة تأقلم الأفراد مع المستحدثات لكي يواكبوا التقدم" [1]

و "التغير الاجتماعي كمفهوم متعارف عليه في الدراسة الديناميكية يعتبر صفة لازمت الإنسانية منذ نشأتها إلى يومنا هذا إذ أصبح التغير لازما لبقاء الجنس البشري. و ان تفاعل أنماط الحياة على اختلافها لتحقق لنا باستمرار أنماطا و قيما جديدة يشعر في ظلها الأفراد بأن حياتهم متحركة و متجددة و إن في حركتها تتطلب منهم الحركة الذاتية و المسايرة الكاملة دون تخلف أو تشبث بالقديم"[2] و التغير في أبسط صوره ينحصر في ظذأن عددا كبيرا من الأشخاص يؤدون جهودا تختلف عن تلك التي كان آباءهم يؤدونها في وقت معين و ما هو في حد ذاته الا عملية مكملة لواحدة او أكثر من العمليات الاجتماعية السائدة في المجتمع [3]

أما على مستوى الأسرة فتتعدد العوامل التي قد تؤثر على التركيبة الأسرية و وظائفها و قد نحدد عددا من المؤثرات التي ينبغي التعرف عليها لمعرفة واقع الأسرة و ذلك من خلال تشريح حالتها الراهنة:

---

(1)_موسى أبو حوسة، التغير الاجتماعي في الريف الأردني ، جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ، 1981، ص 8

(2)_ المرجع السابق ، ص 12

(3)_ احمد النكلاوي، التغير و البناء الاجتماعي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1968، ص 6.

3- تشريح حالة الأسرة:

يمكننا تشريح حالة الأسرة الجزائرية على مستويات عدة، أهمها:

3-1- من حيث الحجم:

تنتقل الأسرة حاليا تحث تأثير عدة عوامل منها النمو الديموغرافي المتزايد، ضغوطات الأزمة الاقتصادية، التحوُّل نحو اقتصاد الخدمات والمعلوماتية من أسرة كبيرة ذات اكتفاء ذاتي إلى أسرة صغيرة نووية تابعة للبيئة الخارجية معيشيا، مما يجعلها أقل استقرارا وأكثر هشاشة و بالتالي أسرع تأثرا بالتقلبات الخارجية. و قد أسفرت الدراسات الأخيرة للمركز الوطني للإحصاء ONS على تغييرات معتبرة في بعض المؤشرات الديمغرافية ، كانت أهمها كالآتي

الآلاف

التعيين	2009	2010	2011
ولادات حية	549	888	910
مجموع الوفيات	159	157	162
النمو الطبيعي	96	731	748
وفيات أقل من سنة	20.3	20.3	20.3
الزواج	341.3	344.8	369.0
عدد السكان في الواحد جانفي من كل سنة	34923	35613	36344
عدد السكان في وسط السنة	35268	35978	36717

(1)

جدول رقم 1 : الحركة الطبيعية للسكان لسنوات 2009-2010-2011

---

(1)- Source : L'office national des statistiques, L'Algérie en quelques chiffres ,Résultat de l'enquête 2009-2011, parus dans le Numéro 42, Édition 2011, Alger.

يظهر لنا من خلال هذا الجدول أن عدد الولادات الحية في ارتفاع معقول من سنة الى أخرى فيما تبقى نسبة الوفيات ثابتة تقريبا و كذا هو الحال بالنسبة لوفيات أقل من سنة. يمكننا هنا ذكر ما نشاهده ضمن مختلف شرائح المجتمع الجزائري و هو لجوؤهم الى القطاع الخاص بالنسبة للولادات . فقد أصبح هذا القطاع يستقطب عددا أكبر فأكبر و هذا نسبة الى طبيعة الخدمات التي يوفرها . على صعيد آخر، أصبح أفراد الأسر يلجؤون بل و يضطرون الى الادخار على مدى فترة من الزمن لتوفير المبالغ البالغة التي تمكنهم من العلاج عموما على مستوى العيادات الخاصة.

التعيين السنة	2009	2010	2011
ن بة الولادات	24.08	24.68	24.78
نسبة الوفايات	4.51	4.37	4.41
نسبة النمو الطبيعية	19.6	20.3	20.4
نسبة وفايات الطفولة	24.8	23.7	31.1
نسبة الوفايات عند الولادة mortinatalité	18.4	18.2	16.7
نسبة الزواج	9.68	9.58	10.05
نسبة الأمل في العيش عند الولادة			
عند الرجال	74.7	75.6	75.6
عند النساء	76.3	77.0	77.4

جدول رقم 2 : المؤشرات الديمغرافية لسنوات 2009-2010-2011 ب(‰) (1)

(1)- المرجع السابق .

يتبين لنا من خلال الجدولين السابقين ارتفاع في عدد السكان موازاة مع نسبة الزواج و تبقى نسبة الوفيات ثابتة تقريبا و كذلك الحال بالنسبة الى الولادات في حين نسجل أن النمو الطبيعي للسكان في انخفاض طفيف، و هذا بمثابة تحوّل تاريخي في المؤشرات الديمغرافية التي عرفتها الجزائر منذ استقلالها. يدل هذا على الارادة القوية لدى أفراد مجتمعنا في التحكم في خصوبتهم و توجيهها و ان يدل هذا على شيء انما على درجة وعي الأسر الجزائرية بضرورة تغطية احتياجاتهم الأساسية للتمكن من الانصهار في مجتمعنا الذي أصبح استهلاكيا بالدرجة الاولى.

3-2- من حيث الدخل:

تحث تأثير الأزمة الاقتصادية الحالية تزداد الفوارق الطبقية بين الأسر الغنية والأسر الفقيرة، من حيث المداخيل، ومستوى المعيشة، والثروة والتعليم... ومن حيث ازدياد كتلة الأسر الفقيرة (حوالي 16 مليون جزائري من 30 مليون) بحكم انهيار مداخيل كتلة الأسر المتوسطة الدخل فما فتئت الفجوة الاقتصادية تزداد بين فقراء وأغنياء الجزائر، مما يولد صراعات وتوترات وانقسامات، كما نسجل ظهور أصحاب ثروات إبان الثمانينيات وخلال مرحلة الإرهاب ، و في الدراسات الأخيرة للمركز الوطني للإحصاء « ONS » من خلال البحث السنوي الذي أجري في شهر ماي من سنة 2012 حول الرواتب على مستوى أكثر من 912 مؤسسة تمثل كل القطاعات ماعدا القطاع الفلاحي و الاداري تمثلت كالآتي :

- 611 مؤسسة عمومية وطنية
- 301 مؤسسة خاصة وطنية تظم 20 عامل أو أكثر

كان الهدف من هذا البحث هو تقييم الرواتب الشهرية الصافية التي تدفع للعامل (الدائم او المؤقت) و معرفة تركيبة الراتب الخام (الراتب القاعدي / الأساسي اضافة الى المنح المختلفة) و ذلك على مستوى مختلف القطاعات على حسب طبيعة الراتب (إطارات، عمال مؤهلين ، منفذين ....الخ). وقد خرجت هذه الدراسة بما يلي :

" متوسط الراتب الشهري الصافي* في 2012 كان يقدر ب 31.800 دج و هو ب 45.000 دج في القطاع العام و حوالي 25.700 دج في القطاع الخاص" (1)

جدول رقم 3: متوسط الرواتب الشهرية الصافية بالنسبة للتأهيل في سنة 2012

_ القطاع العام و الخاص الوطني_

التأهيل / القطاع	اطارات		عمال مؤهلين		عمال منفذين		المجموع	
	النسبة	ر	النسبة	ر	النسبة	ر	النسبة	ر
الصناعة الاستخراجية	105226	1.77	82366	2.24	57771	2.46	85889	2.70
المصانع العمالية	54685	0.92	38131	1.04	26548	1.13	902 3	1.07
انتاج و توزيع الماء والكهرباء	45000	0.76	31591	0.86	26672	1.14	33528	1.06
الب اء	44183	74 0	26564	0.72	20534	0.88	23534	0.74
التجارة و التصليح	57001	0.96	32284	0.88	24717	1.05	33325	1.05
فندقة و مطاعم	52929	0.89	32336	0.88	23318	0.99	27718	7 .0
النقل و الاتصال	54856	0.92	39696	1.08	28640	1.22	35388	1.11
القطاع المالي	62192	5 1.	43384	1.19	31647	1.35	50244	1.58
العقارات ،كراء و الخدمات	52183	0.88	33490	0.91	21543	0.92	25405	0.80
الصحة	59315	1.00	35318	0.96	20354	0.87	32978	1.04
الخدمات الاجتماعية ا جماعية و الفردية	42603	0.72	34474	0.94	25331	1.08	28926	0.91
المجموع	**59432**	**1.00**	**36746**	**00 1**	**23459**	**1.00**	**31755**	**1.00**

ر: يمثل نسبة معدل راتب القطاع بالنسبة لمعدل الراتب الكلي لجميع القطاعات

المصدر: ONS – CNES على الرابط www.ons.dz

---

* يتكون متوسط الراتب الصافي من الدخل الخام مع اقتطاع الضريبة (Impot sur le Revenu Global) و مبلغ اشتراك التأمين الاجتماعي Retenue) Sécurité Sociale)

(1)- **Mounir Khaled BERRAH**, **Directeur de la publication à la Direction Technique chargée des statistiques sociales et des revenus à l'office national des statistiques**, **Revue ONS N° ISSN 1111**, **Septembre 2013**, **Alger**.

يعبّر هذا الجدول عن نسب الرواتب الشهرية التي يتقاضاها العمّال في المؤسسات الوطنية للقطاع العام و الخاص في سنة 2012 و ذلك حسب مؤهلات العمال و مناصبهم. فنرى أن متوسط الراتب الشهري الصافي عند الاطارات يبلغ 59400 دج مقابل 36700 دج عند العمال المؤهلين و 23500 دج لدى العمال المنفذين و أن الاطار مثلا يتقاضى 1.9 مرّة معدل الراتب الصافي الكلّي أي تقريبا الضعف فيما لا يتقاضى العامل المؤهل الّا 74 % .

و هنا يجذر الاشارة الى أن ارتفاع الرواتب بالنسبة للقطاع الأول يعود الى كونها تظم قطاع المحروقات و على رأسها مؤسستي سوناطراك و نافطال الجزائريتين. كما نلاحظ أيضا أن متوسط الرواتب الخاصة بالإطارات في قطاع المحروقات يبقى الأكبر على الاطلاق بمعدل 105226 دج ثم يليه القطاع المالي بمعدل 62200 دج. فيما تبقى الرواتب في القطاعات الأخرى كالبناء و قطاع الخدمات تتراوح ما بين 44200 دج و 42600 دج.

أ- *الراتب الشهري الصافي في االقطاع العام:*

يمكننا من خلال الجدول الآتي دراسة معدلات رواتب العمال في مختلف قطاعات السلك العام بالنسبة لمؤهلاتهم:

جدول رقم 4: متوسط الرواتب الشهرية الصافية بالنسبة للتأهيل في سنة 2012

_ القطاع العام الوطني_

التأهيل / القطاع	اطارات		عمال مؤهلين		عمال منفذين		المجموع	
	النسبة	ر 1	النسبة	ر 1	النسبة	ر 1	النسبة	ر 1
الصناعة الاستخراجية	105418	1.54	82617	1.67	268 5	1.94	86559	1.93
المصانع العمالية	52754	0.77	40241	0.81	29759	0.97	37712	0.84
انتاج و توزيع الماء والكهرباء	45000	0.66	31591	0.64	26672	0.87	33528	0.7
البناء	49637	0.72	36709	0.74	23266	0.76	28602	0.64
التجارة و التصليح	54734	0.80	2 408	0.83	30681	1.00	38908	0.87
فندقة و مطاعم	52944	0.77	31366	0.63	25176	0.82	30102	0.67
النقل و الاتصال	64798	0.94	45600	0.92	38953	1.27	45245	1.01
القطاع المالي	5817	0.85	41770	0.85	31703	1.04	48431	1.08
العقارات ،كراء و الخدمات	45703	0.67	32844	0.6	25619	0.84	0374	0.68

الخدمات الاجتماعية الجماعية و الفردية	42603	0.62	34474	0.70	25331	0.83	28926	0.64
المجموع	**59432**	**1.00**	**36746**	**1.00**	**23459**	**1.00**	**31755**	**1.00**

ر 1: يمثل نسبة معدل راتب القطاع بالنسبة لمتوسط الراتب الكلي لجميع القطاعات

المصدر: ONS – CNES على الرابط www.ons.dz

يبرز لنا من خلال هذا الجدول أن معدل الراتب الشهري الصافي يرتفع بارتفاع التأهيل على مستوى مؤسسات القطاع العام ، و بذلك يتقاضى الاطار راتب شهري بمعدل 68700 دج أي مرة و نصف الراتب الصافي الكلي مقابل 49400 دج بالنسبة للعمال المؤهلين و 30600دج للعمال المنفذين و هو يمثل فقط 68% من متوسط الراتب الكلي .

أما بالنسبة لنوعية النشاط، فنرى أنه بالنسبة لقطاعي الفندقة و المطاعم وكذا البناء أهم الرواتب هي للإطارات بنسبة 1.7 مرة متوسط الراتب الشهري الكلّي مقابل 0.8 مرة فقط. أما بالنسبة للعمال المنفذين فهو كما يظهر لنا ي الجدول الآتي :

جدول رقم 5: متوسط الرواتب الشهرية الصافية بالنسبة لنوعية النشاط في سنة 2012

_ القطاع العام الوطني_

التأهيل	**اطارات**		**عمال مؤهلين**		**عمال منفذين**		**المجموع**	
القطاع	**النسبة**	**ر 2**	**النسبة**	**ر 2**	**النسب**	**ر 2**	**النسبة**	**ر 2**
الصناعة الاستخراجية	105418	1.22	82617	0.95	59268	0.68	86559	1.00
المصانع العمالية	52754	1.40	40241	1.07	29759	0.79	37712	1.00
انتاج و توزيع الماء والكهرباء	45000	1.34	31591	0.94	26672	0.80	33528	1.00
البناء	49637	1.74	36709	1.28	6 232	0.81	28602	1.00
التجارة و التصليح	54734	1.41	40822	1.05	30681	0.79	38908	1.00
فندقة و مطاعم	52944	1.76	31366	1.04	25176	0.84	30102	1.00
النقل و الاتصال	64798	1.43	5600	1.01	38953	0.86	45245	1.00

القطاع المالي	58175	1.20	41770	0.86	31703	0.65	48431	1.00
العقارات ،كراء و الخدمات	45703	1.50	32844	1.08	25619	0.84	30374	1.00
الخدمات الاجتماعية الجماعية و الفردية	42603	1.47	34474	1.19	25331	0.88	28926	1.00
المجموع	**9432**	**1.53**	**36746**	**1.10**	**23459**	**0.68**	**31755**	**1.00**

ر 2: يمثل نسبة معدل الراتب الرتبة بالنسبة لمتوسط الراتب الكلي لجميع الرتب الأخرى

R2 : **Rapport du salaire moyen de la catégorie au salaire moyen global toutes catégories confondues**

المصدر: ONS – CNES على الرابط www.ons.dz

يبين لنا هذا الجدول معدلات الرواتب حسب رتبة العمل داخل القطاع و نرى أنه ماعدا الاطارات في كل القطاعات تبقى الرواتب الخاصة بأصناف ورتب العمال الآخرين لا تتعدى 1.28 من متوسط الراتب الصافي الكلي بالنسبة للعمال المؤهلين و 0.88 بالنسبة للمنفذين. أما الرواتب فهي تتراوح ما بين 31366دج الى 82617دج بالنسبة للفئة الأولى و ما بين25331 دج و59268 دج بالنسبة للفئة الثانية .

ب- الراتب الشهري الصافي في القطاع الخاص:

ان معدل الراتب الشهري الصافي في القطاع الخاص يقدر ب 25700دج بحيث تتمركز اكبر الرواتب في القطاع المالي بمعدل 59200دج ما يعادل نسبة 2.3 مرة الراتب الصافي الكلي للقطاع الخاص. في المقابل نلاحظ أن أضعف الرواتب تخص قطاعي البناء و الصناعات الاستخراجية les industries extractives و التي لا تظم في القطاع الخاص الا المناجم و المحجرات mines et carrières . فهي لا توظف عمال ذات كفاءات علية لان نوعية العمل لا تتطلب ذلك، فنرى أن الرواتب ضعيفة و تتراوح ما بين 20000دج و 22800دج ما يعادل 86% و 98% فقط من معدل الراتب الشهري الصافي الكلي في القطاع الخاص.

جدول رقم 6: متوسط الرواتب الشهرية الصافية بالنسبة للتأهيل في سنة 2012

_ القطاع الخاص_

التأهيل	اطارات		عمال مؤهلين		ع ال منفذين		المجموع	
القطاع	النسبة	ر 1	النسبة	ر 1	النسبة	ر 1	النسبة	ر 1
الصناعية الاستخراجية	34854	0.69	25683	0.93	19316	0.91	21987	0.86
المصانع العمالية	58882	17.	34477	1.25	24110	1.13	29729	1.16
البناء	42915	0.85	24863	0.90	20071	0.94	22790	0.89
التجارة و التصليح	57588	1.14	30342	1.10	23412	1.10	32045	1.25
فندقة و مطاعم	52921	1.05	33010	1.19	22713	1.07	26741	1.04
النقل و الاتصال	49559	0.98	30370	1.10	24094	1.13	29427	1.15
القطاع المالي	92507	1.83	54060	1.95	31519	1.48	59174	2.31
العقارات ،كراء و الخ مات	65542	1.30	34436	1.24	20010	0.94	22854	0.89
الصحة	59315	1.17	35318	1.28	20354	0.96	32978	1.28
المجموع	**50542**	**1.00**	**27679**	**1.00**	**21247**	**1.00**	**25666**	**1.00**

ر 1: يمثل نسبة معدل راتب القطاع بالنسبة لمتوسط الراتب الكلي لجميع القطاعات

المصدر: ONS – CNES على الرابط www.ons.dz

يظهر لنا في هذا الجدول أن الرواتب بشكل عام تبقى ضعيفة بالمقارنة مع القطاع العام و تتمركز أعلى النسب في القطاع المالي أين يبلغ راتب الاطارات 92502دج لكن لا تتعدى رواتب العمال المؤهلين 54060دج مقابل 31519دج للعمال المنفذين. بينما نسجل أضعف الرواتب على مستوى القطاع الأول أين يتراوح الراتب بين 19316دج لدى العمال المنفذين و 25683دج لدى العمال المؤهلين ف 34854دج بالنسبة للإطارات. و الواضح هنا أن عامل التأهيل لا يلعب دورا هاما في هذا القطاع ، بل و على العكس ، طبيعة النشاط لا تستلزم اطارات ذات شهادات و كفاءات عالية كما هو الحال بالنسبة للقطاع العام.

أما عن تركيبة الراتب الشهري ، فقد انبثق من هذه الدراسة أيضا أن الراتب القاعدي في القطاع الخاص يمثل 70.4% من الراتب الخام أما في القطاع العام فهو يمثل 51.4 % من الراتب الخام و في أغلب القطاعات تمثل نسبة الراتب القاعدي أكبر نسبة على غرار القطاع المالي و الصناعات الاستخراجية les industries extractives بنسب 59% و 57% على التوالي.

على صعيد آخر، فقد شهدت الرواتب ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة في جل القطاعات و على حسب الاحصاء الأخير للمركز الوطني الاحصاء فقد ارتفع معدل الراتب الشهري على مستوى شتى القطاعات ب8.2% في سنة 2012 بالنسبة لسنة 2011 و هي تعبر عن قفزة نوعية ناتجة أساسا عن العلاوات الرسمية الخاصة بمعدل الدخل الأدنى المضمون SNMG في سنة 2012 حيث أصبح يقدر ب 18000دج عوض 15000دج.

و كخلاصة يمكننا القول أن المواطن الجزائري يبقى يسعى نحو الأفضل له و لأفراد أسرته وبما أن الجانب المادي يمثل الحافز الأساسي فنرى معظم شبابنا يسعون الى التوظيف في قطاع المحروقات (سوناطراك و نافطال) لما له من ايجابيات (الأجور، المسكن، المنح....)، فبالرغم من طبيعة العمل الشاقة في معظم الأحيان (الصحراء) ولدى كل الفئات العمالية (من منفذين و مؤهلين و اطارات) الا ان هذا لا يقلل من عزم الافراد من محاولة التوظيف فيها .

من جانب آخر ، نرى أيضا ارادة قوية من طرف أفراد مجتمعنا للتوظيف في القطاع الخاص لارتفاع الأجور فيه مقارنة مع القطاع العام (ما عدا قطاع الصناعات الاستخراجية)، و هذا ما بينته الجداول السابقة. ففي ظل انفتاح السوق ظهرت مجموعة من الشركات الخاصة و الأجنبية التي استقطبت اطارات و عمال من القطاع العام لما توفره من حوافز مادية و ذلك بالرغم من ظروف العمل (المهمات اللامتناهية) و أوقات العمل التي تتعدى في غالب الأحيان أوقات العمل في القطاع العام اضافة الى خطر الطرد الذي يبقى يهدد مصير العامل في القطاع الخاص.

و هنا نلمس نوعا من التناقض، ففي حين كان الأفراد يسعون الى الحصول على عمل مضمون يوفر لهم نوعا من الأمان و هذا لا يتحقق الّا في القطاع العام ، تغيرت المعادلة اليوم و اصبح الفرد يجازف في القطاع الخاص ، فيبذل كل جهده لإعطاء الأحسن و بالتالي الحفاظ على وظيفته، كل هذا لما يوفره القطاع الخاص من حوافز مادية. و اذا حاولنا ربط هذه المؤشرات مع ما قلنا عن الادخار كمبدأ و كسياسة حياتية، فسوف نقول أن المنطق يجعلنا نتقصى حقيقة أن الادخار لا يمكن الاّ اذا كان الدخل أوفر، فكلما ارتفع الدخل كلما أمكن الادخار أكثر ، لكن سوف نحاول تأكيد انفي ما قيل سالفا من خلال المعاينة الميدانية.

جدول رقم 7: ارتفاع معدلات الرواتب الشهرية الصافية بالنسبة للقطاع و التأهيل

–القطاع العام و الخاص من سنة2011 الى 2012–

التأهيل / القطاع	اطارات		%	عمال مؤهلين		%	عمال منفذين		%	المجموع		%
	المبلغ			المبلغ			المبلغ			المبلغ		
	2011	2012		2011	2012		2011	2012		2011	2012	
الصناعات الاستخراجية	94429	105226	11.4	69817	82366	18.0	49168	57771	17.5	74772	85889	14.9
المصانع العمالية	51188	54685	6.8	35598	38131	7.1	25120	26548	5.7	31869	33902	6.4
انت ج و توزيع الماء و الغاز	41374	45000	8.8	30192	31591	4.6	24145	26672	10.5	31215	33528	7.4
البناء	43969	44183	0.5	26527	26564	1.2	18992	20534	8.1	22468	23652	5.3
التجارة و التصليح	53049	57001	7.5	29813	32284	8.3	22096	24717	11.9	30486	33325	9.3
فندقة و م اعم	50734	52929	4.3	31451	32336	2.8	22472	23218	3.8	26748	27718	3.6
النقل و الاتصال	49273	56 54	11.3	35579	39696	11.6	25625	28640	11.8	31708	35388	11.6
القطاع المالي	55152	62192	12.8	39319	43834	11.5	29043	31647	9.0	44891	50244	11.9
العقارات ،كراء و الخدم ت	48829	52183	6.9	31121	33490	7.6	20891	21543	3.1	24351	25405	4.3
الصحة *	56811	59315	4.4	34345	35318	2.8	19873	20354	2.4	31900	32978	3.4
الخدمات الاجتماعية الجماعية و الفردية	41666	42603	2.2	32705	34474	5.4	24291	25331	4.3	27715	28926	4.4
المجموع	**55215**	**59432**	**7.6**	**34037**	**36746**	**8.0**	**21591**	**23549**	**8.7**	**29351**	**31755**	**8.2**

المصدر: ONS – CNES على الرابط www.ons.dz

* يجدر الاشارة هنا الى أن قطاع الصحة في هذا الجدول يمثل القطاع الخاص فقط لأن القطاع العام يدخل في اطار هذه الدراسة.

يمكننا التمييز بين مستويين فيما يخص هذه العلاوات :

- حسب القطاع / النشاط: يبين الجدول السابق العلاوات الهامة التي شهدتها الرواتب الشهرية في كلا القطاعين (العام و الخاص) و التي قدرت ب +15% في قطاع الصناعات المستخرجة و ب+12% في القطاع المالي و كذا +11.6% على مستوى قطاع النقل و الاتصال. بينما نسجل نسبة اقل للعلاوات في مجال الصحة و الفندقة والمطاعم بحيث قدرت النسبة ب +3.4% و +3.6% على التوالي فقط.
- حسب التأهيل: أكبر نسبة في العلاوات كانت تخص العمال الأقل تأهيل بحيث كانت نسبة ارتفاع الأجور بالنسيبة للعمال المنفذين تقدر ب+8.7%، أما العمال المؤهلين فكان الارتفاع بنسبة +8%، و تبقى أضعف نسبة تخصّ الإطارات.

و كانت أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة كالآتي:

- يقدر متوسط الراتب الشهري الصافي ب 31800دج بحيث يبلغ 45000دج في القطاع العام و25700دج فقط في القطاع الخاص.
- يشكل الراتب القاعدي اكبر نسبة فب الراتب الخام على مستوى كل القطاعات و هو يمثل نسبة 64.4% من الأجر الكلي.
- تبقى أعلى الرواتب تخص قطاع المحروقات في الجزائر بكل مؤسساته العمومية وكذا على مستوى البنوك و مؤسسات التأمين و هي بمعدل 85900دج و 50000دج على التوالي و تظل الاجور الخاصة بقطاع البناء و العقارات و الخدمات المؤسساتية هي الأضعف على الاطلاق و تقدر بمعدل 23700دج و 25400دج على التوالي.
- يتوقف معدل الرواتب على حسب قطاع العمل على نسب تصنيف العمال (اطارات، عمال مؤهلين أو عمال منفذين).

- قدرت نسبة ارتفاع الأجور ب 8.2% في سنة 2012 بالنسبة لسنة 2011 و يعود ذلك أساسا الى رفع معدل الدخل الأدنى المضمون SNMG من 15000دج الى 18000دج.
- تمركزت اكبر نسبة للعلاوات في الاجور على مستوى المؤسسات المستخرجة (+15%) ثم القطاع المالي (+12%) و أخيرا قطاع النقل و الاتصال(+11.6%).

لكن السؤال الذي يتبادر الى أذهاننا هو :هل هذه الرواتب التي قد تبدو في أغلب الأحيان عالية نوعا ما هي مبالغ كافية لتلبية حاجيات الأسر اللا متناهية في ظل غلاء المعيشة الحالي؟ و هل يتمكن الافراد من توفير قسط من اجورهم لادخاره لوقت الحاجة ؟ هذا ما سوف نحاول الاجابة عنه من خلال هذا البحث.

3-3- من حيث الحاجات:

مع الزمن ومع تطور المستوى الثقافي والوعي الاقتصادي، ومع ظهور اقتصاد الوفرة المستورد من حيث كثرة، وتنوع وتعدد المنتجات في الفرع الإنتاجي الواحد، والاطلاع على الإعلام الدولي عبر البث المباشر، مما يثير الشعور بالحرمان والتفاوت بين الشمال والجنوب، وتحث تأثير الإعلام والتسويق الاقتصادي تزايدت وتنوعت حاجات الأجيال الجديدة إلى منتجات الرفاهية الإعلامية، الإلكترومنزلية، العمرانية، الخدماتية، الغذائية، الدوائية الاستشفائية.

حيث أنَّ حاجات الأِسرة الجزائرية لم تعد محدودة من حيث الإمكانية كما كانت عليه خلال ما قبل 1962 أو ما بين 62 .1991 فأضحى اقتناء الكومبيوتر المنزلي الشخصي اليوم حاجة أساسية من حاجات الأسرة المنفتحة على المنتجات الصناعية العصرية باستمرار، مما يولد ضغوطا واختلاطا في أولويات الإنفاق، ومفارقات بين من يملك ومن لا يملك.

أما الدخل الفردي الأسري الجزائري فرغم تزايده بشكل مضاعف خلال العشريات الأخيرة، إلاَّ أنَّ تقلبات الأسعار نحو التضخم، وتقلّب قيمة العملة الجزائرية وتزايد التبعية للمحروقات، جعل الأسرة لا تكاد تنفق على الضروريات. وفي نتائج مسح قام به المركز الوطني للإحصاء على مدينة الجزائر العاصمة ، اتضح أن الأسعار الاستهلاكية الخاصة بما يعرف بالضروريات عرفت ارتفاعات رهيبة في سنوات العشرية الأخيرة كما يظهر جليا في الجدول الآتي :

جدول النمو العام للأسعار الاستهلاكية في مدينة الجزائر

(1)	2003	2004	2005	2006	007	2008	200	2010	2011	2012
المؤشر العام	105.75	109.95	111.47	114.05	118.24	123.98	131.10	136.23	142.39	155.05
التغيير ب(%)	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	52.	8.89

يظهر على الجدول الارتفاع المستمر في الأسعار من سنة الى أخرى حيث بلغت نسبة النمو +4.5% في سنة 2011 ثم تعدت النسبة +8.8% في سنة 2012 و تؤكد هذه الدراسة أن أكبر نسبة نمو للمؤشر العام للأسعار كان يخص المواد الاستهلاكية الغذائية و التي بلغت +12% (1) و هي موزعة كالآتي:

(1)- ONS : La Direction technique chargée des statistiques économiques et du suivi de la conjoncture ,Indice des prix à la consommation- ville d'Alger, évolution 2003-2012, Collections Statistiques N° 178/2013,Série E : Statistiques Economiques N° 72, Alger, Mai 2013,PP8

جدول توزيع ارتفاع الأسعار للمواد و الخدمات

	الوزن	المؤشر السنوي									
	ب‰%	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المجموع	1000.0	105.75	109.95	111.47	114.05	118.24	123.98	131.10	136.23	142.39	155.05
مواد غذائية و مشروبات	430.9	104.26	108.92	107.75	112.29	119.43	138.39	138.96	144.85	150.96	169.41
ألبسة و أحذية	74.5	103.15	103.47	104.36	104.68	104.40	104.15	104.60	107.46	111.41	117.84
سكن و نفقات	92.9	104.78	108.22	117.28	122.40	124.57	125.94	129.31	131.71	133.52	139.56
أثاث منزلية	49.6	103.53	81 105	106.07	106.16	106.60	107.73	109.69	113.56	117.54	122.11
صحة و نظافة جسدية	62.0	102.99	104.65	105.55	106.56	108.49	110.49	114.22	117.44	122.61	127.90
نقل و اتصال	158.5	113.98	122.46	128.92	128.83	131.66	136.91	141.81	145.34	149.68	156.43
تربية ، ثقافة و راحة	45.2	103.05	103.95	105.02	104.49	106.71	112.29	119.06	118.89	119.55	123.00
متفرقات	86.4	106.11	108.94	108.62	110.08	112.57	118.42	127.75	141.78	162.96	184.83

(2)

---

(1)- ONS : La Direction technique chargée des statistiques économiques
et du suivi de la conjoncture ,Indice des prix à la consommation- ville d'Alger, évolution 2003-2012, Collections Statistiques N° 178/2013,Série E : Statistiques Economiques N° 72, Alger, Mai 2013,PP9
(2)- ibid, PP12

في تحليل للأرقام المتواجدة في الجدول الأخير، يرى الأخصائيون على مستوى مركز الاحصاء الوطني أن أكبر نسبة ارتفاع في المواد الغذائية كانت في سنة 2012 أين سجلت 12.20%، و كانت في جزء كبير ناتجة عن ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية الطازجة و التي عرفت أعلى نسبة نمو بحوالي +21.4% و تليها المواد الغذائية المصنعة بنسبة +4.7%.(1) نفس الظاهرة (الارتفاع الرهيب) شهدتها الفئات الأخرى من النفقات كالألبسة و الأحذية و السكن و الأثاث و الصحة و النقل و الاتصال والتربية و التي تعد كلها من الضروريات في حياة الأسر و الأفراد. و ان كان هذا المسح لم يشمل الّا مدينة الجزائر العاصمة اذ نفتقر الى مثل هذه الدراسة على مستوى مدينة تلمسان كونها تظم مجتمع بحثنا هذا ، الّا أن الواقع أننا كجزائريون لا يمكننا نفي هذه الحقيقة و قد التمسنا جميعنا غلاء المعيشة خلال السنوات الأخيرة و ذلك على كامل التراب الوطني.

كان غرضنا من ذكر كل هذه المؤشرات هو محاولة معرفة اذا ما لا يزال المواطن الجزائري و أفراد الأسر قادرين على الادخار بفعل مختلف العلاوات التي خصت الرواتب بشكل عام أم أن غلاء المعيشة الفاحش (كما توضحه الجداول السابقة) يظل يؤسس هاجسا أمام الأفراد و الأسر يحول دون تحقيق الادخار.

3-4- من حيث القيم:

نجد أنَّ الأسرة الجزائرية تتنازعها مجموعة من القيم ذات العلاقة القوية بعالم الماديات والاقتصاد. اذ يمكننا التمييز بين ثلاثة انواع من التوجهات لدى الأسر: فهناك الأسر ذات التوجُّه الإسلامي الحداثي، وهناك الأسر ذات التوجه الإسلامي التقليدي المحافظ، وهناك ذات التوجه الحداثي المتغرب. كلها توجهات من شأنها التأثير على السلوك الاستهلاكي، و بالتالي الادخاري. ان السلوك تجاه عالم الماديات ومنتجات الحضارة المعاصرة ، بين رفض مطلق وتبنٍّ كامل يحدث نوعا من الصراع القيمي عند أفراد الأسرة الواحدة بين جيل وجيل، و هذا ما يؤثر على مستقبل التماسك الاجتماعي والأسري على السواء.

---

(1)- ibid, pp13

3-5- من حيث العلاقة بالمحيط:

لقد أحدثت الفترة الاستعمارية التي مرّ بها المجتمع الجزائري تغيرات عميقة في علاقة الأسرة والمجتمع بالدولة عمومًا، تسببت في كسر جمع من الاصول المسماة ''تقليدية'' والموروثة لكن دون اقامة نموذج للعلاقة (أسرة – دولة) يوزع من خلالها الأدوار ويقسم الأعمال بطريقة تجعل الأسرة الجزائرية متماسكة في ظل التغير المتدرج والعقلاني... " فكسر أصل العشيرة والقبيلة والعرش والدوار والجماعة المحلية العرفية وربط أفراد الأسرة مباشرة بالدولة الحديثة، لم يكن للأسرة فرص النماء المتوازن ضمن قيمها مع إقامة منظومة حديثة للتضامن والتكافل الوطني من خلال احترام وتقديس المواطنة ودولة القانون، وإدارة في خدمة المواطن ودولة لا تعمل بأكثر من سرعة، لأنَّ وصول القافلة يُقاس بوصول آخر واحد فيها" .[1]

2- مظاهر الأزمة الانتقالية على الأسرة:

أما عن مظاهر وخصائص الأزمة الانتقالية التي تمر بها الأسرة الجزائرية حاليا فيمكننا القول أن

الأزمة الاقتصادية التي تواجهها أسرُنا إحدى أبعاد الأزمة المتعددة الأبعاد التي تشهدها بلادنا وتتمثل في [2] :

2-1- المستوى المعيشي:

. ارتفاع مستوى الأسعار أي غلاء معيشة خاصة في الأساسيات من غذاء ودواء (أنظر الملاحق) رغم وفرة السلع والخدمات بفضل الاستيراد الواسع (شركات استيراد/ استيراد) مع تذبذب في الأسعار يتجه حاليا نحو الاستقرار لكن في مستويات عليا لا تتناسب مع القدرة الشرائية لأرباب الأسر وعدم قدرة مداخيل 80 % منهم على تغطية النفقات الأساسية: الغذاء، النقل، الدواء، اللباس، الكهرباء، الغاز، الماء، الاستشفاء، المتمدرس فضلا عن السكن وغيره.

---

(1)-أ.قاسم بن حمو حجاج، الأسرة الجزائرية في مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة – تشريح وضع و رؤية نحو الانفراج- دورية الحياة، العدد: 08، الصادر في رمضان 1425هـ/ نوفمبر 2004، الجزائر ، ص: 170.

(2)- المرجع السابق ، ص 18

ان زيادة مظاهر الفقر و وتيرة التفقير الواسع، وسوء التغذية ونقص المناعة، وقصر القامة وضعف البنية الفيزيولوجية، ونقص الحديد في الدم، وبعض الفيتامينات المهمَّة وعودة ظهور الأمراض المتوطنة الوبائية/ المعدية التي طالما قضي عليها مثل: التيفوئيد والسل

2-2- على المستوي النفسي (الشعور العام بشدة صدمة التحوُّل):

. فقدان الأمل والثقة في المستقبل وانسداد الآفاق أمام العيون وانتشار مشاعر اليأس والقنوط والتشاؤم والإحباط.

. النزوع إلى تبني الأفكار والمواقف المتطرِّفة والمتشنجة والانفعالية، وردود الفعل المتهورة والغضب، والاستجابة للاستثارة بسرعة والقلق بكافة أشكاله، والتوتر العصبي والتديُّن المغشوش والمنحرف، والخيارات الأيديولوجية الاستقطابية الحادة.

2-3-على المستوى الاجتماعي:

. العزوف عن الزواج تهربا من تحمُّل مسؤولية الزواج والأسرة، والتأخير الكبير والاضطراري أو الإرادي لسن الزواج وما ينجرُّ عنه من تراكم لكبت الغريزة والطاقة الجنسية، وما ينتج عن ذلك من انحرافات في تصريف تلك الطاقة في غير مصارفها الشرعية والأخلاقية والقانونية المشروعة....

. العنوسة الإرادية والاضطرارية اللاإرادية، والبوار في الوسط النسوي.

. الطلاق وتزايد آثاره وفداحة فاتورته اقتصاديًا، اجتماعيًا، ونفسيًا، وتربويا، على المطلقين والأبناء (على الأسرة)

. التفكُّك الأسري.

. غلاء المهور والمغالاة فيها وارتفاع تكاليف الأعراس، وغياب تقنيات ملائمة لذلك، وتحكم التقليد والمفاخرة والمجاملات في مراسيم الزواج وعاداته، وهذا بشكل منافٍ لتعاليم الإسلام الصحيح.

. تدهور ظروف وشروط الحياة الحضرية (في المدن) والريفية، تحت ضغط سكاني متزايد وتنقل حركية سكانية غير مسبوقة بحثا عن السكن، الأمن، المعيشة... ومنه التدهور البيئي.

. صعوبة مهمَّة التربية والتكوين في ظرف اقتصادي وأمني متدهور، وفي وسط اجتماعي تكثر باستمرار فيه الانحرافات الفكرية والسلوكية: تدخين ومخدرات في الوسط الابتدائي، انحرافات جنسية، عنف جسدي ولفظي،.. ممَّا يُعقِّد مهمَّة

الأسرة في تنشئة الأبناء والأجيال الجديدة.

. انحرافات سلوكية تشهد بها القضايا المطروحة أمام المحاكم مثل: السرقة، اللصوصية، والجريمة المنظمة، القتل العمدي، الانتحار، انتهاك الحرمات والأعراض، التهريب، الإدمان على المخدرات، والتدخين، والخمور، تبييض الأموال، التحايل على القوانين، "البزنسة" بكل شيء تقريبًا، التهرُّب الضريبي الجبائي، اللاعدالة في توزيع أعباء الجباية.

. ظهور أو استفحال آفات اجتماعية أخري كالرشوة، المحسوبية، التسول، التعصب والنكوص إلى الانتماءات الضيقة (قبيلة، عرش، عشيرة، جهة، دوَّار، حي، مدينة، لغة) وإحيائها بحثا عن الأمن والطمأنينة، وتعظيمًا للمنافع والامتيازات والمطامع والمصالح، حيث افتَقَد الانتماء الواسع كالانتماء الوطني والإسلامي والإنساني والعالمي أهميته وفعاليته، وأصبح لدى الكثيرين مجرَّد عاطفة شكلية، ومشروع طوباوي مثالي ديماغوجي غير مجدٍ ماديًّا...

2-4- على مستوى الدولة الجزائرية (علاقة الحاكم بالمحكوم):

. أزمة الدولة الوطنية، وأزمة السياسة والأحزاب والتنظيمات الوطنية... من حيث غياب الديموقراطية .

. انتشار آفات سياسية كالزبونية، والوصولية، والانتهازية السلبية، والرشوة السياسية.. وعدم فهم كيفية تحقيق الوحدة الوطنية ضمن التنوُّع والتعدُّد مما يسدُّ الآفاق أمام أي فرص لانفراج الأزمة.

. انتشار ثقافة الصراع، والتطرف، والحدِّية، والمواجهة

. تغيُّر دور الدولة الاقتصادي وتحوُّلها من دولة راعية ، مستثمرة ومتدخلة في الشأن الاقتصادي والجهد التنموي عموما إلى دولة منسحبة من ساحة الاقتصاد لصالح قوى السوق الداخلية والخارجية. ورغم الشروع في البرنامج الاقتصادي (2001) وبداية تحرك وتيرة التنمية الا أن نسبة مشاريع الواجهة التي تنتج قيَمًا مضافة ومن ثمة مناصب شغل جديدة ضئيلة جدًّا. [1]

---

(1)- المرجع السابق ، ص 19

2-5- على المستوي القيمي:

. نسجل انتشار القيم النفعية والمادية والاستهلاكية الصرفة: قيم الربح السريع والسهل والحرام واللا مشروع واللا قانوني.

. التصحر الإيماني للنفوس والقلوب، وندرة قيم العزَّة والشهامة والأنفة، وسيادة قيم الذل والمسكنة، والطمع والجشع، والغش والتسول، والسرقة والرشوة، والإيمان السافر بالملموس والمادي والكفر بالغيب ، لقوله تعالى : **{وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ}**(1).

خاتمة :

اذن، مرت الأسرة الجزائرية بجمع من التغيرات و التحولات على كافة المستويات وفي مجالات حياتية عدة ، نتوقع أن يكون لها أثر حتى على مواقف أفرادها من ثقافة الادخار و أساليبه التقليدية منها و المعاصرة ، لأن أي تحول في خصائص الأسرة الا و ينعكس على سلوك أفرادها، و هذا ما سوف نتحقق منه من خلال الدراسة الميدانية.

---

(1)- سورة الطلاق ، الآية 2

الفصل الثاني:

الثقافة البنكية و الثقافة الاقتصادية

مقدمة:

بيّنت الدراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي بأن المجتمع البشري واجه، منذ فجر التاريخ، ظواهر اقتصادية واجتماعية مختلفة كانت ذات صلة عميقة بطبيعته. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى نوع من الوعي والمعرفة لامتلاك فهم وإدراك دقيق لمختلف هذه الظواهر. ويأتي "الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي" بمثابة جهد وعمل كبير لما قام به المفكرون الاقتصاديون عبر عصور عديدة، في سبيل إيجاد مفاهيم وأفكار للظواهر الاقتصادية ، و التي لا تفقد ذاك الرابط القوي بالعامل الاجتماعي، بغية معرفتها والتكيف أو التكفل بها ، وجعلها أكثر ملائمة للاستيعاب عند الضرورة.

إن حياة الجماعات الإنسانية قد أثارت اهتمام الأنثروبولوجيين أيضا منذ بداية اتصالهم بهم قبل أكثر من قرنين من الزمن وقد لاحظ هؤلاء التباين الكبير في النماذج الاقتصادية التي استعانت بها هذه الجماعات معتمده على نفسها دون تلقي أية مساعدة تذكر من الخارج وخصوصا في الأزمنة التي سبقت اتصال هذه الجماعات بالحضارة الأوروبية. فأبرز ما نلمسه في البحوث والتقارير العلمية الأنثروبولوجية المعنية بأساليب كسب المعيشة المستخدمة من قبل الجماعات الإنسانية البسيطة هي الكثرة الغير الاعتيادية للنماذج الاقتصادية التي تتجلى في هذه الأساليب.وعلى ذكر هذه الأساليب وسعيا وراء تحقيق الاستفادة القصوى من الخدمات المتاحة في ظل ظروف الندرة ظهرت النقود لتفي بأغراض متعددة .

والمقصود بالمعرفة الاقتصادية هو الالمام بجوانب الاقتصاد على اختلاف مذاهبه و التي تعد المرجع الأساسي للأخلاقيات الاقتصادية و الاجتماعية الحديثة ، و يبقى الهدف من ذلك هو الوصول الى وعي حقيقي بأهمية اصلاح هيكل المجتمع بأسره و النظام الاقتصادي كله بطريقة تؤدي من جهة الى تحويل الفرد من رجل اقتصادي الى انسان أخلاقي يدرك القيم و يرضى بأن يستجيب لدواعي الأخوة و العدالة الاجتماعية و الاقتصادية و تؤدي من جهة أخرى الى الاصلاح الهيكلي للاقتصاد بأسره بطريقة تتم فيها تلبية الحاجات دون توليد حالات من اختلال التوازن. وفي هذا

السياق يرى **رولز Rawls** أن ارساء العدالة الاجتماعية و الحفاظ عليها داخل المؤسسات لا يتم الاّ اذا تظافرت جهود الأفراد حاكمين و محكومين لتجسيد المبادئ الأخلاقية ميدانيا [1]

و من هذا المنطلق، يمكننا القول أن للمعرفة الاقتصادية دورا هاما على المستوى الفردي والجماعي و يبقى مصدرها الأساسي الثقافة السائدة في المجتمع و التي تتكون بدورها بفعل الظروف الاجتماعية و الاقتصادية السائدة في المجتمع. و اذا أخذنا المجتمع الجزائري مثلا ، فسوف نرى بأن الظروف المزرية التي عاشتها الأسر ابّان الاستعمار جعلت من أفرادها يجتهدون في اتخاذ أساليب و آليات بسيطة و تقليدية في الادخار (القوت و المؤونة و أخيرا النقود اذا وجدت) لتفادي المجاعة و البؤس و الشقاء الذي كان يعمّ في مجتمعنا. ففي زمن تميز بالندرة ، تولّدت لدى الأسر ثقافة اقتصادية تضع حساب المستقبل في الحسبان بل و في المرتبة الاولى بغية تلبية الحاجات الجدّ ضرورية كالمأكل و المسكن ... و أصبحت واحدة من السمات الأساسية في التنشئة الاجتماعية و التربية في مجتمعنا و قد خص الجيل الذي عايش فترة الاستعمار.

لكننا نشهد اليوم ما يسمى بالعولمة الثقافية التي تدعو الى ايجاد ثقافة كونية تواكب مختلف التغييرات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تعرفها دول العالم. ان البعد الاقتصادي للعوامة يؤثر بقوة في الجانب الثقافي فان من يملك مقاليد القوة الاقتصادية يستطيع أن يفرض ثقافته على الطرف الأضعف اقتصاديا . و بالتالي يتخوف البعض من العولمة الثقافية التي تفرض ثقافة غربية تتعارض مع الثقافات الأخرى [2] .ان المسائل الاقتصادية ما انفكّت تتدخّل لتوجيه تصرفات الإنسان العصري وأحكامه، بل لتسييره رغما عنه، لذا فيمكننا أن نتساءل عن المكانة التي يحتلّها الإنسان، بما هو كائن متعدّد الأبعاد، في الفكر الاقتصادي العصري بما أن عولمة الاقتصاد سمحت بسيطرة الأبعاد الماليّة والإنتاجية البحتة على أبعاد الاقتصاد الأخرى، ونتيجة لذلك نجمت ضروب من الخلافات داخل

---

(1) Christian Arnsperger, Philippe Von Paris, étique économique et sociale, LA découverte, 03ème édition, 2003,Paris,P10

(2) Samir, Amin et François houtard, Mondialisation des résistances : l'état des luttes : Forum mondiales alternatifs, Paris,2004, p 321

البلدان المصنّعة نفسها وبعض النزاعات بين العالم المتقدّم والبلدان النامية ولئن كان أخذ الأبعاد المادية للإنتاج الاقتصادي بعين الاعتبار أمرا مشروعا ومؤكدا، فإنّ النظر إلى هذه الناحية من منظور بشريّ شامل يكتسي صبغة حيويّة ليست أقلّ مشروعيّة وتأكّدا. يعدّ هذا واحدا من المواضيع الأساسية للأنثروبولوجيا الاقتصادية التي تبحث في العلاقة بين القيم التجارية للاقتصاد والقيم الأخلاقية التي لولاها يغدو الإنسان مجرّد آلة وما العمل والتضامن والحيطة والتوزيع العادل والتقدّم إلاّ قيم اقتصادية بقدر ما هي قيم أخلاقية.

و ان تعميق مفهوم الثقافة الاقتصادية بما هي قيمة مرجعية قادرة على تحقيق المجاوزات الضرورية، ولاشك أن البلدان المتقدمة تحتاج مثل البلدان النامية إلى تنزيل تطورات العولمة في نطاق أوسع وأشمل بغرض مصالحة العامل للمؤسسة والإنسان لمحيطه والشعوب الفقيرة للشعوب الثرية . أما عن الجزائر ، فبعد غيبوبة دامت أزيد من عشر سنوات ، أصبح من الضروري اللحاق بركب التنمية الاقتصادية اذ بات الاقتصاد الجديد قوة لا يمكن إيقافها وأصبح التعاطي معه خياراً حاسماً لتجنب التهميش، ومن هنا أتت أهمية المواكبة الإيجابية والفاعلة لكل تطوراته من قبل بلادنا وحكومتنا ضمن استراتيجية عمل جديدة وفكر اقتصادي حديث.

و في سعيها هذا، ركّزت الدولة الجزائرية على الموضوعات الأساسية كالعمل اليومي في المصارف وتطوير مهارات وخبرات مواردنا البشرية لإيمانها المطلق بأن الإنسان هو أغلى الموجودات وبات الاستثمار فيه يمثل ركيزة أساسية للتنمية المنشودة وبما أصبح يتناغم مع التحولات والتطورات الإقليمية والدولية في الاقتصاديات وفي الصناعة المالية والرقابية وتأمين الدخول الهادئ للتكنولوجيا والثورة الإلكترونية لمصارفنا ومؤسساتنا المالية والاقتصادية.

بالإضافة إلى كل ذلك ، فتركيز دولتنا على قضايا الإدارة المصرفية باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر العمل المصرفي في تنمية الاقتصاد و لأن ضغوط العمل كبيرة على إدارات المصارف والمؤسسات المالية وتنوع وتزايد مسئولياتها ومهامها نتيجة توسع العمل المصرفي والمالي في اتجاهات جديدة فان تنامي درجة تعقيدات التطورات التي تؤثر على الصناعة المالية والمصرفية، إضافة إلى حرصها الدائم على تنمية الأعمال والاهتمام بمتطلبات واحتياجات

العملاء والزبائن المتنوعة، كل هذا بغية تحسيس كل شرائح مجتمعنا بأهمية الادخار على المستوى الفردي و الجماعي.

لكن ما دامت الصناعة المالية و المصرفية تتعامل بالنقود بشتى أنواعها، فما هي ماهية النقود و ما دورها ؟

الجزء الأول : مكانة النقود من النظام الاقتصادي

مقدمة:

ان المعالم الحديثة لمجتمعاتنا تضع النقود في المرتبة الأولى للمدخرات ، اذ يستطيع كل متأمل للممارسة الاقتصادية الحديثة أن يتبين الدور الفعال الذي تؤديه النقود. فجميع العلاقات الاقتصادية بين الأفراد تقوم بها، ولو نشأت النقود وتطورت مع اقتصاد المبادلة أي اقتصاد السوق، فهي لم توجد دائما في كل المجتمعات وإنما وجدت مع وجود المبادلة وتطورت عبر تاريخها. بدأت النقود كسلعة تقبل في التداول كقيمة استعمال، أي لإشباع حاجة معينة، ثم تطورت لتصبح أداة الأفراد في الحصول على السلع الأخرى التي تشبع حاجاتهم عند التبادل، ثم آلت في اقتصاد المبادلة إلى أن تكون قيمة في ذاتها لما تتمتع به من قبول أفراد المجتمع لها. وكون النقود عنصرا فعالا في الهياكل الاقتصادية ، و لكون العملات تتسابق مع الزمن في التكيف و التغير و التبدل تبعا لتغير المفاهيم الاقتصادية ، اهتم علم الاقتصاد بدراسة الثمن [1] و تقلباته. ان النقود قد تؤثر تأثيرا عكسيا على الاقتصاد القومي، وذلك إذا ما أسيئ إصدارها من حيث النوع أو الكمية، أو التوجه إلى الأنشطة الاقتصادية بغير الكمية الضرورية و إن المشاكل التي تسببها العملة لا زالت معلقة في ميدان النقاش والبحث، ولا ينتهي الأمر حولها لأنه لا توجد نظرية كاملة ونهائية للعملة والنقود. النقود في اللغة هي جمع نقد، و هو الأداء في الحال مقابل شيء آخر و انتقدت الشيء اذا نظرته لتعرف جيده من رديئه [2] أما اصطلاحا فقد عرفت انها " كل ما يتعامل به الناس من دنانير ذهبية ، أو فضية او فلوس [3] نحاسية ن أو عملات ورقية [4] كما عرفت بأنها " كل وسيط للتبادل يلقى قبولا عاما مهما كان ذلك الوسيط و على أي حال يكون "[5] أو هي "أي شيء يكون مقبولا قبولا عاما كوسيط للتبادل

---

(1)_ الثمن هو العوض، و الجمع أثمان ، و أثمنت الشيء بعته بثمن ، و يسمى الثمن بالنقد. (ينظر: الفيومي ، المصباح المنير ، المطبعة الأميرية ، مصر، ط 3، 1912، ج 1، ص. 134

(2)_ الفيومي ، مرجع سابق، ج 2، ص 959

(3)_ الفلوس هي المعادن غير الذهب و الفضة

(4)_ وهبة الزحيلي ، المعاملات المالية المعاصرة ، دار الفكر، دمشق، ط 4، 2007، ص 149

(5)_ عبد الله ابن سليمان المنيع، بحوث في الاقتصاد الاسلامي ، المكتب الاسلامي ، بيروت،ط1 ،1996، ص 178

و مقياس للقيمة و أداة للادخار" [1] وقد ورد في تراثنا الفقهي بعض ما يؤكد ان كل ما اصطلح على اعتباره نقدا هو كذلك ، فقال الامام مالك رحمه الله " و لو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لهم سكة و عين لكرهتها ان تباع بالذهب و الورق نظرة" [2] وقال شيخ السلام ابن تيمية رحمه الله " و أما الدرهم و الدينار فما يعرف له حد طبيعي ولا شرعي ، بل مرجعه الى العادة و الاصطلاح، و ذلك لانه في الأصل لا يتعلق الغرض المقصود به، بل الغرض ان يكون معيارا لما يتعاملون به" [3]

1- ماهية النقود:

ان النقود هي كل ما يتمتع بقبول عام، أي بقبول كل أفراد المجتمع لها كوسيط في مبادلة السلع والخدمات فالنقود أداة اجتماعية لها تاريخها.والنقود ظاهرة اجتماعية، كونها جزءا لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي، الذي هو بطبيعته نشاط اجتماعي .وهي لا تتمتع بصفتها هذه إلا بقبول أفراد المجتمع لها. هذا القبول الذي تحقق من خلال عملية تاريخية طويلة.

وبذلك يكون للنقود تاريخها إذ ابتدعتها رغبة الجماعات إلى توسيع التبادل في بينها، فنشأتها مرتبطة بنشوء اقتصاد المبادلة أي الذي يفترض تقسيم العمل والفائض الاقتصادي والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. و يتدعم وجودها بإزدياد التخصص وتقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادي وعليه لا يمكن فهم طبيعة النقود ودورها في الحياة الاقتصادية، إلا بالتعرف في مرحلة أولى على نشأتها وتطورها مع اقتصاد المبادلة.

---

(1)_ ناظم الشمري ، النقود و المصارف ، دار المعارف ، حمص_ سوريا، 1997، ص 29 و سهير حسن، النقود و التوازن الاقتصادي ، دار النفائس، الأردن ، ط 1، ص 5

(2)- ابن القاسم، المدونة الكبرى ، مطبعة السعادة ، مصر، 1323هـ، ج3، ص 396

(3)_ ابن تيمية ، مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة، 1995، ج 29، ص 251

إذا كان من الممكن تمييز التداول النقدي من العصور القديمة، فإن صوره تختلف من مجتمع لآخر. فقد بدأت المجتمعات مبادلاتها الأولى عن طريق المقايضة، ثم لم تلبث المقايضة أن مهدت السبيل لظهور النقود. ولم تكن النقود في أول الأمر في شكل ورقة نقدية و لا قطعة معدنية، ولكن كانت إحدى السلع التي يتم استهلاكها أو التي تستخدم في الإنتاج.

أما عن نظام المقايضة فيقول علماء الاقتصاد أنه ساد في مرحلة ما لكن استعيض عنه بغيره و ذلك في خضم التطور الذي خص حياة الإنسان بتعاقب العصور و الحضارات ، و بسبب الصعوبات التي عرفها النظام الاقتصادي البسيط، و من أهم تلك الصعوبات ما يلي:

- صعوبة التوافق المزدوج بين متبادلين، فصاحب الزرع ، قد لا يجد من يبادله بما هو في حاجة إليه من أدوات حرث
- صعوبة توازن قيم السلع، و حفظ نسب التبادل بينها، فلا يمكن قياس كمية السكر بجزء من السمن أو القهوة ، أو غيرها إلا بعناء.
- صعوبة التجزئة إذ قد تكون الحاجة إلى الشيء تافه فلا يتكافأ الشيء التافه مع ما يرغب فيه من سلعة أخرى
- صعوبة احتفاظ السلع بقيمها لتكون مستودعا للثورة و قوة للشراء المطلق [1]

ثم ظهرت النقود و تطورت من سلعة إلى معدنية ثم صارت نقودا ورقية وأخيرا نقودا مصرفية ويدل تطور المجتمعات على أن المقايضة كانت صورة المبادلة في العصور الأولى من التاريخ. فقد كان التبادل قليلا يتم في حالات استثنائية، وكان يكفي لتمامه تبادل السلع في مقابل السلع، فكانت المقايضة بذلك خطوة إلى الأمام في سبيل تنمية المبادلات، كافية بحاجات المجتمعات عندئذ .

---

(1)- عبد الله بن سليمان المنيع، بحوث في الاقتصاد الاسلامي ، مرجع سابق ، ص 180

2- وظائف النقود:

تؤدي النقود وظيفتها كوحدة محاسبية تسمح بالتعبير عن سعر أي بضاعة بالمقارنة مع أخرى و النقود وسيلة دفع ومبادلة تقبل من طرف كل مشتري لسلعة معينة وبأي كمية وفي أي مكان وكذلك كوسيلة احتياط، غير أن هذه النقود السلعية عبرت خاصة عن فقدان ونقص حفظها وخطر الأمراض المعدية.

بعد قرون من الزمن اختار الإنسان المعادن كقاعدة (وسيط) يسيّر نظام المبادلات التجارية، فالنحاس والبرونز كانا أول المعادن التي استعملت لاستخدامات نقدية، وبقي الذهب نادرا حتى عام 2000 ق.م حين خرج عن نطاق التكديس وظهر كوسيلة دفع أكثر استعمالا في المبادلات الدولية. بعد استخدام معادن نفيسة لتمثيل وتقييم الثروة، بدأ البشر يستعملون رموزا بحتة اتضح عبر استعماله أن العملة شيء مجرد ولا تتجسد حتميا في مادة معينة. فاستعمل الناس الورق والكتابة ثم الإشارات الالكترونية.

أما عن وظائف النقود فقد حصرها علماء الاقتصاد في أربعة هي :

1. النقود معيارا للسلع ، ووحدة قياس حيث تحدد قيم السلع و الخدمات في التبادل
2. النقود وسيلة للتبادل و تحقيق الرغبة في تنويع الكسب ، فهي وسيط معقول في تحقيق ما يرغب إليه من بيع ما فاض من حاجاتهم من السلع و الخدمات ، و قبض ثمنها نقدا ، بدلا عن السلعة ، لشراء ما يحتاجون إليه من سلع ، و تحقيق ما يرغبون فيه من خدمات
3. تعتبر النقود أداة لاختزان القيم و مستودعا للثروة ، حيث يمكن للإنسان إذا باع ما زاد عن حاجته من لسلع بها أن يحتفظ بقيمتها ، و استعمالها في شراء ما يحتاج إليه من سلع في فترات لاحقة، و يشترط لذلك احتفاظ النقود بقيمتها النسبية لفترة طويلة.
4. تعتبر النقود في الأصل قاعدة للمدفوعات المؤجلة و تسوية الديون و الالتزامات ، لكن تغير قيمتها ارتفاعا و انخفاضا ، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، أدى الى رفض كثير من الأفراد و

الدول و اعتبارها مقياسا للمدفوعات المؤجلة ، و اتخاذ وحدات أخرى ذات قيمة ثابتة ، كالذهب و الفضة او الأسهم و السندات و العقارات [1]

3- خصائص النقود: مما سبق التعرض له ضمن تعريف النقود، يمكن لنا أن نستخلص الخصائص التي تميزت بها النقود دون غيرها، و هي:

3-1-القبول العام:

تعتبر النقود وسيلة تبادل ذات قبول عام من طرف كل الأعوان الاقتصادية (دائنين ومدنين) في كل الظروف داخل إقليم الدولة، وهذا نظرا للمنفعة التي يجنونها، جراء استعمالهم لها، كونها تمثل قوة شرائية عامة وكذا لما تتميز به من سلطة وسلطان، على جميع السلع والخدمات المعروضة، أو المطلوبة في السوق، فجميع الأعوان الاقتصاديين على استعداد لتقبلها، وذلك لشعورهم بالقدرة على تحويلها إلى سلع وخدمات هم في حاجة لها في أي وقت أو مكان داخل إقليم الدولة.

3-2-الثبات النسبي:

حتى تؤدي النقود وظيفتها كمعيار للقيمة، يجب أن تتوفر على خاصية الثبات بحيث يمكن استخدامها كمقياس لتقييم مختلف السلع والخدمات داخل الاقتصاد، ذلك أن من أهم خواص المقاييس أيا كانت أنواعها هي الثبات.فالنقود على الرغم مما يعتريها من تغيرات في قيمتها إثر ارتفاع قيم السلع والخدمات في السوق تحت ضغوط قانون العرض والطلب، وتحت تأثيرات مختلف الأزمات الاقتصادية، من تضخم وانكماش، فهي تعتبر ثابتة نسبيا إذا ما قورنت بغيرها من السلع.

---

(1)_ محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، مطبعة نهضة، مصر، 1999، ص 15-16 و ناظم الشمري ، النقود و المصارف ، ص 38، و اسماعيل هاشم، النقود و البنوك، مطبعة بولاق، مصر، ط 1، 1998، ص .13

3-3 القدرة على إبراء الذمة:

تعدّ النقود من أهم الوسائل المستخدمة في تبرئة الذمة، فعندما يسدد المدين لدائنه القيمة المستحقة عليه فإن الدين ينطفئ حالا، ولذلك اكتسبت النقود هذه الصفة أمام أي نوع من أنواع الالتزامات المالية التي قد تنشأ بين مختلف الأعوان الاقتصادية، وهي تستمد قدرتها في تحقيق ذلك من قوة القانون، بإلزام مختلف الأطراف المتعاملة قبولها، كوسيلة للدفع والوفاء بالديون من جهة، ومن جهة أخرى من ثقة هذه الأطراف بالجهة التي تقوم بإصدارها، كالبنك المركزي، المعزز بأجهزة السلطة التي تراقبه.

يمكن في الأخير تحديد الخصائص الأساسية التي تتسم بها النقود المعروفة بشكلها الحالي في النقاط التالية:

- أنها تتمتع بطلب عام والجميع يقبل التعامل بها بسهولة ويسر.
- أن قبولها العام ناشئ عن كونها أداة مناسبة لتأدية وظائفها الأساسية وسيطا للتبادل ومعيارا للقيمة.
- أنها ذات قيمة مرتفعة قياسا إلى حجمها الصغير وسهلة الحمل.
- أنها أداة مناسبة للادخار ويمكن الاحتفاظ بها دون خسارة أو تلف لفترة طويلة.

أن وحداتها متجانسة.

- أنها قابلة للتجزئة دون تحمل أي تكاليف أو نقصان في قيمتها .
- إن احتفاظ النقود بثبات نسبي في قيمتها وقوتها الشرائية يجعلها أكثر كفاءة من غيرها في تأدية الوظائف الأساسية والمشتقة لها.[1]

---

(1)_ الأشقرم، النقود و تقلب العملة ، بحث مقدم الى الدورة الخامسة لمجمع الفقه الاسلامي المنعقدة بالكويت، جمادى الأولى، 1409هـ الموافق ل10-15 كانون الأول ديسمبر) 1988م، ص 278

4- مراحل تطور النقود:

لقد مرت النقود منذ فجر التاريخ وإلى يومنا هذا بمراحل شتى كانت لكل مرحلة نوع خاص استلزمته ضرورة الحياة الاقتصادية، و نتناول هنا باختصار أهم تلك المراحل، بينما سنتناولها بالتفصيل عند الحديث عن الأنظمة النقدية.

ومن هذه المراحل:

4-1- مرحلة الإنتاج للحاجة:

إن بداية الحضارة البشرية ظهرت بتجمع الأفراد على شكل قبائل، و اقتصرت نشاطاتهم على ممارسة وظيفتي الزراعة وتربية المواشي لتلبية حاجة الجوع لديهم. كان هذا النشاط الزراعي هو النشاط الرئيسي لديهم و ما نتج عنه من توطيد لعلاقة الانسان بالأرض ، ألزمه على استعمال بعض الوسائل التي تسهل استغلال الأرض. فأدى به ذلك إلى القيام بصهر المعادن وتشكيلها بأسلوب يساعده على صنع هذه الأدوات. ففتح أمامه مجال أخر، هو مجال الصناعة.

4-2- مرحلة التبادل التجاري:

مع تطور حياة الانسان و تنوع الأنشطة التي يقوم بها في حياته اليومية لإنتاج مختلف السلع التي يحتاجها أصبح من الصعب عليه القيام بإنتاج كل ما يحتاجه لوحده، ومن ثم ظهر مبدأ تقسيم العمل ، الذي مكنه من إنتاج كل ما يحتاج إليه من سلع وخدمات. كان هذه المرحلة الجديدة من ممارسة النشاط الاقتصادي نقطة بدء لنظام المقايضة بحيث أصبح كل فرد يقوم بإنتاج سلعة معينة في مجال تخصصه بالكمية التي تجعله يلبّي منها حاجته، ويبادل الفائض منها بما يحتاجه من السلع الأخرى التي ينتجها غيره من الأفراد في مجال تخصصهم. لكن نظام المقايضة هذا تشوبه الكثير من العيوب، و على رأسها نجد:

-عدم توافق رغبات المتبادلين.
-عدم قابلية بعض السلع للتجزئة.
-عدم استقرار الأسواق، وتعدد نسب التبادل -.صعوبة تأجيل الاستهلاك.[1]

---

(1)_محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، مرجع سابق، ص 47

4-3- مرحلة النقود السلعية:

للقضاء على عوائق نظام المقايضة في مرحلة ازدادت فيها التخصصات وتقسيم العمل بين الأفراد، بدأ الأفراد وبصورة تلقائية يستخدمون بعض الأنواع من السلع كوسيط في عملية المبادلة، للتوفيق بين رغباتهم. على أساس أن تكون هذه السلعة ذات منفعة بالنسبة لكل أفراد المجموعة الواحدة، أو بين العديد من المجموعات. فبفضل وجود هذا الوسيط في عملية المبادلة، استطاع الإنسان أن يقوم بكل مبادلاته مع الأفراد الآخرين بطريقة سهلة، وأن يحقق ويتحصل على ما يحتاجه وذلك عن طريق القيام بتخزين جزء من هذه السلعة سواء كانت من إنتاج مجال تخصصه أو تحصل عليها عن طريق المقايضة على شكل وحدات يمكن تحويلها في أي وقت إلى أي نوع من السلع التي يحتاجها، مستقبلا للاستهلاك. ومن السلع التي استخدمها الإنسان، كوسيط في عملية المبادلة نجد، جلود الحيوانات، الحراب، أدوات الصيد، العاج، الماشية، المعادن النفيسة،.. الخ. وقد كانت هذه الأنواع من السلع الأشكال الأولى لما يطلق عليه بالنقود السلعية.

4-4- مرحلة النقود المعدنية:

إن منفعة سلعة ما تختلف من جماعة بشرية إلى أخرى، فإن السلعة التي تصلح كنقود في قبيلة أو مجتمع ما قد لا تصلح أو قد لا تكون لها أي قيمة لدى قبيلة أو مجتمع آخر. وبناءا على هذا تم الانتقال من المستوى المحلي على مستوى القبيلة إلى المستوى الكلي أو العالمي اذ نجد أن المجتمعات كلها كانت بحاجة إلى سلعة معينة تم قبولها كوسيط للمبادلة و على رأسها تأتي المعادن النفيسة من الذهب والفضة فهي أولى السلع التي استخدمتها المجتمعات على المستوى الكلي.

4-5 مرحلة النقود الورقية النائبة:

سادت مرحلة كانت تقاس فيها قوة الدولة وتقدمها بما لديها من معادن نفيسة ، و لهذا انتهجت العديد من المجتمعات سياسة جمع أكبر كمية منها، لجأ من خلالها التجار الى القيام إلى كل بقاع العالم من آسيا الى إفريقيا وإلى اكتشاف العالم الجديد (أمريكا)، أين كانوا يصدرون إلى هذه المناطق مختلف السلع و المنتجات التي ينتجونها، مقابل ما يعادل قيمتها من مسكوكات ذهبية وفضية. لكن التعامل بهذه المعدن النفيسة كانت تعرضهم الى الكثير

من المخاطر، كالسرقة من طرف قطاع الطرق والقراصنة، أو الضياع في عرض البحار بفعل تعرض السفن التي كانت تستخدم في التجارة إلى الغرف. ولتجنب ذلك فكر الكثير من التجار في وسيلة تجعل ثروتهم في مأمن، فذهبوا إلى وضع ما يملكونه من مسكوكات في بيوت خاصة تدعى "بيوت المال" والتي تحظى بالثقة والسمعة الطيبة، ويحصلون منها مقابل ذلك على صكوك تحمل حق ملكيتهم لودائعهم. ومنذ ذلك الحين أصبح التجار يتعاملون بواسطة تلك الصكوك في إبرام أهم صفقاتهم التجارية.

4-6-مرحلة النقود الورقية الائتمانية:

في هذه المرحلة ازداد استعمال الصكوك بصورة مكثفة، وهذا لما لها من مميزات في تسهيل عملية التبادل والتجارة مما دفع بعض البنوك الى إصدار كميات كبيرة من أوراق البنكنوت جريا وراء الربح السريع إلى درجة أصبحت فيها قيمة هذه الأوراق المصدرة تفوق قيمة الأرصدة النقدية الفعلية الموجودة لديها. أدى ذلك الوضع إلى وقوع هذه البنوك في أزمة إفلاس، و زعزعة الأوضاع الاقتصادية . نتيجة لكل هذا ، اضطرت الحكومات على فرض رقابة على عمليات إصدار أوراق البنكنوت من خلال إنشاء بنك مختص، هو البنك المركزي بهدف كسب ثقة الأفراد به و توطيد العلاقة بين البنك والأفراد أكثر [1]

4-7-مرحلة النقود الورقية الإلزامية:

ظهرت هذه النقود على اثر الحرب العالمية الأولى أين كانت الدول المشاركة في الحرب بعد استنزاف أموالها في حاجة إلى تمويل اقتصادها الحربي، مما يدفعها إلى الاقتراض من بنوكها المركزية التي توسعت بدورها في إصدار البنكنوت إلى درجة أصبحت فيها قيمة كمية أوراق البنكنوت المصدرة تفوق بكثير قيمة الأرصدة النقدية الفعلية الموجودة لديها. نتج عن ذلك ارتفاعا في أسعار السلع والخدمات وهذا ما أدى بالأفراد إلى تشككهم في قدرة البنوك المركزية على صرف كل ما يقدم لها من أوراق البنكنوت.

---

(1)_ أفكار مستقاة من : المعاملات المالية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 150

كل هذه الظروف كانت بمثابة حافز للأفراد في ظل حالة ارتفاع الأسعار هذه، للاحتفاظ بثرواتهم على شكل نقود معدنية يكتنزونها في بيوتهم مما أدى الى ارتفاع الطلب عليها بصورة كبيرة. فقامت الحكومات بإصدار قوانين أعفت البنوك المركزية من تعهدها بصرف قيمة كل ما يقدم لها من أوراق البنوك واستبدالها بالنقود المعدنية و بهذا اكتسبت أوراق البنوك صفة النقود وكان ذلك إيذانا بانفصال الصلة بين القيمة السلعية للنقود وقيمتها النقدية ومن أمثلة هذه النقود في الوقت الراهن الدينار والدولار، الدرهم، الين، الريال... الخ.[1]

4-8-مرحلة نقود الودائع:

بعد أن كانت أوراق البنوك عبارة عن أوراق نقود نيابية، أي أنها ليست نقودا في حد ذاتها، بل تعبر عما لدى الأفراد من نقود معدنية في بنك من البنوك، وأن صفتها النقدية تستمد من

مجرد ثقة الأفراد في البنوك التي تصدرها. وبعد تدخل الدولة بإصدارها للقوانين الملزمة لاستخدامها، أصبحت تستمد صفتها النقدية من قوة القانون، وصفتها في حد ذاتها. مما جعلها في غير منأى عن المخاطر التي قد تتعرض لها، ويتعرض لها حاملها وبذلك تعيد الأحداث نفسها.

وأصبح الأفراد يخافون على ثرواتهم، ودفعهم ذلك إلى البحث عن وسيلة تمكنهم من حمايتها من السرقة والضياع، ففكروا في وضعها لدى البنوك مرة أخرى، مقابل تعهد من جانبها يتمثل في ما يطلق عليه اسم" الشيكات البنكية"، والتي تلعب نفس الدور الذي لعبته النقود الورقية النيابية من قبل، وقد شاع استخدامها في الوقت الحاضر كوسيلة دفع، في كل الميادين وفي مختلف المجالات .

---

(1)_ المرجع السابق ، ص 152

4-9- مرحلة النقود الإلكترونية:

ظهر هذا النوع من النقود بفضل التطور التكنولوجي في الوقت الراهن، وهي طريقة جديدة للدفع باستعمال تقنيات حديثة لتداول النقود الكتابية "بطاقة الدفع وبطاقة القرض" ، و هي بطاقات يتم بواسطتها سحب محدود في الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق النقدية، وتسجل العمليات الدائنة والمدينة في ظل هذه الطريقة بواسطة التحويلات الأوتوماتيكية. و تعد هذه الطريقة خلاصة ما توصل إليه التطور الكبير الذي عرفته النقود الكتابية في الوقت الحاضر و هي أكثر رواجا في المجتمعات الغربية المتقدمة.

كان هذا عن النقود، بأنواعها و تطورها عبر العصور ، لكن ماذا عن دورها في تنمية حياة الأفراد و المجتمعات من خلال الأشكال الحديثة التي آلت اليها و كيفية تعامل الأفراد معها داخل البنوك و المصارف؟

الجزء الثاني:البنوك و المصارف، أنواعها ووظائفها.

مقدمة:

يقال إن كلمة "البنك" أصلها إيطالي، وكانت اسما لتلك الخشبة التي كان الصيارفة يضعون عليها النقود المختلفة. وقد نشأت منذ عصور قديمة مهنة الصيارفة، حيث كان الناس يحتاجون إلى تبديل عملاتهم (في البلاد الإسلامية مثلاً تبديل الدينار بالدرهم)، ولأن بعض الناس أخذوا يرتزقون عن هذا الطريق، فتكونت طبقة الصيارفة. ولأنهم كانوا لا يحتفظون أبداً بكمية من العملات، فقد اخترعوا صناديق لحفظ النقود. وهنا نشأت باكورة عمل البنك إذ الناس والأثرياء منهم بالذات كانوا يودعون أموالهم عند الصيارفة للحفاظ عليها لقاء دفع أجر معين، وكان الصيرفي يعطيهم سنداً في مقابل أموالهم.

وحينما تعاظمت الثروة عند الصيارفة، فكر هؤلاء في الاستفادة منها، إذ أنهم عرفوا أن حاجة الناس إلى ثروتهم لا تزيد عن عشرة بالمائة منها، وهكذا تبقى البقية مدخرة ومجمدة بلا فائدة، حيث إن السندات التي كانوا يعطونها للناس أصبحت بديلاً عن ذات الأموال في تعامل التجار فيما بينهم. وبسبب الحركة التجارية النشيطة في تلك الفترة في أوربا، وحاجة التجار إلى السيولة، أخذوا يقترضون الأموال من الصيارفة لقاء فائدة معينة،إذ بدء الصيارفة بأخذ الفائدة من التجار، أخذوا يدفعون لمن يودع لديهم المال نسبة منها أيضاً.

وفي تطور آخر بدء الصيارفة – وهم قد نظموا وضعهم القانوني حتى أصبحوا أصحاب بنوك كبيرة – بدؤوا بإصدار سندات تعتمد على رصيد الذهب الموجود لديهم، وربما أكثر من ذلك بكثير. وهكذا تكونت العناصر الأساسية للبنوك الحالية التي تعتمد أساساً على ثروة الناس. ولأن السندات أكثر دائماً من الرصيد، فان قيمة السندات في تنازل مستمر، مما يشكل أحد أسباب التضخم، ولأنهم بدؤوا يقرضون الناس سندات لا رصيد حقيقي لها، ويحصلون بها فوائد كثيرة. وبهذا أخذوا يبتزون الناس ويستغلون حاجاتهم الفورية في عملية سرقة منتظمة ومتضاعفة.

1- لمحة تاريخية عن البنوك و المصارف:

إن تشغيل الاقتصاد بصورة عادية تستلزم رؤوس أموال ، و هذه الأخيرة موجودة لدى متعاملين اقتصاديين ليسوا في علاقة مباشرة مع من هم في حاجة إليها لتمويل عجزهم فظهرت وساطة مالية متمثلة في نوع جديد من المؤسسات ، مالية بالدرجة الأولى و على رأسها البنوك. لكن ما هو البنك؟ و ما هي وظائفه؟

قبل الدخول في الموضوع، يجب أوّلا إيضاح الفرق بين كلمة "بنك" و كلمة" مصرف". إن كلمة بنك هي كلمة غير عربية بل باللغة الانجليزية وهي تشير إلى منضدة أو طاولة خشبية كان يجلس عليها عادة الصيارفة في مدن شمال ايطاليا ، في أواخر القرون الوسطى، أيام ازدهار التجارة، لبيع و شراء العملات المختلفة.

و البنك مصطلح حديث عرّفه مجمع اللغة العربية بأنه: مؤسسة تقوم بعمليات الائتمان بالاقتراض والإقراض،[1] وهو مأخوذ من الكلمة الإيطالية – بانكو – أي مائدة إذ كان الصيارفة في القرون الوسطى يجلسون على الموانئ والأمكنة العامة للاتجار بالنقود، وأمامهم مناضد عليها نقودهم تسمى (بانكو)، ونُقلت إلى العربية، ثم حصل توسع في الاستعمال حتى صارت كلمة (بنك)، وقد يطلق على البنك اسم المصرف.[2]

لكن كلمة "مصرف" من أصل عربي و تدل على المكان الذي كان يتم فيه بيع النقد بالنقد و مع تطور مفهوم كلمة بنك أصبحت تشير إلى مؤسسة مالية تتعدد وظائفها لتتضمن وظائف أشمل و أهم إلا أنه و لعدم وجود مرادف لكلمة بنك بمفهومها الحديث باللغة العربية ، استخدمت كلمة مصرف للدلالة على البنك.ثم تطور مفهوم هذه الأخيرة لتدل على الجهاز البنكي ككل فأطلق عليه كلمة "الجهاز المصرفي".

---

(1) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط. ، مكتبة الشروق الدولية ، 2004 ، ص 71

(2) محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي ، معجم لغة الفقهاء ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1408 هـ – 1988 م ، ص 111.

1-1- تعريف البنك:

البنك هو مؤسسة مالية تهدف إلى تسهيل المعاملات المالية للعملاء وحفظ الأموال وتشغيلها. وهو المكان المناسب لحفظ النقود والأموال فيه، والمكان الذي يمكن الاقتراض منه عند الحاجة لقاء ضمان ما يغطي قيمة القرض أو لقاء تعهد شخص ضامن يكفل تغطية أو إعادة أصل القرض عند تأخر المدين بالسداد.

إن البنك هو المكان الأمين لادخار المال الفائض به وعادة يدفع فوائد سنوية على أصل المال المدخر وفي حالة عدم تحريك المال المدخر لفترة يتفق عليها يمكن أن تكون الفائدة مركبة. و البنوك عادة تقرض الناس المبالغ التي يحتاجون لها لقاء فائدة متفق عليها و هذا الأسلوب محرم في الإسلام، ويستعاض عنه في المصارف الإسلامية بسد حاجة العميل المقترض عن طريق شراء المصرف حاجة العميل المقترض منه مثل عقار أو واسطة نقل نقدا وبيعها إلى العميل المقترض بالأجل بسعر أعلى يقوم فيما بعد بسداد القرض دفعة واحدة في وقت لاحق يتفق علي تحديده أو بتقسيط المبلغ على دفعات.

تقوم المصارف بأعمال مصرفية أخرى كثيرة مثل خصم السندات و وصولات القبض (الكمبيالات) لقاء عمولة معينة يتفق عليها، ومن الأعمال الأخرى تحويل وتصريف العملات من عملة إلى أخرى.

1-2-تاريخ البنوك:

الصناعة المصرفية أو البنكية قديمه قدم التاريخ، اذ كانت تمارس في كل من بابل و مصر واليونان ، والواقع أن أماكن العبادة كانت تستخدم لإيداع الأموال وفي روما في السنة 210 قبل الميلاد صدر قرار بتخصيص مكان في الساحة العامة للصرافين. لعل الصناعة المصرفية أو البنكية بدأت في مدينة البندقية في السنة 1587 عندما أسس "بنكو دي روما" و قبل الودائع وسمح للمدعوين بكتابة شيكات لقاء مالهم.

وفي عام 1619 تأسس في إيطاليا بنك آخر يدعى "بانكو دي جيرو" Banco di giro أي بنك الحوالة و استحدث هذا البنك طريقة خاصة لتسهيل المعاملات، فاصدر إيصالات لقاء نقود الذهب أو الفضة المودعة لديه,و صارت هذه الإيصالات تتداول في الأسواق و كأنها أوراق نقدية.

أما بنك أمستردام فتأسس في سنة 1609 أي قبل" بنكو دي جيرو" بعشر سنوات في هولندا، كان البنك الأول الذي أصدر هذه الإيصالات واستخدم أوراقا مالية أو شيكات وحوالات وفي انجلترا كان الصاغة هم مصرفيي البلاد حتى سنة 1604 عندما أسس بنك انجلترا ومنح احتكارا للصناعة البنكية في انجلترا حتى سنة 1835 .كان أول بنك منظم أنشئ في الولايات المتحدة الأمريكية بنك أميركا الشمالية في "فيلا دلفيا " وقد رخص له مجلس الكونغرس في سنة 1782.[1] نشأت المصارف الحديثة خلال النهضة الأوروبية في مدينة البندقية في إيطاليا في عام 1587 تحت عنوان "بنكو ريالتو".

إن لفظة بنك هي لفظة ذات منشأ إيطالي وهي محرفة من لفظة " **بانكو" banco** التي تعني المنضدة , أي المصطبة التي كان الصيارفة يستعملونها في معاملاتهم مع المراجعين. وكان" ريالتو" جسرا مهمّا يربط ضفتي إحدى القنوات الرئيسية في مدينة البندقية. وكان أشبه بسوق منه بجسر، لأن المخازن اصطفت على طرفيه . تولى بنك" دي ريالتو" استلام النقود و حفظها وسمح لمن يودع مقداراً معيناً من المال بأن يسحب صكاً على البنك لقاء جزء من المال المودع فيه. ثم هنالك البنوك التجارية التي تتولى الأعمال المصرفية عامة، وهناك البنوك المالية التي تحصر عنايتها في تسويق الأسهم و السندات الصادرة من جانب الحكومات و المؤسسات المالية. هذا بقدر ما يخص البنوك الحديثة، ولكن البنك الأول الذي يذكره التاريخ قد تأسس في بابل بالعراق القديم، و إن لم يذكر باسم بنك، بل باسم الأسرة التي تسيطر على أعمال الصيرفة، و خاصة أسرة "اجيبي" البابلية المالية.[2]

---

(1)_ ناظم الشمري ، النقود و المصارف، مرجع سابق، ص 76

(2)- اسماعيل هاشم، النقود و البنوك، مطبعة بولاق، مصر، ط 1، 1998م ، ص 29

أما في العصر الحديث و مع النّهضة الصّناعيّة الّتي قامت في أوروبّا وحاجة المشاريع إلى المال اللازم للتّمويل, وغياب التّعاون والتّراحم في المجتمع الغربيّ, وتقديم مصلحة الفرد وتقديسها, كلّ ذلك أدّى إلى أن يصبح التّعامل بالرّبا ضرورة في تلك المجتمعات, حتّى صار النّظام " الفرديّ في العالم الغربيّ, يئنّ اليوم أمام مطامع الأفراد المتمثّلة في الإحتكارات العالميّة , والتّكتلات الماليّة الّتي تقوم على حساب الفرد المستهلك, بالإضافة إلى أنّ البيوت الماليّة تتحكّم في سياسة العالم الغربيّ, فتسخّرها لخدمة مصالح الرأسماليّة في تلك البلاد" [1].

وهكذا، شيئاً فشيئاً، أخذت الأصوات تعلو لتحليل الرّبا, حتّى أصبح التّعامل بها أمراً شائعاً وعامّاً، فظهرت المصارف لأوّل مرّة, وكان ذلك على يد اليهود المشهورين بحبّهم للمال، فأُنشئ مصرف البندقيّة عام 1157م، ثمّ أنشئ بنك الودائع في برشلونة عام 1401م[2].

ومع التّقدّم الصّناعيّ والثّورة العلميّة الّتي عمّت أوروبّا في القرن التّاسع عشر, اتّسع نظام المشاريع الصّناعيّة, ونشطت حركة التّبادل الماليّ, فتطوّرت المصارف, وظهرت تلك القوى الماليّة الكبرى, وتمركز المال في أيدي المصرفيين, وكان جلّهم من اليهود الّذين تحكّموا بالعالم عن طريق نفوذهم الماليّ والمصرفي.

وانتقلت عدوى المصارف إلى البلاد الإسلاميّة والعربيّة على يد المستعمر الّذي تعامل مع بلادنا كتعامله في العالم الغربيّ, وصدّر إلينا أنانيته وفرديّته, . وللأسف . تلقّفناها تلقّف الضعيف لفتات القوي, فأنشئ أوّل مصرف في مصر عام 1898م, وهو البنك الأهلي المصري [3].

---

(1)-المصدر السابق، نفس الصّفحة.

(2)- عبد الله عبد الرّحيم العبّادي, موقف الشّريعة من المصارف الإسلاميّة المعاصرة, منشورات المكتبة العصريّة, صيدا بيروت, 1981/1401, ص23.

(3)- المصدر السابق , ص 24.

1-3-أنواع البنوك ووظائفها :

على مرّ الأجيال، تعددت أنواع البنوك، و أهم البنوك اليوم في أي قطر من أقطار العالم هو "البنك المركزي" الذي يتولى واجب إصدار النقود و الأوراق النقدية و تداولها و حفظها و التحكم في السوق المالية تبعاً للسياسة المالية التي تخطتها الحكومة و تنفيذا لها.

المصارف مهمة جداً في الاقتصاد لأنها منشآت مالية عملها الرئيسي هو تجميع المدخرات من الجمهور و إقراضها للغير[1] من أشخاص أو لشركات أو حكومات، وبعض المصارف تقرض أشخاص فقط وتقرض مصارف أخرى الشركات فقط ولكن هناك أيضا بعض المصارف التي تقرض إلى كل من المرشحين.

المهمة الثانية للمصارف هي أنها المكان الذي يحفظ الأشخاص والشركات فيها نقودا. يدفع المصرف ربحاً إلى الزبائن مقابل فائدة و يقرض هذا المال إلى أشخاص أو شركات كقرض.

و على هذا الأساس يتم ترتيب أكبر عشرة مجموعات مصرفية من ناحية حجم رأس المال، فمثلا حسب إحصائيات نهاية سنة 2008 تم تصنيف المصارف العالمية على حسب أهميتها كالأتي:

(1)_ لابري الشيخ، سلسلة : تسيير و اقتصاد، الاقتصاد و المؤسسة، دار النشر الصفحات الزرقاء، الجزائر ، 2003، ص 149

الأرقام بالدولار الأمريكي:

تسلسل	البلد	المؤسسة	رأس المال (مليار دولار أمريكي)
1	الصين	مصرف التجارة والاقتصاد الصيني	277.514
2	الولايات المتحدة الأمريكية	مصرف أمريكا	195.933
3	المملكة المتحدة	اتش اس بي سي القابضة	176.788
4	الصين	الصين للإنشاءات	165.234
5	الصين	مصرف الصين	165.087
6	الولايات المتحدة الأمريكية	جاي بي مورغين شاز	159.615
7	الولايات المتحدة الأمريكية	سيتي جروب	140.698

8	الولايات المتحدة الأمريكية	ويلز فارغو	112.365
9	أسبانيا	مصرف سانتاندر	109.862
10	اليابان	ميتسوبيشي يو أف جاي	105.412

(1).

للبنوك دورا بارزا في تفعيل التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تمويل المشاريع الإستراتيجية في بلد ما، كما يقوم البنك أيضا بتطوير مستويات الإطلاع وتقديم مستويات أعلى من الشّفافية بشكل مستمر من خلال بياناته الماليّة لتمكين المساهمين والعملاء من استبيان قدرته المتنامية على الكسب و كذا الاطلاع على مستويات المخاطرة لديه من خلال موقعه المالي .

تقسم البنوك إلى أربعة أنواع رئيسية هي :

- ✓ البنوك التجارية : و تسمى أيضا بنوك ائتمان اة بنوك ودائع و هي تقوم اساسا بمنح قروض قصيرة الأجل خاصة لقطاع التجارة و تعتمد أساسا على ودائع المودعين
- ✓ بنوك الاستثمار: تكون عملياتها موجهة أساسا لتكوين او تجديد رأس المال الثابت(في الصناعة و الزراعة و العقارات .....الخ)، لذلك تعتمد على أموالها بالدرجة الأولى و الودائع لأجل و المنح الحكومية .

---

(1)_المرجع السابق ، ص 162

- ✓ منشآت الادخار و التوفير: تختص بجمع المدخرات من الأفراد ، خاصة صغار المدخرين و المستحقة عند الطلب غالبا، و تأخذ شكل دفتر توفير ، او ترتبط بأجل .
- ✓ بنوك الأعمال: تساهم في تمويل و ادارة منشآت أخرى بإقراضها او الاشتراك في رأسمالها و تعمل في سوق رؤوس الأموال.[1]

أما عن الوظائف الأساسية للبنوك فهي كالآتي:

- ❖ تلقي الودائع :البنك منشاة مالية عملها الأساسي تجميع المدخرات من الجمهور و اقراضها للغير، هذه الودائع قد تكون بشكل نقود يتصرف فيها البنك ، أو قيما منقولة يبقى ملكا للزبون و يديرها ابنك لحسابه.
- ❖ الائتمان *: يعني هذا المصطلح تسليف المال للغير ، و البنك يمنح الائتمان بالدرجة الاولى لرجال الأعمال و للدولة عن طريق الاكتتاب في السندات الحكومية ، و اذونات الخزانة ، كما يمنح الائتمان للأفراد لأغراض الاستهلاك و البناء....و لدول و منشآت بالخارج. و ينقسم الائتمان من حيث المدة الى ثلاث : ائتمان قصير الأجل، ائتمان متوسط الأجل و ائتمان طويل الأجل.[2]

2_ النظام المصرفي الجزائري:

يؤسس النظام البنكي جزءا هاما من النظام المصرفي المالي و يظم هذا الأخير مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية خاصة منح الائتمان. و النظام المصرفي هو مجموع المصارف العاملة في دولة ما ويختلف هيكل هذا النظام من بلد الى آخر لكنها تشترك في تواجد بنك مركزي في قمة كل نظام مصرفي.

---

(1)_ لابري الشيخ، سلسلة : تسيير و اقتصاد، الاقتصاد و المؤسسة، مرجع سابق، ص147

(2)- المرجع نفسه ، ص 149

* ينقسم الائتمان الى قرض و اعتماد. أما القرض فهو يعني تقديم مبلغ معين من المال دفعة واحدة من البنك الى العميل ، اما الاعتماد فهو تعهد من البنك بالاقتراض حيث يضع تحت تصرف الزبون مبلغا معينا يسحب منه متى يشاء خلال مدة معينة من الزمن، و تطبق الفائدة على المبالغ المسحوبة ابتداء من تواريخ السحب. اما ما يسمى بالائتمان الايجاري فهو عبارة عن وضع آلات او معدات أو أية أصول مادية أخرى في حوزة مؤسسة مستعملة و ذلك على سبيل الايجار مع امكانية التنازل عنها في نهاية الفترة ، و يتم التسديد بأقساط تسمى بثمن الايجار.

2-1- هيكل النظام المصرفي الجزائري :

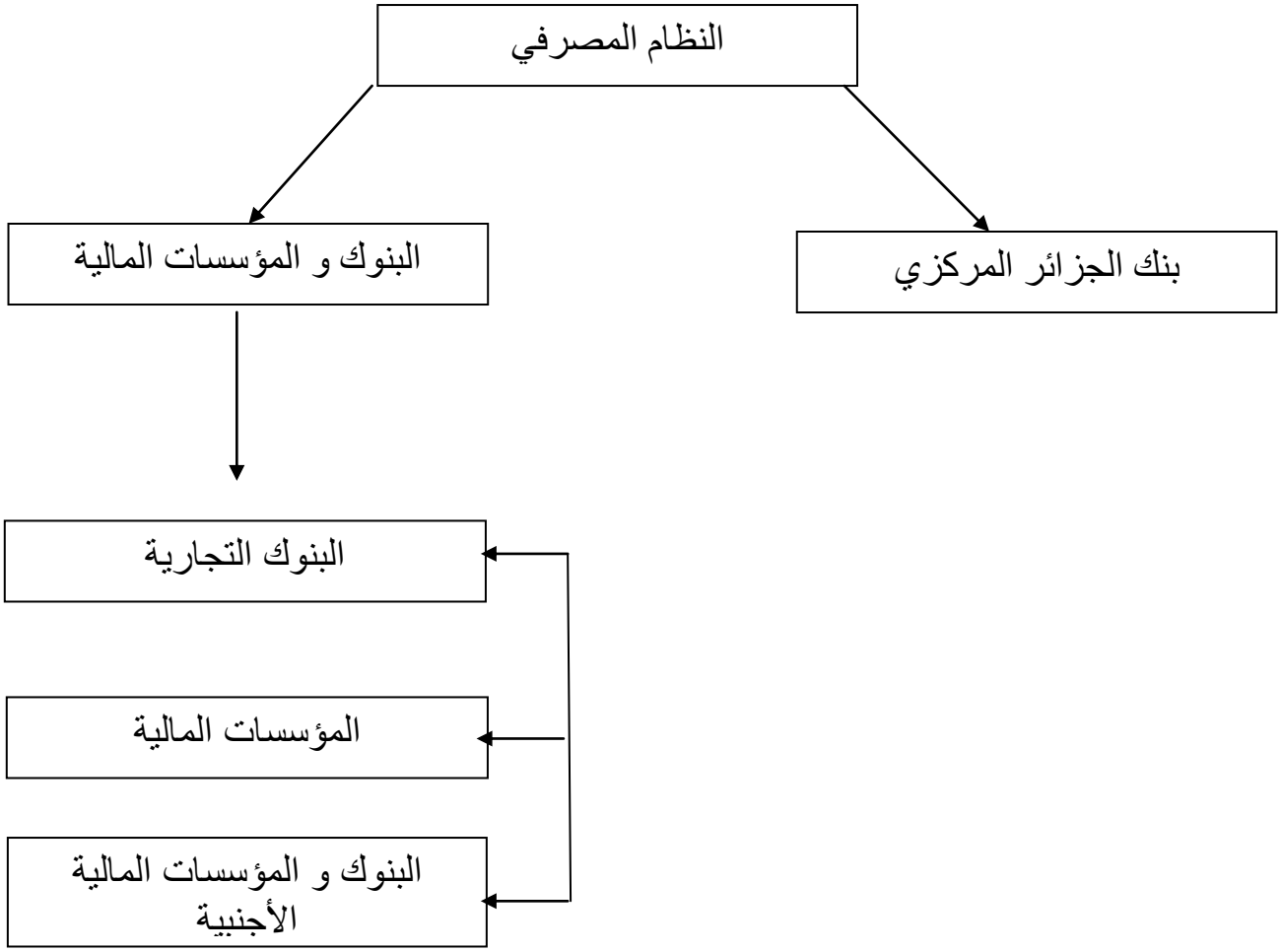

يتكون هيكل النظام المصرفي من :

أ_- بنك الجزائر: و هو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وباعتباره تاجر فهو يخضع لأحكام و قواعد المحاسبة التجارية و تعود ملكية رأسماله للدولة. يدعى البنك المركزي في معاملاته مع الغير ب" بنك الجزائر" و كونه يأتي في أعلى قمة الهرم المصرفي ، تستند له جملة من الوظائف ترمي الى التحكم في الكتلة النقدية بالوسائل التي يمتلكها و أهمها :

- اصدار النقود
- مراقبة الائتمان
- وضع السياسة
- التدخل في السوق النقدية
- ادارة الأرصدة من العملة الصعبة

- بنك البنوك

ب_- البنوك و المؤسسات المالية: تظم عدة أنواع من مؤسسات القرض يستجيب كل نوع الى مقاييس و شروط تتحدد بطبيعة النشاط و الأهداف المحددة له، وقد صنفت كما يلي:

- البنوك التجارية: تتمثل في أشخاص معنوية مهمتها العادية و الأساسية هي جمع الودائع، منح الائتمان ، توفير وسائل الدفع للزبائن و ادارتها
- المؤسسات المالية: و هي أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية هي الاعمال البنكية ما عدا تلقي الودائع من الجمهور
- البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية: يمكن للمؤسسات المالية الأجنبية ان تفتح فروعها في الجزائر شرط ان تخضع لقواعد القانون الجزائري و أهمها: تحديد برنامج النشاط ، القانون الاساسي للبنك او المؤسسة المالية ، الوسائل المالية و التقنيات المرتقبة.[1]

أما عن البنوك الجزائرية الأخرى الناشطة على الساحة فقد تم تأسيسها من طرف مجلس النقد و القرض و الذي من صلاحياته كسلطة نقدية اصدار أنظمة و رعاية تنفيذها ، اذ يخول مجلس النقد و القرض صلاحيات كسلطة نقدية يمارسها ضمن اطار القانون بإصدار أنظمة مصرفية

فهي حسب تاريخ نشأتها كالآتي[2] :

- البنك الجزائري للتنمية: تأسس في 7.05.1963 باسم "الصندوق الجزائري للتنمية"، ومن مهامه تعبئة الادخار متوسط و طويل الأجل، منح القروض المتوسطة و الطويلة الأجل، فهو بنك أعمال حقيقي.
- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط: تأسس في 10.8.1964 ومن مهامه الأساسية جمع المدخرات الصغيرة، منح القروض للبناء و الجماعات المحلية و بعض العمليات الخاصة بالمنفعة الوطنية. منذ 1971 تم تكريسه كبنك وطني للسكن فهو يمنح قروض متعددة لبناء سكنات أو شراء سكن جديد أو تمويل مشاركة المقرض في تعاونية عقارية.

---

(1)_ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 16،القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، الصادر في 23 رمضان عام 1410 هـ الموافق ل 14 ابريل 1990، المادة 11، ص522

(2)- المرجع نفسه ، المادة 44 ، ص 525

- البنك الوطني الجزائري : أنشئ في 13.06.1966 و مهامه الأساسية تتمثل في جمع المدخرات ، منح القروض القصيرة الأجل للقطاع الفلاحي و التجمعات المهنية

للاستيراد و المؤسسات العمومية و القطاع الخاص.

- القرض الشعبي الجزائري: تأسس في 14.5.1966 و من مهامه الأساسية جمع المدخرات و منح القروض القصيرة الأجل ومنذ 1971 أصبح يمنح قروضا متوسطة الأجل للقطاع الحرفي و الفنادق و القطاع السياحي و الصيد و التعاونيات غير الفلاحية و المهن الحرة.
- بنك الجزائر الخارجي: أنشئ في 01.10.1967 اهم مهامه هي جمع الودائع الجارية و تمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق منح قروض للاستيراد ، تامين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم المالي لهم.
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية : تأسس في 13.3.1982 و تتمثل مهامه في جمع الودائع الجارية و الودائع لأجل ، منح القروض المتوسطة و الطويلة الأجل بهدف تكوين رأسمال ثابت . فهو بنك متخصص في القطاع الفلاحي و ترقية النشاطات الفلاحية و الحرفية و انشطة الصناعات الغذائية و الانشطة المختلفة في الريف.
- بنك التنمية الريفية: تأسس في 30.4.1985 وتتمثل مهمته الاساسية في جمع الودائع و منح القروض للجماعات المحلية و الهيئات العامة المحلية.

تنص المادتين 127 و128 من قانون النقد و القرض أنه لا يفتح تمثيل أو أي مؤسسة مالية أجنبية الاّ بترخيص يمنحه المجلس كما يجب أن تؤسس بشكل شركات مساهمة ،بنوك و مؤسسات مالية خاضعة للقانون الجزائري. لهذا شهدت الساحة الجزائرية فتح عدد هام من البنوك الأجنبية التي دخلت في تنافس حاد مع البنوك الأخرى كما عرف النظام المصرفي نوعا من الاصلاحات في أواخر سنوات الثمانينات ظهرت على اثرها بنوك جديدة تحصلت على الاعتماد من طرف مجلس النقد و القرض أهمها :

- بنك البركة: تأسس في سنة 1990 و هو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية و سعودية ممثلة من الطرف الجزائري في بنك الفلاحة و التنمية الريفية (ملكية راس المال 51 % للطرف الجزائري.
- البنك الاتحادي: و هو بنك خاص تأسس في 1995 برؤوس أموال خاصة و أجنبية.
- بنك الخليفة : وهو بنك خاص تم تأسيسه في سنة 2000 برؤوس أموال خاصة بناء على ترخيص من مجلس النقد و القرض الذي سمح له بممارسة نشاطه كمؤسسة مالية على غرار المؤسسات الاخرى على التراب الوطني .

3_الودائع البنكية:

إن تحديد نوع الاستثمار يتطلب معرفة عمر المستثمر وحالته الاجتماعية والمدة الزمنية للاستثمار، وبناء على هذه المعطيات يمكن الاختيار بين الأدوات الاستثمارية المتاحة بالسوق والتي تختلف من حيث العوائد والخطر، لذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الاستثمار الأكثر عائدا ينطوي على مخاطر أعلى والعكس صحيح، فالأداة الاستثمارية الأقل مخاطرة هي الودائع البنكية .

3-1 – تعريف الودائع:

الودائع جمع وديعة وأصلها في اللغة: الترك والتخلية، وتطلق على الخفض، وكذلك السكون.[1] فاشتقاقها من الترك لأنها متروكة عند المودَع، واشتقاقها من السكون، فكأنها ساكنة عند المودَع مستقِرة،واشتقاقها من الخفض والدّعة، فكأنها في دَعةٍ عند المودَع.[2]

وفي الاصطلاح: عقدُ تبرع بحفظ مالِ غيره بلا تصرّف فيه.[3]

وقيل في تعريفها: هي المال المتروك عند الغير للحفظ قصداً بغير أجر.[4]

---

(1) – معجم مقاييس اللغة لابن فارس ص 1046، الصحاح للجوهري 594/3، لسان العرب لابن منظور 387/8، القاموس المحيط للفيروز آبادي ص 770، المعجم الوسيط 1021/2.

(2) ابن قدامة ، المغني, مكتبة الرّياض الحديثة, الرّياض, 1981/1401, ج4، بدون تاريخ ، ص256.

(3) انظر: الإنصاف للمرداوي 5/16 .

(4) محمد رواس قلعجي – حامد صادق قنيبي ، معجم لغة الفقهاء ، مرجع سابق ، ص 501.

الوديعة المصرفية هي النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها أو" يرد مبلغ مساو لها إليهم" أو إلى شخص معين لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها..

3-2- أنواع الودائع المصرفية:

تنقسم الودائع إلى عدة أنواع، فمن حيث المدة تنقسم إلى عدّة أنواع أهمّها:

أ - ودائع قصيرة الأجل (أسبوع - أسبوعان - ثلاثة أسابيع)

ب - ودائع متوسطة - طويلة الأجل (شهر - شهران - ثلاثة أشهر - ستة أشهر - 12 شهرا) ومن المنطقي انه كلما كانت المدة أطول كان العائد أعلى، كذلك سيتغير العائد وفقا لمبلغ الوديعة فكلما كان المبلغ كبيرا كان سعر الفائدة أعلى.

ومن حيث العوائد تنقسم إلى عدة أنواع منها:

- ودائع ثابتة و هي ودائع ذات عائد متفق عليه منذ البداية.- ودائع متغيرة وهي ودائع تتغير وفقا لـ"سعر الخصم."

- ودائع مختلطة أي أنها محددة بسعر معين " سعر الخصم".

والودائع الثابتة هي الأقل عائداً لأنها الأقل خطرا لعدم ارتباطها بعامل متغير وهو" سعر الخصم". كثيرا ما نسمع هذا المصطلح في الأوساط الاقتصادية سواء المحلية أو العالمية دون أن نفهم معناه ومن الذي يحدده ومدى تأثيره على البنوك بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة.

أولا : تعريف سعر الخصم " discount rate "هو سعر الفائدة التي يقرض بها البنك المركزي " central bank " في الدولة للبنوك التجارية في هذه الدولة.

ثانيا : علاقة سعر الخصم بالودائع والقروض فهناك علاقة طردية بين سعر الخصم ومعدل الفائدة على القروض والودائع فهناك علاقة طردية بين ارتفاع معدل الخصم المحدد من قبل البنك المركزي والفوائد على القروض فكلما زاد معدل سعر الخصم زاد معدل الفائدة على القروض.

ثالثا : تأثير سعر الخصم على الاقتصاد . أحيانا تستخدم الدول سعر الخصم كأداة غاية في الأهمية لمعالجة فترات الكساد والتضخم التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ولمعرفة كيف يتم ذلك نتابع حالتي الكساد والتضخم كما يلي:

. مرحلة الكساد : هنا يمر اقتصاد الدولة بحالة الكساد فيعمد الناس إلى زيادة مدخراتهم والاستفادة بالفوائد والدولة هنا تريد أن يتحول الناس من الادخار للاستثمار فتقوم بخفض سعر الفائدة على ودائع البنوك المحلية وبالتالي تقوم البنوك بخفض الفوائد على ودائع العملاء وبالتالي يبدأ أصحاب الودائع في البحث عن فرص استثمارية بديلة ويكون نتيجة لذلك توجيه المستثمرين إلى الاستثمار والتخلي نوعا ما عن الودائع مما يؤدي إلى انتهاء مرحلة الكساد والاتجاه نحو الرواج

. مرحلة التضخم : تتميز هذه المرحلة بارتفاع السيولة بالسوق ولدى المستثمرين وبالتالي تلجأ الدولة إلى سياسة عكس السياسة السابقة حيث تعمل إلى إغراء المستثمرين عن طريق رفع العوائد على الودائع للبنوك وبالتالي ستقوم البنوك برفع معدل سعر الفائدة على الودائع وبالتالي يتجه المستثمرون للادخار وهكذا ..... حتى تنتهي فترة التضخم.

ثالثا وأخيرا ، فان الاستثمار بالودائع أمر فائق الأهمية في اقتصاد كل دولة. والودائع هي الأداة الأفضل من أجل الاحتفاظ بالنقد دون الاستفادة منه (الحسابات الجارية) وكذلك في حالة الانتظار لفرص استثمارية مستقبلية، هذا بالنسبة للشركات والمستثمرين، أما بالنسبة للأفراد العاديين فهي وسيلة للحصول على عوائد ثابتة دون مخاطرة عالية

وذلك إما لعدم الخبرة في المجالات الاستثماري ة أو بسبب تقدم الفرد في العمر وحاجته لدخل ثابت يعينه على الأعباء.

هناك تصنيفا آخر للودائع بناءا على شروط مختلفة و هو كالاتي:

أ- وديعة غير استثمارية: وتسمى وديعة تحت الطلب أو يطلق عليها الحساب الجاري وصفتها أن يضع العميل ماله بالبنك على أن يسحبه متى شاء دون أن يجني ربحا من وراء ذلك ولا حرج في هذه العميلة لأنها في حقيقتها قرض من العميل للبنك.

ب- وديعة استثمارية: الودائع الاستثمار هي المبالغ التي يودعها أصحابها في المصرف لأجَلٍ معيّن، ولا تسترد قبل انتهاء الأجل، ويعطى أصحاب تلك الودائع فوائد وأرباح تزداد كلّما زادت مدة الأجل، وتسمى أيضاً (ودائع لأجل).[1] وميزتها أن يضع العميل ماله في البنك في مقابل أرباح يحصل عليها في مدة معينة يتم الاتفاق عليها مسبقا، وهذه الوديعة لها صور منها الجائز ومنها المحرم فمن الصور الجائزة أن يكون العقد بين العميل والبنك عقد مضاربة فيقوم البنك باستثمار المال في مشاريع مباحة مقابل نسبة معلومة من الربح ويشترط لهذا شروط أساسية و هي :

1. أن يستثمر البنك المال في أعمال مباحة كإقامة المشاريع النافعة وغير ذلك
2. عدم ضمان رأس المال فلا يلتزم البنك برد رأس المال في حال خسارة البنك ما لم يحصل من البنك تقصير ويكون هو سبب في الخسارة.
3. أن يكون الربح محددا متفقا عليه من البداية لكنة يحدد كنسبة شائعة من الربح وليس من رأس المال.

---

(1)-أحمد بن حسن الحسني، الربا والمعاملات المصرفية، الودائع المصرفية أنواعها – استخدامها، مرجع سابق، ص 81

3-3- حكم فوائد الودائع في الاسلام:

قرر مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر بإجماع في مؤتمره الثاني عام 1385هـ. 1965م أن الحسابات ذات الأجل وفتح الاعتقاد بفائدة وسائر أنواع الإقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة شرعا. أما عن سبب التحريم فهو أن الودائع المصرفية تخرج على أنها قروض وهو ما يتفق وتعريفها المتقدم فعبارة (يرد مبلغا مساو له) في التعريف تعني أنها قرض لأن القرض يرد بمثله وهذا هو ما أفتى به مجمع الفقه الإسلامي في الدورة التاسعة المنعقدة في عام 1415هـ حيث أتخذ قرار جاء فيه:

1. الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) سواء أكانت لدى البنوك الإسلامية أم البنوك الربوية هي قروض بالمنظور الفقهي حيث أن المصرف المتسلم لهذه الودائع يده يد ضمان لها وهو ملزم شرعا بالرد عند الطلب ولا يؤثر على القرض كون البنك مليئا .

2. الودائع التي تدفع لها فوائد كما هو الحال في البنوك الربوية هي قروض ربوية محرمة سواء كانت من نوع الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) أم الودائع لأجل أم الودائع بإشعار أم حسابات توفير..[1]

وقد أستدل المجمع الفقهي على هذا التخريج بما يلي:

1. أن الزبير رضي الله عنه كان يأتيه الرجل بالمال فيستودعه إياه فيقول الزبير لا ولكنه سلف فإني أخشى عليه الضيعة. فهنا إن الزبير رضي الله عنه جعل تلك الأموال قروضا مع ضمانها وهو حقيقة الودائع المصرفية المعاصرة.

2. قاعدة (المعروف عرفا كالمشروط شرطا) فالبنك يستقبل هذه الأموال بقصد استغلالها وتملكها ونظامه الأساسي ينص على ذلك والمودع يعلم أن البنك يخلط هذه الأموال بغيرها ويلتزم برد مثلها وهذا هو حقيقة

---

(1)-قرار رقم : 86 (9/3) بشأن الودائع المصرفية (حسابات المصارف)، - الودائع المصرفية (حسابات المصارف)، مجلة المجمع (ع 9، ج1 ص 667)،الصادرة يوم الخميس 19 شوال 1425 الموافق 02 ديسمبر 2004

القرض وقد تعارف الناس على ذلك فهو كالشرط بينهم. وإذا كانت الودائع المصرفية تخرج على أنها قروض فلا يجوز للبنوك دفع فائدة على هذه القروض عند استقبالها لإجماع العلماء على أن كل قرض جر نفعا فهو ربا..

ولكن في مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره التاسع بأبي ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة من 1- 6 ذي القعدة 1415هـ الموافق 1- 6 نيسان (أبريل) 1995م، و بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع الودائع المصرفية و حسابات المصارف واستماعه إلى المناقشات التي دارت حوله ،قرر ما يلي:

أولاً : الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) سواء أكانت لدى البنوك الإسلامية، أو البنوك الربوية، هي قروض بالمنظور الفقهي، حيث إن المصرف المتسلم لهذه الودائع يده يد ضمان لها، وهو ملزم شرعاً بالرد عند الطلب . ولا يؤثر على حكم القرض كون البنك (المقترض) مليئاً .

ثانياً : إن الودائع المصرفية تنقسم إلى نوعين بحسب واقع التعامل المصرفي :

أ- الودائع التي تدفع لها فوائد، كما هو الحال في البنوك الربوية، هي قروض ربوية محرمة سواء أكانت من نوع الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، أم الودائع لأجل، أم الودائع بإشعار، أم حسابات التوفير

ب – الودائع التي تسلم للبنوك الملتزمة فعلياً بأحكام الشريعة الإسلامية بعقد استثمار على حصة من الربح هي رأس مال مضاربة، وتنطبق عليها أحكام المضاربة (القراض) في الفقه الإسلامي التي منها عدم جواز ضمان المضارب (البنك) لرأس مال المضاربة .

ثالثاً : إن الضمان في الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) هو على المقترضين لها (المساهمين في البنوك) ما داموا ينفردون بالأرباح المتولدة من استثمارها، ولا يشترك في ضمان تلك الحسابات الجارية المودعون في حسابات الاستثمار، لأنهم لم يشاركوا في اقتراضها ولا استحقاق أرباحها .

رابعاً : إن رهن الودائع جائز، سواء أكانت من الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) أم الودائع الاستثمارية، ولا يتم الرهن على مبالغها إلا بإجراء يمنع صاحب الحساب من التصرف فيه طيلة مدة الرهن . وإذا كان البنك الذي لديه الحساب الجاري هو المرتهن لزم نقل المبالغ إلى حساب استثماري، بحيث ينتفي الضمان للتحول من القرض إلى القراض (المضاربة) ويستحق أرباح الحساب صاحبه تجنباً لانتفاع المرتهن (الدائن) بنماء الرهن .

خامساً : يجوز الحجز من الحسابات إذا كان متفقاً عليه بين البنك والعميل .

سادساً : الأصل في مشروعية التعامل الأمانة والصدق بالإفصاح عن البيانات بصورة تدفع اللبس أو الإيهام، وتطابق الواقع، وتنسجم مع المنظور الشرعي، ويتأكد ذلك بالنسبة للبنوك تجاه ما لديها من حسابات لاتصال عملها بالأمانة المفترضة ودفعاً للتغرير بذوي العلاقة.(1)

خاتمة:

اذن، تلعب الودائع دورا جوهريا في شتى الاستثمارات و التي بدورها تعتبر واحدة من ركائز التنمية الاقتصادية، لكن بعض الصيغ المتعامل بها في بنوك جزائرية تجعل منها وسيلة من الوسائل التي تحوي فوائد ربوية (كما أوضحناه في هذا الفصل) و هذا ما يدفع بعض الأفراد من ذوي النزعة الدينية الى تفادي اكتتابها و التعامل بها على مستوى البنوك ، لكن ما مدى الوعي الاقتصادي الصحيح لدى أفراد مجتمعنا ؟ و هل لديهم ثقافة ادخار؟

(1)- المرجع السابق، نفس الصفحة.

الفصل الثالث:

الوعي الاقتصادي و ثقافة الادخار

لدى الأفراد

مقدمة:

للاقتصاد أهميّة كبيرة في حياة الأمم و يعرف في العلم الحديث ب: " تدبير شؤون المال بإيجاده وتكثير موارده" [1]، أو هو الدّراسة العلميّة للظواهر المتعلّقة بالنشاط الاقتصادي[2]. ولا يخفى علينا أنّ تقدّم الأمم ورقيّها يتعلّق بشكل كبير بالنّاحية الاقتصادية فتلبية حاجات النّاس، وتمويل المشاريع و الاختراعات، والأبحاث الّتي تساهم في بناء الحضارة، كلّها تحتاج إلى موارد مالية .

ففي وقتنا هذا تكون الدّولة قويّة بمقدار ما تملك من موارد وقوى اقتصاديّة كبيرة، لذلك أصبح الاهتمام بالمال كبيراً، وأصبحت المعادلة اليوم:

قوّة اقتصاديّة ⟵ سيطرة تامّة + حضارة قائمة.

وقد اهتمّ الإسلام بهذه النّاحية كاهتمامه بكلّ نواحي الحياة، " فاهتمّ بالمال ايجاداً وتنمية واستثماراً وبقاء، من النّاحيتين الإيجابيّة والسّلبيّة، فاعتبر المال أمانة ثقيلة بيد صاحبه، وألزمه بحفظه، وتثميره، وألزمه السّعي من أجل تحصيله" [3]. وما هذا إلّا اعترافاً من الإسلام بأهميّة الاقتصاد، ودفعاً للمسلمين ليهتمّوا ذلك الاهتمام الّذي يضع المسلمين في مكانهم المناسب على السّاحة الدّوليّة، فتكون لهم قوّتهم، واستقلالهم.

ما حدث من تسارع في تغير المفاهيم والوسائل لا سيما في عالم الاقتصاد والأعمال أدى إلى بروز ثقافة جديدة تمثلت في عناصرها المعتمدة على التطورات في وسائل الإعلام والثروة المعلوماتية، وأصبحت سلوكيات الأفراد تحكمها مفاهيم جديدة ومتسارعة في نشرها وانتقالها عبر شبكات الاتصالات. مما انعكس على المفاهيم الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية مولدا مفاهيم جديدة مرنة للمهن والاختصاصات وكلها تعد رؤى حديثة النشأة و جديدة للثقافة الاقتصادية.

---

(1)-أحمد محمّد جمال, محاضرات في الثّقافة الإسلاميّة, دار الكتاب العربي, بيروت, ط6, 1983م, 301 .

(2)- . عبد الرّحيم بوادقجي, مبادئ في علم الإقتصاد والمذاهب الإقتصاديّة, مطبعة الدّاودي, دمشق, 1988/1408, المقدّمة.

(3)- . وهبة الزّحيلي, مفهوم المال والإقتصاد في الإسلام, مجلة نهج الإسلام, العدد 49 (السّنة 1413/ 1992), ص 24 .

وعليه فيمكننا تعريف الثقافة الاقتصادية بكونها عبارة عن مجموعة المعارف والسلوكيات التي تتولد لدى الفرد كونه عنصرا من عناصر المجتمع النشيط اقتصاديا و قد أوجبت التطورات في عالم الاقتصاد والأعمال في السنوات الأخيرة أن يكون هناك تجاوب من قبل المجتمع للتعامل مع التطورات الجديدة، مما نتج عنه مجتمع لديه وعي اقتصادي و يحمل ثقافة اقتصادية يستطيع أن يتفاعل بها مع التطورات في عالم الاقتصاد والمعلومات. سمّي هذا المجتمع بمجتمع المعرفة في الدول المتقدمة لأنه يحظى بمنظومة مجتمعية كفؤة قادرة على اكتساب المعرفة نشرا وإنتاجا وتوظيفا في خدمة التقدم والنمو الاقتصادي.

أولى التحديات للتعامل مع الثقافة الاقتصادية والمعرفة الجديدة هو انخفاض معدلات دخل الفرد وعدم قدرته على الإنفاق وارتفاع كلف مجمل الخدمات التي باتت ضرورية في حياة الإنسان لمواكبة التطورات الحديثة. ان عملية نشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع شيء هام فبدون ثقافة اقتصادية لا يستطيع المواطن التعامل مع التطورات السريعة والكبيرة في عالم الاقتصاد في جميع الأنشطة مثل حركة الاستثمار والادخار واستخدام البطاقات الائتمانية والدخول في أسواق رأس المال والمضاربة بالأسهم والسندات.. الخ.

ان الوعي الاقتصادي يساعد المواطن على اختيار الفرص المهمة للاستثمار لمدخراته وتنميتها و هي تساعده أيضا على فهم العلاقات التجارية الخارجية وحركة الاستيراد والتصدير وتأثيرات السياسة الضريبية على ذلك.

من جهة أخرى، تساعد الثقافة الاقتصادية على فهم التطورات الحديثة في عالم الاتصالات والتواصل مع العالم الخارجي وعملية فتح الاعتمادات والمضاربة بالأسهم والسندات في الأسواق المالية الدولية.

يتمكن المواطن الذي يتمتع بثقافة اقتصادية من التحوط للأزمات الاقتصادية كارتفاع الأسعار والانهيارات في أسواق البورصات.. الخ؛ فالثقافة الاقتصادية تحول النزعة الاستهلاكية إلى النزعة الإنمائية عند المواطن من خلال ادخار جزء من دخله لاستثماره في مجالات تحقق للفرد تطورا في مستوى حياته.

في ضوء ذلك نرى أن للوعي الاقتصادي دورا مهما في تحسيس الفرد بالتطورات الواسعة في عالم الاقتصاد والأعمال لكي يتمكن من التعامل مع هذه التطورات ويساهم فيها بشكا فعلي وصولا إلى تنمية المجتمع بأكمله وتحقيق تقدمه الاقتصادي. لأنه لا يمكن لأي نماذج للنمو الاقتصادي أن تنجح في أي مجتمع دون أن تكون هناك ثقافة اقتصادية لدى أفراده تمكنهم من ادراك كيفية التعامل الصحيح مع تلك النماذج التنموية.

أما على مستوى الأسرة الجزائرية، فهي كنظيراتها من الأسر العالمية قد أحدثت نوعا من الوعي على مّر الزمن و هو كفيل بأن يؤدي الى انتاج ثقافة اقتصادية واسعة لدى أفرادها و التي من شأنها ترسيخ ثقافة أخرى بديلة و أساسية و هي "ثقافة الادخار" و هذا ما يهمنا من خلال عملنا هذا .

الجزء الأول : تاريخ الادخار و آلياته في المجتمع الجزائري

مقدمة :

ان التعامل مع الثقافة الاقتصادية والمعرفة الجديدة لدى المواطن الجزائري من أكبر التحديات التي يمكن أن تواجهه، فمع الظروف التي واجهت مجتمعنا خلال سنوات "العشرية السوداء " ، عاش الجزائري في مرحلة عزلة عن حركة التنمية و تعثّرت جهوده في اللحاق بركب التطور و المعرفة .

على صعيد آخر ، و نظرا لتدنّي معدلات الدخل الفردي وعدم القدرة على الإنفاق على الضروريات في الحياة اليومية ، أصبحت الأسر الجزائرية في سعي دائم لتوفير المأكل و الملبس و الكراء والنقل و نفقات الصحة و المرض ناهيك عن الانفاق على خدمات الاتصال و الحصول على خط لشبكات المعلومات الدولية (الانترنيت) مع ارتفاع كلف هذه الخدمات.

وفي ظل هذا الصراع من أجل حياة أفضل ، أدركت الأفراد و المجتمعات أهمية الادخار في رفد ما قد يعتريهم من نوائب و طوارئ ، فضلا عما يمثله من تنظيم للدخل ، وما يمكن أن يقدمه للمدخر اذا ما أحسن استثمار ماله . و مما لا شك فيه أن قرار الادخار يستند الى عوامل سلوكية ذاتية تحدد طبيعة السلوك الانفاقي بشكل عام ، الأمر الذي يعني أن ترشيد هذا السلوك أمرا واجبا لتنمية الميل نحو الادخار.

وبما أن الادخار على اختلاف أساليبه و قنواته و صوره كان موجودا منذ القدم و داخل سائر المجتمعات الانسانية لكن ربما أنه لم يوظّف التوظيف الصحيح حتى انبثاق فكرة المؤسسات المالية التي أخذت على عاتقها تنظيم هذا الادخار و الحث عليه من جهة، و القيام بالاستثمار عن طريق توظيفه بما يعود بالنفع على كلا الطرفين من جهة أخرى، مما أدى الى ظهور مؤسسات مالية جديدة تعنى بالادخار و استثماره و تنميته، على

شكل آلية تابعة لمؤسسات قائمة أصلا ، أو هيئات مستقلة أنشئت لغرض الادخار و استثماراته خاصة.(1)

فأين الادخار من كل هذا؟ و ما ماهيته و تاريخه عند الشعوب ؟ و ما هي أنواعه وأساليبه الصحيحة و ما دوره في حياة الأفراد و المجتمعات؟

(1)- د. ابراهيم عبد اللطيف العبيدي ، الادخار: مشروعيته و ثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة : من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الاسلامي(الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية) ، مرجع سابق، ص 8

1- الادخار سلوك مكتسب و ثقافة أسرية:

"خبئ قرشك الأبيض ليومك لسود"

" الاسراف حماقة و الادخار عقل و حصانة"

"خبي و دير للزمان عقوبة"

"الحدايد للشدايد"

"اللي عنده قرش يسوى قرش"

"زاوش فاليد و لا عشرة على الشجرة"

" على قد لحافك سرّح رجليك "

"زواج ليلة تدبيره عام"

"واش جاب ماشي شحال غاب"

"العام ايبان من خريفو و ايام العنصرة ايورّوا"

"الراجل ساقية و المرة جابية"

"اشري العالي يالوكان غالي و خمّم انهار تبيع"

"ادي و رد فالمال شريك"

" المكسي بنتاع الناس عريان"

"قالو يا الصرصور، مالك اتدور، قالو راني خايف من قايلة غدوة"

"الخير مرة و الشر مرة"

لطالما سمعنا هذه المقولات و الأمثال الشعبية من آبائنا وأجدادنا بغية توعيتنا بضرورة أن نغرس في أنفسنا و أبنائنا حب الادخار، و حتى نكون على وعي بمسؤولياتنا المالية للتمكن من وضع خطط مستقبلية قد تؤمن

حياتنا الاقتصادية . فالكثير منا يذكر " الحصالة " التي غالبا ما تكون على شكل حيوان أو سفينة أو صندوق خشبي أو حتى حديدي .. كنا نضع فيها أي مبلغ يقع بين أيدينا بغرض ادخاره لوقت الحاجة. انها عملية يمارسها الفرد منذ طفولته و يداولها في حياته كلما أمكن ذلك سعيا وراء تحقيق نوع من الرفاهية و الراحة النفسية. لكن ما معنى كلمة "ادخار" ؟ على عاتق من تلقى مسؤولية اعتماد مبدأ الادخار أساسا؟ و هل لعبت القروض البنكية دورا في قتل ثقافة الادخار ؟

1-1- تعريف الادخار:

من الناحية اللغوية ادَّخَرَ الشَّيْءَ يعني خَبَّأَهُ لِوَقْتِ الْحَاجَةِ و أصل الادخار لغة ، يقال ذخرته و ادخرته أن أعددته للعقبى، ذخر الشيء....اختاره، و قيل اتخذه { و أنبئكم بما تأكلون و ما تدخرون في بيوتكم} [آل عمران : 49].

أما من الناحية الشرعية فالادخار بمعنى حفظ المال لوقت الحاجة، مع أداء زكاة هذا المال . و الادخار هو اقتطاع جزء من الدخل الذي يحصل عليه الفرد و عدم انفاقه بل و اكتنازه أو ايداعه في أحد المصارف أو بنوك الادخار و التوفير.....و أهم العوامل التي تؤثر في الادخار الاختياري للأفراد هو سعر الفائدة و الانظمة الاجتماعية السائدة حيث تؤدي زيادة دخول الافراد الى زيادة مقدرتهم على الادخار. (1)

اذن، فالادخار هو جمع جزء من الوارد وحفظها لإنفاقها في المستقبل عندما تنخفض او تنضب الموارد ، و بلغة الاقتصاديين فالادخار هو اقتطاع نقدي من الدخل بعد الجزء المنفق من هذا الدخل على العملية الاستهلاكية. و كذا الاقتطاع النقدي قد يوجه للاستثمار او التوظيف او الاكتناز (2) فقد تكثر تعريفات الادخار كما توردها بعض المعاجم والقواميس والموسوعات الاقتصادية الحديثة،

---

(1)_ سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، الجزء الاول، دار الشروق للنشر و التوزيع، الجزائر، ط 1، 2008، ص 74

(2)- زيد بن محمد الرماني، مهارات اقتصادية، ط1، دار الحضارة للنشر و التوزيع ،الرياض، 2004، ص 21

ومن الجلي أن بينها فروقاً، وعلى العموم، تعتبر هذه التعريفات التي أوردناها أهم تعريفات الادخار التي وقفنا عليها، ويمكن أن نختار من بينها تعريف مجلة البنوك الإسلامية، وذلك لما يتسم به من دقة ووجاهة وسداد وشمولية، فضلاً عن سلامته من كثير من المآخذ والملحوظات التي تؤخذ على التعريفات السابقة ، و يمكن الاشارة الى مزايا هذا التعريف المختار في النقاط التالية:

أولاً :تفريقه بين الادخار كعملية والادخار كشيء، فإنه لم يسلك المسلك الذي سلكه أكثر الذين عرفوا الادخار، نعني أنه فرق بين المال المدخر وبين عملية الادخار التي تؤدي إلي تكوين مال يطلق عليه المدخر، وأما بقية التعريفات فإنها لم تعن بالتفريق بين الادخار بصفته عملية ينتج عنها تكوين مال يطلق عليه المدخر، وبين ذلك المال الذي يتكون من جراء هذه العملية، فسلامة هذا التعريف من هذا الالتباس أمر يحسب له ويجعله جديراً بالاعتداد والترجيح.

ثانياً :تميزه بالدقة المتمثلة في التعبير عن علاقة الادخار بالدخل، فقوله إن الادخار عملية اقتطاع جزء من الدخل، فيه دقة، وذلك لأن الادخار لا يمكن أن يكون له قيام ما لم يكن هناك دخل يحتفظ بجزء منه للمستقبل، وهذا الأمر لا يتنبه له أكثر من عرفوا الادخار على الرغم مما له من أهمية قصوى.

ثالثاً :تنصيصه على مآل الجزء المقتطع من الدخل إلي الاستثمار، فتضمن التعريف هذا الأمر ذو أهمية بمكان، إذ به يفترق الادخار عن الاكتناز من جهة وعن الاحتكار من جهة أخرى، وبه يتوقف تحديد حكم الادخار الشرعي من حيث الإيجاب وعدمه، ومن حيث التحريم وعدمه.(1)

بناء علي هذه النقاط الأساسية ارتأينا اختيار هذا التعريف وتفضيله على غيره من التعريفات السابقة، بيد أننا نود أن نشير هنا إلى أن اختيارنا هذا التعريف لا يتحول دون إبداء نقدنا له متمثلاً في افتقاره إلى قيدين

---

(1)- انظر :مجلة البنوك الإسلامية، العدد 16 ، ربيع الأول سنة 1401 هـ، ص37

مهمين وضروريين يجب أن ينتظمهما التعريف الأشمل والأوضح للادخار، وهذان القيدان هما:

قيد بغية الانتفاع به وقت الحاجة،" وقيد بشكل مباشر أو غير مباشر. إن هذين القيدين ضروريين، ولا بد من إضافتهما الى أي تعريف يذكر للادخار. فقيد بغية الانتفاع أساسي، وذلك اعتباراً أن كل عمل يقدم عليه المرء لا بد من أن تكون له غاية في ذلك، وأما قيد "بشكل مباشر أو غير مباشر "(1) و هنا تجذر الإشارة إلى أن استثمار المال المدخر قد يتم عن طريق المدخر نفسه، أو عن طريق غيره كالشركات، والمؤسسات المالية التي تعنى باستثمار الأموال مطلقاً في حالة عدم تمكن المدخر أو عجزه عن القيام باستثمار ماله المدخر، وهذا يعني أن المال المدخر سيجد –لا محالة –من يستثمره مطلقاً، ولن يحجب عن الاستثمار بدعوى عجز صاحبه، أو عدم داريته بالاستثمار وبناء على هذا، فإنه يمكننا إعادة صياغة التعريف المختار صياغة نخالها سالمة من المؤاخذات، أو الملحوظات الجوهرية، فنقول الادخار من المنظور الإسلامي هو الاقتطاع الموجه لجزء من الدخل بغية الانتفاع به وقت الحاجة شريطة أن يأخذ ذلك الجزء المقتطع طريقه إلى مجالات الاستثمار المشروعة بشكل مباشر أو غير مباشر. (2) و الحقيقة أنه من أكبر المشاكل التي اعترضت المجتمعات البشرية هي مشكلة المال والدّخل الفردي والجماعي و محاولة الموازنة بين الوارد والنّفقة، فالعلاقة بين الدخل الفردي و الدخل الجماعي و عملية الادخار علاقة طردية و الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد و المجتمعات و هي تعبر عن فائض الدخل عن الاستهلاك ، أي الفرق بين الدخل و ما ينفق على السلع و الخدمات الاستهلاكية .

1–2– أنواع الادخار:

ان الادخار كعملية قد تكون اختيارية أو إجبارية. أما في الحالة الأولى فهو الادخار الذي يقوم به الفرد طوعا و استجابة لإرادته و رغبته الشخصية في التوفير بوضع قسط من المال جانبا لوقت الحاجة. فهو الادخار الحر الذي يقوم به الفرد لموازنة بين وضعين ، لما الدخول الى الادخار أو عدم الدخول فيه أصلا. و ترجع أسباب هذا النوع

---

(1)- المرجع السابق، ص 78

(2)- ماهر حامد الحولي ، " استثمار المدخرات في الاسلام" في اليوم الدراسي "التأمين و المعاشات في فلسطين ، واقع و آفاق" ، فلسطين، 2010، ص 4

من الادخار الى عوامل عدة ، أبرزها:

- تطوير بعض المؤسسات الادخارية و توسيعها و جودة بعض خدماتها.
- ايجاد الوعي الادخاري عند جمهور المتعاملين عن طريق الحملات الدعائية، و ابراز الأهمية الكبيرة التي يمكن ان يؤديها عملية الادخار.
- مبدأ الشفافية الذي اعتمدته بعض المؤسسات الادخارية، و الذي يعزز الثقة عند المدخرين.

ان عملية الادخار تبدأ عند الفرد وفق ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : دراسة و تقرير الأمور و الظروف المحيطة بالفرد نفسه، من حيث الدخل و الاستهلاك و امكانية الموازنة بينهما.

المرحلة الثانية: التخطيط المبرمج لآلية الادخار من أجل الوصول الى الهدف.

المرحلة الثالثة: التصرف الايجابي على وفق الدراسة و التخطيط المسبق ضمن المرحلتين السابقتين.(1)

و أما الادخار الإجباري فهو ادخار يجبر عليه الفرد نتيجة مقتضيات الحياة سواء لنقص الموارد المالية التي لا تكفي لاقتناء الضروريات فيضطر الفرد لاقتراض المال من أقاربه و أصدقائه وسد الحاجة إلى حين ، أو لمقتضيات قانونية و قرارات حكومية و هذا هو النموذج السائد في الاقتصاد الحديث نظرا لانتشار ظاهرة الاقتراض . يعرفه الدكتور زيد بن محمد الرماني ، المستشار الاقتصادي و عضو هيئة التدريس بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، على أنه "أهم ما يمكن اعتماده من أساليب الادخار و هو استباق القرار من حيث التنفيذ قبل الاستعداد الكامل. فان بعض التصرفات و ان تبدو متناقضة ، فان المجتمع الاستهلاكي الذي نعيش في ظلاله ، قد سهلها بحيث أصبح الكثيرون يرون فيها حلولا سهلة و مقبولة و مفضلة. و الشراء بالتقسيط يأتي بالدرجة الأولى، و خطر التقسيط يتمثل في المبالغة و تضخيم المصروفات ، و على القدرة على الوفاء أو الحفاظ على مستوى الرفاه الناتج عن تسهيلات التقسيط"(2)

---

(1)_ ابراهيم عبد اللطيف العبيدي ، الادخار: مشروعيته و ثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة : من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الاسلامي(الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية) ، مرجع سابق، ص 64

(2)- زيد بن محمد الرماني، مهارات اقتصادية، مرجع سابق، ص 21

ان الادخار الاجباري هو ما انتشر في مجتمعنا الحديث على صور عدة، ابرزها:

- قنوات ادخار قطاعات التقاعد التي تقتطع نسبة مئوية ضئيلة من الراتب أثناء خدمة الموظف ليجدها أمامه بعد التقاعد.
- قنوات ادخار الشركات باقتطاع قدر من أرباح المساهمين بقصد التمويل الذاتي لدعم رأسمال الشركة أو دعم احتياطهم
- قنوات الادخار عن طريق الضرائب اذ تقدم حكومات عدد من البلدان على اقتطاع جزء من الأموال من بعض النشاطات الاقتصادية لغرض استثمارها في مشروعات انمائية من جهة، و تقليص الاستهلاك من جهة أخرى، لا سيما الاستهلاك الخاص التعلق بالتبذير و الانفاقات الكمالية. (1)

1-3- دوافع الادخار:

دوافع الادخار قد تكون نتيجة القدرة الادخارية بمعنى أن يتمكّن الفرد من تخصيص قسط من دخله من أجل المستقبل و هذا يتوقف على نظام معيشته و أسلوب حياته فضلا عن سلوكه و قدرته على التوفيق بين الدخل و الاستهلاك. ان القدرة الادخارية لا تتوقف فقط على حجم الدخل المطلق بل هي مسألة نسبية قائمة على كفاءات الفرد في الموازنة بين الوارد و النفقة و هي تختلف من بيئة اجتماعية الى أخرى.

الدافع الأساسي الثاني هو الرغبة الادخارية وهو دافع سيكولوجي يتحكم بشكل فعلي في مسالة نفسية بالدرجة الأولى ثم تربوية لأن هذه العملية تتوقف على مقدار تأثر الفرد بمبدأ الادخار و مدى إدراكه لمزايا الادخار .

" للادخار أهميته و تأثيره على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للفرد بتوفير السيولة التي توفر خط الدفاع الأول عند الطوارئ ، إضافة إلى أنه يعزز تشكيل الثروات مما يساعد على الاستقلال المادي ، و راحة البال ، و الحياة

---

(1)_ ابراهيم عبد اللطيف العبيدي ، الادخار: مشروعيته و ثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة : من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الاسلامي(الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية) ، مرجع سابق، ص ص 56-66

الخالية من الضغوط و التوتر ، و يساعد على تخطي الأزمات و الأوقات العصيبة" [1]

و عليه ، يمكننا ذكر بعض العوامل التي تدفع الفرد أو الدولة للادخار، ومنها:

1- مستوى دخل الفرد: فكلما كان الدخل مرتفعًا زادت القدرة على الادخار أو العكس.

2- مستوى الأسعار: حيث إن هناك علاقة عكسية بين الأسعار والادخار، فإذا زادت الأسعار قلَّ الادخار أو العكس.

3- العائد المتوقع والمكسب الذي ينتظره الفرد من الادخار: فكلما ارتفعت قيمته زاد إقبال الفرد على الادخار وهكذا.

4- الاحتياط لمواجهة الأزمات: كالفقر والمرض وغير ذلك.

5- الرغبة في تحسين مستوى المعيشة والاستمتاع بدخل أكبر في المستقبل.

6- الرغبة في توفير الإمكانات اللازمة لأداء بعض الأغراض: كشراء السلع المعمرة كالسيارة أو الثلاجة وغيرهما والتي لا يستطيع دخل الفرد تحقيقها بصورته الجارية.(2)

و مع تعدد العوامل التي قد تدفع الفرد والدولة إلى الادخار تأتي أهمية الادخار لتزيد من الاتجاه إليه والترغيب فيه، وتقوم أهمية الادخار على أنه:

1- وسيلة لتحسين مستوى المعيشة وزيادة الثروات.

2- وسيلة لتمويل المشروعات الاستثمارية.

3- أنه يساعد في تنمية مستوى الدخل القومي للدولة.(3)

ومن فوائد الادخار للأسرة أيضا أنها تواجه به الاحتمالات غير المتوقعة، والتي توقع الإنسان في حيرة إن لم يجد بما يواجهها به، فهو إما أن يستسلم فيكون الضرر البالغ، وإما أن يسلك طرقا غير مشروعة كالسرقة والربا، وإما أن يستدين و الدين همٌّ بالليل وذل بالنهار. فالادخار يعطي الإنسان راحة نفسية ويساعد على عمل الخير، وتنمية ثروته، ومن هنا كانت خطة يوسف عليه السلام في مواجهة المجاعة التي فسر بها روية عزيز مصر، حيث أمر بالادخار وقت الرخاء سبع سنوات على ما هو مذكور في القرآن الكريم.

---

(1)_ www. Clanin .com / vb.showthread.php

(2)- ايهاب حمدي، "الادخار عند الأسرة المسلمة" ، جريدة الوطن، القاهرة، 2009

(3)- المرجع السابق، نفس الصفحة

2-الادخار من المنظور التاريخي :

من الناحية التاريخية، قد تبلور مفهوم الادخار منذ بدء الفكر الاقتصادي المنظم بالعلاقة مع مفهوم الفائض الاقتصادي و مبدأ الادخار هو وليدة الفكر الاقتصادي عند التجار "المركينتاليين ". فبعد نشوب حروب بين الدول خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر، قلّ الإنتاج و قلت الموارد الغذائية و صار التملك الاحتياطي للمعادن الثمينة كالذهب و الفضة تملكا احتياطيا ضرورة حتمية عند هؤلاء التجار لتملك ميزة الشراء نقدا إضافة إلى ميزات أخرى اقتصادية و اجتماعية و سياسية. و كنتيجة لذلك ظهر ميزان تجاري جديد و توجه اقتصادي جديد للدول مبني على المفهوم الاحتياطي للثروات الأساسية و هي الذهب و الفضة. و هكذا أصبح الفكر الاقتصادي لهؤلاء التجاريين مرتبطا بمرحلة البورجوازية النامية في حضن الإقطاع و كان على الطبقة البورجوازية أن تدعم قوتها بالدولة ، و يعد الادخار أيضا مبدأ من مبادئ الفكر الفيزيوقراطي اذ أنه يرتبط بإنتاجية العمل الزراعي لأن هذا الأخير يوفر ما يسمى ب "الفائض" في حين أن غيره من القطاعات و الميادين لا يضمن ذلك.

وقد تبلور هذا المبدأ أيضا على يد كل من ادم سميث و ريكاردو اللذين أظهرا اهتمامهما الواضح بمزايا الادخار و ضرورة تبنيه على المستوى الفردي و الجماعي. و كرائد من رواد مذهب الحرية الاقتصادية , يقول سميث أن رأس المال يزداد بالادخار و يتناقص بالهدر و سوء الإدارة ....و الصناعة التي غدت تحقق المزيد من الادخار، ماذا كان بإمكانها أن تعطي من دون الادخار و هو هنا بصدد تقديم نموذج لزيادة الثروة و الازدهار قائما على قاعدة التراكم الرأسمالي مؤكدا على أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت .

على صعيد آخر، كان للاقتصادي الشهير **ريكاردو** نفس الموقف من قضية الادخار و هو يجعل من زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن مع توليد فائض يعاد استثماره أساس التقدم الاقتصادي. مما جعله ينادي بأن تكون الأجور في أقل مستوى ممكن ، و هو يؤمن بتحديد الطبقات الاجتماعية التي يؤول إليها الفائض الاقتصادي بغرض حسن استثماره فيؤثر ايجابيا على الادخار الدولي و النمو لاقتصادي ، على غرار الاكتناز الذي هو بمثابة

جمع المال و تكديسه و الاحتفاظ بالمتراكم منه نقدا سائلا لمدة زمنية غالبا ما تكون طويلة، و الكنز في اللغة هو "المال المدفون" و بذلك يظل المال المكتنز مجمدا بعيدا عن التداول، و من دون فائدة مباشرة أو نفع اقتصادي.

أما عن دوافع الاكتناز فهي كثيرة تنطلق بعضها من رسوخ العادات الاجتماعية و يتأصل بعضها الآخر في ذات المكتنز نفسه و تحليه بصفات الشح و البخل و الجشع و حب الاكتساب و بذلك يمكننا القول أن الاكتناز ظاهرة عقيمة اقتصاديا و سلبية اجتماعيا. أما الادخار، فيبقى هو الأصل في مبدأ التدفق الاقتصادي بالحد من الاستهلاك المفرط و بذلك فهو يؤسس المصدر الأولي للاستثمار الذي يتولد عنه الدخل الجديد.

في هذا الصدد، " أقام "كينز" نظريته الكينزية بناء على تجميع عدد من المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية و رأى أنه يمكن دراسة كل من مستوى الدخل و العمالة في زاويتين، الأولى زاوية العائدات التي يحصل عليها الأفراد انطلاقا من حقيقة أن دخل المجتمع يتكون من نسبة العائد الذي ينفقه الأفراد في الاستهلاك مضافا إليه النسبة التي يذخرونها. أما الزاوية الثانية فهي التي تختص بالإنتاج، و هي التي ترى أن الدخل يتكون من تلك السلع التي يستهلكها الأفراد مباشرة" (1) و هنا يبرز لنا أن غالبا ما يقترن مفهوم "الادخار" بمفاهيم أخرى أساسية أهمها " الدخل "، " الاستثمار" و " الاستهلاك". فالادخار لا يتحقق إلا من خلال توفير قسط من الدخل و التحكم في الاستهلاك و لأن الهدف الأساسي من الادخار ما هو إلا بغرض الاستثمار بطرقه و صوره المختلفة. و يقول الاقتصادي التقليدي الفرنسي ساي " إن العرض يولد الطلب و يعني ذلك أن الدخل يجب أن ينفق كله ، إما في الاستهلاك و إما في الاستثمار ، على أساس أن جميع الادخارات لا بد أن تستثمر" . (2)

---

(1)_ محمد الجوهري ، الاقتصاد و المجتمع في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية ، ط1، الاسكندرية ، 1989، ص 19

(2)_المرجع السابق، ص18

3– الادخار في الفكر العربي الاسلامي :

قد تخلو الحضارة العربية الإسلامية من مدارس اقتصادية بالمعنى الحديث للكلمة فلا يجد الباحث في المصادر المتوافرة ما يتعلق بالادخار عموما، ولكنه يجد الكثير من الأفكار والقواعد الاقتصادية التي تستمد من القرآن الكريم أو السنة الشريفة أو فقه الصحابة والفقهاء المسلمين الذين جاؤوا بعدهم .ان معظم القيم و المبادئ المعمول بها في الدول العربية الاسلامية مستمدة أصلا من الدين الاسلامي و الشريعة لذا نجد الكثير من الشروح في كتابات العلماء و الفقهاء و كذا لدى بعض الفلاسفة العرب.

الادخار هو الاحتفاظ بجزء من (الكسب) المال لوقت الحاجة إليه في المستقبل، و هو صمام الأمان لكل أسرة، فهو وسيلة لتمويل المشتريات الرأسمالية ، بالإضافة إلى حماية الأسرة من الأزمات الطارئة، هذا بجانب تكوين رصيد يصلح في وقت ما للاستفادة منه في عند الأزمات (1). ان الادخار من أحد الأمور الهامة التي نبه إليها ديننا الحنيف في تنظيم الحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمع بما فيه صلاحه وسعادته، فقد قال رسول الله صلى الله علية و سلم (رحم الله امرأ اكتسب طيبًا، وأنفق قصدًا، وقدم فضلا ليوم فقره وحاجته) [متفق عليه]. ويقوم الادخار في الإسلام على ركنين أساسيين:

الأول: الكسب الطيب الحلال في ضوء قدرات الفرد وطاقاته. قال ((إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيبًا) [مسلم]
الثاني: الاقتصاد والتدبير في النفقات.(2)

---

(1)– آمنة مطهري، الادخار و فوائده، مجلة وزارة التربية و التعليم ، العدد 181، المملكة العربية السعودية ، ص 2 ، مقال منشور على الرابط www.nawafnet.net

(2)المرجع السابق، ص 3

ففي مجال الادخار يقر الإسلام الوظيفة الاجتماعية المهمة للمال المدخر ويبدو ذلك في تحديده للالتزامات الواقعة على مالك المال في استثمار ماله فيما يفيد والتزام الزكاة والإنفاق في سبيل الله، وعدم استعمال المال على نحو يلحق الضرر أو الأذى بالآخرين أو بمصلحة الجماعة ، وعدم الإبقاء على المال عاطلاً وعدم جواز اكتنازه وعدم الإسراف في الإنفاق.

و المتتبع للنصوص التي وردت في القرآن الكريم حول حكم الادخار يمكن أن ينتهي إلي القول بأنه لو لم ترد في شرعنا نصوص تبين حكم الادخار لتوصلنا إلى القول بأن الادخار في أصله –من حيث المبدأ –أمر مشروع ومأمور به شرعاً، وذلك لأن الصحيح من أقوال العلماء أن شرع من قبلنا إذا ورد ذكره في شرعنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا نص دال علي نسخه ورفع حكمه عنا . وما دام الادخار مأموراً به في شرع يوسف وشرع عيسي –عليهما وعلي نبينا الصلاة والسلام – ، وقد ضرب الله لنا مثلاً في كيفية تنظيم موارد البلاد والاستعانة بالرخاء على الشدة على لسان نبيه يوسف، قال الله تعالى: **{قال تزرعون سبع سنين دأبًا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون}**(1) وما لم يرد في شرعنا ما ينسخ شرعهما، فإن الادخار يعتبر من هذا المنطق مأموراً به في شرعنا وعليه، فإن اعتبار مبدأ الادخار بناء على هذا الأساس مأموراً به لا ينبغي أن يتنازع فيه البتة، هذا من ناحية .ومن ناحية أخري، فإن القول بمشروعية الادخار يمكن إثباتها أيضاً عن طريق استصحاب القاعدة الفقهية الشهيرة التي تنص على أن الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يرد في الشرع نص حاظر أو ناقل إياه من دائرة الإباحة الأصلية . وإذا كان الادخار أسلوبا من أساليب المعاملات التي عرفتها الأمم السابقة، ومارستها

الأجيال، فإن اعتباره مشروعاً أمر لا ينبغي التنازع فيه بتاتاً(2). و على ضوء ما ذكرناه يمكننا تأكيد القول على أن مشروعية الادخار من حيث الأصل لا يحتاج إلي إثبات بناء على المبدأين المذكورين آنفاً ،وبناء على ذلك، فإننا

---

(1)- سورة يوسف ، الآية 47

(2) –شوقي عبده الساهي، المال وطرق استثماره في الإسلام ، مرجع سابق، ص183

نبادر إلى القول بأن حكمه في شرعنا ليس الإباحة، ولكنه الوجوب، نعني أن شرعنا نقله بدلالة العديد من نصوصه من دائرة الإباحة إلى دائرة الوجوب، ويمكننا إثبات هذا القول من خلال التأمل في معاني كثير من نصوص الكتاب الكريم والسنة النبوية الطاهرة.* وكان لابن خلدون أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، ويذكر في دراساته أن العمل يوجد القيمة ، ويبين أهمية تقسيم العمل في زيادة إنتاجية العامل وفي زيادة الدخل، وقد أشار إلى دور المعادن النفيسة في الجهاز الاقتصادي من حيث إمكان استخدام الذهب والفضة نقوداً ووسيطاً في المبادلات، وبيّن كيف تؤدي زيادة الطلب على السلع إلى ارتفاع أسعارها، وأشار إلى سوء توزيع أعباء الضرائب وأوصى بالتخفيف من الضرائب لآثارها الاقتصادية. ففي واقع الأمر اهتم ابن خلدون بالظواهر الاقتصادية الجزئية، كما اهتم بالاقتصاديات الكلية، فهو يقرر مثلاً أن الطلب يزيد بزيادة الدخل، ويقرر أن الدخل يتوقف على الإنتاج وأن إنفاق شخص أو قطاع، هو دخل لشخص آخر، أو قطاع آخر. وزيادة الطلب، عند ابن خلدون، تزيد الإنتاج من الصناعات القائمة، كما تولد صناعات جديدة.

ولقد أبرز ابن خلدون أهمية الادخار في التنمية إذ يقول: «ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية، ثم زاد الترف تابعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته، واستنبطت الصنائع لتحصيلها، فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول. وكذا في الزيادة الثانية والثالثة، لأن الأعمال الزائدة تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التي تختص بالمعاش. فما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله في الترف أبلغ من حال المصر الذي دونه... فلذلك تجد أهل هذه الأمصار الصغيرة ضعفاء الأحوال متقاربين في الفقر والخصاصة، كما أن أعمالهم لا تفي بضروراتهم، ولا يفضل ما يتأثلونه كسباً، ولا تنمو مكاسبهم، وهم لذلك مساكين محاوج إلا الأقل النادر».(1)

---

(1)- بيار قاري براديل ، الادخار والاستثمار ، مرجع سابق، ص 37

* وفي هذا يقول الزركشي ناقلاً عن عامة أهل العلم بالأصول "إذا وجدنا حكماً في شرع من قبلنا ولم يرد في شرعنا ناسخ له لزمه التعلق به ..انظر :البحر المحيط -الزركشي، ج 6 ص 42 باختصار

4- الإدخار في النظريات الإقتصادية

هناك دراسات عديدة تبحث في علاقة الادخار بالمتغيرات المفسرة له، و يمكن القول أن هذه الدراسات تدور حول ستة افتراضات، هي:

- الافتراض الكلاسيكي
- افتراض الدخل المطلق
- افتراض الدخل النسبي
- افتراض الدخل الدائم
- افتراض دورة الحياة
- افتراض تايلور

و لكل من هذه الافتراضات مسلماته توضح كيف يتأثر الادخار العائلي بمتغيرات كل نموذج مفترض و الغرض من استعراض هذه النماذج هو معرفة و تحديد نوع الافتراض الادخاري الذي يتبعه الفرد الجزائري و هذا في علاقة قوية مع صلب بحثنا هذا.

4-1 – افتراض النموذج الكلاسيكي :يفترض الكلاسيك أن الأفراد ، تبعا لمعدل الفائدة السائد ، يقومون أولا بتحديد ما يريدون إدخاره ، و بمقابل ذلك ينفقون ما تبقى على السلع و الخدمات . تنبثق هذه الفكرة من أفكار جون منري كينز عندما يقول بأن الأفراد يدخرون أموالهم على مستوى البنوك حسب معدل الفائدة، و ان هذا الطرح يتوفر لدى فئات المجتمع التي لا تأبه بالجانب الديني للفائدة و علاقتها بالربا ، فنراها تودع اموالها في حسابات توفير لقاء فائدة . أما عن الادخار ، فهو عموما في تفسير الكلاسيك عرض لموارد نقدية و يرتبط بصورة مباشرة شرط أن يكون بمعدل فائدة. فالعلاقة هنا هي أن الادخار هو دالة تابعة للفائدة و معدل الفائدة يعرّف على أنه التعويض الذي يحصل علية الفرد المدخر لقاء عدم استخدامه لأمواله في استهلاك آني.فكلما ارتفع معدل

الفائدة زاد إقبال الأفراد على الادخار على حساب الاستهلاك، و يكون ذلك ابتداء من مستوى معين من الدخل المتاح، إذن يرى الاقتصاديون الكلاسيك تبرير معدل الفائدة كتعويض عن امتناع و انتظار الاستهلاك ، كما برروا الأجر كتعويض عن الجهد .و لهذا يبقى معدل الفائدة بالنسبة للنظرية الكلاسيكية هو المحدد الرئيس لقرارات الاستهلاك و الادخار.[1]

4-2- افتراض الدخل المطلق(النظرية الكيترية):

يمثل كيتر الفكر الإقتصادي المعاصر، و قد سلم الإقتصاديون المعاصرون " أن الدخل هو العامل الأساسي الذي يحدد متبقيه من الدخل بعد الإنفاق على (résidu) مقدار الإستهلاك والإدخار) " (2) . يؤمن كيتر بأن " الإدخار عبارة عن فضلة الإستهلاك" (3) ، فقد اعتبر أن الدخل هو المتغير الأساسي و أن المدخرين ينظمون إستهلاكهم حسب الدخل المتحصل عليه؛ أي أن الفرد يستهلك حسب دخله و ما تبقى من هذا الأخير يدخره. و بهذا فان الادخار و الاستهلاك في علاقة قوية جدا ، ذلك أن العوامل التي تحدد الاستهلاك تحدد في نفس الوقت الادخار، لكن يبقى الدخل الشخصي المتاح هو المحدد الأساسي للادخار الشخص، و يمكن تعريفه على أنه ذلك الأجر أو مقابل العمل الذي يبذله الفرد، و يكون في الغالب موجها لاستهلاك حاجيات إما دائمة أو غير دائمة . أما الدخل العائلي فهو يمثل الأموال التي تتصرف فيها العائلةrevenu disponible des ménages كما تشاء لأنها أموال متاحة، لذا نطلق على هذا النوع من الدخل بالدخل العائلي المتاح (4) .

---

(1) - محمد شيخي، احمد سلامي، مقال منشور ، تحت عنوان " تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005 "، مجلة الباحث، العدد 06 الصادرة في 2008، ص ص129-130

(2)-خزعل البيرماني، الدخل القومي والاستخدام، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص141

(3)- طالي خيرة، نمذجة قياسية لسلوك إدخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم، (مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية -غير منشورة، .جامعة الجزائر)، الجزائر، 2000 ، ص 38

(4) - Michel Herland, Keynes et la macroéconomie, Economica, Paris, 2000, p 32

وبهذا فان هذا الافتراض يقوم أساسا على فكرة أن للدخل تأثيرا على حجم الادخار و الاستهلاك بحيث كلما ازداد دخل الفرد فلابد أن يزداد إدخاره الشخصي إذا لم يزد استهلاكه، و كلما انخفض دخل الفرد فينخفض إدخاره إذا لم يقلل من استهلاكه لأن كينز يرتكز في نظريته على أن حجم الدخل ليس ثابتا، بل إنه يتغير بتغير حجم الطلب الفعلي أي الاستثمارات. و من هنا تنبثق نظريته التي تربط بين الادخار و القدرة عليه على حسب مستوى الدخل لا سعر الفائدة، فتكون ظاهرة الادخار حاصلًة في المجتمعات ذات الدخل العالي .و الأبحاث قد أثبتت أن الميل للاستهلاك يرتفع لدى الطبقات منخفضة الدخل، مما يجعل الميل للادخار ضعيفًا؛ وأن ذوي الدخول المنخفضة لا يستطيعون أن يدخروا إلا نسبة بسيطة من دخولهم، وربما لم يستطيعوا الادخار مطلقًا أو استدانوا .وهذا بخلاف الحال في البلدان الغنية حيث يمكن الادخار ويتحقق، لتكون نسبته أعلى من نسبة ادخار البلدان متوسطة الغنى، ثم الأدنى فالأدنى .وشأن كل ما سبق أن يدل على عدم ارتباط الادخار بسعر الفائدة، بل بالقدرة المادية للمدخر ارتفاعًا وهبوطًا.

يعتبر كينز أن الاستهلاك أهم من الادخار، لأن هذا الأخير ما هو إلا الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك. فكينز لم ير في الادخار إلا عاملا ضارا، ذلك أنه عنصر انكماشي يقّلل الطلب على السلع .ونقص الطلب الكلي عن السلع الناتج عن زيادة الادخار، يؤدي إلى نقص حجم ما ينتجه المنظمون، ومن ثم نقص حجم التشغيل، و بالتالي الوصول إلى البطالة(1)

و قد ركزت هذه النظرية على أهمية الزيادة في الطلب على سلع الاستثمار بإنقاص الادخار، و إنه لكي يتحقق التشغيل التام لا بد أن يوجد طلب استثمار مساو للادخار الذي يحققه الاقتصاد كله عند مستوى التشغيل التام، و أن يتم تحويل جزء من الادخار إلى الاستثمار.

---

(1)- محمد شيخي، احمد سلامي، مرجع سابق، ص 130

4-3- افتراض الدخل النسبي (دوزنبري) : أساس هذا الافتراض هو أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد تبعا للمحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة. بحيث أن استهلاك العائلة يزداد إذا جاورت عائلات غنية و ينخفض اذا ما جاورت عائلات فقيرة. و يدل هذا على أن النمط الاستهلاكي للعائلة يتأثر بالنمط الاستهلاكي لجيرانها حرصا منها على الإبقاء على وضع أو مركز اجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش فيه ... فمن أهم مسلمات هذا الافتراض أن الميل المتوسط للاستهلاك لشخص ما، ما هو إلا دالة عكسية لوضعه الاقتصادي نسبة إلى الأفراد الذين يعيشون معه أو يجاورونه .فإذا كان دخل أحد الأفراد أقل من متوسط الدخل في المجتمع، فإنه يميل إلى إنفاق نسبة كبيرة من دخله حتى يحافظ على مستوى استهلاكه متوافقا مع نمط الاستهلاك في المجتمع، و بذلك فإنه يتميز بارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك.

و عليه، و طبقا لهذا الافتراض، لا يتحدد الإنفاق الاستهلاكي بالدخل المطلق فقط، و إنما بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي تعيش فيه الأسرة و لقد أظهر دوزنبري اختلاف سلوك الادخار لكل من عائلات الزنوج و البيض في مدينة نيويورك وكولمبس، حيث وجد أن الزنوج يدخرون نسبة أكبر من البيض من نفس المستوى من الدخل .أي أن الميل المتوسط للادخار للزنوج أكبر من الميل المتوسط للادخار للبيض عند نفس مستوى الادخار.[1]

و طبقا للاقتصادي دوزنبري، يحاول الأفراد الإبقاء على مستوى معين من المعيشة، فمستوى الاستهلاك الجاري في نظره لا يتوقف فقط على الدخل الجاري سواء كان مطلقا أو نسبيا، و إنما يتوقف أيضا على مستوى الاستهلاك الذي تم الوصول إليه في الفترات القليلة الماضية .السبب في ذلك أنه من الصعب بالنسبة لإحدى الأسر تخفيض مستوى الاستهلاك الذي وصلت إليه، و لكن من السهل عليها تخفيض نسبة ما يتم ادخاره في أي فترة، من أجل الحفاظ على مستوى الاستهلاك الذي اعتادت عليه الأسرة .و هذا ما يسمى بأثر الموقف (effet de cliquet).[2]

---

(1)-(2)- المرجع السابق، ص 131-132

4-4- افتراض الدخل الدائم (فريدمان) : تقوم نظرية الدخل الدائم على فرض أساسي، و هو أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم و يعبر هذا الأخير على متوسط الدخل الذي يتوقع المستهلك الحصول عليه في المستقبل نتيجة لاستغلاله عناصر ثروته، سواء كانت ثروة بشرية أو ثروة مادية.

ان الفرد يحصل على الأجر من استغلاله لمهاراته و خبراته و التي تمثل ثروته البشرية، و يحصل على فوائد أو أرباح من رأسماله المستثمر في أسهم أو سندات أو ودائع أو أصول مادية .و وفقا لذلك فإن الدخل الدائم مفهوم طويل الأجل لأنه يتحدد بعناصر الثروة التي تتكون عبر فترة طويلة من الزمن نسبيا .و يقاس الدخل الدائم كمتوسط للدخل المتولد من الثروة عبر عدد من السنوات السابقة و السنة الحالية، أما عن الدخل الجاري فهو يشير إلى الدخل المحقق خلال الفترة الحالية ولذا فهو يعتبر مفهوم قصير الأجل (1) .

لقد بني افتراض فريدمان على مفهوم الدخل الدائم الذي يعتمد حسب رأيه على ثلاثة عناصر أساسية هي:

أ- الدخل الجاري : يحتوي على عنصرين أحدهما دائم و يسمى الدخل الدائم، و أحدهما مؤقت و يسمى الدخل المؤقت، هذا الأخير لا يتصف بالاستمرارية و هو إما أن يكون موجبا أو سالبا، فعلى سبيل المثال، إذا ارتفعت الأسعار السوقية للأسهم فجأة فإن الربح الرأسمالي المحقق من بيعها يعتبر دخلا مؤقتا موجبا، و في حالة انخفاض الأسعار نعتبره دخلا مؤقتا سالبا . و بعيدا عن الاقتصاديات المحضة ، يمكننا القول ان فريدمان يقسم الاستهلاك الجاري إلى عنصر دائم و عنصر مؤقت، أي أن:

$$C = C_p + C_t$$

Cهو الاستهلاك الدائم

C_Tهو الاستهلاك المؤقت

C_Pهو الاستهلاك الجاري

---

(1)- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، و رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الإقتصادية الكلية، قسم الإقتصاد بكلية التجارة جامعة الاسكندرية، مصر، 2005 ، ص101

فالاستهلاك الدائم C_P هو الاستهلاك الذي يتحدد بالدخل الدائم ، أما الاستهلاك المؤقت C_t فقد يفسر بكونه استهلاكا غير متوقع مثل فاتورة الطبيب غير المتوقعة، فإذا كان موجبا فإن الاستهلاك الجاري للأسرة يعتبر أكبر من الاستهلاك الدائم لها، و إذا كان سالبا فإن الاستهلاك الجاري يعتبر أقل من الاستهلاك الدائم.

و نحن من جهتنا ، نتوقع أن هذا الافتراض قد يلعب دورا جوهريا في التأثير على عملية الادخار الفردي في مجتمعنا، و هذا ما نتوقع أن تفصح عنه دراستنا الميدانية.

ب- يمكن توضيح الاستهلاك الجاري في المعادلات الآتية التي توضح فروض نظرية الدخل الدائم و علاقات عناصرها بعضها البعض.

الدخل الدائم = معدل الفائدة × الثروة الشخصية (بشرية + مادية)

الاستهلاك الدائم = نسبة ثابتة × الدخل الدائم

وهذا يعني أن دالة الاستهلاك وفقا لفرض الدخل الدائم هي دالة نسبية، تشير إلى أن التغير في الدخل الدائم بنسبة معينة يؤدي لتغير الاستهلاك الدائم بنفس النسبة، كما يعني هذا أن تأثير الدخل المؤقت على الاستهلاك الدائم يقترب من الصفر .و منه فالميل المتوسط للادخار عند جميع مستويات دخل الأسرة يكون ثابتا، بمعنى أن الأغنياء و الفقراء يخصصون نسبة واحدة من دخلهم للادخار لكن هذه النتيجة قد لا تتفق مع الواقع، ذلك أن درجة تفضيل الاستهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبل ربما لن تكون واحدة عند جميع مستويات دخول الأسر .فنحن نعلم أن تفضيل استهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبل بالنسبة للأسرة الفقيرة يكون أكبر منه بالنسبة للأسرة الغنية . مثل هذا التفضيل يعمل على تخفيض نسبة إذخار الأسر الفقيرة بالنسبة لدخولهم و العكس صحيح بالنسبة للأسر الغنية(1).

---

(1)- محمد شيخي، احمد سلامي، مرجع سابق، ص 134

ج- افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين:

الدخل المؤقت و الدخل الدائم؛

الاستهلاك المؤقت و الاستهلاك الدائم؛

الدخل المؤقت و الاستهلاك المؤقت.

يدل الافتراض الأول على أن الدخل المؤقت عشوائي بالنسبة للدخل الدائم .بينما يشير الافتراض الثاني إلى أن الاستهلاك المؤقت يعتبر مستقل عن الاستهلاك الدائم .أما الافتراض الثالث يدل على أن الاستهلاك المؤقت عشوائيا بالنسبة للدخل المؤقت.

4-5- افتراض دورة الحياة (فرانكو موديجلياني) : ان سلوك الأفراد، حسب رأي موديجلياني يتصف بالتخطيط، فهم يخططون لمستوى استهلاكهم وادخارهم على مدار فترة زمنية طويلة، بحيث يتحقق لهم أفضل توزيع ممكن للاستهلاك خلال فترة حياتهم بالكامل. و ان حياة الفرد تنقسم الى ثلاث فترات اساسية ، يمكن اختصارها في مرحلة اللا نشاط؛ مرحلة النشاط و أخيرا التقاعد .ترى هذه النظرية أن الادخار ما هو إلا انعكاس لرغبة الأفراد في الاستهلاك في المستقبل عندما ينتقلون إلى التقاعد، و تبرز هذه النظرية أهمية بعض العوامل التي تؤثر في الادخار و التي لم يتناولها التحليل الكيتري ، و على رأس الافتراضات التي قامت عليها نذكر مايلي :

- افتراض أن الفرد يبدأ العمل في سن العشرين دون أن يكون له ثروة، و أن فترة العمل تستمر إلى سن 65 عاما ثم يموت الفرد عندما يبلغ من العمر 80 عاما .
- يفترض أن الفرد يحصل على دخل ثابت خلال فترة العمل.
- أن الفرد لا يرغب في ترك ثروة لأحد بعد أن يموت، أي أنه يستهلك كافة الأصول في نهاية حياته.
- أن الفرد يفضل استقرار مستوى الاستهلاك خلال حياته، أي أنه لا يرغب في حدوث تقلبات شديدة في مستوى الاستهلاك.
- عدم وجود سعر فائدة على المدخرات.

اذن، ترتكز هذه النظرية على أن استهلاك الشخص وادخاره يختلف خلال فترات عمره، حيث نجد أن فترة شبابه تتميز باستهلاك كبير و ربما يفوق استهلاكه الدخل المتحصل عليه في بعض الأحيان فيلجأ إلى الاقتراض، أما في فترة متوسط العمر فإن إدخاره يصبح أكثر من استهلاكه، و هذا محاولة منه للمحافظة على نفس مستوى الاستهلاك، لأن هذه المدخرات سوف تكوّن دخله الوحيد بعد تقاعده إلى أن يموت. [1]و تخلص هذه الفرضية الى انه لكي يكون هناك ادخار معتبر في المجتمع، فلابد من توفر هذا الأخير على تشكيلة ديموغرافية شابة أي أن تكون نسبة الشباب تفوق نسبة الكهول و الشيوخ و هذا هو الحال بالنسبة لمجتمعنا الذي كما شرحناه في الفصول السابقة يتكون أساسا من نسبة الشباب، فهل تصح هذه الفرضية على أفراد مجتمعنا؟

4-6- افتراض تايلور :اقترح تايلور نموذج لدالة الادخار بحيث ربط ادخار الفترة الحالية بادخار الفترة السابقة و بالمتغير في الدخل الحاصل بين الفترتين بمعنى يجب على عملية الادخار ان تكون مستمرة ، أما عن ارتفاع نسبتها أو انخفاضها ، فهذا تحكمه دالة طردية تجعل حجم الادخار الآني يتوقف أساسا على حجم الادخار السابق. يعتبر هذا الطرح اقتصاديا محضا قد يصعب علينا التأكد من تواجده ضمن شرائح مجتمعنا.

---

(1)- محمد شيخي، احمد سلامي، المرجع السابق، ص 136

5–علاقة الادخار بالدخل و الاستهلاك:

يعرف الاقتصادي **هكس** الدخل على " أنه أقصى ما يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثروته" و أما الاستهلاك فيعرف على أنه " النفقات على السلع و الخدمات المستخدمة في تلبية احتياجات و رغبات خلال فترة معينة " .

و على المستوى الجماعي ، يمكن النظر للاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية و له دورا جوهريا في تركيب البنيان الاقتصادي و في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وبالتالي التنمية الاجتماعية لأن حجم الاستهلاك يؤثر في مستوى الاستثمارات و كذا على فرص العمل.

يقول **فيليب لابورت** " إن استخدام السلع و الخدمات يقوم بمهمة مزدوجة : إعطاء هوية و معنى ووضع اجتماعي من خلال تأمين حاجات المستهلكين و له ميادين مختلفة غذاء، لباس، سكن، أثاث، رفاهية وتسلية، و قد يكون فرديا أو جماعيا".(1) و المستهلك نوعين :

- المستهلك الفرد: هو ذلك الفرد الذي يقوم بالبحث عن السلعة أو خدمة ما و شراؤها لاستخدامه الخاص أو استخدامه العائلي.
- المستهلك الصناعي و المؤسسي : و يظم كافة المؤسسات الخاصة أو العامة حيث

تقوم هذه المؤسسات بالبحث و شراء السلع و المواد أو المعدات التي تمكنها من تنفيذ أهدافها المقررة في خططها أو إستراتيجيتها . و أما المؤسسات الصناعية فهي تقوم بشراء المواد الخام الأولية ، و مكونات

---

(1)_ فيليب لابورت، تولرا، جان بيار فارنييه، أنثولوجيا _ انثروبولوجيا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1992، بتفرق

أخرى مصنعة أو نصف مصنعة من أجل الإنتاج و تسويق السلع للمستهلك النهائي أو المستهلك الصناعي".[1]

و يبقى الاستهلاك في علاقة عضوية مع الادخار على المستوى الفردي و الجماعي على حد سواء فللاستهلاك الكلي علاقة بالادخار الكلي و بمجموعة العوامل التي تؤثر في كل منهما ولا سيما الدخل " و يعتبر الاستهلاك الكلي أهم عنصر من عناصر الطلب الكلي كما يعتبر الادخار العمل الأكثر أهمية في زيادة حجم الاستثمار لهذا فان الاستهلاك و الادخار هي من الدراسات الاقتصادية الهامة "[2] و من هنا تظهر لنا جلية العلاقة الوطيدة بين الادخار و الاستهلاك " فبالنسبة للأسر إن المشتريات المتمثلة في السلع و المواد الدائمة "السيارات" تعتبر استهلاكا، لكن الاستثمارات المتمثلة في الأصول غير المنقولة فتصنف كادخار فيما يخص المحاسبة القومية و إن الادخار الإجمالي للأسر يظم كلا من استثمارات المقاولين الخواص و استثمارات السكن زيادة على طاقة التمويل المتمثلة في الادخار المالي للأسر بصفة عامة"[3]

أما الاستهلاك المفرط فهو واحد من مظاهر الاسراف و من أسبابه الظاهرة في المجتمعات العربية المسلمة :

1-ضعف الشعور الديني لدى المسلم جعله يستسلم لأهوائه وشهواته فيفرط في الإنفاق على متعه ولذاته

2-فقر الحياة الثقافية والاجتماعية جعل مجال التفاضل هو كسب المال وإنفاقه وهدره .

3-ضعف الوعي بقيمة المال وحاجة الأمة إليه، فالمال قد يصبح أقوى سلاح للأمة إذا سخر في خدمة أهداف الدولة وبنائها الحضاري.

---

(1)_ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 31_40

(2)_ محمد عبيدات ، سلوك المستهلك ، ط1، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، ص 4.

(3)_ شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، الجزء 2، ط4، دار الغرب للنشر و التوزيع، ص 384_385.

4-الافتتان بالنموذج الغربي الغني في طريقة العيش والحياة ، ومحاولة التقليد لهم في العادات والتصورات مما زاد من نسبة النفقات على الكماليات الباهظة فيرغم في كثير من الأحيان ذوو ا الدخول المحددة على مضاعفة العمل أو الاقتراض ..

5-تكديس الأشكال الكثيرة من البضائع في الأسواق الى جانب استثارت الناس إلى الاستهلاك من خلال الدعايات و الإعلانات.

ومن أجل علاج هذه الظاهرة يجب أن تتعاون الجهات المؤثرة في المجتمع في وضع التدابير اللازمة لتقليلها والحد من انتشارها و ذلك من خلال ما يلي:

1-زيادة الوعي الديني والاجتماعي بضرورة ترشيد الاستهلاك والإنفاق في كل الأمور الحياتية

2-ضرورة وجود نماذج قيادية يُقتدى بها يتلقف الناس تصرفاتهم الحسنة كنماذج للسلوك السوي الصحيح.

3-زيادة عدد المشاريع الاقتصادية الناجحة لتدفع برؤوس الأموال للخروج إلى الأسواق وعدم تكدس هذه الأرصدة لدى الناس مما يدفعهم لاستخدامها في مظاهر عديدة للترف والبذخ. (1)

و إذا خرجنا من المفاهيم الاقتصادية المحضة و التفتنا الى الادخار كجزء من الثقافة الإنسانية و كسلوك اجتماعي و ثقافي يتبناه الفرد داخل جماعته و ليس كعملية اقتصادية فقط ، فسنجد أن الادخار كان و لا يزال ثقافة تمارس عند الكثير من الشعوب الإنسانية و يتوارثها الأجيال كما يتوارث المبادئ و القيم الحياتية الأخرى . وقد مارس الانسان ثقافة الادخار في المجتمعات البدائية بدءا من ادخار المؤن و موارد الطعام في حالة نذرتها وصولا الى الاشكال الحديثة و العصرية بما فيها الودائع المصرفية.

(1)- مسفر بن علي القحطاني ،النظام الاقتصادي في الإسلام، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، العربية السعودية، 2002، ص 19

الجزء الثاني : دور الأسرة في ترسيخ ثقافة الادخار:

مقدمة :

للأسرة دورا أساسيا في تشجيع الأفراد على العمل بمبدأ الادخار فكونها المسؤولة عن توجيه سلوك الأفراد داخل الأنظمة الاجتماعية فهي المؤسسة الاجتماعية التي من خلال تأديتها لوظائفها الحيوية كالتنشئة الاجتماعية و التعليم والتربية و التوجيه قد تساهم بشكل كبير في ترسيخ ثقافة الادخار.

ويرتكز ذلك على اقتصاد الأسرة وموازنتها المالية في النفقة والاستهلاك، فالإسراف والتبذير بالطّعام والشّراب والزينة واللّباس والسّكن والكماليّات والخدمات هي من أخطر مشاكل الإنسان، إضافة إلى البذخ والتبذير والإسراف والصّرف غير المتقن الذي يرهق اقتصاد الأسرة والأمّة والدّولة، ولا يتناسب في كثير من الأحيان مع دخل الأسرة وواردها.

كما أن كل مؤسسة تحتاج لمدير ذي كفاءات عالية في تسيير أمورها للتوجه نحو الازدهار والتقدم كذلك هي المؤسسة الزوجية فهي تحتاج لمسير حكيم و ذي مهارات في إدارة شؤونها و هو غالباً أحد الزوجين يسعى دوما إلى التحكم في تسيير ميزانيتها و تفادي وقوع الأسرة في الحاجة. فبات من الضروري وجود ميزانية واضحة ومدروسة لكل أسرة تجعل المصروف يتناسب مع الدخل الشهري معتمدة بذلك مبدأ الادخار. فالادخار الأسري ثقافة واسعة تدفعنا أساسا للتصرف بقسم من الميزانية والاحتفاظ بالآخر وبذلك يتعادل المصروف مع الدخل الشهري، و الحكمة في هذا أن يدرس أفراد الأسرة أمور اقتناء الأشياء الأساسية و الضرورية بهدف تطبيق ما خطط له في سياق ما يسمى بـ "سياسة الادخار" . فسياسة الادخار لا بد أن تصبح سياسة حياتية تهدف الى تغلب الأسرة على موجة الغلاء العالمية والمحلية التي تفرضها علينا الظروف الاقتصادية الحديثة.

ان المسؤول الأول على ترسيخ ثقافة الادخار في المجتمع هما الوالدين من خلال تنشئة أبنائهم على مبادئ الادخار و حسن التدبير و التصرف في المال . و الجذير بالذكر هنا ، هو أن هناك ثلاثة أمور يجب مراعاتها عند قيام الأبوين بتعليم طفلهما التعامل مع المال وهي:

1-إشعار الطفل بقدرته على حسن التصرف بالمال ويعتبر هذا المبلغ من النقود أيا كانت قيمته وسيلة مهمة لتعليم الطفل كيفية إنفاق المال والتمييز بين ما يمكن و ما لا يمكن شراؤه بالمال .

2- تعليم الطفل أهمية الادخار، لأن الطفل يولد بلا قدرة على الانتظار لحين إشباع حاجاته ؛ وقد يواجه العديد من مشكلات الحياة وصعوباتها حين يكبر ما لم يتعلم كيفية الانتظار فترة قد تطول أو تقصر قبل تلبية رغباته وهناك أطفال طيعون يدركون ذلك في سنة مبكرة ويمكن للأبوين ضرب أمثلة للصغير في سن الخامسة أو السادسة توضح له متعة الادخار من أجل الحصول على شئ ثمين أو تحقيق أمنية غالية لا سبيل لتحقيقها إلا بادخار جزء مهما صغرت قيمته من مصروفه اليومي.

3- عدم استخدام المال وسيلة لمكافأة الطفل أو عقابه. هناك عدد من الآباء الذين يكافئون أبناءهم بمبالغ كبيرة عند قيامهم بإنجاز أعمال معينة أو حصولهم على درجات عالية ويمسكون عن منحهم أي مصروف عندما يسلكون سلوكا سيئا هذا التصرف يؤدي بالطفل إلي تكوين مفهوم خطأ عن المال والربط بينه وبين الرضا والإعجاب في حالة وفرته والرفض والاستياء في حالة نقصانه.(1)

و لعلّ من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي " قضية الادخار"، بل إنه ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية و ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد و المجتمعات. يعتبر الادخار من الأمور التي نبّه إليها ديننا الحنيف في تنظيم الحياة الاقتصادية للأفراد و المجتمعات.

---

(1) آمنة مطهري، الادخار و فوئده، مرجع سابق ، ص 4

1–دور الدين الإسلامي في تعزيز ثقافة الادخار:

نهانا الدين الإسلامي كثيراً عن الإسراف، وذمّ المسرفين، ودعا إلى الاعتدال في الإنفاق، فلا إسراف ولا تقتير، واعتبر الإنسان مسؤولا عن المال ومؤتمناً عليه لأنه مال الله عز وجل، وينبغي أن يصرف بعقل وفيما ينفع، وأن يحتاط الإنسان للمستقبل ويسهم في نمو مجتمعه. و قد وضعت الشريعة الإسلامية الأسس العامّة لترشيد الإنفاق بإطلاقه، كما حدّدت النظام الأساسي لأنفاق الأسرة وميزانيّتها بشكل محدّد، نذكر من ذلك وصف القرآن لعباد الرّحمن، المثل الأعلى في الانضباط والالتزام الذي وضّح فيه منهجهم القويم في الإنفاق و الذي دعا الفرد والجماعة إلى الالتزام به.

قال الله تعالى :{ **والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً** }. (الفرقان / 67) وفي موضع آخر يحرِّم القرآن الإسراف والتبذير و يشدِّد على ذلك بقوله :{**وكلوا واشربوا ولا تُسرِفوا** } . (الأعراف / 31) وكذا بقوله تعالى :{**وآتِ ذا القربى حقّه والمسكين وابن السّبيل ولا تبذِّر تبذيراً * إنّ المبذِّرين كانوا أُخوان الشّياطين وكان الشيطان لربِّه كفوراً** } .(الإسراء / 26 . 27) ، و قوله تعالى {**ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كلّ البسطِ فتقعد ملوماً محسوراً**}.(الإسراء/29) وكذا بقوله تعالى: {**أسكنوهنّ من حيثُ سَكنتُم مِن وُجْدِكُم وَلا تَضارُوهُنَّ لِتُضَيِّقوا عَلَيهِنّ وَإن كُنّ أُوْلاتِ حَمْل فَأنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنّ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوف وَإنْ تَعاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرى * لِيُنْفِقْ ذُو سَعَة مِن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمّا آتاهُ اللهُ لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إلاّ ما آتاها سَيَجْعَلُ اللهُ بَعْدَ عُسْر يُسْراً** }. (الطّلاق/6. 7) . فالادخار هو تخبئة الشيء لوقت حاجة الإنسان اليه دون قصد التضييق على الناس. و هو مطلوبا في بعض الأحوال كادخار الدولة لحاجات الأمة و الأجيال القادمة أو ادخار الزوج لأهله قوت سنتهم، و قد بوب الإمام البخاري في صحيحه :" باب حسن نفقة الرجل قوت سنة على أهله و أخرج فيه سنده" و عن ابن عينة قال على معمر :" قال الثوري هل سمعت للرجل يجمع لأهله قوت سنتهم او بعض السنة ؟

قال معمر :" فلم يحضرني، ثم ذكرت حديثا حدثناه ابن شهاب الزهري عن مالك بن أوي عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه و سلم كان يبيع نخل ابن التضير و يحبس لأهله قوت سنتهم "كما بوب الإمام مسلم رضي الله عنه في صحيحه باب في ادخار التمر و نحوه من الأقوات للعيال، و ساق الحديث السابق بلفظ قؤيب من لفظ البخاري ثم قال الثوري في شرحه : " و في هذا الحديث جواز ادخار قوت سنة و جواز الادخار للعيال، و أن هذا لا يفتح في التوكل..." [1] أما عن ضوابط الادخار فقد وضع الإسلام ضوابط أربعة و هي أساسية لا يصح الادخار الا من خلال احترامها و هي:

1 . ألا يؤدي الادخار إلى احتكار للسلعة، مما يغليها على الآخرين فيتضررون به.

2 –أن لا تكون السلعة من نوع يحتاج إليه الناس، فلا يجوز ادخارها في هذه الحال

3 . أن لا يؤدي الادخار إلى ضعف اليقين من رزق غد، فهذا يضر بعقيدة المسلم، وقد جاء في الحديث) يا بن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك، ولا تلام على كفاف، وابدأ بمن تعول، واليد العليا خير من اليد السفلى) [مسلم] وقال (يمين الله ملأى سماء، لا يقبضها شيء بالليل والنهار) [مسلم] وقال أيضا : (أعط ولا تحصي، فيحصي الله عليك) [مسلم]

4 . ألا يؤدي الحرص على الادخار إلى البخل والشح على من تجب عليه نفقتهم، قال (: (كفى بالمرء إثمًا أن يحبس عمن يملك قوته) [مسلم]والجزء الفائض من الكسب بعد الإنفاق يكون المدخر أو المستثمر. والادخار لوقت الحاجة أمر واجب؛ فهو أخذ بالأسباب؛ ولكنه لا يغني عن قدر الله. وهو حق للأبناء على الآباء قال) :) إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم) [متفق عليه].(2)

---

(1) محمد اشتيه، الاقتصاد لغير الاقتصاديين , دار النشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص75

(2) آمنة مطهري، الادخار و فوائده، مرجع سابق ، ص 3

والإسلام حين يحث القادرين من أتباعه على نقل أو تحويل جزء من مواردهم اختياريًا إلى فئات أخرى من المجتمع، وهم غالبًا من أصحاب الحاجات والضوائق المالية لا يخفي عليه أن ذلك يترتب عليه نقص الادخار عند الفئة المعطية وزيادة الاستهلاك عند الفئة المتلقية، إلا أنه ينظر إلى هذه المسألة من منظور واسع يتجاوز النظرة الاقتصادية الرأسمالية الضيقة التي تجردت من القيم الخلقية والإنسانية، حيث يدرك تمامًا أن عملية إعادة التوزيع هذه تخفف من طغيان المادة وسيطرتها على النفوس، وتؤدي في الوقت نفسه إلى مزيد من الاستقرار الاجتماعي، بسبب شعور الفئات الكادحة التي تمثل الأغلبية الساحقة من المجتمع بالعدل الذي هو أساس السلام والاستقرار بالتآخي والتضامن معها، وهذا الشعور كما أثبتت الدراسات ضروري وهام لنجاح أية عملية للتنمية الاقتصادية (1) بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة الاستهلاك عند الفئات المنخفضة الدخل ليس أمرًا سيئًا في الاقتصاد بل يولد طلبًا فعالا يؤدي بدوره إلى الانتعاش الاقتصادي الذي يستفيد منه أولا الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال المنتجة . و ان الزكاة مثلا فرضت في ديننا الحنيف على الأغنياء و هي غالبا ما تكون لصالح الفئات المحتاجة في المجتمع الإسلامي وإن كانت تقلل من مستوى المدخرات عن الفئات المعطية، فلا يعني ذلك أن المدخرات في نظام الاقتصاد الإسلامي ستكون أقل منها في نظام الاقتصاد الوضعي؛ لأن الاستهلاك في النظام الأول محكوم بضوابط ومبادئ تجعل مستوى استهلاك المسلم في نطاقها أقل من نظيره الذي يستهلك في نظام اقتصادي غير إسلامي(2) ، حيث يندفع الأخير في عملية إشباع رغباته ونزواته دون التقيد بأية قيم دينية أو أخلاقية (3) .

وهكذا تتحدّد الأسس العامّة للادخار في ديننا الحنيف الذي يحبذ الادخار و ينبذ التبذير و الإسراف كما يناشد لميزانيّة الأسرة بالصّرف والنّفقة ضمن إطارين من التقنين والتربية والتوجيه الأخلاقي، وهما الإطار الاجتماعي والإطار الأسري.

---

(1)- البدور؛ د .راضي، تعبئة المدخرات للتنمية في المجتمع الإسلامي، بحث منشور في كتاب ندوة التنمية من منظور إسلامي التي عقدت في عمان، ج 2، الناشر مؤسسة آل البيت، 1411 هجري، ص 1161-1162

(2)- خان؛ د .محمد نعيم، نموذج استهلاكي في نظام اقتصادي إسلامي، بحث منشور في كتاب دراسات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ج ١، 1405 هجري ، ص 397

(3)- غانم؛ د .حسين، الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة، مصر، ط ١، 1411 هجري، ص 27

2- الادخار سياسة حياتية :

الجذير بالذكر هنا هو الدور الجوهري الذي قد تلعبه المرأة في توجيه سلوك أفراد أسرتها لتبني ممارسات ثقافية نابعة من مبدأ الادخار. فتدبير شؤون المنزل والاقتصاد المنزلي مهمة المرأة بالدرجة الأولى فمن خلال حرصها على ماليّة الأسرة وميزانيتها بمراعاتها الاعتدال في الصّرف والكماليّات يصبح بإمكانها التوفير . ان توفِير قسط من وارد الأسرة بتقليل الصّرف، والتأثير على الأبناء بل والزّوج في رسم سياسة إنفاق معتدلة للأسرة بغية تحقيق التوازن بين وارداتها ومقادير الاستهلاك والإنفاق يعود بالمنفعة على الأسرة و على المجتمع ككل.

على صعيد آخر فإنّ كثرة الاستهلاك والإسراف والتبذير في الأسرة ينعكس أثره ليس على الأسرة فحسب، بل وعلى الوضع الاقتصادي العام في المجتمع والدولة، إذ ترتفع القوّة الشرائية في السوق نتيجة الإنفاق والاستهلاك المرتفع فتنخفض قيمة النقد وترتفع أسعار السّلع والخدمات.

أما عن آثار الإسراف على المجتمع فتتجسد أساسا في تصاعد حرمان الفقراء وتراكم الديون على عاتق الأسر فتغرق في مشاكل مادية تترتب عليها الكثير من الآفات الاجتماعية. اضافة الى ذلك فقد تواجه العملة حالة التضخّم النقديّ، وتنشأ المشاكل السياسية والأمنية والأخلاقية نتيجة لاضطراب الوضع الاقتصادي في المجتمع .

2-1- مصادر الادخار:

يمكن تحديد ثلاث مصادر رئيسية للادخار عموما و هي :

أ- الأفراد و العائلات: يتجسد ذلك في عدم انفاق الافراد كامل دخولهم على الانفاق الاستهلاكي و توجه جزء منه الى الادخار و بالتالي انتاج السلع الرأسمالية و هذا النوع من الادخار يتوقف على عوامل معينة أهمها:

2- القدرة على الادخار

3- الرغبة في الادخار

4- مستوى الدخل

ب- مؤسسات الاعمال: يتم ذلك من خلال عدم توزيع الأرباح بل و استخدامها لأغراض الاستثمار و انتاج سلع رأسمالية أخرى

ج- مصادر حكومية: يعتبر مصدرا آخر للادخار و ذلك من خلال النقود المحصلة بواسطة القطاع الحكومي على شكل ضرائب و أرباح للمشاريع السابقة فتستخدم هذه المصادر في انتاج سلع رأسمالية أخرى جديدة [1]

2-2-نماذج و دوافع الادخار :

يلعب الادخار دورا هاما في حياة الفرد و المجتمع و لكن قد تختلف صوره وتتنوع من فرد الى آخر ومن مجتمع الى آخر باختلاف الثقافات ، فقضية الادخار تعتبر من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي و هو ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية. فالفقر الذي تعاني منه بعض الدول النامية راجع الى عدم قدرة الأفراد على الادخار ، مما يعني انخفاض عرض رأس المال و انخفاض معدّل النمو الاقتصادي [2] قد تتعدد دوافع الادخار من قدرة ادخارية تدفع الفرد الى تخصيص جزء من دخله بغرض الادخار او ما يسمى بالرغبة الادخارية و هي تعود الى مسألة نفسية تربوية يلجؤ من خلالها الفرد – و رعبة منه في ذلك- الى الادخار بطريقة آلية .

و الادخار نوعين:

أ- الادخار الاختياري : و هو الادخار الذي يقوم به الفرد طوعا و استجابة لارادته و رغبته نتيجة لموازنته بين وضعين و هم وضع اقدامه على انفاق دخله ووضع امساكه عن هذا الانفاق.

---

(1)- محمد الوادي و آخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية ، عمان،ط1، 2007، ص 261

(2)- رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلدان النامية، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة ، ص 24

وتسهم جملة من الإجراءات والسياسات في زيادة حجم الادخار الحر عن طريق إيجاد الوعي الادخاري لدى المواطنين وتنميته، ودعم الضمانة والثقة بالادخار، وتطوير المؤسسات الادخارية وتوسيعها وتحسين خدماتها. ولا تزال المؤسسات الادخارية في البلدان النامية محدودة العدد وقاصرة على تقديم الخدمات الضرورية للمدخر نتيجة لأسباب إدارية وفنية، إضافة إلى أن الادخارات الفردية مقصورة في الغالب على المدخرين في المدن، ويكاد الادخار أن يكون معدوماً في المناطق الريفية لعدم وجود فروع للمؤسسات الادخارية كالمصارف وصناديق توفير البريد.

ب- الادخار الاجباري: و هو ادخار يجبر عليه الفرد نتيجة لمقتضيات قانونية أو قرارات حكومية أو قرارات الشركات. و قد انتشر هذا النوع من الادخار في الاقتصاد الحديث، وفي مقدمة مجالاته المجالات الخمسة التالية:

. نطاق الادخار التقاعدي لدى صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية: وهذا النوع من المدخرات له أهمية خاصة لاتساع مجاله ولتمتعه بصفة الاستمرار والثبوت.

. نطاق ادخار الشركات: وهذا النوع من المدخرات يتكون عندما تقرر الهيئة العامة لإحدى الشركات دعم احتياطاتها أو عدم توزيع قسط من أرباحها قصد القيام بتمويل ذاتي, فيترتب على ذلك تناقص في الأرباح الموزعة على المساهمين.

. نطاق الادخارات عن طريق الضرائب: إذ تُحصّل الدولة الكثير من الأموال مما يوفر لها إمكانات أكبر للاستثمار في المشروعات الإنمائية من جهة, وتقليص الاستهلاك من جهة أخرى, ولاسيما الاستهلاك الخاص المرتبط بالتبذير والإنفاقات غير المسوَّغة.(1)

---

(1)- رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلدان النامية، مرجع سابق، ص 32

أما في الدول النامية، فإن للضرائب أثراً كبيراً في خدمة تمويل التنمية، وهي تسوَّغ بالدرجة الأولى بضعف إمكانات الادخار الحر وضرورة تحقيق الأهداف التالية: ضغط الاستهلاك وكبح جماحه وتحويل الموارد منه إلى الاستثمار، وتحويل موارد مبعثرة من أيدي الأفراد إلى يد الدولة لتمويل الاستثمار العام، وتوفير الحوافز لزيادة الاستثمار وتوجيهه، وتقليل الفوارق الاقتصادية.

. القروض: ويمكن تقسيمها إلى قسمين: القروض الداخلية والقروض الخارجية.

إن القروض العامة الداخلية هي الأداة التي يُلجأ إليها بسبب شح الادخار الحر وقصور الادخار الإجباري ممثلاً في الضرائب. ويسوَّغ الاقتراض الداخلي في الدول النامية غالباً بتفشي ظاهرة الاكتناز وانتشار ظاهرة الإنفاق الكمالي والمظهري والتفاخري وتدفق الاستثمارات إلى الميادين غير المنتجة, إذ يساعد الحصول على القروض وتوجيهها وفقاً لأهداف الخطة العامة للدولة وعلى أساس معايير الاستثمار مساعدة كبيرة في دعم جهود التنمية الاقتصادية.

وتعترض سبيل الاقتراض الداخلي في الدول النامية مصاعب منها عدم توافر سوق نقدية منتظمة لتداول القروض القصيرة الأجل, وعدم نضج سوق رأس المال للتعامل في السندات الحكومية وسندات الشركات التجارية والصناعية, وعدم نماء العادة الادخارية المصرفية وضعف كفاية أجهزة تعبئة المدخرات وصغر حجم القطاع الصناعي.

أما القروض الخارجية فهي الأداة التي تلجأ إليها الدولة بسبب قصور التمويل المحلي ورغبتها في تجنب بعض المخاطر الاقتصادية الداخلية كالتدهور النقدي أو عدم الرغبة في تحمل ضرائب أعلى وتساعد القروض الخارجية، إذا أحسن استخدامها، على زيادة الناتج وتنمية الصادرات وبدائل المستوردات، مما يسهم في زيادة الدخل الوطني والمدخرات الوطنية وتحسين الميزان التجاري، كما تعاون على منع التضخم وتجنّب تدهور العملة الوطنية.

. التمويل التضخمي: إذا لم يتيسر استدراك الفائض الاقتصادي من قطاعات الاقتصاد القومي طواعية بفضل الادخار الحر أو كرهاً بوساطة الضرائب أو عن طريق القروض, فإنه يمكن أن يُسْتَحْدث ادخار بزيادة وسائل الدفع والائتمان ثم الاستحواذ عليها واستخدامها في تمويل التنمية باسم التمويل التضخمي الذي يطلق عليه أيضا مصطلح التمويل بالعجز و هو وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي بإصدار نقود أو ائتمان لسد الفجوة التي تحدث في تمويل خطة التنمية الاقتصادية. وتختلف الحال فيما يتصل بوسيلتي التمويل بالعجز أي الائتمان المصرفي وإصدار النقود. يجب في الحالة الأولى توفية السلف المصرفية بعد انتهاء أجلها فتتحقق وسيلة للسحب التلقائي للقوة الشرائية الإضافية التي ألقي بها في التداول، الأمر الذي لا يحدث في حالة إصدار النقود مما يحتاج إلى عملية بطيئة وصعبة. (1) ويتحقق التمويل بالعجز غالباً في الدول المتقدمة اقتصادياً بالحصول على الائتمان من الجهاز المصرفي، في حين يكون في الدول النامية غالباً عن طريق إصدار النقود.

3- أسس وقواعد الادخار داخل الأسرة:

يعتبر حساب التوفير في البنك أجمل هدية يهديها الأجداد لأحفادهم والوالدان لمواليدهم عند ولادتهم في المجتمعات الغربية فمع غلاء أعباء الدراسة في الدول الغربية يبقى الحساب الذي يزيد شهريا لحساب المولود حتى يكبر ويستفيد منه بالدراسة الجامعية أو بمشروع ما من أحسن التدابير التي قد يقوم بها الوالدان لأولادهم . تعد هذه واحدة من آليات الادخار التي يعتمدها الأفراد و هي في علاقة قوية مع الاستثمار و يمكننا ذكر أهم القواعد الادخارية و الاستثمارية و هي كالآتي :

3-1-القاعدة الاولى: أي استثمار يجب أن تكون فائدته أعلى من قيمة التضخم السنوي والا فانه لا فائدة منه لأنها ستتآكل هذه النقود مع مرور الوقت وتصبح لا تساوي شيئا.

---

(1)- المرجع السابق ، ص33-34

3-2-القاعدة الثانية: الادخار للموظف 10، 20، 70:وهي انفق شهريا 70% من دخلك على كل التزاماتك، انفق شهريا 20 % من دخلك على الاستثمار قليل المخاطرة و انفق شهريا 10 % من دخلك على الاستثمار شديد المخاطرة.(1)

ان أسباب ابتعاد البعض عن الادخار هو الاسراف والتبذير ونبيّنهما كالتالي ، عن أبي العبيد بن العامري وكان ضرير البصر، وكان عبد الله بن مسعود يدينه . فقال لعبد الله بن مسعود: من نسأل إذا لم نسألك؟ فَرَقَّ له .فقال: ما الأواه؟ قال: الرَّحيم. قال: فما الأمة؟ قال: الذي يُعَلِّمُ الناس الخير. قال: فما القانت؟ قال: المطيع. قال: فما الماعون؟ قال: ما يَتَعاون الناس بينهم. قال: فما التبذير ؟ قال: إنفاق المال في غير حقه. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. جاء في المستدرك على الصحيحين للعلامة الحاكم النيسابوري.

وجاء في فيض القدير لشيخ زمانه العالم المَنَاوِي، قال الماوردي :الإسراف تجاوز في الكمية وهو جهل بمقادير الحقوق. والتبذير تجاوز في موضع الحق فهو جهل بمواقعها وكلاهما مذموم والثاني أدخل في الذم إذ المسرف مخطئ بالزيادة والمبذر مخطئ بالكل ومن جهل مواقع الحقوق ومقاديرها بماله وأخطأها فهو كمن جهلها بأفعاله. اذن فان الادخار هو ثقافة دينية تنبذ التبذير كما أنها ثقافة مالية تدفع الفرد الى حسن التدبير و الادخار فن و ككل الفنون له أدبياته و قوانينه الخاصة . لا يكفي العزم على الادخار للقيام بعملية الادخار ، فقد نرى نماذج عديدة للادخار الخاطئ و من أهم طرق وأسرار فن الادخار ما يلي :

1- من أول قواعد سياسة الادخار هو أن يفي الرجل أولا بالتزاماته اتجاه نفسه واتجاه أسرته، فلا يحرم نفسه أو أسرته من الأشياء الضرورية، والا كان بخيلا.

2-قائمة المشتريات تعلّم فن الادخار، فهذه القائمة تساعد في تحديد الأشياء التي سوف تشتريها بناء على احتياجك لها، حتى لا تكون ضحية الإعلانات و فريسة أرباح الآخرين.

---

(1)- د. عادل عبد الله الفهيم، "أسس وقواعد الادخار للأسرة" مجلة البيان، الامارات ، بتاريخ 27يناير 2013 ، ، "ص 7.

3- من المهم أن يكون لدى الرجل قائمة من الأولويات لحاجاته في مراحل حياته يحدّد فيها أوجه الصرف الرئيسية.

4- فتح حساب توفير وعدم استخراج خدمات الصرف على هذا الحساب، مثلا عدم استخراج بطاقة السحب الآلي و عدم استخدام الخدمات المصرفية على الانترنت لهذا الحساب.

5-تسديد مديونياتك لأنها مصاريف أكلت أموالك مقدما، فتسديدها نوع من أنواع التوفير بدلا من إنشاء مصرف جديد أو التزام مالي جديد عليك.(1)

(1)- المرجع السابق، ص8

4– غياب ثقافة الادخار :

يرى **ربيع عرموش** أن ثقافة الادخار موجودة في الأمثال الشعبية فقط ، فقد " تحوّل مجتمعنا إلى مجتمع استهلاكي بالدرجة الأولى و غابت ثقافة الادخار التي طالما وجدت في المجتمعات التقليدية " ، و إذا ركّزنا على الادخار كمبدأ ، فيمكننا القول أنه لم يسبق لأحد منّا أن لم يدخر في حياته، بدءاً من استخدام حصالة النقود في طفولتنا وصولاً إلى الودائع المصرفية طويلة الأمد، لكن عن الادخار كثقافة متداولة لدى أفراد المجتمعات ، فلا يمكننا أن ندّعي أنها حقيقة حاضرة في العقلية العربية.

أصبحت الحياة اليوم تركز على اللذة و المنفعة المادية و التي لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق المال . أضحى هذا الأخير شيئا أساسيا و هدفا منشودا من طرف المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية بما فيها الأسرة و ما زاد في تدهور الأمور هو تطور الاعلام و الاتصال بما فيها الهجمات الاعلانية التي أصبحت سلاحا في يد الشركات الانتاجية لإقناع المستهلك على اقتناء ما هو في غنى عنه و بمبالغ تفوق ميزانيته. ان البلدان الرأسمالية ، و على رأسها أمريكا عملت على تشجيع هذه الموجات التي من شأنها خلق و توليد حاجات جديدة لدى أفراد المجتمع، من جانب آخر ، فقد رحّبت باستحداث دولة الرفاهية على الرغم من أنها ظرفية لحلّ بعض المشكلات الآنية لأنه سرعان ما تبرز عقبات و مشاكل عويصة ذات أبعاد أخلاقية و مذهبية تمسّ المجتمع و الاقتصاد و باقي مجالات الحياة . يقول **موريس بروس** " ما من أحد خطّط لدولة الرفاهية و لم تكن دولة الرفاهية أبدا نتيجة مباشرة لأية فلسفة حياتية و اجتماعية ، بل في واقع الأمر ، مجرد حلول تراكمت عبر السنوات لمشاكل محددة [1] و يشير **ميردال** في نفس السياق أن عمليات التدخل الحكومي التي قامت عليها سياسة الرفاهية نجمت عن أحداث و لم تكن وليدة نظرية معينة [2]

---

(1)_ جاكلين روس ،الفكر الأخلاقي المعاصر ، ترجمة عادل العوا ، دار عويدات للنشر ، بيروت، لبنان، ط 1، 2002

(2)_ عادل العوا، أسس الأخلاق الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوحدة للنشر و التوزيع، دمشق، 1981، ص 246

أصبحت المجتمعات المعاصرة عامة و العربية على وجه الخصوص تشهد تحولا ملحوظا ، اذ تكمن مظاهر التحول الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي في مستويات التغير التي بدت على الأسرة الجزائرية و بالتالي على المجتمع ككل، و قد تتجلى مظاهر التحول هذه في استبدال طرائق العيش و أشكال الممارسات الثقافية التي أضحت تستند إلى مقاييس جديدة.

و على ذكر التحول الاجتماعي و الثقافي يقول **رولان بارث** أن التحوّل و التغير سنّة طبيعية في مسار المجتمع ، و في الفترة التي عرفت فيها الجزائر التعدّدية الحزبية السياسية وقعت تغيّرات كثيرة حوّلت مسار الحياة الاجتماعية و الثقافية (1) و لعل أبرز ظاهرة اقتصادية و اجتماعية انبثقت عن هذا التحول هو تنامي ظاهرة الاستهلاك لدى الأسرة الجزائرية. فمن الافرازات السلبية لهذه المرحلة أن التحول تجسد بانتشار سلوكيات مالية غريبة عن مجتمعنا وبروز ثقافة جديدة تؤيد المظاهر الاستهلاكية الزائدة فتجعل البعض منا يعيش واقعا غير واقعه .

و بالرغم من أن ظاهرة الادخار تعد ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية ، إلا أن " الفقر الذي تعاني منه البلدان النامية راجع إلى عدم قدرة الأفراد على الادخار، مما يعني انخفاض عرض رأس المال و انخفاض معدل النمو الاقتصادي" (2)

و في ظل الأجور الضعيفة مقارنة مع غلاء المعيشة و تدهور المستوى المعيشي، و تغيّر النمط الاستهلاكي، تعذّر علينا العمل بمبدأ الادخار و هرعت الأفراد في طرق أبواب البنوك طلبا لقروض تشبع بها رغباتها في اقتناء الكماليات.

إذن ، ما الدور الذي لعبته البنوك في قتل ثقافة الادخار؟

---

(1) _Roland Barthes, Essais critiques, points, Paris seuil, (s.d) p147

(2)_رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، مرجع سابق، ص 24

5- دور البنوك في قتل ثقافة الادخار:

إن الدور الذي لعبته البنوك في توجيه سلوك أفراد المجتمع و تحفيزهم على القروض الاستهلاكية و تشجيعهم على المضي قدما في إنفاق الأموال على سلع كمالية لا تندرج تحت قائمة الاحتياجات الأساسية للفرد اصبح واضحا ممّا وضع الكثير من هؤلاء المقترضين في مشاكل مادية، هم في غنى عنها، و ذلك بفعل تراكم الديون والأقساط. و تلك ظاهرة شهدها المجتمع الجزائري خلال العشرية الأخيرة ، اذ سارعت معظم الأسر الجزائرية في اقتراض الأموال من البنوك بفوائد معتبرة و ذلك للقيام بالأسفار المكلفة و لاقتناء سيارات تكون في أغلب الأحيان ضخمة و بمبالغ مالية باهظة .

كل هذا دفع السلطات الجزائرية للحد من منح هذا النوع من القروض الاستهلاكية لما أصبحت تثقل به كاهن الأفراد و كذا خوفا من تفاقم المشاكل الاجتماعية التي ترتبت عنها على المستوى الفردي بانتشار ظاهرة الانتحار لدى الأفراد الذين عجزوا عن تسديد ديونهم، و هذا ما قرأناه في العديد من الجرائد الجزائرية التي تناولت تصاعد هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري . أما على المستوى الجماعي ، فقد ساهمت القروض الاستهلاكية بشكل كبير في إجهاض معظم السياسات التنموية التي تبنتها الجزائر في مطلع القرن الواحد و العشرين لمواكبة الظروف الاقتصادية الراهنة خاصة في ظل العولمة . فبعد مرحلة استعمارية أنهكت ثروات و اقتصاد الدولة الجزائرية، أتت مرحلة ما بعد الاستقلال لإعادة التشييد حين بذلت الدولة الجزائرية كل ما بوسعها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقود و إنشاء عملة وطنية . فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري عن طريق تأميم البنوك الأجنبية و خلق بنوك جزائرية (1) وفرت هذه البنوك جمع من الخدمات أهمها الائتمان المتوسط الأجل و الائتمان الطويل الأجل لتحفيز الأفراد على التعامل مع البنوك بغية تعزيز ثقافة الادخار لديهم. لكن الواقع غالبا

---

(1) ـ عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر-سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي-1830-1960، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة للنشر ، ط1، 1983، ص 179

ما لا يتوافق مع المخططات و الاستراتيجيات المرسومة و هذا ما تجسد اذ كانت البنوك محدودة الفعالية و فشلت في تعبئة المدخرات المتوسطة و الطويلة الأجل و ظلت الموارد المستخدمة في التمويل تلك التي تستمدها من الخزينة العمومية. و لطالما فشلت كل المحاولات في سبيل تشجيع الأفراد علي التوفير و الادخار في شكل ودائع بنكية و دفاتر للتوفير و الاحتياط اذ بدت حصة التوفير في الشبكة الوطنية مقبولة من حيث النسب و لكن ضعيفة من حيث الحجم لأن الدخل الوطني كان في حقيقة الأمر ضعيف. بلغ التوفير عام 1939 نسبة 19،8% من مجموع السيولة النقدية .[1] أما التوفير الفردي المتعلق بتوفير الأسر فكان بدوره ضعيف بالرغم من خلق نظام الادخار المخصص للسكن في سنة 1971 و الذي كانت سياسته ترمي أساسا إلى تمويل السكن الاجتماعي باستعمال كل من المبالغ المدخرة و المال العام.

إضافة إلى هذا ، فأي مجتمع يعيش ويتعايش مع مؤثرات متنوعة ، داخلية و خارجية، تاريخية و جديدة ، و المجتمع الجزائري قد مر بظروف سياسية و اقتصادية و أمنية طارئة جعلت من مسار النمو و التحول يتحدد على ضوء تأثيرها ، و عليه يمكننا القول بأن التحولات الاجتماعية و الثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري بين 1990 و 2000 لم تنتج من مسار نمو طبيعي و عادي، يكون فيه المجتمع هو المنتج الأساسي لمظاهر لتحول ، لأن ثمة عوامل قسرية تدخلت في وقوعه، و يمكن إجمالها في العوامل السياسية الأمنية و الاقتصادية [2] و بالرغم من الإصلاحات الأخيرة التي انبثقت من سياسة تشجيع الادخار بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و اشراك النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية بتوسيع الخدمات المصرفية و التسهيلات الادخارية في مختلف نواحي القطر إلا أن مبدأ الادخار لا يزال غير معتمد من طرف كل الأفراد ، بل و على العكس فإن ضعف ثقافة الادخار لديهم

---

(1) أفكار مستقاة من ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الاقتصاد- فرع :تحليل اقتصادي، بطاهر علي ، جامعة الجزائر ، 2005-2006، بتفرق

(2)_Louis Martinez, La guerre civile en Algérie, Edition Kharthala , 1998, Mitidja Impression, Alger, 2003, p 21

تتسبب في تنامي ظاهرة الاستهلاك التي تنمي الرغبة في اقتناء كم من الكماليات و تقديمها على الضروريات و لو باللجوء إلى عملية الاقتراض من البنوك. لا زالت القروض التي تمنحها المؤسسات المالية المختلفة (العمومية و الخاصة) تشكل هاجساً للشباب بل استغلالاً لحاجاتهم في ظل البطالة التي تتغلغل بين أفراد هذه الشريحة في مجتمعنا و ترتفع مستوياتها من يوم لآخر حسب الإحصائيات الرسمية.

إضافة إلى هذا توفرت قروضا استهلاكية متعددة الغرض وضعت في متناول معظم الأسر الجزائرية متوسطة الدخل بفوائد معتبرة دفعت عددا هائلا من أفراد المجتمع إلى اقتنائها دون التفكير في النتائج الوخيمة التي تتمخض عنها. و هنا لا يمكننا أن ننكر الدور الذي لعبته البنوك في إغراء المواطن بالقروض بشتى أنواعها فأصبح مجتمعنا يعاني من مشكلة خطيرة هي الاقتراض، بل و الأخطر منها أنها أصبحت السمة الأساسية للحياة، حيث أصبح المواطنين و بسبب الحاجة و الخوف من المستقبل يسعون إلى الاقتراض من دون أسباب.

و إن هذه القروض لا تساهم في علاج الفقر والبطالة، بل أنها تزيد في تفاقم المشاكل المادية ولا تعالجها بل تؤجل سدادها إلى فترة قادمة فقط و الكثير ممن يلجئون إلى مثل هذه القروض لا يستطيعون سدادها بسبب نقص الخبرة في التعامل مع البنوك المصرفية و كذا في ظل الغلاء المستمر للمعيشة و على وقع الأزمات الاقتصادية الحالية ؛ الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الاقتصاد الوطني ويتسبب في مشاكل اجتماعية عويصة.

و على ذكر تلك المشاكل فمن الآثار الاجتماعية المتعددة التي تترتب على سلوك الاقتراض العبء المادي الذي ينعكس سلبيا على ميزانية الأسرة و بشكل يومي فيتعذر عليها توفير بعض المطالب الضرورية، و هذا ما يفتح ثغرة أمام المشاكل الاجتماعية و الأسرية فينعكس هذا على المجتمع ككل. فإن ظاهرة الديون ما زالت بحاجة للمعالجة من كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمالية، فهذه الثقافة في حد ذاتها لا تتناسب مع عادات وتقاليد مجتمعاتنا العربية المسلمة و تتنافى مع توصيات ديننا الحنيف فيما يخص الربح الربوي.

أما الاقتراض للكماليات والتنافس في المظاهر والإسراف فهذه ثقافة لابد من محاربتها اجتماعياً والعمل على تشجيع و تعزيز ثقافة الادخار بدلاً منها لما لها من مزايا على المستوى الفردي و الجماعي . فتعميق ثقافة الادخار مسؤوليتنا جميعاً، والمطلوب منا ترسيخها في عاداتنا و تقاليدنا من خلال تعليم أبنائنا الفرق بين الحرص والبخل ومخاطر الانجرار وراء الاستهلاك غير الرشيد، وتقليد الآخرين في تبني سياسة الاستهلاك المفرط.

و هنا تستوقفنا نقطة مهمة و هي تداول العديد من المصطلحات عند تناول موضوع الادخار، فقد ترد كلمة استثمار، استهلاك، اكتناز، احتياط أو حتى البخل و الشح والاسراف و التبذير، و عليه فمن الضروري التعرض الى هذه المفاهيم الأساسية للولوج الى صلب موضوعنا .

6-مفاهيم أساسية:

6-1-الاستثمار: هو انفاق المال من أجل شراء سلع رأسمالية جديدة تساهم في زيادة المخزون من رأس المال الثابت و في زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع، و يقصد بالسلع الرأسمالية الجديدة الأبنية و المعدات و الآلات و التجهيزات الصناعية على اختلاف انواعها التي تنتج حديثا.(1) و هو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة أو الفرد أو الدولة دفعها حاليا مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هده الأموال. و حسب كينز فهو ارتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت، و للاستثمار أنواع هي:

1- التكوين الرأسمالي الثابت: و يشمل هذا كل الآلات و المعدات و الأجهزة المختلفة و المباني و العقارات المستخدمة عملية الانتاج.
2- التغير في المخزون: و هي شراء الآلات و قطع الغيار لمواجهة المستجدات الانتاجية الطارئة ، فمثلا عند شراء معدات ألمانية المنشأ، نرى أن المنتج قد اشترى معها العديد من قطع الغيار خشية تعطل

---

(1)- أحمد أشقر، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 119

احلال القطع الجديدة مكان التالفة سيحول دون تعطيل عملية الانتاج بالكامل، بانتظار وصول البديل من ألمانيا، و بهذا فان تراكم مثل هذه المعدات و قطع الغيار يكوّن ما يسمى بالمخزون، و تدخل حساباته تحت طائلة الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة.

3- المشاريع الانشائية و الاسكانية: يعتبر بناء المنازل و الانشاءات جزءا هاما من الاستثمارات حتى و لو كان البناء للإقامة الدائمة ، ويندرج هدا الجزء تحت مسمى قطاع الانشاءات .

4- الاستثمار العام و الاستثمار الخاص: قد يقوم شخص او مجموعة أشخاص بالاستثمار تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات لخاصة، بينما قد يقوم بالاستثمار في شركات تابعة للدولة الحكومية او ما يطلق عليها بالقطاع العام.

و قد يكون معيار التفرقة بينهما قائما على أساس الهدف النهائي الذي يبغي على المستثمر تحقيقه.(1)

و بهذا يمكننا القول أن الاستثمار يجب أن يكون واحدا من أهم أهداف الادخار، فما الهدف من ادخار أموال و تركها راكدة ما لم نحركها و ننميها بطريقة ذكية في مشاريع رسمية تعود علينا بالربح المشروع ؟ ومن أين يمكن للأفراد الحصول على أموال قد ندفعها بهدف استثماره ما لم نقم بادخاره أوّلا ؟ لكن ما هي محددات القرار الاستثماري ؟

ان في الرجوع الى الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي يستلزم التطرق الى الدافع وراء الانفاق الاستثماري. يقول الدكتور خالد واصف الوزاني: "ان المستثمرين يتوجهون نحو شراء البضائع الرأسمالية (الاستثمارية) اذا توقعوا الحصول على أرباح منها، أي اذا كانت العوائد من الاستثمار أكبر من التكاليف المترتبة عليه" (1) . يتوقف الاستثمار الصحيح على ثلاثة عناصر أساسية و هي:

---

(1)- خالد واصف الوزاني، مبادىء الاقتصاد الكلي، الطبعة التاسعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص175

*العوائد: يعرف العائد على انه المبالغ النقدية التي يجنيها المستثمر من جراء العملية الانتاجية التي أسهم بها. و تزداد هذه العوائد بزيادة المبيعات.

*التكاليف: المحدد الثاني للاستثمار هو التكاليف ، بيد أن السلع الرأسمالية تستعمل لسنوات عديدة، وعليه فمن الصعب حصر تكاليفها و اعتبارها كالسلع الاستهلاكية. لذا يجب القيام باحتساب تكاليف رأس المال على أنها سعر الفائدة على الاقتراض ، ويعود هذا الى افتراض أن صاحب العمل يقوم باقتراض المبالغ المطلوبة للاستثمار من القطاع المصرفي . و بهذا فان تكلفة الاستثمار هي سعر الفائدة الذي سيدفعه المستثمر للبنك مقابل القروض

*التوقعات: العنصر الاخير يتعلق بالتوقعات الايجابية حول الأوضاع الاقتصادية و الاستقرار الاقتصادي فان الاستثمارات تتجه نحو التزايد..(2)

و هنا تبرز أهمية الادخار في عملية الاستثمار، ففي حالة ما اذا كانت المبالغ المخصصة للاستثمار هي ثمرة جهد فردي في الادخار لمدة من الزمن لا داعي لاحتساب تكلفة الاستثمار على أنها الفائدة الواجب دفعها للمصارف مقابل القرض الذي موّل المشروع ، و بهذا فان المبالغ التي سيجنيها المستثمر هي أرباح صافية يمكنه اعادة استعمالها في مشاريع استثمارية مستقبلية . فلا اقتراض و لا فوائد تدفع لقاءه قد تهدد مشروعية الربح من الناحية الدينية (الربح الربوي).

من جهة أخرى ، و من خلال تحقيق العائد بفعل توظيف المال في مشارع استثمارية، يجب أن يكون للاستثمار أهدافا لتحقيق رفاهية الأفراد و المجتمعات. تتمثل هذه الأهداف على المستوى الفردي في ما يلي :

---

(1)- (2)- المرجع السابق ، ص 177

- تكوين الثروة و تنميتها: و يقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك المادي لأجل على أمل تكوين الثروة في المستقبل و تنميتها.
- تأمين الحاجات المتوقعة و توفير السيولة: فمن خلال مواجهة تلك الحجات يسعى المستثمر وراء تحقيق الدخل المستقبلي.
- المحافظة على قيمة المنتوجات: عن طريق سعي المستثمر الى التنويع في مجالات استثمارية حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار و تقلبها.

أما على المستوى الجماعي فيهدف الاستثمار الى :

- زيادة الانتاج و الانتاجية مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه و بالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.
- توفير الخدمات للمواطنين و المستثمرين
- توفير فرص عمل و تقليل نسبة البطالة
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة (1)

و هنا نرى أن وجه الاختلاف بين الادخار و الاستثمار هو أن الادخار هو الاحتفاظ بجزء من المال المدخر للمستقبل بأسلوب بعيد عن كل أنواع المجازفة و المخاطرة كأداة للوفاء بالاحتياجات الخاصة قصيرة الأجل (النفقات الطارئة) اذ يمكن الحصول عليه في أي وقت بينما المستثمر فهو يرغب في أن تنمو قيمة مدخراته لتحقيق أهداف طويلة الأجل ولا يمكنه استعماله أي وقت شاء لأن ذلك قد يفقده أرباحه المستقبلية.

---

(1)- بيرنارد بيرنييه،عبد الامير ابراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، ص 162

الجذير بالذكر هنا هو أن الادخار هو الأصل في مبدأ التدفق الاقتصادي لأن المال لمدخر لا يخرج من حلقة التداول ، بل يصب في أوعية الاستثمار مما يؤدي الى انماء الدخل العام و بالتالي الدخل الخاص. اذن، متى يتحول الادخار الى اكتناز ؟

6-2-الاكتناز: لقد مارس الانسان الاكتناز منذ أقدم العصور و قد كشفت التنقيبات في مجال علم الآثار و الانثروبولوجيا عامة عن قرائن يستدل بها للكشف عن حقيقة تداول عملية الاكتناز في معظم الحضارات القديمة. اذ لم تقتصر هذه العملية على الكنوز من معادن نفيسة كالذهب و الفضة بل و كان يلجأ بعض الأفراد الى اكتناز المؤونة و الحاجات الضرورية و اخفائها عن الأعداء و من قساوة الطبيعة و مخلوقاتها المتنوعة.

اذن ، ماذا نعني بالاكتناز؟

الاكتناز هو جمع المال و تكديسه و الاحتفاظ بالمتراكم منه نقدا سائلا مدة زمنية غالبا ما تكون طويلة، و الكنز في اللغة هو المال المدفون، و بذلك يظل المال المكتنز مجمدا بعيدا عن التداول ، و من دون فائدة مباشرة أو نفع اقتصادي.و الاكتناز غير الادخار اذ تختلف طبيعته عن الادخار اختلافا كبيرا. فالادخار هو عملية اقتصادية ايجابية و مفيدة لأنه المصدر الأولي للاستثمار الذي يولد منه الدخل الجديد. اما الاكتناز فهو ظاهرة عقيمة اقتصاديا و سلبية اجتماعيا. لماذا؟

لأن الاكتناز هو تجميد للمدخرات بأسلوب لا يعدو كونه جمع من التراكمات في المخزون مما يجعل المال بعيدا عن حركة النمو و الانماء. ان الاكتناز في النظريات الاقتصادية يمثل ذلك الجزء المتبقي من مجمل عملية الادخار بعد عملية تحويل الادخارات الى استثمارات(1)

فما هي دوافع الاكتناز؟

---

(1)- عمر بشار كبارة، " الادخار و الاكتناز" ، مقالة منشورة على الرابط الاكتروني http://www.arab_ency. com

للاكتناز دوافع عدة ينطلق بعضها من رسوخ العادات الاجتماعية ، و يتأصل بعضها الآخر في ماهية الاكتناز نفسه ومنابعه النفسية السيكولوجية كالشح و البخل و الشجع و حب الاكتساب و الاختزان . للاكتناز دوافع اخرى لكثر موضوعية و هي الحيطة و الاستقلال المادي و الأمان عند بعض الأفراد الذين يلجؤون الى الاكتناز خوفا مما قد يخبئ لهم المستقبل .

و للاكتناز مفهوما خاصا في الفقه الإسلامي، قال سبحانه وتعالى" :يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ" وقال تعالى: "كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى * نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى * تَدْعُو مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى * وَجَمَعَ فَأَوْعَى."

و يقول الإمام القرطبي :واختلف العلماء في المال الذي أديت زكاته هل يسمى كنزًا أم لا، فقال قوم نعم. وقال قوم: ما أديت زكاته فليس بكنز. قال ابن عمر: ما أدي زكاته فليس بكنز وإن كانت تحت سبعين أرض، وكل ما لم تؤد زكاته فهو كنز وإن كان فوق الأرض.

ويقول ابن كثير: وأما الكنز فقال مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة. وروى الثوري وغيره عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: ما أدي زكاته فليس بكنز وإن كانت تحت سبعين أرضًا، وما كان ظاهراً لا تؤدى زكاته فهو كنز. ويقول الشيخ طنطاوي جوهري: المراد بالمال المكنوز ما لم تؤد زكاته ولو لم يكن مكنوزاً. قال صلى الله عليه وسلم "ما أدي زكاته فليس بكنز" (1)

---

(1)- كتاب السلف، صحيح سنن أبي داود، تحقيق الألباني، ج1، المكتب الإسلامي، 1409هـ.، ص290

وقال الأستاذ الدكتور محمد عبد الله العربي: فالتقتير وما يقترن به من اكتناز الذهب والفضة أو غيرهما من وسائل النقد يحول دون نشاط التداول النقدي، وهو ضروري لإنعاش الحياة الاقتصادية في كل مجتمع. فحبس المال تعطيل لوظيفته في توسيع ميادين الإنتاج وتهيئة وسائل العمل للعاملين.

وقد أثار الإمام القرطبي مسألة "من لم يكنز ومنع الإنفاق في سبيل الله، فقال: قال علماؤنا: ظاهر الآية تعليق الوعيد على من كنز ولا ينفق في سبيل الله، وينهض للواجب وغيره، غير أن صفة الكنز ينبغي ألا تكون معتبرة فإن من لم يكنز ومنع الإنفاق في سبيل الله فلا بد أن يكون كذلك، إلا أن الذي يخبأ تحت الأرض هو الذي يمنع إنفاقه في الواجبات عرفًا فلذلك خص الوعيد به.

ومفهوم الاكتناز في الفكر الإسلامي يشمل منع الزكاة وحبس المال: ومنع الزكاة منع للإنفاق في سبيل الله لأن الزكاة واجبة في سبيل الله وحق ثابت في المال. وإيجاب الزكاة في المال النامي بالقوة أو بالفعل ينطوي ضمنا على محاربة اكتناز النقود وتجسيدها وحبسها وتعطيلها عن أداء وظائفها الأساسية، إذ إن النقود مالٍ نام حكما وبالقوة وإيجاب الزكاة فيها ولو لم يكن لها نماء بالفعل مدعاة لعدم اكتنازها بل إنه مدعاة لتوجيهها للاستثمار والتنمية لكي يكون إخراج زكاتها من النماء لا من رأس المال.

يقول الزيلعي: إن الواجب جزء من الفضل لا من رأس المال لقوله تعالى "وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ" أي الفضل، والنمو إنما يتحقق في الحول غالبا فأقيم السبب الظاهر وهو الحول مقام المسبب وهو النمو، قال صلى الله عليه وسلم "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول" ولذلك ضرب الحول مدة لتحصيل النماء.(1)

يقول الإمام القرطبي" :وقيل الكنز ما فضل عن الحاجة. روي عن أبي ذر وهو مما نقل من مذهبه، وهو من شدائده . ومما انفرد به رضي الله عنه. قلت: ويحتمل أن يكون مجمل ما روي عن أبي ذر في هذا ما روي أن الآية

---

(1)- صحيح الجامع الصغير للسيوطي، تحقيق الألباني ج1، ص550

نزلت في وقت شدة الحاجة وضعف المهاجرين وقصر يد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كفايتهم ولم يكن في بيت المال ما يشبعهم وكانت السنون جوائح هاجمة عليهم، فنهوا عن إمساك شيء من المال إلا قدر الحاجة. ولا يجوز ادخار الذهب والفضة في مثل ذلك الوقت. فلما فتح الله على المسلمين ووسع عليهم أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم في مئتي درهم خمسة دراهم وفي عشرين دينارًا نصف دينار، ولم يوجب الكل واعتبر مدة الانماء فكان ذلك منه بيانًا صلى الله عليه وسلم.

ويقول: روى أبو داود عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية "والذين يكنزون الذهب والفضة" قال: كبر ذلك على المسلمين فقال عمر: أنا أفرج عنكم، فانطلق فقال: يا نبي الله، إنه كبر على أصحابك هذه الآية فقال: "إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم وإنما فرض المواريث لتكون لمن بعدكم" قال: فكبر عمر. ويقول الإمام القرطبي: "قرر الشرع ضبط المال وأداء حقه. ولو كان ضبط المال ممنوعًا لكان حقه أن يخرج كله وليس في الأمة من يلزم هذا. وحسبك حال الصحابة وأموالهم رضوان الله عليهم." قلت هذا الذي يليق بأبي ذر رضي الله عنه أن يقول به، وإن ما فضل عن الحاجة ليس بكنز إذا كان معدًا لسبيل الله. (1)

فالفرق بين اكتناز النقود والادخار في الفكر الإسلام هو أن الادخار يختلف عن الاكتناز المنهي عنه، وكل ما فضل عن الحاجة وهو يمثل الادخار على المستوى الفردي ليس بكنز إذا كان معدًا لسبيل الله، وسبيل الله هو سبيل النفع والخير العام وسبيل المصلحة العامة وسبيل إعلاء كلمة الله ونصرة الإسلام وأهله وقوتهم.

فإذا ادخر الشخص بعض ماله وأمسك الفضل من كسبه الطيب –بعد إنفاقه بقصد– وقدمه لمواجهة احتمالات المستقبل وليوم فقره وحاجته فليس ذلك بكنز. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "رحم الله امرأ اكتسب طيبًا، وأنفق قصداً، وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته."

---

(1)– كتاب السلف، صحيح سنن أبي داود، مرجع سابق، ص 98

وإذا أمسك الشخص بعض ماله عدة للسيولة النقدية فليس ذلك بكنز. قال صلى الله عليه وسلم "لا عليك أن تمسك بعض مالك فإن لهذا الأمر عدة". وقال صلوات الله وسلامه عليه "أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك." والنماء والتنمية تتحقق بالاستثمار لا بكنز المال وحبسه، لذلك كان الاستثمار وكانت التنمية إعدادًا لسبيل الله وقوة المسلمين، وكان الاكتناز صدًا عن سبيل الله.

إن المال المزكى —وهو مالٍ نام- يمر في كل حول بعملية أو عمليات استثمارية ليكون إخراج زكاته من نمائه لا من رأسماله. وبذلك يطيب المال ويطيب المجتمع بأداء زكاته ويطيب به مالكه ويطيب به الاقتصاد القومي باستثماره ومداومة الاستثمار. وقد كان عمر بن الخطاب —أبو المالية والاقتصاد الإسلامي- ينصح المسلمين بالادخار من عطائهم واستثماره فقد روى خالد بن عرقطة القدري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال له: "فلو أنه إذا خرج عطاء أحد هؤلاء ابتاع منه غنمًا فجعلها بسوادهم فإذا خرج عطاؤه ثانية ابتاع الرأس والرأسين فجعله فيها فإن بقي أحد من ولده كان لهم شيء قد اعتقدوه وإني لأعم بنصيحتي من طوقني الله أمره فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "من مات غاشًا لرعيته لم يرح ريح الجنة". ها هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوجه ما فضل عن الحاجة لا للاكتناز بل للادخار والاستثمار ومداومة الاستثمار.(1)

على صعيد آخر فقد كان لابن خلدون نظرته الخاصة للاكتناز وانكماش التيار النقدي على المستوى الحكومي ، و يقدم مفهومًا للاكتناز وحبس المال على المستوى الحكومي فيقول: فإذا احتجز السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية، وانقطع أيضًا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم، وقلّت نفقاتهم جملة وهو معظم السواد، ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق مما سواهم، فيقع الكساد حينئذ في

---

(1)- شوقي اسماعيل ، مفاهيم إسلامية في النقود والفرق بين الإكتناز و الادخار ، مجلة " المسلم المعاصر"، عدد 14،ربيع الثاني – جمادى الثاني، 1398هـ/ أبريل- يونيو، 1978، ص ص 97-99 .

الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل الخراج لذلك؛ لأن الخراج والجباية إنما يكون من الاعتماد والمعاملات ونفاق –رواج– الأسواق وطلب الناس للفوائد والأرباح، ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة أموال الناس حينئذ بقلة الخراج. فإن الدولة كما قلنا هي السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصلها ومادتها في الدخل والخراج، فإن كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه. فالمال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان منهم إليه ومنه إليهم، فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية، سنة الله في عباده.

وقد أورد ابن خلدون نص الكتاب المشهور الذي كتبه طاهر بن الحسين لابنه عبد الله بن طاهر لما ولاه المأمون الرقة ومصر وما بينهما عهد إليه فيه و وصّاه بجميع ما يحتاج إليه في دولته وسلطانه ومما كتبه في هذا الكتاب ما نحن بصدده:

"واعلم أن الأموال إذا كنزت وادخرت في الخزائن لا تنمو وإذا كانت في صلاح الرعية وعطاء حقوقهم وكف الأذية عنهم نمت وزكت وصلحت به العامة وبرحت به الولاية وطاب به الزمان واعتقد فيه العز والمنفعة" .و يقول أيضا : "أعلم أنك جعلت بولايتك خازنا وحافظا وراعيا وإنما سمى أهل عملك رعيتك؛ لأنك راعيهم وقيمهم فخذ منهم ما أعطوك من عفوهم ونفّذه في قوام أمرهم وصلاحهم وتقويم أودهم. وأنظر هذا الخراج الذي استقامت عليه الرعية، وجعله الله للإسلام عزا ورفعة لأهله توسعة ومتعة موزعة بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية والعموم، ولا تأخذون منه فوق الاحتمال له ولا تكلف أمرًا فيه شطط. "

وهكذا يقرر ابن خلدون وغيره منذ أكثر من ستة قرون أن المال يتردد بين الرعية والسلطان، منهم إليه ومنه إليهم، وهو ما يقرره أساتذة وعلماء الاقتصاد من وجود تيار نقدي متدفق من الأفراد إلى الدولة ومن الدولة إلى الأفراد، وأن توسيع أو انكماش التيار النقدي يمكن أن ينشأ في أي نقطة من الدورة النقدية.

---

(1)- المرجع السابق ، ص 109

ويحذر ابن خلدون وغيره الحاكم من الآثار السيئة الوبيلة التي تترتب على حبس الإيرادات العامة وأموال الدولة في خزائنها ويؤكدون أهمية الإنفاق الحكومي في شتى صوره وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

و كخلاصة لكل هذا ، يكننا القول أن العلاقة بين الادخار و الاستثمار والاكتناز جد قوية و الفرق بينهم يكمن في درجة ادراك الفرد لمنافع و مساوئ كل منهم ، فالحدود بينهم تبقى رفيعة اذ يجب على المرء أن يفرق بين فضيلة الادخار التي حبب إليها الإسلام ورغب بها لان الادخار يعتبر واحدا من أهم وسائل تحسين المعيشة وزيادة الثروة وفيه محاكاة لفطرة الإنسان وحبة للمال ورغبته في الاحتفاظ به ولكنها وسيلة مباحه منضبطة وفق ما أراد الله دون بخل أو تقتير وبين الاكتناز هذه الصفة المذمومة لأن الادخار وسيلة من وسائل سد الحاجة للفرد والأسرة والمجتمع وكذلك وسيلة لتوفير السيولة المطلوبة للمصارف إضافة إلى أنها احتياط نقدي لمواجهه الطوارئ المصرفية والأزمات المالية . بينما الاكتناز هو إخراج للنقود من دائرة الفعل الاقتصادي وحرمان المجتمع منها وتعطيلها على المساهمة في إنعاش وتحريك عجلة الاقتصاد. فالاكتناز ناجم عن البخل وعن حرمان العباد المستحقين من الحقوق المفروضة على المال كالزكاة والصدقة وغيرها إضافة الى حرمان المصارف من السيولة اللازمة لمتابعه الأعمال وتقديم الخدمات الاستثمارية والاستهلاكية الضرورية لحياة المجتمع .

و يبقى الاستثمار أحسن وسيلة تساهم في بث الشعور بالمسؤولية والإحساس بالواجب لدى المدخر كما تنمي عنده الرغبة في المشاركة الاقتصادية وتحبب إليه المساهمة في بناء اقتصاده الخاص واقتصاد بلاده ، وتجعله يشعر بقيمة نفسه وبأهميته كشخص فاعل في المجتمع . لذا يجب الحرص على تنميتها لدى الأفراد وتوفير السبل المناسبة لهم لممارستها كتوفير الأوعية الادخارية المناسبة لهم من قبل المصارف إضافة إلى فتح النوافذ والفروع القريبة من مناطق سكناهم والوصول إليهم في مواقعهم ، وتعتبر المدخرات من أهم سبل التنمية في الاقتصاديات المختلفة وقد أدركت أهميتها الشعوب والأمم. من جانب آخر ، يجب التأكيد على الفرق بين الادخار و الاحتكار ، فالحدود بينهما جد رفيعة. لكن ماذا نعني بالاحتكار؟

6-3- الاحتكار:

قد تشترك بعض الألفاظ بمعان متقاربة من مفهوم الادخار مع وجود بعض الفروق الدقيقة، ومن هذه الالفاظ ذات الصلة ، نجد الى جانب الاستثمار و الاكتناز ما يسمى بالاحتكار.

الاحتكار في اللغة : هو حبس الشيء انتظارا لغلائه (1) وفي الشرع :هو اشتراء طعام و نحوه و حبسه الى الغلاء (2) و على هذا المفهوم يكون الادخار أعم من الاحتكار، لأنه يكون فيما يضر ، و منهم من حصره بالطعام دون غيره ، على خلاف بين العلماء، ليس هذا موضعه.

و قد كان للعلامة ابن خلدن موقفا من الاحتكار في نظريته الاقتصادية، وما يميز نظرياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية أنَّ أكثرها قابل للتطبيق في كل زمان ومكان. يقول د. .سليمان الشحومي، خبير استثمار وأسواق مالية، أن ابن خلدون تناول الاحتكار في أكثر من مرة في مؤلفاته، وبيَّن أنَّه أعظم ألوان الظلم الذي يؤدي إلى إفساد العمران والدولة، وعرَّفه بأنه التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أموالهم بأبخس الأثمان، ثُمَّ فرض البضائع عليهم بأعلى الأثمان على وهم الغصب والإكراه في الشراء والبيع، وبيَّن أنَّ نتيجة ذلك يؤدي إلى كساد الأسواق، وتوقف معاش الرعايا، وبيَّن سبب لجوء الدولة أو السلطان إلى الاحتكار هو حاجتهما إلى الإكثار من المال بأخذهم بأسباب الترف، فتكثر نفقاتهم، فيرفعون الجبايات، ولا يزال الترف يزيد والجبايات تزيد وتشتد حاجة الدولة إلى المال فتدخل في مزاحمة الناس في نشاطاتهم الاقتصادية وتجنح للاحتكار.

على صعيد آخر ، بيَّن ابن خلدون حكم الشرع للاحتكار بتحريمه، وقد استند في ذلك على قول النبي صلى الله عليه وسلم «المحتكر عاص وملعون»، وذلك لرفع الضر عن الناس ووقايتهم من المحتكرين في حبس الأقوات وغيرها

---

(1)-لسان العرب ، مرجع سابق، ص 408

(2)- حاشية ابن عابدين، دار الفكر للطباعة و النشر، بيروت، 2000، ص 398

من ضروريات الحياة.(1)

خاتمة:

وعلى ضوء ما ذكرناه ، يمكننا القول أن الادخار أساس النماء و التنمية شرط ارتقائه الى استثمار ليعود بالنفع على صاحبه و المجتمع ككل ، أما الاكتناز و الاحتكار فيعدّان ظاهرتان سلبيتان علينا نبذهما و كذا الاستجابة لتوصيات ديننا الحنيف الذي حلل الأولى شرط تأدية الزكاة التي تعتبر ركنا من أركان الاسلام ، و نهى عن الثانية لكونها من السلوكيات التي يجب محاربتها بشدة في مجتمعاتنا العربية الاسلامية.

---

(1)- .سليمان الشحومي، كيف تفكر بالادخار، وما هو الادخار ؟ مجلة المنار الأعداد 75، 76، 77، 1424هـ، مقال منشور على موقع الالكتروني www.akulah.net

الفصل الرابع:

موقف الجزائر و بعض الدول العربية من الادخار

مقدمة :

عرفت السنوات الأخيرة تناميا كبيرا للقروض الاستهلاكية في الكثير من الدول العربية على غرار دولتنا و مجتمعنا نحن ، فقد أصبح الجزائري يلجأ إلى القروض في كل شيء، في اقتناء السيارات والسكنات و الأثاث والأواني المنزلية...الخ وبسبب تجاهل الجزائريين لعواقب الاستدانة المفرطة وتعوّدهم على المصطلح الذي أصبح مألوفا لدى مختلف شرائح مجتمعنا من أغنياء و فقراء و شباب و كهول و هو " مسح الديون".

ان هذه العملية و التي شملت كمّا هائلا من الديون ، خاصة في المجال الفلاحي و تربية المواشي و كذا القروض التي منحت في أول البرامج لتشغيل الشباب الجزائري ، كانت مبادرة حسنة في نواياها من شأنها تشجيع المواطنين على العمل بطرق و سبل أحسن لعدم الوقوع في المديونية . لكن ، من خلال تجربتنا نحن ، و على اثر احتكاكنا اليومي و الدائم مع المواطنين الوافدين على البنوك ، انتشرت أفكارا خاطئة حول القروض و الديون التي تترتب عنها ، على أنها ديون لا تسدد، فتسّبب ذلك في دخول الكثير من الأسر الجزائرية في دوامة يصعب الخروج منها، نتيجة كثرة اقتراضهم وعدم قدرتهم على تسديد الأقساط الخاصة بها.

من جهة أخرى ، و في ظل انخفاض القدرة الشرائية، أصبح القرض الحل الوحيد أمام الكثير من المواطنين لاقتناء حاجياتهم الباهظة الثمن من منازل و سيارات ....فلجأت كثير من العائلات الجزائرية إلى اعتماد القروض الاستهلاكية ، وهي الطريقة التي تبناها المجتمع الأمريكي منذ عشرات السنوات لتوفير الفرص لدى الأسر لاقتناء ما تحتاجه من ضروريات الحياة بطريقة التقسيط المريح. ولمعرفة مدى انتشار ذات التعامل داخل المجتمع الجزائري، ارتأينا عرض نتائج استطلاع آراء بعض المواطنين الجزائريين ، قامت به الصحفية ص. بورويلة على أفراد اعتمدوا على القروض الاستهلاكية بغرض قضاء عديد احتياجاتهم الأساسية فتقول :

" تعتبر السيارة من الضروريات التي تحتاج إليها العائلات الجزائرية في تنقلاتها اليومية سواء للعمل أو للدراسة أو لأمور أخرى، وقد انتعش مجال شراء السيارات في السنوات الأخيرة بعدما لجأت عديد من البنوك سواء الوطنية أو الأجنبية التي ولجت السوق الجزائرية

منذ سنوات إلى اعتماد القرض الموجه لتمويل شراء السيارات الجديدة، وهو ما جعل الإقبال عليها يزداد سنة بعد أخرى رغم أن قيمة الفائدة التي تفرضها ذات البنوك مرتفعة، حيث تصل 11 بالمائة من قيمة القرض، لكن ما باليد حيلة يقول عديد المواطنين الذين قابلناهم والذين أكدوا لنا أنه لولا صيغة القروض المعتمدة لما تمكّنا من اقتناء سيارة جديدة، غير أن الإشكال المطروح حاليا لدى عديد الأشخاص الذين اعتمدوا القرض البنكي يتمثل في سياسة بعض البنوك الأجنبية ومنها الفرنسية المعتمدة بالجزائر، حيث عمد أحد أكبر تلك البنوك، وبعد استقطاب اهتمام مئات إن لم نقل آلاف الجزائريين بسبب التسهيلات التي اعتمدها إلى سياسة العقوبات المالية، وعن هذه النقطة أكد لنا عديد المواطنين الذين اختاروا هذا البنك لتمويل سياراتهم أنه في الوقت الذي كانت فيه الغرامة المالية التي يعاقب بها البنك زبائنه حينما يتجاوزوا المدة المحددة للتسديد لا تتجاوز 200 دج، باتت ذات الغرامة منذ أشهر تقارب 2000 دج، ليضيف محدثونا أن الأجل الذي حدده ذات البنك بتاريخ الخامس من كل شهر لا يتوافق ومواعيد تلقي الرواتب الشهرية.

وعن هذه النقطة أكد لنا السيد "فاتح" إطار بإحدى الشركات الجزائرية أنه لا يتلقى راتبه الشهري إلا في حدود تاريخ 15 من كل شهر، ليتساءل قائلا "بالله عليكم من أين لي بـ15 ألف دج وهو المبلغ الذي أسدده شهريا كي أدفعه في الوقت الذي حدده ذات البنك"، ليضيف قائلا إن السياسة التي اعتمدها ذات البنك منذ أشهر جعلني أدفع 2000 دج إضافية كل شهر لأنه من المستحيل أن أوفر المبلغ المطلوب علي تسديده خارج مرتبي الشهري.

من جهته أكد لنا صحفي جزائري أن زوجته الأستاذة الجامعية اقتنت سيارة بالتقسيط، معتمدة على خدمات ذات البنك الأجنبي المعتمد بالجزائر، ليطرح لديها ذات الإشكال، علما بأن رواتب أساتذة الجامعات لا تصرف إلا بدءا من السابع أو الثامن من كل شهر، مضيفا أنهم باتوا مجبرين على دفع الغرامة المالية المقدرة بـ2000 دج كل شهر، ليقر عديد ممن تحدثنا إليهم أن اقتناءهم للسيارات باعتماد القرض البنكي بات نقمة عليهم، خاصة وأن هوامش الفائدة التي تفرضها أغلبية البنوك تثقل كاهل المواطن البسيط. يحدث هذا في الوقت الذي تعمد كل البنوك إلى استرجاع أرباحها خلال السنة الأولى للقرض، حيث تمنع ذات البنوك زبونها الذي حصّل مثلا على مال يمكّنه من تسديد قرضه في الأشهر الثلاثة الأولى، ولا تسمح بذلك إلا بعد اكتمال تسديد الديون .

أما عن القروض السكنية والتي انفردت بعض البنوك الوطنية في اعتمادها وعلى رأسها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، فتختلف نسب الفوائد المتبعة بها، لكنها تبقى الوسيلة الوحيدة التي تمكّن الجزائري من اقتناء سكن، وعن هذه النقطة أكد لنا السيد مصطفى أستاذ ثانوي، أنه اعتمد على قرض أحد البنوك الجزائرية لشراء سكن مكون من 03 غرف بلغ سعره 260 مليون سنتيم، مضيفا أن

المبلغ الذي يسدده شهريا وعلى مدار 15 سنة هو 14 ألف دج، وعن رأيه في صيغة القروض، قال إنها حلول مفرحة ظرفيا لأنها طبعا تحل الإشكال، لكنها تدخل الشخص في دوامة لا تنتهي، خاصة وأنه من غير الممكن أن نتفادى القرض عند حدوث ظرف طارئ مثلا، حيث يتم الاقتطاع مباشرة من البنك الذي أستلم عنده مرتبي وهو ما يشعرني بأنني مرهون وعائلتي ككل، خاصة وأن زوجتي لجأت لقرض ثان خاص بالسيارة..." (1)

يجسد هذا المقال معاناة بعض شرائح مجتمعنا مما قد يترتب على القروض البنكية، كما يستعرض محطات نراها أساسية عن تجربة العوائل الجزائرية مع بعض البنوك العمومية و الخاصة التي أضحت تستغل حاجة الفرد الى المال لتفرض عليه واقعا صعبا في ظل غياب الوعي الاقتصادي الصحيح، و هنا يستوقفنا سؤال هام و جوهري في اطار بحثنا هذا و هو: أين الادخار من كل هذا ؟ ما موقف الأسر الجزائرية من عميلة الادخار ؟ و هل يبقى الادخار موجودا في أمثالنا و مقولاتنا الشعبية فقط ؟

(1)–ص. بورويلة، " يلجأون إلى "السلفية" لاقتناء سكنات وسيارات وحتى الأثاث والأواني الجزائريون والقروض البنكية..بدايتها حلم ونهايتها كابوس" ، مقال منشور بجريدة الخبر اليومية على الرابط الالكتروني http://elkhabar.com/dossier/?ida=154246&idc=40

الجزء الأول: واقع الادخار داخل الأسرة الجزائرية في ظل العولمة و التحديث

مقدمة:

نتج عن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي عاشها المغرب العربي اصلاحات راديكالية موازاة مع الاقتصاد العالمي الذي عرف أزمة عميقة في منتصف الثمانينات . و ان مجمل الاضطرابات و التغيرات السوسيو- اقتصادية التي شهدتها عدة دول أخرى من ضمنها دول المغرب العربي أحدثت فيها تغيرات اجتماعية و اقتصادية و سياسية متفاوتة .

أما على مستوى بلدنا فقد حققت الجزائر اصلاحات طارئة في بداية الثمانينات ، انتهجت لوحدها مخططات و مشاريع تصحيحية و تعديلية و لكن بدون نجاح يذكر. عقبتها ضجة شعبية عنيفة في أكتوبر سنة 1988، سببتها الآثار السلبية للإصلاحات و التسيير الرديء للاقتصاد و التي كان من تبعاتها اصلاحات سياسية راديكالية ، ليتم الشروع و على مضض في مشروع جديد للإصلاحات في البنية الاقتصادية سنة 1994، تحت رعاية منظمة النقد الدولية "أفمي" و البنك الدولي بمعاهدة لإعادة هيكلة الديون [1] و يعد صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير من أهم أدوات و أركان ترسيخ مصطلح العولمة و النظام الاقتصادي المعاصر من خلال برنامج التثبيت الاقتصادي*، و برنامج التكييف الهيكلي **

---

(1)_Layachi Azzedine, Economic crises and political change in North Africa, Editions Westport connecticut, London, 1984

* تعتمد فكرة التثبيت الاقتصادي على تحليل العلاقة بين مشاكل المديونية المتراكمة و التعديلات في هيكل الاقتصاد و انعكاس ذلك على ميزان المدفوعات و الموازنة العامة للدولة الآجال القصيرة . فينصح صندوق النقد الدولي عامة الدول التي تعاني من بعض الاختلالات الهيكلية أو من المديونية المرتفعة و تطلب الاقتراض منه بما يلي :

- العمل على الحد من النفاق العام على الصحة و التعليم و الخدمات الاجتماعية و الدفاع
- التحكم بالسيولة النقدية بالعمل على السيطرة غلى غرض النقد و الائتمان المحلي بما في ذلك زيادة الفائدة على الودائع المحلية

** يشرف البنك الدولي على متابعة تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي من خلال الاعتماد مفاهيم النظرية الاقتصادية في تخصيص و توزيع الموارد و أهم الاجراءات التي يلح عليها البنك الدولي و التي تفيد في تطبيق هذا البرنامج تتركز على المطالبة بما يلي:

- الحد من الملكية العامة على حساب توسيع الخاص و تحميل مسؤولي البنك الدولي مسؤولية التشوهات و الاختلالات الاقتصادية الداخلية
- ضرورة العمل على تحرير التجارة و زيادة الصادرات لأنها شرط أساسي لزيادة الانتاجية كما يؤكد البنك الدولي على ضرورة المنافسة و تخفيض الرسوم الجمركية و العمل على التوسع في تمثيل الوكالات الأجنبية.

و ان العولمة تحمل في طياتها عدم المغالاة و الاستسلام للغيبيات و اعادة النظر في ترتيبها على سلّم الأولويات اللازمة لرقي المجتمع و نهضته [1]

على صعيد آخر، فقد اكتسحت العولمة الاعلامية كل الحدود الجغرافية و السياسية للدول بفضل التطور التكنولوجي المتسارع و المتواصل الذي مسّ كل القطاعات الحياتية ، و ان العولمة زيادة على كونها قاطرة للتنمية فهي قضبان يسير عليها فكر جديد، و هي محرك حقيقي و جهاز قياس لما نطبقه من ممارسات عملية في شتى قطاعات الاقتصاد الوطني. بل انها النتاج الشرعي لتحرير التجارة العالمية و محصّلة القوى للعديد من المنضمات الدولية.

فالعولمة هي" البديل المقبول للدول النامية في خلاصها من مأزق التخصص في تجارة منتجات أولية متدنية القيمة المضافة "[2] . فبغض النظر عن ايجابياتها الاقتصادية الاّ أن لها سلبيات كثيرة على المستوى الثقافي و الحضاري، تتجسد هذه السلبيات فيما يلي:

- سحق الهوية و الشخصية الوطنية المحلية و اعادة صهرها و تشكياها في اطار هوية و شخصية عالمية ، أي الانتقال بها من الخصوصية الخاصة الى العمومية العامة.....بحيث يفقد الفرد مرجعيته و يتخلى عن انتمائه وولائه، و يتنصل من جذوره، و هو ما سبق ان تعرضت له البشرية في مراحل تطورها المختلفة من أسر و عشائر الى قبائل، ثم الى شعوب، ثم الى اقاليم، ثم الى ممالك و امبراطوريات ، ثم الى دول .....و الآن الى مجتمع عالمي مفتوح
- سحق الثقافة و الحضارة المحلية الوطنية ، و ايجاد حالة اغتراب ما بين الانسان و الفرد، و تاريخه الوطني و الموروثات الثقافية و الحضارية التي أنتجتها حضارة الآباء و الاجداد ، أسس فصل الجدع عن الجذور الممتدة، و فصل السطح عن الأعماق ، و ايجاد شكل جديد من أشكال الثقافة العالمية التي صنعها البشر جميعا

---

(1)- ت. رياض حسن، تأليف سنغ كفاجيت ، عولمة المال، دار الفارابي للنشر، لبنان، 2001، ص 118

(2)- Warnie , Jean pierre, La mondialisation de la culture, ed . La découverte, Paris, p 94

و ليس خاص بأشخاص بذاتهم أو مناطق جغرافية بذاتها[1]

1- الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للعولمة في الجزائر:

تعتبر الجزائر دولة نامية وهي لم تفلت من أنياب العولمة التي عرفت انتشارا رهيبا في السنوات الاخيرة ، فبات من الحتمي للجزائر أن تجد مكانتها ضمن دول العالم الجديد من خلال مواكبتها لمختلف التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تفرضها العولمة.و في هذا المجال رصد الديوان الوطني للإحصائيات مجموعة من الخصائص التي يشارك فيها المجتمع الجزائري دولا أخرى أهمها:

- يتشابه المجتمع الجزائري بشكل متقارب مع المجتمعات المغاربية الاخرى المصنفة كدول نامية ، مع فروق ثقافية بسيطة نتيجة الاستعمار و الاحتكاك التاريخي مع بعض الاجناس
- يتشابه المجتمع الجزائري مع المجتمعات و الدول العربية خاصة من ناحية الدين و اللغة و الحضارة و هي الأخرى دولا نامية
- تتشابه الجزائر مع معظم الدول النامية من الناحية الاجتماعية و الثقافية [2]

و من هذا المنطلق يمكننا القول أن العولمة بايجابياتها و سلبياتها قد تركت بصمة عميقة في المجتمعات الدولية على وجه العموم و المجتمع الجزائري على وجه الخصوص ، ففي المجال الاجتماعي مثلا يمكننا قياس الحالة الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على عامل التشغيل و البطالة و قد أعطت الدولة الجزائرية اهمية كبيرة لسوق الشغل و التشغيل حيث تظهر المؤشرات في الجدول التالي :

---

(1)- زكي طاحون ، بيئات ترهقها العولمة، المكتب العربي للبحوث و البيئة، القاهرة، 2003، ص 312

(2)- سكان الجزائر، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الرابط الالكتروني www .ONS. dz

- جدول السكان المشتغلين (حسب القطاع) لسنة 2009

قطاع النشاط	ذكور- بالألف	اناث- بالألف	المجموع بالألف	النسبة المئوية
القطاع الزراعي	1113	112	1242	%13.1
القطاع الصناعي	847	347	847	%12.6
بناء و اشغال عمومية	1688	31	1718	%18.1
القطاع التجاري و الاداري	4360	958	5318	%56.1
المجموع	8025	1447	9472	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ، على الرابط الالكتروني:

Emploi –chaumgewww.ons.dz/2009

يبيّن لنا هذا الجدول أن معدلات التشغيل في تزايد مستمر في مقابل تقلّص معدلات البطالة و ذلك بالرغم من تمركز أكبر نسبة من التشغيل داخل القطاع التجاري و الاداري مما يوحي لنا بأن معدل الاستثمار يبقى منخفضا فهو لم يأخذ حقه بعد في الساحة الجزائرية .

أما عن الجهود الجزائرية التي بذلت في هذا المجال من أجل اعطاء دفعة قوية للشغل و التشغيل فتظهر جلية في المؤشرات التالية:

- زيادة كمية السلع و الخدمات المعروضة في السوق حيث في اوقات الكساد تقل السلع المنتجة و المستهلكة لقلة التوظيف و زيادة البطالة

- تؤدي حالة الشغل الكامل الى تأمين الفرد من الفقر، و منه الى توطيد دعائم المجتمع و الاستقرار و تحقيق الرفاهية
- تؤدي حالة التوظيف الكامل الى اشعار الفرد بأهميته في المجتمع ، فشعور الفرد انه شخص نافع في المجتمع أهم من مجرد حصوله على المال الذي يكفيه لشراء حاجياته الضرورية
- يؤدي التشغيل الكامل الى تنافس ارباب العمل في الحصول على العمال الازمين و ذلك بتقديم لهم أحسن الشروط الضرورية للعمل و الأجر
- حالة التشغيل تؤدي الى ازالة الفوارق العنصرية و تحقيق العدالة و المساواة بين الافراد، لان جميعهم معني بالتوظيف، و فرص العمل متوفرة للجميع[1]

ان الجزائر تسير في الاتجاه الصحيح من أجل التأقلم و التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية التي تحتّمها علينا العولمة و في ظل هذا التفاعل قد ينجم عنها العديد من السلبيات الاجتماعية أهمها:

- انخفاض و تدهور المستوى المعيشي بارتفاع معدل البطالة في المجتمع
- ارتفاع عرض اليد في سوق الشغل مما يؤدي الى انفاض الأجور رغم الزيادات التي تبنتها الدولة خاصة في القطاع العام
- ظهور الآفات الاجتماعية من جراء عدم الشغل و البطالة و التدهور المعيشي و تطوره مع العولمة
- تفشي النصب و الاحتيال بالطرق المكيفة بتأثيرات العولمة
- ظهور و تطور الاقتصاد غير الرسمي في البلاد

---

(1)- سكان الجزائر، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الرابط الالكتروني www .ONS. dz

- التأثير السلبي على الحالة الصحية للفرد من جراء تدني المستوى المعيشي و سوء التغذية و الفقر المشاكل العائلية المتولدة عن البطالة و التفكك الأسري و الفتنة داخل الأسرة بسبب عدم تلبية طلب العائلة و خاصة اذا كان البطال هو المعيل الوحيد لهذه العائلة ، فينشأ تشرد الاطفال تنتشر ظاهرة الطلاق و الانقسام العائلي من وراء هذا المشكل.

- الفساد الفكري و الجسدي لن يكن ما يطور ملكاته الفكرية و الجسدية من عمل ، فان سرعان ما يفقد هذه المهارات و الخبرات و خاصة اذا ما طالت مدة بطالته، فقد يصل الحال بالفرد البطّال الى أن يصبح فكره متوقف تماما عن التفكير الجاد في شيء ينفع به نفسه و مجتمعه وحتى جسده ينتابه الخمول و الكسل حتى يصبح لا يستطيع القيام بأي عمل مهما كان بسيطا و هذه ما تؤكده نظريات علم النفس و التجارب اليومية
- ظهور الفساد الاداري و الجريمة المنظمة و تطوّر تجارة المخدرات من جراء المشاكل الناجمة عن الفقر و سموم العولمة.....
- بطالة الفقر و التي تنشأ بسبب النقص في التنمية كما نعلم أن الاستخدام له علاقة مباشرة بمعدل النمو ، فاذا تراخى هذا الأخير تقلص الطلب عن العمل [1]

و قد نلمس مما سلف ذكره انه في ظروف اقتصادية و اجتماعية مزرية كهذه يتعذر على الافراد القيام بعملية الادخار حتى و لو كانت هناك رغبة في ذلك ، فكيف ندخر مالا لا نملكه؟ و مما قد نحتاط و نحن نعيش حالة مادية و معنوية جد مزرية بدون شغل ، و لا أي دخل مالي ؟

أما عن الآثار الايجابية فهي كثيرة و لكننا سوف نكتفي بما يخدم بحثنا لنذكر عامل البحث عن كافة السبل لجلب الاستثمار الأجنبي لتوفير مناصب شغل و بالتالي امتصاص البطالة و هذا ما تسعى اليه الحكومة الجزائرية

(1)- منذر واصف المصري، العولمة و تنمية الموارد البشرية، عالم المعرفة، الامارات ، 2004، ص 34

من تسهيل فرص الاستثمار الأجنبي في الجزائر عن طريق تعزيز التعاون مع البلدان المتطورة و خلق تكتّلات اقتصادية من أجل التكامل الاقتصادي. ومن سمات العولمة الاقتصادية تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد العالم بوجه عام وفي الدول النامية بوجه خاص ... بكونه مدعما لعمليات التنمية و زيادة حجم النتاج المحلي الاجمالي في الدول المتقدمة و النامية على السواء فضلا عن رفع مستوى التعليم و الرتقاء بالخدمات الصحية و تحسين البنية الأساسية مما يفضي الى تحسين مستوى المعيشة في جميع الدول[1]

(1)- عبد المنعم السيد علي، العرب و مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية و الاحتواء و التكامل الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 290، ص 45

2- موقف المجتمع الجزائري من الادخار في ظل التحديث:

ان مختلف المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية السالف ذكرها تركت حتما أثرا بليغا على الأسرة الجزائرية و كذا على السلوك الاقتصادي والاجتماعي والحضاري لأفرادها . و عن الادخار كثقافة و مبدأ والذي طالما تبناه الأفراد منذ طفولتهم فقد تعثّر في ظل الظروف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية الجديدة التي أضفت على حياة الأفراد عناصر ثقافية غريبة غيّرت من مجرى تعامل الانسان مع بيئته و جعلته يتناسى عملية الادخار بطرقها المختلفة و يتحلّى بسلوكيات غير مسؤولة أهمّها بل و أخطرها الاستهلاك المفرط و التفاني في اقتناء الكماليات على حساب الضروريات و التي يترتب عنها الكثير من المشاكل المادية و المعنوية.

فالاطار المرجعي يعدّ بمثابة المنظّم و الحيز الذي يساعد على ضبط سلوك الفرد بتحديد الفارق بين ما يرغب في تحقيقه و ما تمليه عليه الثقافة المحلية التي من شأنها هيكلة سلوكه ، فعرفت الجزائر خلال الحقبة الأخيرة تسارعا للتغيرات المجتمعية على جميع الأصعدة ضمن مسيرة التحديث التي يعيشها المجتمع الجزائري منذ دخول الاحتلال الفرنسي الذي انتهج " سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي " [1].

و ان التحديث كما يعرّفه **ريمون بودون** ، فهو "مجموعة من التغيرات المعقدة جدا التي تؤثر على جميع المجتمعات الانسانية ، وانه بطريقة متفاوتة و بناء لأوليات انتشار متنوعة جدا اعتبارا من القرن السادس عشر و انطلاقا من أوروبا الغربية"[2]

---

(1)- انظر : عدي الهواري ،الاستعمار و سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي(1830-1960)،ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983.

(2)-. ريمون بودون و فراسوا بتريكو ،المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1986، ص 148

أما من منظور الدول النامية ، فهو تلك العملية التي يتحقق بها تحول الاقتصاد من زراعي متخلف الى صناعي خدمي متقدم ، و تتحول بها النظم و الأنساق الاجتماعية في اتجاه تلك التي تعرفها الحضارة الاوروبية الغربية ، و تتطور به الحياة أو نوعيتها بمعنى أدق الى مستويات أفضل ..." [1] فمن هذا المنظور التحديث هو عملية تحول اقتصادي اجتماعي تحاكي تلك التحولات التي وقعت في أوروبا، و تهدف الى تحسين نوعية الحياة باستخدام مكتسبات التطور العلمي و التكنولوجي.

هذا عن المجال الاقتصادي ، أما على المستوى الاجتماعي و الثقافي فهو أن " يتم الانتقال من نظام التضامن العضوي و أولوية علاقات القرابة الدموية ، و سيادة القيم المتوارثة ، الى دينامية اجتماعية جديدة تسودها قيم و معايير الاستقلال و الحرية النسبية للفرد في اختياراته و بالتالي مسؤولياته الفردية ووعيه الذاتي " [2]

ان التحديث بهذا المعنى يعتبر تحريرا للأفراد و بعض الفئات الاجتماعية التي تتحمل عبأ العادات و السلطات التقليدية داخل الأسرة و المجتمع . و ان التحديث الذي عرفه المجتمع الجزائري فقد كانت أول خطوة ابان الاحتلال الفرنسي و هو ناجم أساسا عن احتكاك بين ثقافتين مختلفتين كل الاختلاف: الثقافة الجزائرية المعروف عنها أنها تقليدية و الثقافة الأوروبية الغربية الحديثة .

هذا بمثابة " صدام بين ثقافتين لهما أصول تاريخية و تقاليد و تصورات و رؤى للحياة مختلفة و متعارضة وان احدى هاتين الثقافتين تعتقد أنها تملك من المقومات ما يؤهلها لفرض الهيمنة السياسية و الاقتصادية على الثقافة

---

(1)- عزت حجازي، الشباب العربي و مشكلاته، سلسلة عالم المعرفة ،رقم 05، ط 2، المجلس الوطني للثقافة و للفنون و الآداب، 1985،ص6

(2)- – محمد سبيلا، التحديث و تحولات القيم في أكاديمية المملكة المغربية ، أزمة القيم و دور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر ،سلسلة الندوات ، مطبوعات الأكاديمية المملكة المغربية ، الرباط، ربيع 2001، ص368

الأخرى" [1] و هذه حالة ناجمة عن الاحتكاك الثقافي و التحديث المفروض في ظل السيطرة الأجنبية ، ينعتها بعض علماء الأنثروبولوجيا ب"التفكك الثقافي" الذي يتم من خلاله استبدال الأشكال و النظم الثقافية القديمة بأشكال جديدة .

اذن، فقد طرأت تحوّلات عميقة مسّت كل الجوانب الحياتية وأحدثت عدة تغييرات على الأسرة الجزائرية سواء في تركيبها أو في علاقاتها الداخلية أو في قيمها الاجتماعية. تندرج هذه التغيرات في اطار التغير الاجتماعي و الانتقال من مجتمع زراعي تقليدي الى مجتمع صناعي حديث.

وان الثقل الديمغرافي بالجزائر و تنامي حاجات الأسر و مطالبها من جهة و تناقص الموارد الاقتصادية و انسداد الحراك الاجتماعي من جهة أخرى أدّيا الى تفاقم المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية داخل المجتمع الجزائري. و لاستكشاف الحقائق الكامنة داخل المجتمع يجب علينا دراسة الظاهرة داخل الأسرة ذاتها، لأن الأسرة كنظام اجتماعي أو كجماعة اجتماعية تعتبر نقطة ارتكاز هامة في البحث و التحليل الاجتماعي، فهي تشكل واقعا قابلا للملاحظة العلمية باستخدام تقنيات وطرق البحث المختلفة.

يكتسي موضوع الأسرة أهمية كبيرة لدى الباحثين، فيقول أحدهم "يعتبر الاهتمام بقضايا الأسرة مدخلا جيدا حسن الدلالة و التعبير عن مشكلات الوطن العربي ،كما يقدم بالنسبة لنا مادة غنية للتأمل و استخلاص القيم و العبر عن الصلة بين الأسرة و تطور المجتمع المعاصر من جانب و بين القيم ، اذ تشهد أحوال القلق و الاضطراب بين الخوف و الرجاء و بالتالي تعيش الأزمة التي تجتازها من جانب آخر"[1] و ان البحث الأنثروبولوجي يجب – حسب اعتقادنا– أن لا يقتصر على الثقافة الشعبية فقط بما

---

(1)– أحمد أبو زيد، ابن البوسطجي ، بيار بورديو و التجربة الجزائرية، مجلة العربي، العدد 530، بتاريخ يناير 2003، ص 118

فيها من لهجات و فنون و آداب ...الخ بل يجب الاهتمام بمواضيع جديدة كالتغير الثقافي على مستوى الأسرة و هو موضوع لطالما كان حكرا على علم الاجتماع و علم النفس و من شأنه توسيع آفاق الأنثروبولوجيا كعلم .

أما عن ثقافة الادخار فقد أبرز التاريخ البشري أهميتها داخل المجتمعات الانسانية و مزاياها في حياة الأفراد و الأسر و تعد هذه الدراسات قليلة في المجتمعات العربية لأننا لم نتفطن لمزاياه و دوره الفعال في الدفع بعجلة التنمية الّا في السنوات الأخيرة . أما على المستوى الفردي فكل منا نشأ على مبدا الادخار و لكن بدرجات متفاوتة ، و ان حافظات النقود، و الحصالات (من خشب و فخار و حديد) و العلب و الأكياس التي تهدى للطفال بغرض حفض المال و ادخاره طريقة فعالة في تحفيزه على تعلم الاقتصاد وحسن التدبير بحفظ المال وعدم تبذيره [1] من منا لم يشجع على ادخار أكبر قدر من المال في حالة من المنافسة مع الاخوة أو الاقرباء أو الأصدقاء ، و هذا ما يزرع في الطفل ما يسمى بأساسيات الاقتصاد في أبسط أشكاله و هو بمثابة ميكانيزمات تقليدية لتفعيل ثقافة الادخار في المجتمع. فالادخار ثقافة شعوب قبل أن تكون سياسة أفراد و هو ترتيب للأولويات الحياتية و تخطيط للمستقبل بهدف تحقيق الراحة و الأمان من كل ما قد يهدد مصير الأفراد و الأمم.

و في ظل الحديث عن الادخار، وتفاوت الآراء بين مؤيد وعاجز عن تبنيه كسياسة قابلة للتنفيذ، يبقى أكبر سؤال قد يطرح يتعلق بما إذا كان الادخار عبارة عن أمر غريزي أم سلوك مكتسب؟

وفي هذا الإطار، يقول الدكتور موسى الشلال الذي اهتم بمسألة الادخار في العالم العربي : "...إنّ الادخار مثله مثل أي سلوك مكتسب، يتعلّمه الطفل أوّلاً داخل أسرته الصغيرة ومن ثمّ يصقله المجتمع

---

(1)- سعيد بن سعيد العلوي، الاسرة و القيم في العالم اليوم، في اكاديمية المملكة المغربية، أزمة القيم و دور الأسرة في تطوير المجتمع المعاصر، مطبوعات اكاديمية المملكة المغربية ، سلسلة الدورات "الدورة الربيعية" ،لسنة 2001، الرباط، ص 303

الكبير بعد ذلك...". ويضيف: "...إذا لم تقم الأسرة بتعليم أطفالها هذا السلوك، فسيصبح من الصعب عليهم العمل به عندما يكبرون..."، لافتاً إلى أنّ "...الأسرة مسؤولة عن تعليم أطفالها مفهوم الادخار وشرح فوائده، منذ نعومة أظافرهم حتى يصبح من العادات المتأصلة فيهم، والتي يصعب التخلي عنها"...(1)

ويسوق الشلال أهم الأسباب التي تدفع الأسرة العربية إلى تجاهل سياسة الادخار في تربيتها لأبنائها، فيجد في عدم دراية الوالدين بأهمية الادخار، سبباً مهماً في إنتاج عقلية جاهلة بقيمة الادخار، إضافة إلى فقدان الأهل القدرة والإرادة على تعليم أطفالهم تلك القيم التي تتعلق بالتربية والتعامل الصحي مع المال كونه قيمة أكثر منه وسيلة صرف وتبذير . و من خلال دراساته لغياب الوعي لدى الأسر العربية عموما بمزايا الادخار على حياتهم يقول أيضا "...ان ابتعاد الفرد عن الادخار لم يأتِ من فراغ..."، و يعلق مشيراً إلى أنّ "...الفقر والوضع الاقتصادي المتدني، الذي لا يسمح للأغلبية العظمى من الأسر في الوطن بالادخار، كبر حجم الأسرة العربية، تعلق المجتمعات العربية المعاصرة بالمظاهر والشكليات، ارتفاع الأسعار بشكل مذهل، ارتفاع تكلفة التعليم، تميز الأسواق العربية بالطابع الاستهلاكي السريع." هي من أكبر العوائق التي تقف حجرة عثرة أمام تنامي ثقافة الادخار في الدول العربية " (2)

و أخيرا ، يشير الدكتور شلال إلى "ما فطنت إليه الرأسمالية العالمية من نهم الإنسان العربي إلى الإسراف، حيث راحت تغرق أسواقه بأصناف من المصنوعات التي لا تحصى ولا تعد"

---

(1) - (2)- علي العمودي، تعميق ثقافة الادخار ، جريدة الاتحاد ، تاريخ النشر: الأحد 29 يناير 2012 على الرابط الالكتروني http://www.alittihad.ae/columnsdetails.php?category=1&column=3&id=9931&y=2012#ixzz1l2cck2h2

ويقول أيضا : "تؤكد الدراسات الاجتماعية و الاقتصادية في هذا المجال، أنّه كلما زاد دخل الأسرة العربية زادت مشترياتها من الإلكترونيات المختلفة". ويضيف" :لهذا، فإنّ المجتمعات العربية المعاصرة، هي نتائج الثقافة العربية السائدة التي لم تدخل مفاهيم الإذخار في قواميسها بعد." كما يجد الدكتور الشلال أنه "من الضروري أن نقوم بتدريب أبنائنا على الادخار، وذلك باتباع الخطوات التالية:

- تشجيع الأطفال دون العاشرة على استقطاع جزء صغير من مصروفهم بشكل دوري، ووضعه في ما يسمى الحصالة، ليتعلم كيف يدخر.
- تشجيع الطفل فوق العاشرة على فتح حساب في أحد المصارف، ويستحسن أن يقوم الطفل بفتح الحساب مع والده، فيقوم فعلياً بملء الطلب وتوقيعه وتسليمه لموظف المصرف، إضافة إلى تشجيع الطفل بعد ذلك على وضع جزء من مصروفه الدوري في حسابه بمتابعة دائمة من جانب الوالد أو الوالدة." (1)

و عن عملية الادخار في المجتمع الجزائري ، تعرض بعض الباحثين الجزائريين لواقع الادخار في الأسر الجزائرية ونذكر على سبيل المثال محمد شيخي و أحمد سلامي من جامعة ورقلة اللذان بحثا في واقع ادخار العائلات الجزائرية بالبحث عن دالة الادخار العائلي في الجزائر من سنة 1970 الى 2005 وذلك من خلال اختبار أي من الافتراضات التي استعرضناها في الفصل السابق معمول بها في العوائل الجزائرية ، و كانت من أهم نتائج دراستهم مايلي:

-ان الجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث تتطلع إلى التنمية، و هي تعتمد دائما على تدفقات مداخيل الدولة من الموارد النفطية، و في حالة تراجع هذه التدفقات فإنها تلجأ إلى الاستدانة أو الاقتراض الخارجي و هذه في

---

(1)- علي العمودي ، المرجع السابق

الحقيقة لأنها تعد سياسة اقتصادية بعيدة المدى و لا يمكن أن نعتبرها بأي حال من الأحوال بأنها حل دائم لتمويل الاستثمارات، نظرا للتكاليف الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية، و يبقى اللجوء إلى المصادر الخارجية كآخر حل و مخرج يتخذ، و ذلك بعد الاستغلال الأمثل و العقلاني لمصادر التمويل الداخلية . فكل مسار للتطور الاقتصادي يجب أن يقوم أولا على تراكم محلي لرأس المال، و إن مثل هذا التراكم لرأس المال يفترض للوهلة الأولى تعبئة فعالة للادخار الوطني، و الذي يتضمن ادخار العائلات، ليأخذ على عاتقه تمويل الاقتصاد الوطني و تقليص إلى أقصى درجة اللجوء إلى الموارد الخارجية.

– يمكن إعطاء تحليل لتطوّر ادخار العائلات الجزائرية على مستوى الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط باعتباره بنك رائد في استقطاب المدخرات العائلية في الجزائر .و هذه المدخرات في اعتقادنا هي المصدر الطبيعي و الأساسي لتمويل الاستثمارات ؛ فنجد أن الادخار منذ سنة 1970 و هو يتطور بطريقة بطيئة جدا، وهذا مرده إلى الدوافع الضعيفة للادخار على مستوى الصندوق؛ نسبة فائدة على الودائع قليلة، و وعود سكن لا جدوى منها.

–إضافة إلى هذا فان انخفاض الدخل المتاح في سنة 1979 عرف ادخار العائلات ارتفاعا محسوسا نتيجة لارتفاع الدخل المتاح من جهة ولتطبيق شعار (ادخار – سيارة) من طرف الصندوق من جهة أخرى .كما تم بيع السكنات للمدخرين، و استمر الادخار في الزيادة لغاية سنة 1989 .

–أما في سنة 1990 كان ادخار العائلات قد انخفض، و ذلك راجع إلى التطور الحاصل في الاقتصاد الوطني و ما ساد آنذاك من تحولات و مشاكل اجتماعية و أمنية التي تحد في بعض الأوقات من ادخار الأفراد .لكن بعد سنة 1990ارتفع الادخار من جديد حتى سنة 1994 أين عاود الانخفاض، و الأسباب في ذلك تتعدد، و منها شدة التضخم بالإضافة إلى وصول مؤشر البطالة لمستويات خطيرة.

–بداية من سنة 1995 نلاحظ تحسنًا كبيرا في مستوى الادخار نتيجة تحسن في الدخل المتاح الذي أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم إلى مستويات مريحة .و بلغ الادخار العائلي أقصاه في سنة 2005

-إن نمو الادخار العائلي على مستوى الصندوق بصورة ملفتة خلال الفترة 1995-2005 و يرجع كذلك إلى دافع رئيسي يتمثل في" أمل الحصول على عقارات "؛ سكن أو ملكية عقارية . (1)

من جهة أخرى و عن الافتراضات الاقتصادية للادخار فقد اتضح مايلي :

-إن افتراض النموذج الكلاسيكي لا يتماشى والسلوك الادخاري للعائلات في الجزائر، و لعل من الممكن تفسير ذلك بأن العائلات الجزائرية و بحكم ديانتها الإسلامية فإنها حين تقوم بالادخار لا تعطي نفس الأهمية التي يعطيها الآخرون لمعدل الفائدة الذي تحرمه الشريعة الإسلامية.

-بالنسبة للدخل المطلق لم ينجح في أن يكون مفسرا للسلوك الادخاري .كما أن استخدام صيغة لوغاريتمية لم يحسن من أداء هذا الافتراض .و عليه فإن افتراض الدخل المطلق قد لا يكون بالضرورة أنسب أسلوب إذخاري يتبعه المدخر الجزائري.

- افتراض الدخل النسبي يعتبر كذلك من الافتراضات التي لا تتماشى مع سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية . و يمكن تفسير هذا الإخفاق في أداء هذا الافتراض؛ إلى أن الجزائر بشكل عام تعاني من انخفاض في مستوى المعيشة، و عليه، فإن" ظاهرة المحاكاة "لاتؤدي دورا كبيرا بين غالبية العائلات.

-لقد أخفق افتراض دورة الحياة في تمثيل سلوك الادخار، و يمكن لنا تفسير هذا الإخفاق إلى أن الكثير من المستهلكين في مرحلة الشيخوخة يعيشون على نفقة ذويهم حيث ارتباط الأسرة و توصية الشريعة برعاية الوالدين و الأقارب، و بالتالي فهؤلاء ربما لن يفكروا في استهلاك الشيخوخة بنفس الأهمية التي تتعلق في ذهن الآخرين (غير

---

(1)- محمد شيخي، احمد سلامي، مرجع سابق، ص139

المسلمين) و بالتالي لعلهم لن يدخروا لهذه المرحلة، وعليه فإن افتراض دورة الحياة في صيغته التي أوردها موديغلياني قد لا يتناسب مع سلوك ادخار العائلات في الجزائر.

-بالنسبة لنموذج تايلور لم ينجح أيضا في تفسير ادخار العائلات الجزائرية .

-إن افتراض الدخل الدائم قد أعطى أفضل النتائج ولهذا يمكننا اعتبار كل من الادخار السابق و الدخل الحالي المتاح أهم المحددات المسؤولة عن سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية. .(1)

عندما نتحدث عن ثقافة الادخار انّما نثير في الوقت ذاته ذلك الدور الفعال الذي تؤديه القيم في المجتمع وخاصة القيم العقائدية . و الحقيقة أن عملية الادخار و التوفير بطرق رسمية على مستوى البنوك تثير مشكلة عويصة من شأنها التأثير على صيرورة هذه العملية، و يتعلق الأمر بمسألة الربا. لقد تناول العديد من العلماء و الفقهاء و الباحثين هذه المسألة بغية توضيح ما هو مباح مما هو محرم في الدين الاسلامي و بما أن الفكر الثقافي و النتاجات الثقافية في مجتمعنا لطالما طغى عليها الطابع الديني المتصوف كما يؤكده محمد الطيبي في قوله " لقد انحصرت أو كادت تنحصر جلّ انتاجات الفكر في الشعب الشرعية و الصوفية و الأدبية ، و كانت مشاغل العلماء تتخذ من علم الكلام منطلقا لها و تهتم بدراسة مواضيع تتعلق بالإضافة الى ذات الله بإيمان العالم و ايمان المقلد"[2]

---

(1)- المرجع السابق ، ص140

(2)- محمد الطيبي ،الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجية قابلية الاحتلال ، وحدة البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، وهران، 1992، ص 46

3–مواقف بعض الدول العربية من الادخار:

لقد تحدث العلماء عن أهمية الادخار في الفكر الاقتصادي و هو من الأمور التي نبه إليها ديننا الحنيف في تنظيم الحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، بل إنه ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية. وبناءً على ذلك فإن ضعف ثقافة الادخار لدى الأفراد داخل مختلف الدول العربية تسببت في تنامي ظاهرة الاستهلاك فتغللت فيها مفاهيم خاطئة من شأنها تأصيل ثقافة الاستهلاك ، و هي في غالبيتها مقولات مثل :

- أصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب
- استمتع اليوم وبكره يدبرها ربّك
- مين ضامن عمره .. عيش ليومك ..
- عيش و مولاها ربي...
- عيش و استمتع.... الرزق على الله
- فوت على صاحبك جيعان و لا تفوت عريان

فمثل هذه المقولات انما تشجع الأفراد على انفاق ما يملكه و عدم اتخاذ أي اعتبار للحيطة و الحذر مما قد يعترضهم في المستقبل من ضيق مالي، و عليه لا يمكن أن ندّعي أن ثقافة الادخار حاضرة في العقلية العربية عامة. و على ضوء ما ذكرناه ، سوف نستعرض بعض المحطات لتجربة دول عربية اسلامية مع الادخار المصرفي و مدى انتشار أو غياب ثقافة الادخار فيها.

3-1-الادخار في دولة الامارات:

شهدت دولة الامارات في العشرينية الأخيرة ظاهرة دخيلة في غاية الخطورة جعلت الاقتراض للكماليات والمظاهر والإسراف سلوكا اعتاد عليه غالبة الأفراد . ان هذا السلوك لا يمت للدين الاسلامي و لا للثقافة العربية بأي صلة و لهذا لابد من محاربته اجتماعياً والعمل على تشجيع ثقافة الادخار بدلاً منه. من العوامل الأساسية التي ساعدت على ذلك سياسة البنوك حاليا و التي أصبحت تغري بالقروض المختلفة لاقتناء آخر المستجدات في مجال الكهرو منزليات و أحدث السيارات و حتى أغلى الأسفار و الرحلات حول العالم.

هذا الرأي الذي تعززه نتائج دراسة حديثة أجرتها وكالة الأبحاث "يوغوف سيراج" لمصلحة شركة "الصكوك الوطنية" في الإمارات العربية المتحدة، كشفت فيها عن أن 74 في المئة من سكّان الإمارات لا يدّخرون بانتظام، وأن واحداً من كل 4 إماراتيين لا يدخر على الإطلاق، وأن 4 من كل 5 أشخاص من سكان الدولة، لا يعتقدون أن مدخراتهم مناسبة أو كافية لضمان مستقبل آمن وبنسبة 83 في المئة (1)

في ما يلي عرض لأهم نتائج هذه الدراسة الحديثة التي أجرتها وكالة "يوغوف سيراج" للأبحاث لحساب مصلحة شركة "الصكوك الوطنية الايماراتية " حول مسألة الادخار:

* 74%من سكّان الإمارات العربية المتحدة لا يدّخرون بشكل منتظم.

* فقط 26% من سكّان الإمارات يدّخرون بشكل منتظم مقارنة بـ5% في المملكة المتحدة.

---

(1)- علي العمودي، " تعميق ثقافة الادخار" ، جريدة الاتحاد، تاريخ النشر: الأحد 29 يناير 2012، على الرابط الالكتروني

http://www.alittihad.ae/columnsdetails.php?category=1&column=3&id=9931&y=2012#ixzz1l2cck2h2

*أظهر الوافدون الأجانب أعلى درجات الادخار المنتظم مع 38%، يليهم الوافدون الآسيويون مع 31%، والمواطنون الإماراتيون مع 23%، وأخيراً الوافدون العرب مع 19.%

* 23% من المواطنين الإماراتيين لا يدخرون.

* 27% فقط من المجيبين يرون أنّ البيئة الحالية ليست مناسبة للادخار.

* أظهر الإماراتيون بشكل خاص تفاؤلهم الكبير حول سيناريو الادخار في الإمارات، ووافق 42% على أنّها فترة مناسبة للادخار، يليهم الوافدون العرب مع 33.%

* أربعة من خمسة أشخاص (83%) لا يعتقدون بأنّ مدخراتهم تكفي لضمان مستقبل آمن.

* قال 70% من الأشخاص إنّ مدخراتهم السنة الماضية لم تتوافق مع ما خططوا له.

* ما يقارب نصف المجيبين (48%) يتوقعون أن يزيد دخلهم خلال 6 إلى 12 شهراً المقبلة، بينما 9% فقط من المجيبين يخشون أن ينخفض دخلهم خلال السنة المقبلة(1)

وفي تعليق على نتائج هذه الدراسة، كان للرئيس التنفيذي لـ"شركة الصكوك الوطنية" محمد قاسم العلي تصريحا قال فيه : "إنّ ثقافة الادخار زادت أهميتها بعد أن شهد العالم أسوأ الأزمات الاقتصادية منذ (الكساد الكبير) في ثلاثينات القرن الماضي، وبعد أن أصبحت أخبار إفلاس الأفراد أو الشركات سائدة خلال العامين الأخيرين"، ثم اكد على أنّ "الادخار يسهِّل الحصول على الاستقلال المالي، وراحة البال، والحياة الخالية من الضغوط والتوتر، ويساعد على تخطّي الأزمات والأوقات العصيبة، إذ إنّه يعني السيولة، ويشكِّل خطّ الدفاع الأوّل عند الطوارئ، إضافة إلى أنّه يعزِّز تشكيل الثروات ما يساعد الاقتصاد على تقديم المزيد من رأس المال للاستثمارات". (2)

---

(1)- (2)- علي العمودي، مقال منشور تحت عنوان " تعميق ثقافة الادخار"، المرجع السابق

من جانب آخر، و نتيجة لتنامي ظاهرة الاستهلاك المفرط ، توجه أفراد المجتمع الاماراتي الى الاقتراض لاقتناء ما يعد من الضروريات في حياتهم ، فتراكمت الديون و ترتبت عليها الكثير من المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية في الأوساط الاماراتية ، مما أدى بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة الى معالجة الأمر وتسوية جميع قضايا القروض الشخصية المتعثرة للمواطنين ممن تقل مديونياتهم عن مليون درهم، سواء كانوا موقوفين على ذمة قضايا أو صدرت بحقهم أحكام ويقومون بتسوية مديونياتهم عبر جداول تسديد حددتها المحاكم. و هذا يذكرنا بما شهدته الساحة الوطنية (على ضوء ما ذكرناه سالفا) من مسح الديون التي ترتيب على عدم تسديد القروض من طرف عدد هام من المواطنين أكثرهم من الفلاحين و مربوا الماشية .

كذلك هو الشأن في الامارات أين تجاوزت أصداء الفرح حدود هذا الوطن، و عبر مختلف وكالات الأنباء العالمية التي تداولت خبر مسح ديون المواطنين وركزت في تغطيتها للخبر على دلالته الاجتماعية وباعتباره نموذجا للمعالجات الحكيمة لهذه القضية الكبيرة، بعد أن آلاف الأسر وجدت نفسها في ظروف صعبة جراء تورطها في قروض تعثر عليها سدادها، و كانت هذه الخطوة بمثابة نقطة بدء حياة جديدة يعيدون معها ترتيب شؤون حياتهم وأولوياتهم، بحسب آلية التسديد التي تتضمن "خصم 25% من الراتب الشهري مع تعهد بعدم الاقتراض مرة أخرى إلى أن تتم معالجة الدين".(1) كانت تلك أول مبادرة في دول الخليج العربي بعد اتخاذ قرار غير مسبوق لإيجاد تسوية مناسبة يتم من خلالها معالجة معاناة مجتمع بأسره ، تطلب أكثر من عشرة مليارات درهم لتسوية المديونيات المتعثرة لأفراد و عوائل من ذوي الدخل المحدود .

و اذا تطرقنا الى أهداف هذه المبادرة ، فكانت أساسا للالحاح على ضرورة الابتعاد عن المظاهر الاستهلاكية الزائدة والتي تجعل البعض منا يعيش واقعا غير واقعه وهو يطرق أبواب البنوك طلبا لقروض بفوائد بالغة لاقتناء ما

---

(1)- المرجع السابق ، نفس الصفحة

لا يدخل في اطار الضروريات. و من جهة ثانية كان الهدف من تلك المبادرة هو التأكيد على أهمية التحلي بثقافة الادخار وتعميقها بين النشء والمجتمع كافة.

و في هذا الصدد، يقول الدكتور أحمد المنصوري : " لاشك أن الإسراف عادة مذمومة ديناً وعُرفاً، ويتفق الجميع على نبذها والتحذير من سوء عواقبها، لكن واقع الحال يشير إلى أن عادة الإسراف والتبذير تكاد تكون سمة ظاهرة مجتمعاتنا الاستهلاكية. كثير من أبناء جيل اليوم يفتقد أبجديات ثقافة الادخار المادي وترشيد الإنفاق. ولا يكاد هؤلاء يفرقون بين الإنفاق على الضروريات والكماليات . فالضروريات عند البعض هي كل ما تقع عليه العين وتشتهيه النفس! متذرعين ببعض الأقوال الشائعة التي بالغوا في تطبيقها واتخذوها شعاراً مثل «أنفق ما في الجيب يأتيك ما في الغيب» أو المثل الذي يقول «خذ الزين ولو بالدين»(1) . وقد أفادت دراسة أجريت في سنة 2012 أن 74 في المئة من سكّان الإمارات لم يتمكنوا من الادّخار بشكل منتظم، فيما لا يدخر 25 في المئة من المواطنين الإماراتيين على الإطلاق. وتفصح هذه الدراسة على مؤشرً خطيرً حول انعدام ثقافة الادخار لدى ربع المواطنين وخاصة الشباب منهم الذين لا يكاد ينتهي الشهر إلا وحساباتهم البنكية قاربت الصفر. أما البعض الآخر من الشباب فيورّط نفسه في الديون بمجرد حصوله على وظيفة ليستقطع البنك جزءاً كبيراً من راتبه الشهري لسداد قيمة القرض لعدة سنوات. ان هذه النزعة الاستهلاكية تلازم معظم الشباب فتجدهم يتسارعون لشراء أحدث إصدارات الهواتف النقالة وجديد التكنولوجيات الحديثة ... وقد بلغ الأمر عند بعض الشباب وحتى الفتيات اللجوء إلى البنك للسحب على المكشوف لتدبير أمورهم حتى نزول راتب الشهر القادم، على الرغم من أن معظمهم يعيل نفسه فقط ولا يحمل أعباء إيجار منزل أو مصاريف أبناء، و هذا ما تسبب في الأزمة المالية التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية بحيث أصبح أفراد المجتمع الأمريكي يعيشون على أموال لا يملكونها باستعمال بطاقات السحب على

---

(1)- أحمد المنصوري، "الشباب وثقافة الادخار"، مجلة الاتحاد ، الصادرة بتاريخ النشر: الثلاثاء 22 يناير 2013 ، على الرابط الالكتروني

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=70425#ixzz2Q2oUtTDT

المكشوف دون ان يبالون بالعواقب التي تنتج عن ذلك.

لا يمكننا لوم الشباب وحدهم وتحميلهم بمفردهم سلوكهم الاستهلاكي الذي يغلب عليه التبذير والإسراف... فهذه الممارسات هي من مظاهر المجتمع الاستهلاكي الذي يقيّم فيه الأفراد على المظاهر ويتنافسون فيه على اقتناء الأحدث والأغلى والأجود لإبراز مكانتهم الاجتماعية وتفوقهم. لقد غابت ثقافة الادخار مع تطور المدنية والحداثة و الدعاية والإعلان و أضحى اليوم ما يربط مفاهيم سعادة لدى الفرد هو مدى قدرته على الإنفاق وامتلاك السلع والكماليات، و قد ساهمت البنوك بالكثير في ذلك ، كونها كانت تقدم قروضاً مغرية ومن دون ضوابط تحفز الأفراد عامة و الشباب على وجه الخصوص إلى استسهال الاقتراض و الإنفاق أكثر على المظاهر.(1)

3-2-الادخار في دولتي قطر و الكويت :

حسب اللائحة التي أصدرها بنك النقد الدولي، احتلت دولة قطر المركز الأول بين أكثر الدول ادخاراً في العالم، وسيطرت عليها الدول النفطية في الشرق الأوسط والدول الناشئة في الشرق الأقصى، وجاءت الكويت في المركز الثاني على هذه القائمة، وحلت السعودية في المرتبة الرابعة أما الإمارات فاحتلت المرتبة التاسعة. وبحسب صحيفة الرأي الكويتية، فقد وصل الادخار الوطني الإجمالي في الكويت إلى نحو 55 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، أي 186 مليار دولار، أمّا قطر التي احتلت المركز الأول فوصل الادخار الوطني الإجمالي فيها إلى نحو 59 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يعادل نحو 200 مليار دولار.

فصرح مساعد المدير السابق في إدارة الشرق الأوسط ووسط إفريقيا أن دولة قطر تعد من

---

(1)- المرجع السابق، نفس الصفحة

بين الدول 15 الأكثر ادخاراً في العالم، اذ هناك 11 دولة قائمة على النفط، ما يعكس ارتفاع أسعار النفط في العالم. وأوضح أن اقتصادات هذه الدول تتأثر بالتقلبات الكبيرة التي يمكن أن تطرأ على أسعار النفط، لذلك فإنّها تسعى إلى ادخار الأموال التي تسمح لها بممارسة السياسات المعاكسة.(1)

ان السبب الرئيسي في هذا هو تلك التسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة للأفراد بهدف تشجيعهم على الادخار و الاستثمار ، يقول عدد من المكتتبين بأسهم شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة لجريدة العرب :

" إن المشاركة في الإصدار الممتد حتى 21 يناير الحالي تشكل دعما لمختلف الفئات الاجتماعية.وذكروا أن توجيهات صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد ، بشمولهم بأرباح الشركة للثلث الأخير من العام الماضي، تعكس رؤية سموه في تقديم التشجيع الكفيل بتعزيز مدخرات المواطن ومستقبل أبنائه.

وأشار بتوجيهاته المستمرة للحكومة و التي يؤكد فيها استمرار حرصه على توفير كافة الوسائل التي تساعد على راحة المواطنين بكافة شرائحهم وفئاتهم، لتحقيق رغد الحياة الكريمة لهم ولأجيالهم القادمة، من خلال التحفيز على الاستثمار والادخار، بدخول المواطن شريكا في كافة المسائل التي تهم نهضة البلد.انها مبادرات لتنشيط وتحفيز الاستثمار طويل الأمد، وتحقيق التنوع الاقتصادي في الدولة، والسعي نحو توسيع مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، وسعياً لتطبيق رؤية قطر الوطنية 2030 وتحقيق مجتمع الرفاه، وأكد أن الاكتتاب في شركة مسيعيد يعتبر فعلا وسيلة جيدة للادخار، وتمنى أن يستفيد منها الجميع، وأن يتمكنوا من الحصول على حصص جيدة من

---

(1)-محمد عمار، مقال منشور تحت عنوان "قطر تضرب مثلا في حفز مواطنيها على ثقافة الادخار": نموذج اكتتاب «مسيعيد» يلقي بظلاله الإيجابية على مختلف الفئات ،جريدة العرب، الدوحة، بتاريخ 07.01.2014، ص3

الأسهم التي اكتتبوا فيها". (1)

3-3-الادخار في المملكة العربية السعودية:

اخذت المملكة العربية السعودية ناقوس الخطر حول مخاطر استمرار تدني الادخار لدى السعوديين على الاقتصاد المحلي و حذر جمع من الخبراء الاقتصاديين من ذلك، مشيرين إلى أن 85 في المئة من الأسر السعودية لا تدخر من دخولها شيئاً، وتلجأ إلى تسييل مدخرات سابقة أو الاقتراض من المصارف للوفاء بمتطلباتها، مشيرين إلى أن المجتمع يعاني من نمو معدلات الاستهلاك على حساب الادخار.

أحد هؤلاء الخبراء هو فضل البوعينين الذي صرح في حديثه لصحيفة الحياة أن 85 في المئة من الأسر السعودية لا تهتم بالادخار، خصوصاً الأشخاص الذين يعتمدون على الدخول الشهرية، مشيراً إلى أن الكثير من الأشخاص يقومون في حال زيادة دخولهم باستهلاك تلك الزيادات من دون تحويلها للادخار وهو أمر عام في السعودية. كما أشار إلى أن من أكبر عيوب الاقتصاد السعودي عدم اعتماده على ادخار الأفراد، فالجانب الاستهلاكي يطغى على كل شيء، ما يؤثر في نمو الاقتصاد، ويزيد معدل التضخم بسبب زيادة الاستهلاك.

ان غياب ثقافة الادخار يعرض الأسر السعودية إلى أزمات مالية في كل شهر، ليس بسبب تدني الدخل، ولكن بسبب غياب التخطيط المالي، و قد لفت هذا الخبير الاقتصادي الى اعتماد كثير من الأسر على القروض، على رغم أنه يفترض ألا يتم الاقتراض إلا في حدود ضيقة جداً . على صعيد آخر، وضح هذا الخبير أن بعض المشاريع المهمة التي تعتمد على

---

(1)- بادر محمد ، مقال تحت عنوان بلسمة ديون المواطنين - منشور بجريدة الاتحاد على الرابط الالكتروني

http://www.alittihad.ae/columnsdetails.php?category=1&column=46&id=8974&y=2012#ixzz1l2e2YKeb

مدخرات المواطنين في المقام الأول مثل الشركات التي تصرح للاكتتاب في سوق الأسهم لا يستطيع أكثر من 15 في المئة الاستفادة منها بسبب عدم توافر أموال لديهم.

من جهته، انتقد الخبير الاقتصادي يوسف الزامل تدني ثقافة الادخار لدى السعوديين، قائلاً "تقوم الأسرة بصرف أكثر من دخلها بنسبة 10 في المئة، ما يعني أنها تقوم باستدانة تلك الزيادة شهرياً، أو تسييل مدخرات سابقة، مشيراً إلى أن نحو 85 في المئة من السعوديين لا يدخرون شيئاً من دخولهم." وأرجع الزامل عدم ادخار غالبية السعوديين إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول نسبياً وزيادة كلفة المعيشة وغياب ثقافة الادخار.

أما عضو مجلس الشورى السعودي الدكتور فهد بن جمعة فأوضح أن المجتمع السعودي ينقسم إلى ثلاث فئات من حيث الدخل ، وهي: فئة الدخول المنخفضة التي تبدأ من 3 آلاف ريال شهرياً ، وفئة أصحاب الدخول المتوسطة الذين تراوح دخولهم بين 5 و 6 آلاف ريال، وفئة أصحاب الدخل المرتفع الذين تبدأ رواتبهم من 15 ألف ريال فما فوق. ففي ظل عدم امتلاك الكثير من المواطنين مساكن، وقيامهم بتسديد أقساط قروضهم الاستهلاكية التي حصلوا عليها، فإنهم أصبحوا غير قادرين على ادخار أي مبالغ من رواتبهم، ما أدى إلى تفشي ثقافة "عش يومك."(1)

من جهة أخرى ، شكك بن جمعة فيما أعلنه البنك الدولي مؤخرا من أن متوسط دخل الفرد في السعودية شهرياً يبلغ 6800 ريال، مضيفاً "لا توجد إحصاءات دقيقة صادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في هذا الموضوع، وهناك صعوبة في المقارنة بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة، إذ إن الدخل المنخفض يبدأ من 3 آلاف ريال، والمرتفع من 15 آلاف ريال، وأخذ متوسط الرقمين لن يكون دقيقاً." وسجلت القروض

---

(1)- عبد الرحمان الطريري، 85% من الأسر السعودية لا تعرف الادخار، تفشي ثقافة "عش يومك" يدفع البعض لإنفاق كل الدخل والاستدانة عليه، مقال منشور في 20 شوال 1434هـ - 26 أغسطس 2013م ،على الموقع الالكتروني العربية.نت

الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان أعلى مستوى لها في تاريخها عند 300 مليار ريال نهاية العام 2012، منها 37 مليار ريال قروض عقارية، و8 مليارات ريال قروض استهلاكية.(1)

من جهة أخرى ، يُرجع مدير مركز «أرك» للدراسات الدكتور خالد الحارثي، تغيير سلوك الفرد والأسرة في الاستهلاك تدريجياً «إلى التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وهو ما أدى إلى تغيير سلوك الاستهلاك بالتوجه إلى شراء الكماليات بدلاً من الأساسيات، وبالتالي انعكس على مفهوم الصرف لدى الأسرة » وأشار أيضا إلى أن «فلسفة الاستهلاك عموماً ما زالت غير ناضجة، نتيجة الطفرة التي مر بها الشعب السعودي من رفاهية وتدنٍّ في الأسعار، وهو ما نتج منه جيل لا يعي مفهوم الادخار، وبالتالي كانت عملية الاستهلاك عشوائية ».(2) وأوضح أيضا أن «ثقافة الادخار والصرف تأتي بعد التجربة والمعاناة، وهذا ما نلاحظه في السنوات الأخيرة، في ظل ازدياد البطالة وتدني دخل الأسرة الناتج عن عدم إيجاد فرص عمل لجميع أفرادها، إضافة إلى غلاء الأسعار»، مؤكداً أن « الوعي في الاستهلاك يأتي تدريجياً، ويستغرق الوقت» ورأى ضرورة «التعاون بين الجهات التعليمية والإعلام والمؤسسات المعنية في توعية المواطن لناحية الاستهلاك والادخار، وتثقيف المجتمع ومتابعة الأسعار. »

---

(1)- عبد الرحمان الطريري، المرجع السابق، بتصرف

(2)-جمانة خوجة، محاضرة تدعو إلى تعزيز ثقافة الادخار وتنظيم الاقتراض الاستهلاكي بين الأفراد - جريدة الاتحاد على الرابط الالكتروني http://www.alittihad.ae/details.php?id=117795&y=2011#ixzz1l2j3mhIl

3-4-الادخار في دولة عمان :

يقول الكاتب و الصحفي مصطفى المعمري في مقال لجريدة الوطن العمانية : " يبدو أن ثقافة الادخار الحاضر الغائب في أجندتنا بحاجة اليوم أن تكون ضمن خططنا وتوجهاتنا كونها تمثل جانبا أساسيا ومحوريا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع خاصة مع اتساع نطاق متطلبات الحياة واختلاف ظروفها واحتياجاتها وتطوراتها.. هذه التطورات التي تستوجب أن نربطها بمعتقداتنا القائمة على ضرورة أن نأخذ الأمور بموازينها وحساباتها السليمة بعيدا عن المغالاة وتغليب المظاهر على المصلحة التي تضمن حياة مستقرة. لقد فرضت حياة المدنية على المجتمعات اليوم مفاهيمها فهي لم تراع في مضمونها معادلة الموازين بين غني أو فقير بل سيطرت بوسائلها (الجشعة) على عقليات الكثيرين فجرفت بمغرياتها الزائفة الكثير ممن هم يعانون اليوم من أثقال الديون والالتزامات والمطالبات المالية التي لا تنتهي... قيدتهم وفرضت عليهم أسلوب حياة معقدا مبنيا على حسابات طويلة غامضة والسبب أنها لم تفرق فيما بين من هم يملكون المال أو يفتقدونه ولم تعترف ايضا بتلك المصطلحات التي باتت أركانا مهمة في حياة الشعوب مثل الادخار والتخطيط والتنظيم... المصطلحات الغائبة أو اذا صح التعبير المغيبة في مؤسساتنا المختلفة."يبرز لنا هنا أن دولة عمان لا تخرج من دائرة دول الخليج العربي و أن ظاهرة تنامي ظاهرة الاستهلاك موجودة أيضا ضمن شرائح المجتمع العماني ، و قد أصبحت ثقافة الادخار، في ظل المتغيرات الاقتصادية من ارتفاع تكاليف و متطلبات الحياة ومستلزماتها، من الأولويات في عملية التنشئة الأسرية و كذا في المؤسسات التعليمية والخدمية بدءا من البنوك والمراكز التجارية والمطاعم ووكالات السيارات وغيرها من تلك التي ترتبط بشكل مباشر مع احتياجات الأفراد . يجب ، اذن، على الأسر أخذ المساحة الكافية لغرس مفهوم وثقافة الادخار في الأجيال المقبلة و هذا بغية توعيتهم بمخاطر الانسياق نحو الاستهلاك المفرط و عدم مراعاة وتقييم الوضع المادي الأسري والمعيشي.

---

(1)- مصطفى المعمري، الادخار.. الثقافة المغيبة، مقال مقتبس من جريدة الوطن، عمان ، بتاريخ : الأربعاء 18-01-2012

إن مفهوم الادخار يجب أن يجد اهتمامه من كل مؤسسات وافراد المجتمع وتحديدا تلك الجهات التشريعية والرقابية المعنية بمصالح المستهلك ومؤسسات المجتمع المدني من خلال برامج وحملات توعوية تعنى بموضوع الادخار وغرس المفاهيم الاقتصادية الاخرى التي بمقدورها إيجاد قيم اساسية مهمة في حياة المجتمع مع اعطاء الجانب الرقابي ايضا للمؤسسات الربحية وآليات تقديم التسهيلات عنايتها في الوقت الذي نرى من الضرورة العناية بطرح منتجات تنافسية محفزة مع تغليب المصلحة التي تراعي الفرد والمجتمع."(1)

ويعد برنامج «المزيونة» من أهم البرامج التي وضعتها دولة عمان في سبيل تشجيع الأفراد على تبني مبدا الادخار ، فيواصل هذا البرنامج نجاحه في نشر ثقافة الادخار داخل المجتمع العماني بحيث يولي بنك مسقط المؤسسة المالية – الرائدة في السلطنة– أهمية خاصة في التشجيع ونشر مفهوم الادخار بين مختلف شرائح المجتمع العماني و يساهم في تغيير حياة الناس وتحقيق أحلامهم. و قد حقق في هذا المجال نجاحات متواصلة خلال السنوات الماضية من خلال اطلاق عدد من المبادرات والبرامج المتخصصة التي تتميز بتقديم الحوافز والجوائز المالية التشجيعية بهدف تعزيز سياسة وثقافة الادخار والتي تعد ظاهرة اقتصادية وسياسة عالمية تحرص الدول والمؤسسات العالمية على تحقيقها كما تحرص المنظمات الدولية على تشجيع دول العالم على الاهتمام بهذا الموضوع وطرح مبادرات وأفكار جديدة تشجع الناس على الادخار لما له من فوائد اقتصادية تنعكس ايجابيا على الأفراد والشركات بشكل خاص وعلى الدول بشكل عام وفي السلطنة يحرص البنك المركزي العماني دائما على تشجيع ونشر ثقافة الادخار ويطالب المؤسسات المالية بدور أكبر في هذا الخصوص من خلال تبني سياسات وبرامج متخصصة تساهم في تعزيز هذا المفهوم الاقتصادي العالمي.

---

(1)– مصطفى المعمري، الادخار.. الثقافة المغيبة، مقال مقتبس من جريدة الوطن، عمان ، بتاريخ : الأربعاء 18-01-2012

يعد بنك مسقط من المؤسسات الرائدة التي من شأنها أن تساهم في تحفيز الناس على ادخار أموالهم ضمن سياسة لتشجيع الادخار وتحقيق أهداف مستقبلية تضمن الحياة الكريمة لبعض فئات المجتمع بتدشين برنامج «ثمار» للتعليم وللتقاعد وهما عبارة عن خطة توفير تهدف الى توفير العديد من المزايا المالية والتسهيلات المختلفة التي تساعد هذه الفئات على ضمان العيش الكريم وايجاد دخل ثابت يساعدهم في مواجهة المستلزمات الأسرية بعد سن التقاعد أو توفير مبالغ تساهم في دعم الطلبة وتقديم التسهيلات المالية لهم لتكملة مشوارهم التعليمي العالي حيث تم اعداد برنامج «ثمار» للتقاعد و«ثمار» للتعليم العالي ليتناسب مع امكانيات هذه الفئات المهمة في المجتمع العماني.(1)

وقال سعيد بن أحمد البداعي مساعد المدير العام للفروع ببنك مسقط أن استراتيجيتهم واضحة في مجال الادخار فلديهم فلسفة خاصة وخبرة كبيرة اكتسبت منذ تدشين برنامج المزيونة قبل 20 عاما وأن الاحتفال الذي نظم بداية عام 2011 للكشف عن الشعار الجديد للمزيونة هو بداية مرحلة جديدة ومتطورة لهذا البرنامج المعروف والناجح على مستوى السلطنة موضحا أن برامج التوفير والادخار لدى البنوك التجارية في السلطنة شهدت تطورا كبيرا ومنافسة قوية انعكست ايجابياً على الزبائن وعلى قيمة الجوائز التي تخصصها البنوك سنويا مما ساهم ذلك بالدرجة الأولى في تعزيز مفهوم الادخار لدى كافة شرائح المجتمع العماني ومن ناحية أخرى ارتفعت مدخرات البنوك بشكل عام ونحن سعداء بأن نكون جزءا مهما من هذا النجاح متوقعين تحقيق مزيد من النجاح والتقدم لبرامج التوفير بشكل عام في العام الجديد.(2)

---

(1)-(2)- سوزان حميش، محاضرة تدعو إلى تعزيز ثقافة الادخار وتنظيم الاقتراض الاستهلاكي بين الأفراد، جريدة الاتحاد ، تاريخ النشر: الأربعاء 21 ديسمبر 2011 على الرابط الالكتروني http://www.alittihad.ae/details.php?id=117795&y=2011#ixzz1l2jCgsk8

3-5-الادخار في فلسطين:

شهد عام 2010 استمراراً في مسيرة إصلاح وتعافي الاقتصاد الفلسطيني بعد الركود الذي تعرض له خلال الفترة 2006-2007 ، حيث أشار تقرير لصندوق النقد الدولي باستمرار تحسن الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، كما أجمع خبراء هذا الصندوق أيضاً على قدرة السلطة الفلسطينية على إدارة سياسات اقتصادية سليمة على خلفية الإصلاحات الهيكلية (الاقتصادية والاجتماعية) التي قامت بها . وفي هذا السياق، أشارت البيانات الرسمية المتاحة إلى استمرار التحسن في الأداء الاقتصادي خلال العام 2010 .(1) فيما يلي استعراض لأهم تطورات ومؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني:

واصل الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2010 اكتساب مزيد من التعافي، على خلفية التطور الإيجابي لعام 2009 ، الذي تعززت فيه فرص النمو والإدارة الرشيدة للاقتصاد ، و مع ذلك لا زال النمو المتحقق في عامي 2009و 2010 أقل من المستوى المطلوب لإحداث تغيرات جوهرية كفيلة بإطلاق الطاقات الكامنة في الاقتصاد للتخفيف من مشكلة البطالة والفقر، و التي تحتاج إلى نسب نمو أعلى للتغلب عليها.

و من جهة أخرى ، لا تزال القروض المالية التي تمنحها المؤسسات المالية المنتشرة في قطاع غزة تشكل هاجساً للشباب بل استغلالاً لحاجاتهم في ظل الحصار الخانق الذي تفرضه "إسرائيل" على غزة منذ ما يزيد عن أربع سنوات، و في ظل البطالة التي تتغلغل بين الشباب في المجتمع الغزي و ترتفع مستوياتها من يوم لآخر حسب الإحصائيات الرسمية.أصبحت مؤسسات التمويل و القروض المتعددة في القطاع تقتات على استغلال الشباب

---

(1)- علي حسين أبو غليون، " أنسب النماذج الاقتصادية للاستثمار في فلسطين"، مقال منشور على الرابط الالكتروني http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=9019

بطريقة جشعة، منتهزة حاجتهم للقروض لفرض فوائد ذات نسب عالية، الأمر الذي يخالف الهدف الذي أنشئت من أجله تلك المؤسسات.

من جهتها أكدت الباحثة الاجتماعية، فلسطين عابد أن المجتمع الفلسطيني أصبح يعاني من مشكلة خطيرة هي الاقتراض، بل و الأخطر منها أنها أصبحت السمة الأساسية للحياة، حيث أصبح المواطنون و بسبب الفقر و الخوف مما هو قادم يسعون إلى الاقتراض من دون أسباب " و أشارت الى أن هذه القروض لا تساهم في علاج الفقر والبطالة، بل أنها تزيد الفقر على الفقر" ولا تعالجه وتؤجل سداده إلى فترة قادمة ، منوهة الى أن الكثير من الذين يلجئون إلى مثل هذه القروض قد لا يستطيعون سدادها، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الاقتصاد الوطني ويتسبب بمشاكل اجتماعية قد تصل في بعض الأحيان الى سجن المقترض.

و أوضحت أن الآثار الاجتماعية الخطرة المترتبة على سلوك الاقتراض كثيرة ومتعددة فمنها: العبء المادي المنعكس على الأسرة بشكل يومي، وعدم توفير بعض المطالب الضرورية، كما أنه يفتح الباب واسعاً أمام المشكلات الاجتماعية و الأسرية التي تتسبب في تفكك الأسر في بعض الأحيان.

و قالت أيضا : "إن الشباب يقترضون من أجل الزواج والسفر وغيرها، مشيرة إلى أن الإغراءات التي تصاحب التسهيلات البنكية ساهمت في قتل ثقافة الادخار، و أصبحت المعادلة تتمثل في بنوك تتنافس لتقديم التسهيلات للقروض، وأفراد يستعجلون العيش في رفاهية".(1)

---

(1)- علي حسين أبو غليون، أنسب النماذج الاقتصادية للاستثمار في فلسطين، المرجع السابق

3-6-الادخار في الأردن:

يوصف الاستهلاك والادخار بأنهما جناحا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ساد عالميا نموذجان الاول ركز على الادخار وزيادة الانتاجية بخاصة السلعية لإشباع الاحتياجات والتوسع في التصدير الى الاسواق الكبرى، وجسد هذا النموذج الصين التي تحتفظ بأضخم فائض تجاري مع العالم، والنموذج الثاني الذي اهتم بادخار متوازن وعمل على تحفيز الطلب المحلي على المنتجات الوطنية والمستوردة معا، وشكلت الولايات المتحدة الامريكية نموذجا رائدا في التوازن بين الادخار وتشجيع الاستهلاك باعتبارهما محركين رئيسيين في التنمية.

وهنا فان التطور الاقتصادي الامريكي استند الى ثقافة الاستهلاك ولولا هذا العامل لما تقدمت امريكا كثيرا، ولابد من الاشارة هنا انه لولا تحقيق قدرة انتاجية هائلة للاقتصاد الامريكي لما ظهر هذا العامل المهم في التنمية، مما يعني ان الدول التي ليست لديها قدرة انتاجية عالية فان ثقافة الاستهلاك تؤدي الى هدر الاموال واضاعة الجهد،(1) ويؤدي لزيادة عجز الميزان التجاري الذي يعيق التنمية، ويضغط على رصيد البلاد الجاهز من العملات الصعبة، وبصورة اوضح سوف يعقد مسيرة التنمية ويرفع تكاليف الانتاج ويحد من القدرة التنافسية للمنتجات في عالم ينزع الى الانفتاح وازالة الاسوار الجمركية وغير الجمركية في ضوء استحقاقات العولمة وتحرير التجارة.

وحسب أدبيات الاقتصاد المعاصر فان الاستهلاك الداخلي سوف يؤدي الى تصريف الانتاج الداخلي، ويسرع دوران عجلة التنمية، ويساهم الادخار وتوفر الموارد الطبيعية والبشرية وتوظيف مرفقي العلوم والتكنولوجيا، وترشيد النفقات العسكرية في احداث تنمية مستدامة، والامثلة العالمية ماثلة امامنا في الشرق والغرب، ومن المؤكد ان الاستهلاك شرط مهم في حال استهداف الانتاج المحلي وليس المستوردات كما هو حاصل بتفاوت في معظم دول

---

(1)- خالد الزبيدي ،التنمية بين الاستهلاك والادخار ، مقال منشور بجريدة الدستور ، الأردن، الصادرة بتاريخ الأحد، 6 مايو/أيار، 2012 ، بتصرف

المنطقة العربية ومناطق اخرى في افريقيا ودول امريكا الجنوبية واسيا.

وفي ضوء ما تقدم فان الاردن ومعظم الدول العربية غير النفطية لم تستطع بناء اي من النموذجين .. فالاول الادخار وبناء مصانع ومشاريع انتاجية تغطي قسما كبيرا من الاحتياجات المحلية، والتصدير الى الاسواق العالمية بنسبة كبيرة، اي لم تحقق نسب ادخار منتجة، وضعف بناء النموذج الثاني .. تشجيع استهلاك يعتمد بنسبة كبيرة على السلع والخدمات المحلية، وكانت النتيجة عدم مواكبة الصادرات الوطنية للمستوردات، وافضت الى عجوز تجارية مزمنة ومتفاقمة تهدد الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي.

ان الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية التي يجتازها الاردن في ظل تداعيات الازمة المالية التي انطلقت في العام 2008 مؤلمة ونحن كمن يدور في حلقة مفرغة، فان الحاجة تتطلب اعادة ترتيب الاولويات التنموية، فالادخار والاستهلاك يجب أن يتم المواءمة بينهما وتوجيه الفوائض المالية غير المستخدمة (الودائع الادخارية وموجودات الصناديق الكبرى والادخارات الصغيرة) للمشاريع المحلية في اطار جهد وطني عام لتلبية القسم الاكبر من الطلب المحلي على السلع والخدمات، وتقليص العجز التجاري، بما يتطلب من تشجيع الانتاج المحلي...(1)

3-7- الادخار في دولة مصر:

أطلق المعهد المصرفي، بالتعاون مع معهد الخدمات المالية بالهيئة العامة للرقابة المالية لقاءات مبادرة تحت شعار "عشان بكرة" التي تهدف إلى التوعية المالية للشباب المصري وطلبة المدارس وتعريفهم بأهمية السياسة الادخارية، كما تهدف إلى تقديم الدعم اللازم لمساندة البنوك في خلق منتجات مالية ومصرفية للأطفال والشباب ،

---

(1)- خالد الزبيدي ،التنمية بين الاستهلاك والادخار، مرجع سابق، بتصرف

كي تغطي الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع، بغرض خلق مشاركة واسعة للمساهمة في بناء الاقتصاد المصري .

من جانبها أكدت الدكتورة منى البرادعي "مديرة المعهد المصرفي"، على هامش اللقاء الذى عقد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أن هذا اللقاء يأتي ضمن لقاءات دورية سيعقدها المعهد المصرفي في ثلاث جامعات مصرية و10 مدارس للمساهمة في التوعية المالية للشباب وتضمين عملاء البنوك لشريحة جديدة لم تكن مستغلة هي فئة الشباب والأطفال، موضحة أن القطاع المصرفي والقطاعات المالية الأخرى هي التي تساهم في تنشيط الاقتصاد القومي وتزيد فرص الاستثمار في الدولة من خلال ادخار الأموال في تلك القطاعات، الأمر الذى يتطلب استهداف الشرائح غير الموجودة لدى القطاعات المالية المختلفة من خلال حملات التوعية المالية.(1)

وأضافت أن المعهد يستهدف نشر الوعى بين 3 آلاف طفل وشاب في الجامعات والمدارس المصرية خلال عام 2013 خصوصاً فئة شباب الجامعات التي تكون مستعدة للتعاملات المالية عقب التخرج ومباشرة الأعمال المختلفة.

و في استضافة للدكتور أحمد النجار ، الخبير الاقتصادي بمركز الأهرامات للدراسات السياسية و الاقتصادية ، على مستوى الصالون الثقافي لـ" الشباب" لدورة 2012 ، أكد الدكتور على أن الحالة الاقتصادية التي تمر بها مصر خاصة وأنها أصبحت تعد النقطة الفاصلة خلال هذه المرحلة بين ما فات وما هو آت ، اذ أصبحت المؤشرات الاقتصادية تنذر بالخطر .

---

(1)- عمرو محمد ، " المعهد المصرفي المصري يطلق مبادرة "عشان بكرة" لتحفيز الشباب على الادخار"، صحيفة بانوراما ، مصر بتاريخ الأربعاء 06 مارس 2013

و عن مسألة الادخار يقول الدكتور : " لأن الدولة قدوة لمواطنيها ، ولو كانت الدولة لديها سياسة ادخار لكانت أسوة للناس ولكن الدولة قدوة فاشلة في الادخار والاستثمار منذ وقت طويل جدا ، بالإضافة إلى أمر آخر وهو انتقال أنماط استهلاكية لشعوب أغني تعتمد في المقام الأول على ثروات طبيعية ذهب إليها المصريون للعمل مما جعل المصريون العائدون يعملون علي محاكاة هذا النمط الاستهلاكي دون العمل علي تعبئة هذه الادخار من أجل الاستثمار، حتى من يضع أمواله في البورصة يتحول طوال الوقت أن يكون وقودا للشركات الكبيرة والمضاربين الأجانب وتحدث كوارث في الحقيقة فضلا عن غياب الثقافة الادخارية في المنظومة التعليمية، وبالتالي لابد من استحداث مؤسسة صغيرة قومية من أجل رعاية المشروعات الصغيرة دون أي قيود أو شروط وقائمة على العلم والعمل... فلابد أن يكون لدينا حضانات للمشروعات الصغيرة اعتمادا علي المواد الموجودة في البيئة المحيطة ....وهذه الحضانة سوف تحول مصر لورشة عمل وستكون رافدا مهما جدا في النمو إلي جانب القطاع العام(1).

3-8-الادخار في المغرب:

تزايد الطلب على القروض بسبب تداعيات الأزمة المالية دعا محمد الكتاني، رئيس مجموعة «التجاري وفا بنك» الحكومة المغربية، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تراجع وتيرة نمو الادخار في المغرب، كما دعا إلى اللجوء إلى تحفيزات جديدة من أجل تشجيع الادخار.

وأشار الكتاني إلى أن النشاط المصرفي في المغرب أصبح يعرف خلال السنوات الثلاث الأخيرة تراجع حجم الودائع المصرفية مقابل تسارع في وتيرة نمو القروض، وذلك نتيجة شح السيولة النقدية في سياق تداعيات الأزمة العالمية من جهة، وكذلك بسبب ارتفاع الضغط على طلب التمويلات بسبب المشاريع الكبرى التي أطلقها

---

(1)- مروة عصام الدين، مقال منشور تحت عنوان: د. أحمد النجار في صالون الشباب : معدل الادخار في مصر عار قومي ، بتاريخ 11 اغسطس2012 ، في على الرابط الالكتروني http://www.vetogate.com/729481

المغرب في مختلف المجالات. وقال الكتاني: «من قبل كانت الودائع المصرفية في المغرب تنمو بوتيرة أكبر من وتيرة نمو الطلب على القروض. وكانت موارد البنوك تفوق حجم القروض والتمويلات المصرفية، لكن منذ ثلاث سنوات أصبحنا نلاحظ العكس. »

وأشار الكتاني إلى أن حجم الودائع المصرفية في المغرب عرف انخفاضا بنسبة 0.5 في المائة خلال النصف الأول لهذه السنة، في حين ارتفع حجم التمويلات والقروض المصرفية خلال نفس الفترة بنسبة 6 في المائة. وأضاف: «لأول مرة في المغرب أصبح حجم التوظيفات المالية للقطاع المصرفي يفوق حجم الموارد المتاحة، إذ بلغ مؤشر توظيف الموارد البنكية نسبة 105 في المائة. »

وأعلن الكتاني أن الأرباح الموطدة لمجموعة «التجاري وفا بنك» ارتفعت بنسبة 16.5 في المائة خلال النصف الأول من العام الحالي، لتبلغ 2.3 مليار درهم (277 مليون

دولار). وبلغت الحصة العائدة للمجموعة من هذه الأرباح، بعد خصم حصة الأقلية في الشركات التابعة، 1.94 مليار درهم (234 مليون دولار)، وعرفت بدورها ارتفاعا بنسبة 15.1 في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي(1)

3-9-الادخار في تونس

تنظم تونس الى باقي الدول العربية الأخرى و لا تختلف عنها في تدني الوعي الادخاري لدى أفرادها ، و في هذا الصدد وقع البنك المركزي التونسي في بيان له بنودا جديدة من شأنها تحفيز المواطنين التونسيين على الادخار و ذلك من خلال الترفيع في نسبة الفائدة المديرية بـ 50 نقطة أساسية لتنتقل من 4% إلى 4,5% والرجوع إلى مجال متناظر لتغيّر نسب الفائدة في السوق النقدية بهامش 25 نقطة أساسية حول نسبة الفائدة المديرية، ويهدف

---

(1)- لحسن مقنع، " محمد الكتاني يدعو الحكومة المغربية لإجراءات عاجلة بعد تراجع الادخار المصرفي" ،نشر في هبة بريس، جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ 29 - 09 - 2010.

هذا الى إعطاء إشارة واضحة للسوق ولمؤسسات القرض. ان البنك المركزي يتابع بكل حذر التطورات على مستوى نسبة التضخم ويعمل على التصدي لتصاعد الضغوطات التضخمية دون أن يكون لهذا الإجراء أثرا ملحوظا على نسب الفائدة في السوق فيما بين البنوك وبالتالي على نسبة الفائدة الوسطية للسوق النقدية.

وأكد البنك ان هذا الإجراء لن ينعكس سلبا على كلفة تداين المتعاملين الاقتصاديين باعتبار أن التقليص في مجال تغير نسب الفائدة من 100 نقطة أساسية إلى 50 نقطة والعودة الى هوامش متناظرة حول نسبة الفائدة المديرية من شأنه أن يجعل الحد الاقصى الذي يمكن ان تبلغه نسب الفائدة فيما بين البنوك لا يتجاوز مستوى نسبة الفائدة على تسهيل القرض أي 4,75 % وهي نفس النسبة المتعامل بها بين البنوك حاليا. أما التخفيض في نسبة الاحتياطي الإجباري من 2 إلى 1 % وتعديل قاعدة إحتساب الاحتياطي فيهدف بالأساس إلى إعطاء البنوك متنفسا لمواجهة شح السيولة مما سيؤدي إلى تراجع لجوئها إلى إعادة التمويل من طرف البنك المركزي.(1)

وبخصوص الترفيع في النسبة الدنيا لتأجير الادخار بـ50 نقطة أساسية لترتفع من 2,75% إلى 3,25%، قال البنك إن هذا الاجراء يهدف إلى تحفيز ادخار الأسر والحفاظ على مصالح صغار المدخرين الذين قد تتراجع موارد ادخارهم بفعل تصاعد الضغوطات التضخمية إلى مستوى 6% والذين ليست لهم قدرة على التفاوض مع البنوك لتحديد نسبة الفائدة كما هو الحال بالنسبة للمستثمرين المؤسساتيين (اي كبار المودعين). كما يأمل البنك أن يسهم هذا الإجراء في دفع الادخار الوطني الذي عرف منذ الثورة تراجعا هاما ليبلغ 15% فقط من الناتج المحلي الاجمالي حاليا.

---

(1)- جيهان لغماري، ، اجراءات جديدة للبنك المركزي لتحفيز ادخار الأسر والحفاظ على مصالح صغار المدخرين، مقال منشور على الرابط الالكتروني http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=109474

وأوضح البنك أن إدراج مقايضة الصرف كأداة للسياسة النقدية يهدف إلى تعصير الإطار العملياتي للسياسة النقدية من خلال توسيع الأدوات المتاحة للبنك المركزي لتعديل السيولة المصرفية والتحكم في نسبة الفائدة فيما بين البنوك مما من شأنه أن ينعكس إيجابيا على نجاعة قيادة السياسة النقدية وقدرتها على بلوغ الأهداف التي أوكلت إليها خاصة منها الحفاظ على استقرار الأسعار.

وكان البنك المركزي قد قرر رفع نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي بـ 50 نقطة أساسية لتنتقل من 4٪ إلى 4,5٪ والتقليص في مجال هذه النسب باعتماد هوامش متناظرة بـ 25 نقطة أساسية لكل من تسهيلات الإيداع وتسهيلات القرض . كما قرر البنك التخفيض في نسبة الاحتياطي الإجباري للبنوك لدى البنك المركزي من 2٪ إلى 1٪ . كما أحيط المجلس علما بالترفيع في النسبة الدنيا لتأجير الادخار إلى 3,25٪ واعتماد أداة مقايضة الصرف ضمن آليات تدخل البنك المركزي لتعديل السوق النقدية، وبالمنشور لمؤسسات القرض المزمع إصداره والمتعلق بتعزيز متطلبات تغطية مخاطر القرض بالمدخرات.(1)

اذن، ماذا عن موقف الدولة الجزائرية من عملية الادخار ؟ و ما هي تصورات الأسر و الأفراد للادخار في ظل التحديث؟

---

(1)- جيهان لغماري، ، اجراءات جديدة للبنك المركزي لتحفيز ادخار الأسر والحفاظ على مصالح صغار المدخرين، مقال منشور على الرابط الالكتروني http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=109474

الجزء الثاني: الادخار و الربا

مقدمة:

قد تكون مسألة الربا هي التي تؤثر بشكل كبير على موقف الأسر من عملية الادخار، خاصة بطرقه الحديثة التي تتطلب وضع المال على مستوى البنوك لقاء فائدة بهدف تفادي تداوله في الأسواق اللاّرسمية و التي تجهض كل سبل التنمية الاقتصادية . فالثقافة السائدة في مجتمعنا تستمد قوتها من العقيدة الاسلامية و لعلّ الجانب الديني من أهم الجوانب التي لا يفرط فيها الفرد كيفما كان أسلوب حياتيه. و الجذير بالذكر هنا هو أن الادخار على مستوى البنوك قد اقترن بمسألة الربا و لفهمه وجب علينا التطرق الى مسألة الربا .

ان موضوع الرّبا من المواضيع المهمّة في حياتنا، والتعامل بالرّبا أصبح السّمة العامّة والمميزة للاقتصاد في عصرنا، وذلك لأنّ التّقدّم الاقتصادي لا يتحقق إلّا بهذا التّعامل. وبلادنا الإسلاميّة كغيرها من الأمم سارت على هذا الطّريق، وأصبح التّعامل بالرّبا أمراً واقعاً فيها، فتعاملت بالرّبا بالرّغم من تحريمه الواضح في الإسلام. ففي هذا الموضوع كتابات كثيرة ومؤلّفات عديدة لكثير من الكتّاب معاصرين وسابقين، وما ذلك إلّا لأهميّة الموضوع، وتماسّه المباشر مع حياتنا وديننا. فلم تكن هناك صعوبة في تجميع مواد البحث، فالمكتبة الإسلاميّة تزخر بمؤلّفات كثيرة في هذا الموضوع.ومعظم هذه المؤلّفات كانت لكتّاب حديثين ، فالكتّاب السّابقون أو القدامى كتبوا في الرّبا وتعريفه وبيّنوا أنواعه وعرضوا لصوره، ولكنّهم لم يكتبوا في موضوع التّعامل مع الرّبا بالنّسبة للعالم لأنّ هذه المشكلة قامت في وقت حديث نسبيّاً.

من أهمّ المراجع في هذا المجال كتاب " اقتصادنا " لمحمّد باقر الصّدر، وكتاب " المعاملات المصرفيّة والرّبويّة وعلاجها في الإسلام " للدّكتور نور الدّين عتر، وكتاب " السّياسة الماليّة في الإسلام " لعبد الكريم الخطيب، وكتاب " بحوث في نظام الإسلام " لمصطفى البغا.

1- موقف الاسلام من الربا:

لقد اهتم ديننا الحنيف بهذه النّاحية كاهتمامه بكلّ نواحي الحياة، " فاهتمّ بالمال ايجاداً وتنمية واستثماراً وبقاء، من النّاحيتين الإيجابيّة والسّلبيّة، فاعتبر المال أمانة ثقيلة بيد صاحبه، وألزمه بحفظه، وتثميره، وألزمه السّعي من أجل تحصيله" [1].

و قد جاء في القرآن الكريم تحريم الرّبا في آيات كثيرة ، قال تعالى{**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبا لا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**}[2]. وجاء في تفسير الآية: " إنّ آكل الرّبا يُبعث يوم القيامة مثل المصروع الّذي لا يستطيع الحركة الصّحيحة، لأنّ الرّبا ربا في بطونهم حتى أثقلهم، فلا يقدرون على الإسراع" [3].

ويقول تعالى{**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ**}[4]، وجاء في تفسيرها: " إنّ حرب الله النّار، وحرب رسوله السّيف. وقيل إنّ معنى هذه المحاربة المبالغة في الوعيد والتّهديد، دون نفس الحرب. وقيل بل المراد نفس الحرب [5].

فالرّبا "محاربة سافرة لله ولرسوله، إذا كان بغياً على عباد الله الفقراء، وتحكّماً في أرزاقهم، وإفساداً لحياتهم، وتضييعاً لهم، إنّه قتل جماعي للفقراء والمستضعفين في المجتمع، ولهذا تولّى سبحانه وتعالى الدّفاع عن هؤلاء الضّعفاء، والانتقام لهم ممن ظلموهم"[6].

---

(1)- وهبة الزّحيلي, مفهوم المال والإقتصاد في الإسلام, مجلة نهج الإسلام, العدد 49 (السّنة 13, 1413/ 1992), 24

(2)-سورة البقرة, الآية 275

(3)- . الخازن, لباب التّأويل في معاني التّنزيل, دار الكتب العلميّة, القاهرة, 1328 هـ, ج1, تفسير لسورة البقرة الآية 215.

(4)-سورة البقرة ، الآية 278-279

(5)-الخازن، مصدر سابق، سورة البقرة ، الآية 218

(6)- عبد الكريم الخطيب, السّياسة الماليّة في الإسلام, دار المعرفة للطّباعة والنّشر, بيروت, ط2, 1975/1395,ص 145

وقال تعالى{**وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِباً لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ**}[1] وجاء في التّفسير: " وما أعطيتم أكلة الرّبا ليربو في أموالهم فلا يربو عند الله ، أي لا يزكو عند الله ولا يبارك فيه. وما أعطيتم من صدقة تبتغون بها وجه الله خالصاً لا تطلبون به مكافأة ولا رياء ولا سمعة فهذا الّذي يضاعف الله حسناته" [2]. وقال تعالى{**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا الرِّبا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**} [3].

اذن، حديث القرآن عن الرّبا واضح، وتضمن الوعيد والتهديد الشّديدين للّذين يتعاملون به في كلّ زمان، حتّى وصل التّرهيب منه إلى أنّ الله عز وجل يحارب الذين لا يتركون الرّبا، فقال تعالى{ **يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تُظلمون**}[4]

و قد بيّن القرآن الكريم أسباب تحريم الربا و يمكننا إيجازها فيما يلي:

1- الربا ظلم: تبيّن الآيات الكريمة أنّ حقّ الإنسان أن يأخذ رأس ماله دون زيادة، فالزيادة على النقود مقابل الأجل حرام، وكان هذا التحريم حتى لا يظلم المربي ولا يُظلم، أي يَظلم الآخرين بالزيادة على رأس

.

(1)- سورة الروم, الآية . 39

(2)- النّسفي, مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل, دار الكتب العربيّة الكبرى, القاهرة, 1328هـ, ج3, سورة الرّوم, الآية 465.

(3)- سورة آل عمران ,الآية 130

(4)- ابن كثير، عماد الدين إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1388هـ

ماله مقابل الأجل، وأن لا يُظلم هو إذا زاد الآخرون عليه، ودليل هذا قوله تعالى{ **لا تظلمون ولا تُظلمون** }[1].

قال ابن عباس رضي الله عنهما وقتادة: لا تَظلمون ولا تُظلمون أي لا تزيدون فتأخذون باطلاً لا يَحلّ لكم، ولا تنقصون من أموالكم.[2]

2- الرّبا أكلٌ لأموال النّاس بالباطل: إن الله حرّم الرّبا على اليهود فأخذوه بأنواع الحيل، وأكلوا أموال النّاس بالباطل ودون وجهة حق، بسبب الرّبا وغيره[3]

ودليل ذلك قوله تعالى{**وأخذهم الربا وقد نُهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل وأعتدنا للكافرين منهم عذاباً أليماً**} [4].

ومن صور أكل أموال النّاس بالباطل أيضا ما كان عليه الجاهليّون قبل الإسلام، فعندما كان يحلّ الأجل يزيد في المال إذا لم يستطع القضاء، وهذا حتّى يصير القليل كثيراً مُضاعفاً.[5] وهذا ما نهى عنه الله سبحانه و تعالى في قوله تعالى{ **يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون** }[6] فالمرابون

---

(1) – الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1415هـ

(2)- الأشقر، عمر سليمان، الربا وأثره على المجتمع الإنساني، دار النفائس، عمان، الأردن، ط3، 1423هـ

(3)- شحاته، حسين، التورق المصرفي في نظر التحليل المحاسبي والتقويم الاقتصادي الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي، مجلد، عدد 274، 1425هـ

(4)- سويلم، سامي بن إبراهيم، التكافؤ الاقتصادي بين الربا والتورق، الاقتصاد الإسلامي، عدد 274 مجلد، سنة 1425هـ،

(5)- شحاده، موسى، العقبات والصعوبات التي تحول بين البنوك الإسلامية وتحقيق التنمية، الاقتصاد الإسلامي، مجلد، العدد 272 – 1424هـ

(6)- رمضان، زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، سنة 2002م.

يحصلون على مال دون بذا جهد يحلله ، بل و يحصلون على ثمرة جهود الناس اتزكية أموالهم، ولكن الله عز وجل لا يُضاعفها ولا يُؤجر عليها.[1] وبهذا المعنى يقول الله عز وجل{ **وما آتيتم من ربا ليربُوَا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون**}[2].

وبيّن القرآن نتائج الرّبا وعقوبته في الدّنيا والآخرة، ومنها أنّ الرّبا لا يزيد عند الله لا في كمّيّته ولا في بركته، بل ينقصه الله تعالى، ودليل ذلك قوله تعالى{ **يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحبّ كل كفّار أثيم** } [3].
يقول ابن عباس: يمحق الله الرّبا أي يُنقصه.[4] بيّن القرآن أيضا عقوبة الّذين يأكلون الرّبا، وهي أنّ الله لا يحبّهم بل يكرههم، ووصفهم بالكفر والإثم، وهم الّذين يستحلّون أكل الرّبا وإطعامه.[5] وبين القرآن أيضا حالهم يوم القيامة حيث يقومون من قبورهم كالمجانين والمصروعين ويعذّبون في النار لعدم انتهائهم عن التعامل بالربا، حيث يقول الحقّ جلّ في عُلاه{ **الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبّطه الشيطان من المسّ ذلك بأنهم قالوا إنّما البيع مثل الربا وأحلّ الله البيع وحرّم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون** }[6]

---

(1)- المصري، رفيق، بيع التقسيط تحليل فقهي واقتصادي، ط1، دار القلم، دمشق، 1410هـ

(2)- أبو أحمد، رضا، إدارة المصارف، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن، 1423هـ

(3)- المصري، رفيق، ربا القروض وأدلة تحريمه، ط1، مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، جدة السعودية، 1410هـ

(4)-لاشين، فتحي السيد، الربا وفائدة رأس المال بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1990م

(5)- شحاته، حسين حسين، الفائدة الربوية وقود التضخم النقدي وليس تعويضاً عنه، الاقتصاد الإسلامي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة 1990

(6)- سورة البقرة ، الآية 275

أمّا في الحديث النّبويّ الشّريف, فهناك أحاديث كثيرة تحذّر من الرّبا، وتبيّن حرمته في الإسلام ففي الحديث الشّريف لعمر رضي الله عنه: " إنّ آخر ما نزلت آية الرّبا، وإنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قبض ولم يفسّرها لنا فدعوا الرّبا والرّيبة" [1]. وفي هذا الحديث يدعونا عمر رضي الله عنه إلى ترك الرّبا، وعدم محاولة تفسير بعض الأمور الّتي نشكّ بها هل هي ربا أم لا، ولكن من الأفضل الابتعاد عن كلّ ما يسمّى ربا من قريب أو بعيد. فهذه الآيات وهذه الأحاديث تدلّ على عظيم حرمة الرّبا، وكونها من الكبائر الّتي تؤدي بصاحبها في نار جهنّم.

ففي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: " أتيت ليلة أسري بي على قوم بطونهم كالبيوت، فيها الحيّات تُرى من خارج بطونهم، فقلت: من هؤلاء يا جبريل؟، قال: هؤلاء أكلة الرّبا"[2].

2- مفهوم الربا و أنواعه:

الرّبا في اللغة: ربا الشّيء يربو رباً ورباء: زاد ونما. وفي التنزيل: " وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ" [3]. ومنه أخذ الرّبا الحرام [4].

وفي الشّرع: فقد عرّفها **الحنابلة**: "الزّيادة في أشياء مخصوصة"[5]، وعرّفها **الشّافعيّة** بأنّها: "عقد على عوض مخصوص غير معلوم التّماثل في معيار الشّرع، حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما"[6]. والمراد بالعوض المخصوص الأموال الرّبويّة. وغير معلوم التّماثل أي إنّ أحد العوضين زائد عن الآخر أو مجهول التّساوي معه. ومعيار الشّرع الكيل أو الوزن. وقيّدوا بحالة العقد فيما لو علم التّماثل في البدلين بعد العقد[7].

---

(1)- أخرجه ابن ماجة, في كتاب التّجارات, باب التّغليظ في الرّبا, رقم الحديث 2276, ص764.
ورواه أحمد في مسند عمر, ج1, رقم الحديث 246, ص85.
(2)- رواه أحمد في مسند أبي هريرة, رقم الحديث 8648, ج3, ص270.
ورواه ابن ماجة, في كتاب التّجارات, باب التّغليظ في الرّبا, رقم الحديث 2273, ص 763
(3)- البقرة, من الآية276
(4)- أنظر :ابن منظور, لسان العرب, باب الرّاء, مادة ربا ،دار المعارف, القاهرة, ج2, ص 1572.
(5)- ابن قدامة, المغني,مكتبة الرّياض الحديثة, الرّياض, 1981/1401, ج4,ص 3.
(6)- الشّافعي الصّغير, نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج, المكتبة الإسلاميّة, ج3, ص409.
(7)- مصطفى البغا, فقه المعاوضات, مطبعة جامعة دمشق, دمشق, 1989/1409, ج2, ص9.

وعرّفها **الأحناف**: "الفضل المستحقّ لأحد المتعاقدين في المعاوضة، الخالي عن عوض شُرط فيه" [1]. أي الزّيادة لأحد المتعاقدين في عقود المعاوضة فقط. فلا تدخل الهبة لأنّها ليست معاوضة، والزّيادة هنا لا يقابلها شيء وتكون هذه الزّيادة ربا[2].

وعرّفها **المالكيّة**: " الزّيادة في العدد أو الوزن، محققة أو متوهّمة، والتّأخير" فلا يدخل الزّيادة عندهم في الجنسين، إلّا في النّسيئة لا غير، ويدخل الرّبا في الجنس الواحد من وجهين: الزّيادة والنّسيئة[3].

وللرّبا أنواع في الشّرع هي :

1 . ربا الفضل: وهو بيع المال الرّبويّ بجنسه، مع زيادة في أحد العوضين.

2 . ربا النّساء: هو بيع المال الرّبويّ بمال ربويّ آخر، فيه نف العلّة إلى أجل [4].

3 . ربا اليد عند الشّافعيّة: وذلك بأن يفارق أحدهما مجلس العقد قبل التّقابض [5]. أي أنّه يبيع المال الرّبويّ بآخر فيه نفس العلّة دون أن يشترط في ذلك أجل بنفس العقد، ولكن يحصل التّأخير في قبض البدلين أو أحدهما، في مجلس العقد بالفعل [6].

3 . تعريف الرّبا في الإقتصاد:

بالنسبة للرّبا في الإقتصاد الرّأسمالي، فكلمة فائدة هي المستخدمة، وتعني: ما يحصل عليه المقرض من المقترض مقابل استخدام المال. أو هي ما يحصل عليه المقرض من المقترض مقابل المخاطرة في إقراض ماله. أو مقابل الجهد المبذول في الإقراض وهناك نظريات كثيرة فسّرت كيف يتحدد سعر الفائدة، منها ما يقول إنّه يتحدد نتيجة

---

(1)- المرغيناني, شرح بداية المبتدئ, المكتبة الإسلاميّة, ج2,ص 61.

(2)- مصطفى البغا, فقه المعاوضات, 1.

(3)- ابن عبد البرّ القرطبي, الكافي في فقه أهل المدينة المالكي, دار الكتب العلميّة, بيروت, ص303.

(4)- بن قدامة, المغني, ج4, 3 وما بعد

(5)- الشّافعي الصّغير, نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج, ج3,ص 409.

(6)- . مصطفى البغا, فقه المعاوضات, ج2,ص.ص 15 19.

قوى الطّلب و العرض في السّوق على الأموال [1] ، أي سعر إنّ الفائدة هو السّعر الّذي يوازن بين التّفضيل الزّمني للمدّخرين، والتّفضيل الزّمني للمستثمرين.

وقد برّر الاقتصاديون الفائدة بأنّها نتيجة عنصر المخاطرة في إقراض المال، فالمرابي يقرض نقوده لشخص، ربّما لا يعيد له هذه النقود. فهو يخاطر بهذه النقود، لذلك يجب أن يأخذ الفائدة نتيجة هذه المخاطرة. وبرّروا الفائدة بأنّها تعويض عن حرمان المرابي من الانتفاع بالمال المقرَض، ومكافأة له على انتظاره طيلة مدّة الإقراض. وقالوا أيضاً إنّ الرّبا حقّ للمقرض من الأرباح الّتي جناها المقترض جرّاء استخدامه للمال المقرَض. هناك تبرير آخر، وهو أنّ الفائدة هي تعبير عن الفارق بين قيمة السّلعة في الوقت الحاضر، وقيمتها في المستقبل. ومنهم من اعتبر الفائدة أجرة استخدام النّقود وهي تماثل الأجرة الّتي يحصل عليها صاحب العقار، أو صاحب أدوات الإنتاج، نتيجة استفادة المستأجر من هذا العقار أو هذه الأدوات [2].

و الحقيقة أن القرض لقاء فائدة لا يمت للتجارة المربحة المحللة من طرف ديننا الحنيف بشيء لأنها ليست مهددة بالخسارة ، فهي لن تكون الّا مربحة على الصعيد المالي، و قد تتجسد الصورة بأكثر وضوح في المخطط الذي وضعه **الدكتور عبد المجيد عبد الله دية** * و هو كالآتي:

المقرضون (ثلاثة أشخاص)		المقترضون (ثلاثة أشخاص)	
أ	رأس المال + الفائدة	**د**	يربح أو يخسر
ب	رأس المال + الفائدة	**هـ**	يربح أو يخسر
ج	رأس المال + الفائدة	**و**	يربح أو يخسر

---

(1)- عبد الرّحيم بوادقجي, مبادئ في علم الإقتصاد والمذاهب الإقتصاديّة، مرجع سابق ، ص 162 .

(2)- محمّد باقر الصّدر, اقتصادنا, دار التّعارف للمطبوعات, بيروت, ط14,ص 637 .

* الدكتورعبد المجيد عبد الله دية ، استاذ مساعد بكلية الشريعة بجامعة الزرقاء الأهلية بالاردن ،عرف بدراساته لموضوع الربا و آثاره الجسيمة على التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية

احتمال الربح 100%	احتمال الخسارة50%
احتمال الخسارة 0%	احتمال الخسارة 50%
المقرضون	المقترضون
1-لا يشاركون في الخسارة	1-يربح أو يخسر
2-يسترجع رأس ماله مضافاً إليه الفائدة	2-تم تسخير عمل هؤلاء وجهودهم لخدمة رأس مال المقترض

فيظهر لنا من خلال هذا الشكل أننا لو قسمنا الناس إلى فئتين: فئة تقرض بفائدة وفئة تقترض بفائدة، أمّا التي تقرض فتربح دائماً، وأمّا الّتي تقترض فهي معرّضة للربح والخسارة، فإذا تم تداول كمية من المال بين هاتين الفئتين، فإن هذه الكمية صائرة إلى الذين يربحون دائماً، لأنهم يسترجعون رأس المال مضافاً إليه الفائدة، أما الفئة الأخرى فهي معرّضة للخسارة وأغلب الظّنّ أنّها ستحصل ولو لمرّة واحدة، فيتمّ تسخير جهدهم وعملهم لخدمة رأس مال الفئة الأولى.

و هذا ما يتنافى تماما و توصيات ديننا الحنيف لأن منهج الإسلام يقوم على توزيع المال بين الناس، وتداوله وحركته بينهم، ولذلك جعل علّة توزيع الفيء –كأحد مصادر المال في الإسلام – على المستحقّين منع تركيز المال في أيدي الأغنياء فقط، بل يتداول بين الناس، لقوله تعالى{ **ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولةً بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتّقوا الله إنّ الله شديد العقاب**} [1].

---

(1)- سورة الحشر، الآية 7

و إن الطريقة الإسلامية يهمّها أن يكون الأشخاص القائمين على المشاريع من أهل الأمانة والخبرة والالتزام، وهذا يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثّروة والدخل بين الناس.[1]

أما عن العملية التي يعبر عنها المخطط فهي إقراض بفائدة لأموال لا يتم توجيهها إلى أنشطة ومشاريع ذات جدوى ومنفعة حقيقية لحياة الناس.[2] فيتمّ توجيه الاقتصاد وجهةً منحرفة من مشروعات صناعيّة وتجاريّة إلى ما يعود بالضّرر على المجتمع، وكذلك تشجيع الناس على المغامرة والإسراف، بتسهيل وضع المال في أيدي المغامرين والجهلة والمسرفين.[3] فيؤدي هذا إلى هدر الموارد الاقتصادية.

إن هدر الموارد الاقتصادية ينتفي في الطريقة الإسلامية التي ينبغي أن توظّف الأموال في مشاريع ذات منفعة حقيقيّة لحياة الناس وللدورة الاقتصادية في البلاد. فالأموال في النظام الإسلامي لا تمنح كقرض لا يُعلم إلى أين يتّجه ؟ إلى سلع استهلاكيّة أو متع ترفيهيّة أو أدوات كماليّة.[4]

إن أموال البنوك الإسلامية مثلاً إذا شاركت في عملية استيراد فهي أموال حقيقةٌ وليس ائتماناً مخلوقاً ولا إضافة لكمّيّة النقود المتداولة... وهي تنْزل إلى السوق سلعاً مطلوبة، فإذا بيعت استردّ البنك الإسلامي أموالاً أكثر مما دفع[5] ، فان التمويل الربوي يؤدي إلى سهولة المداينات دون أي ارتباط بالنشاط الاقتصادي الفعلي، وهذا بدوره يؤدي إلى نتيجتين هما:

---

(1)- حسن شحاده، العقبات والصعوبات التي تحول بين البنوك الإسلامية وتحقيق التنمية، مرجع سابق، صفحة 31

(2)- نفس المرجع نفس الصفحة

(3)- الأشقر، الربا وأثره على المجتمع الإنساني، مرجع سابق، صفحة 128 - 129

(4)-المصري: البنك الإسلامي بنك تنمية اجتماعية واقتصادية صفحة 148 - 149

(5)- المرجع السابق ، ص 149

أولا: تفاقم الإنفاق الاستهلاكي، لأن نسبة كبيرة من القروض الفردية ستوجّه إلى الحاجات الآنية على حساب الاحتياجات المستقبلية، وهذا يعني اختلال أنماط الإنفاق في المجتمع، مما يجعل الأفراد أكثر اعتماداً على الديون لتسيير حياتهم اليومية، وكلما كانت آليات الإقراض النقدي أكثر تيسيراً كلما ازداد اعتماد الأفراد عليها، ويصبح الأمر مثل كرة الثلج لا تزداد مع التدحرج إلا ضخامة.[1]

وهنا يجب الاشارة الى ان الربح والربا شيئين مختلفين و يمكننا التفريق بينهما كما يلي:

1- الزيادة في البيع والتجارة هي مقابل إيجاد السلعة، أما الزيادة في الربا فهي أجرة على مجرد التأجيل.

2- الزيادة في البيع والتجارة هي زيادة في معاوضة صحيحة بين شيئين مختلفي الأغراض والمنافع، فتكون الزيادة في مقابل منفعة مقصودة ومطلوبة في البدل المقابل. أما الدين فلا معاوضة فيه على الحقيقة، لأن بدليه من جنس واحد، ولأنه واجب الرد بمثله من جنسه بلا زيادة ولا نقصان، فكانت الزيادة فيه بغير عوض يقابلها.[2]

3- إن الشيء المبيع يؤخذ ربحه مرة واحدة، ومع ذلك فالغالب أن يستمر نفعه مدداً تطول أو تقصر، على العكس من الربا فالدين يستهلك مرة واحدة في حين يستمر الربا في سلسلة لا تنقطع.[3]

---

(1)- سويلم، التكافؤ الاقتصادي بين الربا والتورّق، مرجع سابق، صفحة 37

(2)- المودودي، الربا، مرجع سابق، ص 82

(3)- المرجع السابق، ص 84

خاتمة:

كان الهدف من وراء تحديد كل هذه المفاهيم ، التفريق بين مختلف المصطلحات التي قد تتشابك في تداولنا لها من خلال معاملاتنا المالية اليومية وكذا فهم سبب تحريم ديننا لبعض المعاملات الربوية سواء في الادخار أو الاقراض و الاقتراض .

اذن، هل هذه المواقف هي التي تعيق عمل الأفراد في مجتمعنا بمبدأ الادخار، سواء بطرقه التقليدية التي تذهب أكثر الى الاكتناز أو بمختلف الطرق الحديثة على مستوى البنوك و المؤسسات المالية؟

هذا ما سوف نحاول الاجابة عنه من خلال المعاينة الميدانية التي قمنا بها على العينة المدروسة و التي أتبعنا نتائجها في الفصل الموالي.

الفصل الخامس:

القراءة السوسيو- أنثروبولوجية لثقافة الادخار

في المجتمع الجزائري

مقدمة:

في محاولتنا لرصد مواقف الأفراد داخل المجتمع الجزائري و مدى ترسخ ثقافة الادخار لديهم ، قمنا بمعاينتنا الميدانية على عينة قصدية من الزبائن الوافدين على بعض البنوك و المصارف الجزائرية ، العمومية منها و الخاصة .

أسفرت هذه الدراسة الميدانية عن جمع من الملاحظات الهامة حول التصورات الجديدة للادخار لدى أفراد الأسر الجزائرية بالإضافة الى مختلف تمثلات الافراد للبنوك و المصارف في ظل التطبيقات المعاصرة للاقتصاد الاسلامي للادخار على مستوى البنوك الاسلامية التي فتحت أبوابها في العشرينية الأخيرة و التي استقطبت الكثير من الافراد ذوي النزعة الدينية بسبب الربا في المعاملات المالية.

من جهة أخرى، تجسدت لنا جهود الدولة الجزائرية في سعيها الكبير لتحفيز المواطنين على الادخار الفردي وتداول الأموال في الأسواق الرسمية بغية توعيتهم بمزايا السياسات الادخارية و الاستثمارية على حياتاهم المستقبلية خاصة تحت وقع كل المستجدات الأخيرة في العالم و التي حولت النزعة الانمائية لدى الفرد الى نزعة استهلاكية مع زيادة في الأعباء الاجتماعية و الاقتصادية و ضعف القدرة الشرائية .

هذا ما سوف نحاول بلورته من خلال مختلف محاور هذا الفصل، فقد قمنا بتجزئة الدراسة الميدانية الى مجموعة مباحث تتوافق و تصوراتنا النظرية بحيث نجيب على اشكالية هذا البحث و نتحقق من صحة او عدم صحة الفرضيات المقترحة.

1- الدراسة الاستطلاعية :

قبل الشروع في معاينتنا الميدانية، قمنا بدراسة استطلاعية على عينة من الزبائن الذين يترددون على وكالتا بنك الفلاحة و التنمية الريفية الموجودتان على مستوى مدينة تلمسان. احتوت هذه العينة على ثلاثين زبونا، تمت مقابلتهم خلال شهر ديسمبر 2009. كانت هذه الفئة تحتوي على نساء و رجال من مختلف شرائح المجتمع و من مختلف الأعمار.

كان الهدف من هذه الدراسة هو:

_ معرفة إذا ما كانت الاستمارة و دليل المقابلة اللذان أعددناهما يفيا بالغرض المطلوب من حيث نوعية الأسئلة أم لا.

_ معرفة إذا ما كانت اللغة المستعملة سهلة في متناول الجميع أم لا.

_ تحديد إذا ما كانت مدّة المقابلة تساعدنا في عملنا و لا تؤسس عائقا للزبائن . فان خبرتنا في العمل على مستوى البنك أعطتنا دراية كافية عن نوعية الزبائن الذين يترددون على مستوى البنك.

من خلال هذه المقابلات استوقفتنا ثلاث نقاط هامّة و هي:

_ لاحظنا أن عددا كبيرا من الأسئلة لم يتم الإجابة عنها و قد تهرب أغلبية الزبائن من الإجابة عنها، مثلا عن كيفية تكفل عمّال البنك و نوعية المعاملة التي يتلقونها على مستوى البنك. لهذا حرصنا على أن نحاور العينة بعيدا عن أعين عمال الوكالة لتفادي أي تأثير قد يحول دون حصولنا على أجوبة صريحة و حقيقية.

_ من حيث اللغة، لم يكن هناك أي مشكلة فمن خلال محاورتنا للزبائن أدركنا أن الأسئلة كانت مفهومة و الإجابة كذلك.

_ أما عن وقت المقابلة فاضطررنا على إعادة صياغة بعض الأسئلة (أقصر و تفادي بعض الأسئلة المفتوحة) لأن وقت الزبون(ة) غالبا ما يكون ضيقا و خاصة النساء منهن، فإما أن تأتين بين أوقات العمل بالتالي فهي مضطرة إلى العودة في الحين أو أنها برفقة أطفالها أو زوجها فهي لا تملك الوقت الكافي للإجابة عن أسئلتي حتى لو كانت لها رغبة في ذلك .

الجزء الأول: حقيقة الادخار داخل الأسرة الجزائرية

مقدمة:

تعد المدخرات العائلية من أهم مصادر الادخار المحلي و يقصد بها تلك المدخرات التي يقوم بها القطاع العائلي و الأسر و المؤسسات و الهيئات التي تهدف الى الربح و تخدم العائلات كالجمعيات و النوادي و المستشفيات و كذلك الهيئات ة السفارات الأجنبية كما يتضمن ايضا المشروعات التي لا تتخذ شكل شركات أموال مثل المشروعات الفردية و شركات التضامن[1].

و ينقسم الادخار العائلي الى قسمين رئيسيين هما الادخار : مدخرات عائلية اجبارية و تتمثل في مدخرات الأفراد لدى التأمينات الاجتماعية و و مصلحة المعاشات و التقاعد، اما المدخرات الاختيارية فتتمثل في التغير في أرصدة الودائع الجارية بالبنوك و صناديق التوفير و شركات التأمين و حصيلة بيع الأصول المالية (شهادات الاستثمار ، الأسهم و السندات الحكومية و غير الحكومية [2] اذن، فالادخار عملية تتجسد على مستوى الأفراد و تقوم على عاملين أساسيين هما : القدرة و الرغبة ، فأما القدرة الادخارية فهي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، و أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى و تضعف تبعا للدوافع التي تدعو للادخار ومقدار تأثر الفرد و الطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع [3] بالإضافة الى تواجد أو عدم تواجد عناصر ثقافية داخل المجتمع تحفّز الفرد على الادخار لمستقبله.

من خلال هذا الفصل، و بعد استعراض الخصائص السوسيو–مهنية لأفراد العينة المبحوثة، سوف نحاول الاجابة على مجموعة من التساؤلات حول تواجد أو عدم تواجد ثقافة الادخار لدى أفراد مجتمعنا بالإضافة الى بعض المتغيرات التي قد تتحكم في صيرورة عملية الادخار داخل مجتمعنا.

---

(1)–محمود الوادي و آخرون، الاساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر، الأردن، ط1، 2007، ص 266

(2)–امينة عز الدين، بعض وسائل تعبئة الادخار العائلي في مصر، تجارب بعض الدول النامية ، سلسلة أوراق بحثية ، العدد 2، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة ، 1999، ص 30

(3)– حسين عمر، المدخل الى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1988، ص 110

1- الخصائص السوسيو-مهنية للمبحوثين:

في دراستنا هذه ، قمنا بإجراء مائة مقابلة مع زبائن لبنوك مختلفة على مستوى مدينة تلمسان ، ويمكننا تشريح حالة هؤلاء الأفراد المبحوثين في اطار هذه المعاينة الميدانية الى ما يلي:

1-1- حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة %
نساء	55	%55
رجال	45	%45
المجموع	100	%100

جدول رقم 1- توزيع المبحوثين حسب الجنس-

يبين لنا هذا الجدول أن غالبية المبحوثين من الاناث ، فباعتبار أن المرأة هي المسؤول الأول على الموازنة بين الوارد و الانفاق داخل الأسرة ، تعمّدنا أخذ أكبر عينة من النساء للكشف عن مدى الاختلاف في وجهة النظر بين العنصر الذكري و النسوي. فضمت العينة المبحوثة 55 مرأة و45 رجل ، و بما أن العينة كانت قصدية ، فقد تعمدنا أخذ أكبر قدر من النساء باعتبار أن المرأة هي المسؤولة الأولى على التدبير المنزلي داخل الأسرة ، كما أشار اليه أرسطو في احدى كتبه ، حين فسر أن الاقتصاد الأسري في الحضارة اليونانية كان يقتصر أساسا على دور المرأة الأساسي في تسيير الأمور المالية .

2-1- حسب السن:

السن	التكرار	النسبة %
من 18 الى 35 سنة	33	%33
من 36 الى 50 سنة	53	%53
51 سنة فما فوق	14	% 14
المجموع	100	%*100*

-جدول رقم 2 – توزيع المبحوثين حسب فئات الأعمار(السن)-

يعبّر هذا الجدول عن فئات أعمار المبحوثين التي تتراوح ما بين 18 سنة فما أكثر مع أكبر نسبة لفئة ما بين 36 و 50 سنة باعتبارها تمثل فئة العاملين الناشطين في ميدان العمل في ظل البطالة التي يعيشها شبابنا.

و الجذير بالذكر هنا هو أن العينة المبحوثة تضم زبائن البنوك الراشدين و الذين لا يمكنهم فتح حسابات (جارية كانت أم دفاتر توفير) الّا بعد بلوغ سن الرشد ، أما فيما يخص من هم دون سن 18 فقد حاولنا الكشف عمّا اذا فتح الآباء و الأمهات من ضمن عينتنا دفاتر توفير لأطفالهم غير الراشدين و التي سوف نستعرضها فيما بعد.

اذن، احتوت العينة على جل فئات الأعمار من شباب و كهول و حتى الشيوخ اذ تتراوح أعمارهم ما بين 18 سنة و ما يفوق ال51 سنة ، و كان الهدف من ذلك هو التعرف على مواقف كل شرائح المجتمع من الادخار و كذا الكشف عن حجم ادراك ثقافة الادخار على حسب الأجيال لمعرفة اذا ما كانت الأجيال السابقة أكثر وعي و استيعاب لمزايا الادخار على المستوى الفردي أم الجيل الجديد هو من اضطر في ظل تغير الظروف المعيشية و الحياتية الى العمل بتطبيقات معاصرة لمبدأ الادخار مما جعلها ثقافة متداولة لدى هذا الجيل أكثر من أي وقت مضى.

و في هذا السياق نذكر حادثة سنوات الثمانينات التي مست شريحة كبيرة من مجتمعنا حين استبدلت الدولة الجزائرية العملة الورقية ذات قيمة 500 دج ، و طلبت من المواطنين وضع كل الأوراق النقدية من هذا النوع على

مستوى البنوك فاتجه عددا هائلا من الأفراد آخذين أكياسا من الحجم الكبير مملوءة بذات الأوراق النقدية. كل هذه المبالغ كانت مدخرة (مكتنزة) على مستوى البيوت لاستعمالها وقت الحاجة. و هذا يدل على أن الجيل السابق كان ذي وعي بضرورة ادخار المال ، و ان كان ذاك الاسلوب الادخاري في شكل عقيم ، بما أنه اكتناز لا ينمي لا أموالهم و لا حياتهم .

1-3- حسب الحالة المدنية :

الحالة المدنية	التكرار	النسبة %
اعزب(ة)	30	% 30
متزوج(ة)	60	% 60
مطلق(ة)	6	%6
أرمل(ة)	4	%4
المجموع	100	% 100

-جدول رقم 3- توزيع المبحوثين حسب الحالة المدنية-

يبين لنا الجدول أن أكبر نسبة (60 %) تمثل الافراد المتزوجين من ذكور و اناث، و نشير هنا الى أن هذا يخدم أكثر بحثنا في اعطائنا موقف الأزواج و الزوجات من الادخار و دورهم في ترسيخه كثقافة لدى أطفالهم لاعتمادها في حياتهم المستقبلية. فقد تعمّدنا أخذ أكبر قدر من الأفراد المتزوجين بغية التعرف على تصوراتهم لثقافة الادخار من خلال حياتهم الأسرية و الكشف عن سبب امتناعهم على الادخار باستعمال الودائع البنكية و المعاملات المالية بشكل عام على مستوى المصارف التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

و على صعيد آخر، و انطلاقا من فكرة أن عدد الأطفال يمكن أن يؤثر على عمل الأسر بالادخار ، قمنا بتصنيف السبعون (70) فردا من العينة المبحوثة ممن هم متزوجين و مطلقين و أرامل في الجدول الآتي :

1-3-1 حسب عدد الأطفال:

عدد الاطفال	التكرار	النسبة %
بدون أطفال	0	%0
طفل واحد	4	%5.71
طفلين	12	%17.14
ثلاثة اطفال فأكثر	54	%77.14
المجموع	70	% 100

-جدول رقم 4- توزيع المبحوثين حسب عدد الأطفال لديهم-

كل أفراد العينة المبحوثة من المتزوجين لديهم أبناء (70 شخصا بما فيهم المطلقين و الأرامل)، 12 منهم لديهم طفلين فقط مقابل 4 لديهم طفل واحد و أكبر نسبة 77.14% تمثل فئة المبحوثين ممن لديهم أكثر من طفلين . ان هذا التقسيم سيمكننا من معرفة اذا ما كان عدد الأطفال يؤثر فعلا على موقف الأسر من الادخار و هل غلاء المعيشة الذي يرافق العديد من الأعباء الاجتماعية و الاقتصادية الأخرى يجعل من أفراد الأسر غير قادرين فعلا على الادخار ، مما قد يعني أن عزم الأفراد على الادخار لا يكفي لقيامهم بذلك.

1-4- حسب نوع الاقامة:

نوع الاقامة	التكرار	النسبة %
ريفي	13	% 13
شبه حضري	42	% 42
حضري	55	% 55
المجموع	100	%100

-جدول رقم 5- توزيع المبحوثين حسب مكان الاقامة-

نعتبر أنه من الممكن لنوع الاقامة أن يكون له تأثير على الادخار بطريقة غير مباشرة ، بحيث أن السكن بالمدينة يحفّز على الانفاق أكثر في بعض المسائل و الكماليات الحياتية التي لا تتواجد على مستوى أغلب المناطق الريفية (كالنوادي الرياضية و الترفيهية ، و بعض المتاجر الفخمة التي تقترح منتوجات عالمية بمبالغ باهظة من ملبس و مأكل و أثاث و معدّات كهرو منزلية ....). فنرى أن نسبة 55 % من أفراد العينة يقطنون على مستوى مدينة تلمسان ، مقابل 42 % في مناطق شبه حضرية و أخيرا 13 % على مستوى الأرياف. تجدر الاشارة هنا الى انه في غياب معايير حقيقية نستند اليها لتقييم المناطق الريفية من المناطق الشبه حضرية فقد اعتبرنا كل الأحياء القريبة و المنفصلة عن مدينة تلمسان كمناطق شبه حضرية و هي تشمل كلا من : حي أبو تشفين، حي الكدية ، حي أوجليدة ، حي عين الحوت ،بني مستار، حي الصفصاف و حي شتوان و الريفية : بن سكران و القيطنة...الخ

1-5- حسب قطاع العمل بالنسبة للمستوى التعليمي (الشهادات):

المستوى التعليمي / قطاع العمل	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	التكرار	النسبة %
القطاع العام	20	13	4	1	38	%38
القطاع الخاص	27	13	7	1	48	%48
آخر	6	5	1	2	14	%14
المجموع	53	31	12	4	100	% 100

-جدول رقم 6- توزيع المبحوثين حسب قطاع العمل-

اتضح لنا أن قطاع العمل الذي يزاول فيه الأفراد المبحوثين عملهم ذي أهمية كبيرة في تحديد موقفهم من الادخار ، فقد قد احتوت العينة شريحة ممن يعملون في القطاع العام بمختلف مؤسساته و شريحة أخرى تعمل في القطاع الخاص بتعدد نشاطاته وحتى من يعملون لحسابهم الخاص منهم سائق سيارة أجرة و آخر يملك متجر خاص متواضع و نساء تعملن كخياطات في بيوتهن، أما الفئة التي سميناها ب "آخر" ، فهي تضم المتقاعدين و الماكثين في البيت من النساء.

لكن ، نتوقع أن قطاع العمل و طبيعته لا تكفي لتحديد طبيعة الدخل الذي يساهم بشكل فعلي في الزيادة من القدرة الادخارية ، و لهذا بحثنا في مدى أقدمية الأفراد في مناصب شغلهم ، وقد توزعت النسب في الجدول الموالي.

1-6- حسب الأقدمية في العمل/ المنصب:

الأقدمية في المنصب	التكرار	النسبة %
من 5 الى 10 سنوات	61	%61
من 11 الى 20 سنة	8	% 8
اكثر من 21 سنة	18	% 18
آخر*	13	%13
المجموع	100	% 100

-جدول رقم 7- توزيع المبحوثين حسب أقدميتهم في منصب العمل-

يمكن لعامل الأقدمية أن يلعب دورا في ارفع من حجم الدخل و بالتالي في تحديد موقف الأفراد من الادخار البنكي ، فمن الأمور و الآراء الشائعة في مجتمعنا أنه كلّما كان الدخل مرتفعا كلما زادت القدرة على الادخار لأن عامل الاقدمية في المنصب من شأنه الرفع من الدخل الشهري للأفراد و بالتالي التأثير على تصورات و عمل افراد الاسر بمبدأ الادخار.

من جهة أخرى ، فان ارتفاع الدخل لا يعني بالضرورة أنه يكفي للإنفاق الأسري الشهري ، و لهذا حاولنا التعرف على آراء الأفراد أنفسهم و تقييمهم الخاص لرواتبهم من خلال تجربتهم و واقع الحياة لديهم .

1-7- حسب تقييم الفرد لراتبه الشهري بالنسبة لقطاع العمل:

القطاع / تقييم الراتب	القطاع العام	القطاع الخاص	آخر	التكرار	النسبة %
غير كافي	28	33	8	69	%69
كافي	10	12	3	25	%25
آخر	0	3	3	6	%6
المجموع	38	48	14	100	% 100

-جدول رقم 8- توزيع المبحوثين حسب تقييمهم لرواتبهم الشهرية-

* تضم الفئة الأخيرة في الجدول المتقاعدين و الماكثات في البيت من نساء العينة.

من خلال تقييم الفرد لراتبه الشهري تبرز لنا العديد من الاعتبارات الشخصية لدى أفراد العينة المبحوثة. فعلى حسب تقييم الفرق بين الوارد من دخل و المستهلك داخل الأسرة في كل شهر، يمكن للفرد أن يصرح اذا ما كان الراتب الشهري كافي أم لا . و يبين لنا هذا الجدول أن نسبة 69% من المبحوثين ، أغلبهم من القطاع الخاص، يعتبرون أن دخلهم الشهري غير كافي "على الاطلاق" لتغطية كل احتياجاتهم الأسرية و تعتبر هذه النسبة كبيرة جدا و هي تعبر عن واقع، للأسف، يعيشه الكثير من العوائل الجزائرية.

بينما صرح 25% منهم بأن الراتب يكفيهم نوعا ما للإنفاق الشهري على الأسرة لكن على الضروريات فقط ، و لا مجال لشراء ما لا يدخل في هذا النطاق من كماليات، و تبقى نسبة 6% من المبحوثين ممن لا يقيمون راتبهم لا بالكافي دائما و لا بالغير كافي ، بل يصرحون بأن أحيانا يكفي الراتب الشهري و أحيانا أخرى، خاصة في بعض المناسبات و الطوارئ ، فهو لا يكفي و يضطر هؤلاء الأفراد على الاقتراض.

لكن ، ما حقيقة علاقة الدخل بالادخار؟ و ما هي العوامل التي تساعد على الادخار و ما هي أكبر معوقاته ؟

2-مؤشرات الادخار في الأسر الجزائرية:

أشارت احدى الدراسات الاقتصادية حول مناخ الاستثمار في البلدان العربية(1999) الى أن معدل الادخار في هذه البلدان بلغ نحو 18.6 % من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بنحو 23.3 % على مستوى العالم، و بنحو 26.5 % على مستوى الدول النامية، و تستحوذ الدول الخليجية على أكبر جزء منه، اذ بلغ معدل الادخار فيها نحو 27.5 % ، بينما لا يتعدى 15.2 % في باقي الدول العربية. أما بالمبالغ فقد بلغ حجم الادخار المحلي للأقطار العربية مجتمعة نحو 115.7 مليار دولار ، في الوقت الذي كان فيه الناتج المحلي قد بلغ 622 مليار دولار.

و بالمقابل تشير الدراسة أن حجم اجمالي استثمارات الدول العربية (لنفس السنة) قد بلغت نحو 134.4 مليار دولار، و ما هو يمثل حوالي 21.6 % من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية التسعة عشر المتاح عنها بيانات و بذلك تكون فجوة ادخار-استثمار سالبة بنسبة 3 % من الناتج المحلي الاجمالي، و بنحو 18.7 مليار دولار أمريكي.... و يعتقد ان من أهم مبررات ضعف الميل ال الادخار في هذه البلدان ضآلة قنوات تعبئة هذا الادخار و ضعف الآليات المتواجدة ... بالاضافة الى عدم مواءمة مناخ الاستثمار، و هو ناتج عن هروب رؤوس الاموال كما هو معروف.(1) .

و بما أن السياسات الادخارية ما تزال ضئيلة الفعالية فان متطلبات تمويل التنمية تبقى مرتفعة عن مستوى الادخار المحلي، وهو ما يعني استمرار الفجوة الادخارية الظاهرة في المنحنى التالي:

(1)- رحيم حسين، نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الاسلامية- اشارة خاصة الى بلدان شمال افريقيا، مرجع سابق، ص 10

S: منحنى الادخار

I : منحنى الاستثمار

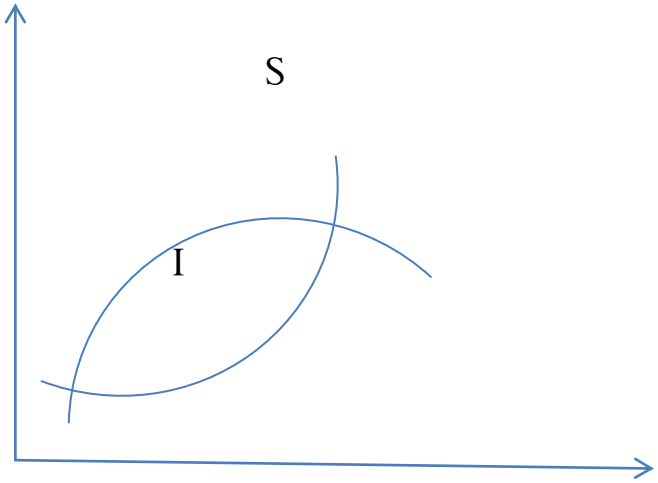

شكل 1: منحنى الفجوة الادخارية (1)

اذن ، تظل الدول العربية و من بينها دولتنا في حاجة ماسة الى تعبئة الادخار المصرفي الذي يساهم بشكل فعلي في التنمية الاقتصادي و هذا لن يتحقق الا من خلال تحفيز الادخار الفردي و العائلي، و في دراستنا هذه انطلقنا من جمع من التساؤلات التي نراها جوهرية في محاولتنا للتطلع الى موقف الأفراد من ثقافة الادخار و تصوراتهم لأساليبها و لآلياتها ، نلخص أهمها فيما يلي :

2-1- هل يدخر الفرد الجزائري؟

أولى الحقائق الواجب تحرّيها في عملنا هذا هو معرفة اذا ما كان الفرد الجزائري يدخر فعلا أم أن هذا لا يدخل ضمن أولوياته في الحياة ، و للإجابة على هذا التساؤل لجأنا الى استعمال المنهج الكمي الذي يمكّننا من خلال استعمال تقنية الاستمارة من رصد كمّ أكبر من الاجابات عن مختلف فصائل مجتمعنا. و من خلال تحليل ما ورد في الاستمارات التي وزعت على فئة المبحوثين الذين استوفتهم المقابلات الشخصية ، وفي محاولتنا الاجابة عن أول تساؤل و هو : هل يدخر الفرد الجزائري ؟ فقد كانت الاجابة كما يلي:

---

(1)- المرجع نفسه ، ص 7

العمل بمبدأ الادخار	التكرار	النسبة %
نعم	53	%53
لا	47	% 47
المجموع	100	% 100

–جدول رقم 9– توزيع المبحوثين حسب العمل بمبدأ الادخار–

تمثل أكبر نسبة في الجدول عدد المبحوثين الذين يصرحون أنهم يعملون بمبدأ الادخار في حياتهم اليومية ، فيبرز لنا أن 53 شخص من المبحوثين يدخرون مقابل 47 فرد فقط ، و هنا يمكننا القول أن الادخار عملية معمول بها في مجتمعنا، و لكن بما أن مبدأ الادخار لا يقتصر فقط على ادخار الأموال في شكل ودائع بنكية – و هذا ما يهمّنا بالدرجة الأولى في بحثنا هذا– و لكن يأخذ أشكالا أخرى مختلفة ، قد تذهب الى التحكم في الانفاق و الاستهلاك و عدم التبذير و التقتير على حدّ قول السيدة فاطمة (43 سنة ، أم لثلاثة أبناء ، ممرضة قاطنة بحي أوجليدة و واحدة من النساء اللواتي أجريت معهن مقابلات مطوّلة) فهي تجزم بأن "**سرّ الادخار هو أن لا ندخر ما تبقى من الدخل بعد الانفاق ، بل انفاق ما تبقى من الادخار بالحرص على عدم الاسراف و التبذير و الابتعاد قدر الامكان عن شراء الكماليات التي من الممكن أن تسير الحياة من دونها** " و هنا تصبح عملية ادخار المال واحدة من الأولويات أيضا، شأنها شأن الضروريات الواجب اقتناءها شهريا .

انها طريقة منتظمة في الادخار الشهري يتعوّد عليها الفرد و يحتمي بها من الطوارىء و الأزمات المالية التي قد تعترضه في المستقبل. يمكننا من خلال تحليل موقف هذه المبحوثة و التي بحكم مهنتها تواجه الحالات المرضية بكل أنواعها يوميا ، فهي أكثر وعي بما قد يبتلى به الفرد من أمراض قد تقتضي مصاريف مفاجئة على الفرد توفيرها بالضرورة. من جهة أخرى، يقول السيد محمد (42 سنة، أب لطفلين، طبيب مختص بعيادة خاصة قاطن بمدينة تلمسان) :" **يجب التعامل مع ادخار المال و كأننا نسدّد احدى الفواتير الشهرية، فندرّب أنفسنا على ادخار نفس المبلغ شهريا مباشرة بعد تقاضي الراتب الشهري فما أن تمر سنة نجد أننا ادخرنا أمولا معتبرة، هذه**

هي القاعدة التي نعمل بها أنا و زوجتي لترتيب رحلات صيفية كل سنة الى خارج البلاد" يتبنى هذا المبحوث سياسة ادخارية تبدو ناجعة في حياته ، لكن لا يصنّف هذا كاستثمار يساهم في انماء المال لأن الهدف من حفظ المال هنا هو لأجل قريب ، اذ يتم انفاقه كل عطلة صيف. قد يستعمل هذا النوع من الادخار في تحقيق أهداف قريبة لدى الفرد لكنه ليس النموذج المحبب ما لم يساهم في التنمية الاقتصادية التي لا تتحقق الّا بالادخار المصرفي الفردي و العائلي الطوعي .

2-2- أين يدخر الفرد الجزائري ؟

لمكان الادخار أهمية فائقة من وجهة نظرنا وفي محاولة الاجابة على هذا التساؤل استوفت كل من الاستمارة و دليل المقابلة أسئلة حول نوع و مكان الادخار الذي يقوم به الفرد باعتبارهما متغيرين أساسيين في هذه العملية و كانت النتائج كالآتي:

مكان الادخار		التكرار	النسبة %
في المنزل		31	%31
في البنك		22	% 22
يستثمر في مشاريع	رسمية	12	% 12
	غير رسمية	8	%8
لا يوفر		27	% 27
المجموع		100	% 100

-جدول رقم 10- توزيع المبحوثين حسب مكان ادخار الأموال -

يتبين لنا هذا الجدول أن التوجه العام لدى فئة المبحوثين هو نحو الادخار في البيت، فبأكبر نسبة نجد أن 31% من الأفراد يدخرون في منازلهم ، و لكن تبين لنا من خلال التعمّق أكثر في الحوار أن مدة الاحتفاظ بالمال غالبا ما تكون طويلة و هذا ما يدل على أن هؤلاء المبحوثين يكتنزون المال ظنا منهم أنه ادخار ، و من هنا يتبين لنا أمرا

شائعا في مجتمعنا و هو أن نسبة كبيرة من أفراد مجتمعنا لا يدركون الفرق بين الاكتناز و الادخار و هم بذلك يكتنزون المال ظنا منهم أنه ادخار. و من خلال الفصول السابقة استعرضنا أوجه التشابه بين العمليتين كما حاولنا بشكل واضح ابراز الخط الرفيع الذي يفصل بينهما كعمليتين مختلفتين تعدّ احداهما عقيمة و سلبية لا تنمّي حياة الفرد (الاكتناز) بينما تساهم الثانية بكل سبلها في انماء الثروة وترقية حياة الافراد و المجتمعات على حد سواء.

يظهر لنا أيضا من خلال هذا الجدول أن نسبة 27 % من الأفراد المبحوثين لا يدخرون على الاطلاق لأن أعباء الحياة الأسرية لديهم و كثرة استهلاك أفراد هذه الأسر شهريا لا تمكن الزوجين من توفير ولو قسط صغير من الدخل ، بينما يقوم 22 فردا من العينة بالادخار بصفة رسمية في حسابات بنكية في شكل دفاتر توفير أو ودائع مصرفية . لكن ما لفت انتباهنا في هذا الجدول هو فئة المستثمرين في بعض المشاريع ، منها الرسمية و اللا رسمية، سعيا نحو انماء المال لكن خارج اطار البنوك و التي قدرت ب20% اجمالا .

تقول السيدة سمية (38 سنة، أم لطفلين ، موظفة بسلك التعليم، قاطنة بشتوان) : " **زوجي صيدلي ، له دخل لا بأس به يكفينا عموما في الانفاق على الأسرة شهريا و أنا موظفة بمؤسسة تربوية، في محاولة مني لتحسين ظروف حياتنا أكثر قمت بانشاء مشروع صغير مع أخي الأصغر بفتح وكالة لكراء السيارات . كانت السنة الأولى جد متعبة ، فيها الكثير من المشاكل بما فيها التعامل مع الزبائن و خاصة الشباب المتسرعين منهم ، أوشكت على توقيف المشروع لولا اصرار أخي الذي عانى من البطالة لسنوات ، لكن اليوم بعد مرور أكثر من سنة يمكنني القول أن عائدات هذا الاستثمار كبيرة و قد مكنتني من أحسن اساليب الادخار** . "

يظهر لنا هذا التصريح أن بعض الأفراد يفضلون اتخاذ سبل بديلة عن الادخار البنكي لتنمية أموالهم في مشاريع استثمارية لا رسمية و غير مضمونة الربح بل و قابلة للخسارة عوض ادخارها على مستوى البنوك التي تقدم لهم ضمانا أكبر على مدخراتهم من الأموال.

في نفس الشأن يقول السيد عمار(52 سنة، أب لخمسة اولاد، موظف بمؤسسة عمومية، قاطن بحي عين الحوت) :

" ان الرواتب في مؤسستنا كانت جد ضعيفة لذا حاولت مرارا استثمار مدخراتي من خلال مشارع بسيطة مع بعض الأصدقاء لكن أخرج دائما بخسارة كبيرة، كانت أول محاولاتي منذ أكثر من سبع سنوات من خلال شراء قطيع من الغنم أنا و صديقي لكن بما أني موظف فكانت المسؤولية الأكبر على عاتق صديقي الذي لم يصن الأمانة كما ينبغي وتسبب لنا في خسارة جزء كبير من رؤوس أموالنا. مرة أخرى تشاركت مع صهري في مشروع تربية الدواجن و لكن لأسباب عديدة فشل المشروع و خسرنا أموالنا. آخر مرة تعود الى السنة الفارطة، على مقربة من عيد الأضحى اشتريت قطيعا من الغنم مع أحد اقربائي لإعادة بيعه و لكن نفس النتيجة. الآن عاهدت نفسي بعدم تعاملي بما نسميه نحن بالشركة فقد صدق قول أجدادنا الشركة هلكة!"

نلمس من خلال أقوال هذا المبحوث ارادة قوية لإنماء أمواله و مدخراته لكنه يبقى ممتنعا عن الايداع المصرفي و هو بذلك يمثل شريحة من مجتمعنا التي لا تزال تعمل بالأساليب التقليدية (اللا مضمونة) في المعاملات المالية اللا رسمية على حسب قوانين العرف داخل مجتمعنا و التي لم تثبت يوما نجاعتها في التنمية الاقتصادية على مستوى الدول .

2-3- لماذا و لمن يدخر الأفراد؟

في خضم التساؤلات الكثيرة التي تخص الادخار كمبدأ و كثقافة ، يبقى السؤال الذي يطرح نفسه بشدة هو لماذا ندخر؟ و لمن؟ و قد توجهنا بسؤالنا هذا الى كل أفراد العينة دون استثناء (حتى الى من لا يتمكن من الادخار) من خلال مقابلاتنا ، للكشف عن أسباب و دوافع الادخار لدى الأفراد بشكل عام ، و قد أوضحت الاجابة عنه عما يلي:

دوافع الادخار	التكرار	النسبة %
للطوارى ء و الأزمات	31	% 31
لتوفير الأمان	27	% 27
خوفا من المستقبل	23	% 23
للأطفال	13	% 13
آخر	6	% 6
المجموع	100	% 100

– جدول رقم 11– توزيع المبحوثين حسب دوافع الادخار–

تعرّض كينز من خلال نظريته الى أبرز الدوافع التي تقف وراء احتفاظ الناس بالسيولة النقدية في بيوتهم، و هي في نظرنا نوعا من الادخار و لكن بطريقة حرة و عقيمة من حيث انها لا تنمي مال و حياة الفرد . فيقول كينز ان اهم الدوافع :

- دافع المعاملات (التجارة ، الشراء ، البيع)
- دافع الاحتياط (لمواجهة الأخطار ، الأمراض ، الحوادث ، البطالة ...)
- دافع المضاربة (الاستفادة من التطورات المالية: أسعار الفائدة، الذهب ، ...) و في هذه الحالة فان الطلب على النقود يرتفع كلما انخفض سعر الفائدة، كما ينخفض الطلب على النقود كلما ارتفع سعر الفائدة، لأن الناس ممن هم غير مبالين بالوازع الديني و الربا فهم يلجاون الى الادخار المصرفي عندما يرتفع سعر الفائدة. [1]

ففي الجدول السابق ، يظهر لنا أن ما يدفع أكبر نسبة (31 %) من الأفراد المبحوثين الى الادخار هو لتصدّى الأزمات المالية في حالات الطوارئ التي قد تصادف الانسان في حياته ، و على رأسها الأمراض و كل المصاريف المفاجأة . تليها نسبة 27 % من الأفراد الذين يرون في الادخار وسيلة لتوفير الأمان ، وهنا نلمس الجانب السيكولوجي الذي يقترن بعملية الادخار و هذه واحدة من المزايا التي ذكرناها في أول بحثنا عما يوفره الادخار من أمان في نفسية المدخر بحيث تمكنه من الاحتماء من الأزمات المالية و مواجهتها بكل عزم.

و في هذا الصدد تقول الحاجة خدّوجة (65 سنة ، أم لثلاثة أولاد، ماكثة في البيت، قاطنة بمدينة تلمسان) : " **لا أشعر بالراحة ما لم أنم على كيس فيه على الأقل خمس ملايين سنتيم! و اذا متت غدا لن ينشغل أولادي في تدبير نفقات جنازتي** " و تضيف أيضا :" **لا أحس بالراحة النفسية عندما لا أملك مالا جانبيا ، و كأنني عارية و بدون ثياب** " تعبّر هذه المبحوثة عن الدور الكبير الذي يلعبه المال المدخر في توفير الراحة النفسية لديها و تذهب الى أبعد من ذلك عندما تقارن نفسها بدون مدخرات كالمرأة المكشوفة دون ثياب و كلّنا نعلم قيمة الثياب و درجة الاحراج التي قد تمثلها حالة كهذه بالنسبة لامرأة، ان يعبر هذا الاّ على الأهمية الكبيرة جدا التي يوليها بعض الافراد للادخار.

اذن لا يمكننا القول أن الادخار ثقافة غائبة ما دمنا نلمس وعيا كافيا لدى كمّ من المبحوثين بأهمية الادخار، و سعيا كبيرا منهم في محاولة الاستثمار لتنمية الأموال و المدخرات. لكن التساؤل الذي يبقى مطروحا هو حول سبب امتناع الأفراد عن الادخار البنكي بالتعامل بالودائع المصرفية.

---

(1)- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، ج 1، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار النشر المغربية، بدون تاريخ، ص 142-143

أما عن الشطر الثاني من السؤال و الذي يتمثل في : لمن ندخر؟ فقد تمت الاجابة على هذا السؤال من خلال المقابلات التي أجريت و كانت مختلف الاجابات موزعة كالآتي:

الهدف من الادخار	التكرار	النسبة %
لمستقبل الاولاد	32	% 32
لتطوير الحياة المعيشية	31	% 31
خوفا من المستقبل	36	% 36
آخر	1	% 1
المجموع	100	% 100

-جدول رقم 12- توزيع المبحوثين حسب الهدف من الادخار-

يظهر الجدول السابق أن غالبية المبحوثين يصرحون بأنهم يدخرون خوفا من المستقبل (بنسبة 36%) ، فتعبّر هذه الفئة عن خوفها الكبير من المستقبل الذي يبقى يشكل هاجسا لدى بعض أفراد مجتمعنا، مما يدفعهم الى محاولة ادخار أكبر قدر من النقود و الأموال لتوفير الأمان المادي -على الأقل-. اذن ، هناك صنف من الناس من يدخر من أجل ترك بعض الأموال للورثة، و لكن هذه الفكرة تحولت اليوم الى الانفاق على تعليم الأطفال و اعدادهم الفكري و الثقافي و المهني ، و هذا يمثل اكبر قيمة و أوفر مردودا من التصرف برأس مال نقدي [1] بمعنى أن ترك رأس مال ثابت على حد تعبير كارل ماركس أحسن من ترك رأس مال نقدي ناقد .

بينما تتوزع النسب الأخرى بين من يدخر من أجل مستقبل أولاده (بنسبة 32%) و هذا اكثر ما ورد لدى المبحوثين الذين صرحوا بأن الهدف من الادخار لديهم في هذه الحالة هو توفير المال بهدف انشاء مشروع للأولاد

---

(1)- روجيه درهيم ، مدخل الى الاقتصاد، ترجمة: سموحي فوق العادة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، و منشورات عويدات ، بيروت، بدون تاريخ، ص 53

في حالة عدم متابعة الدراسة أو توفير مبالغ جهاز العروس من بناتهم. ثم يأتي السبب الثالث و هو لتطوير الحياة المعيشية للأسرة بنسبة 31% و قد أفصح المبحوثين هنا عن رغبتهم في ترقية نمط معيشتهم باقتناء أحدث التكنولوجيات في الأدوات الكهرو منزلية و الأثاث و السيارات لتوفير نوع من الرفاهية في أسلوب الحياة .

و أخيرا ، ما يظهر في الجدول تحت اسم آخر، يدل على أحد المبحوثين الذي صرح بأنه يدخر منذ أكثر من 17 سنة لشراء مسكن و لم يتمكن بعد من توفير المبلغ اللازم الذي أصبح يرتفع سنة عن سنة مما يدفعه أحيانا الى اليأس من مسألة اقتناء منزل في يوم ما.

و في هذا الصدد يقول رشيد (65 سنة، متقاعد، أب لأربعة أولاد، قاطن بحي الكدية) أحد المبحوثين قائلا " **لقد مررنا بفترة عسيرة خلال العشرية السوداء ، كانت فترة تعذّر عليّ في الكثير من الأحيان توفير بعض الحاجيات الضرورية لأولادي نظرا لنقص المال وانعدام المدخرات ، اضطررت في مراحل عدة الى بيع مجوهرات زوجتي بمبالغ تافهة فقط لتغذية أفراد أسرتي ، ما كنت لأقوم بذلك لو قمت بادخار و لو قسط مما أجنيه من الأراضي الفلاحية التي أملكها ، و قد ترك ذلك بصمة ندم قوية في داخلي . اليوم و الحمد لله تحسنت ظروفنا الأمنية و المالية لكنني لن أقع أبدا في نفس الفخ ، و ها أنا اليوم ألقن بناتي و ولدي دروسا بمزايا الادخار للمستقبل المجهول و أتمنى أن يعملوا بالمقولة الشعبية : *أخدم و دير للزمان عقوبة*" .**

ما نلمسه هنا هو أن السنوات العسيرة التي مرّ بها مجتمعنا قامت نوعا ما بتعزيز ثقافة الادخار بل و التأكيد على ضرورة الادخار خوفا مما قد يعترض المرء من أزمات في المستقبل، فلعل الحاجة دوما هي التي تعطي الدروس و التجارب الشخصية و هي التي ترسم فعلا خطوات المستقبل اذا ما استطاع الفرد الاتعاظ.

2-4- متى يدخر الفرد الجزائري؟

طرح هذا السؤال على كل المبحوثين وما أثار انتباهنا هو أنه في كل حالة ، تطلّب الأمر وقتا للتفكير قبل الاجابة ، و توزعت الأجوبة كما يلي:

وقت الادخار	التكرار	النسبة %
قبل الزواج	36	% 36
في بداية الحياة الزوجية	8	% 8
وقت الوفرة فقط	31	% 31
شهريا بشكل منتظم	20	% 20
آخر(حالات خاصة)	5	% 5
المجموع	100	%100

-جدول رقم 13 -توزيع المبحوثين حسب وقت الادخار داخل الأسرة-

تبين لنا هذه النسب أن الادخار يكون بأكبر نسبة قبل الزواج (نسبة 36 %) و قد صرح أغلب المبحوثين أن الأمر كان حتميا بحيث أن الادخار يمكّن الفرد (ذكرا كان أو أنثى) من توفير مستلزمات الزواج و في ظل الغلاء و كثرة المتطلبات لدى شبابنا و شاباتنا بما فيها تكلفة جهاز العروس و المبالغ الباهظة للمهور التي أصبحت تثقل كاهن الشباب و تتسبب في معظم الأحيان في عزوفهم عن الزواج.

نسبة 31 % من المبحوثين أقرّوا بأنهم يتمكنون من الادخار فقط وقت الوفرة و الواقع أن هذه الأوقات قليلة جدا لذا فان فرص الادخار لا تتوفر الّا في مناسبات فقط. بينما صرح 20 % من المبحوثين بأنهم تعودوا على الادخار باقتطاع آلي منتظم من الراتب كل شهر، و تبقى نسبة 5 % من المبحوثين لم يسبق لهم أن ادخروا الاّ في مناسبات و حالات خاصة، نذكر منها على سبيل المثال : دخل مفاجئ و غير متوقع كالإرث أو مبالغ الاثر

الرجعي في العلاوات (.rappel) كتلك التي تلقاها الموظفون خلال الخمس سنوات الأخيرة في ظل العلاوات العامة على مستوى معظم قطاعات العمل.

يقول سفيان (32 سنة، أعزب، محامي، قاطن بالصفصاف): " **أمارس مهنة المحاماة منذ ثلاث سنوات في مكتب محامي مشهور على مستوى المدينة و أتقاضى راتبا لا بأس به لكن لم أتمكن بعد من ادخار ما يكفيني للزواج و لإعداد ما يلزمني لنفقات الخطوبة و المهر و كراء مسكن و الأثاث (الشامبرا) ناهيك عمّا ستكلفه حفلة الزفاف . تشجعني والدتي دوما على عدم الانفاق من راتبي و ادخاره كله اذا أمكن بينما يساعدني والدي في مصروفي لسد حاجاتي الشهرية . الادخار شيء حتمي بالنسبة لي اذا أردت أن أتزوج** "

و تقول فايزة (29 سنة، أستاذة جامعية، عازبة، قاطنة بشتوان): " **والدي متقاعد و أمي ماكثة بالبيت، يجب علي الاعتماد على نفسي في ادخار ما أمكنني من المال للتمكن من تحضير جهازي ، و لهذا أقتطع في نهاية كل شهر ما استطعت من راتبي و أضعه في حسابي البنكي و أحاول نسيانه . و هذا هو الحل الوحيد لعدم الوقوع في الحاجة يوم أتأهب للزواج خاصة مع كل هذا الغلاء في المعيشة. لكن الحقيقة أنه سبق لي أن أنفقت منه في أوقات الحاجة ، أذكر على سبيل المثال منذ شهرين كانت أختي في حاجة الى مال لتدفعه الى المقاول الذي يعد سكناتهم في حي بوجليدة، فأقرضتها اياه**"

يبرز لنا هنا أن بعض الشباب يرون في الادخار الاجباري الطريقة الوحيدة لتوفير المال للتمكن من اعداد ما يلزم للزواج سواء لدى الذكور أو الاناث. و لا يقتصر هذا على الموظفين فقط، فتقول لامية (23 سنة، عازبة، طالبة في قسم اللغات الأجنبية ، قاطنة بتلمسان) :" **انا طالبة بكلية الأدب و اللغات ، ليس لدي راتب شهري لكني أتكمن من الادخار و لو مبالغ بسيطة من منحتي كطالبة في حسابي البنكي. لديّ طموح لإكمال دراستي في انجلترا ولهذا السبب أعمل من الحين الى الآخر في متجر خالي بالمدينة ، كما أعمل طيلة العطل الصيفية لادخار اكبر قدر من المال . فكلما كبرت مدخراتي كلما كانت الحال أفضل**"

نرى هنا أن الدافع الأكبر للادخار لدى هؤلاء الشباب هو لتحقيق أهداف مستقبلية على رأسها الزواج، فهو حافز رئيسي يلعب دورا جوهريا في تعزيز ثقافة الادخار عندهم . اذ تكوّن لدى هؤلاء الشباب وعيا كبيرا بضرورة و منافع الادخار في ضمان و لو جزء صغير من الحاجات المستقبلية مما يدفعهم الى السعي بكل ما توفر لديهم الى الادخار. لكن تتغير هذه الوجهة بعد الزواج ، فنرى أن نسبة 8 % فقط من المبحوثين يدخرون في بداية الحياة الزوجية .

تقول فاطمة الزهراء (37 سنة، أم لطفلين، موظفة ببنك، قاطنة بعين الحوت):" **كلّنا نعلم الفوائد التي يعود بها الادخار على الأفراد و العوائل فهو يشكّل حيزا آمنا يحميها من كل الاحتمالات السلبية الواردة و الحقيقة أن بداية الحياة الزوجية هي الفترة الذهبية للادخار ما دامت المسؤوليات محدودة مما يمكّننا من التحكم في الانفاق و تحقيق الادخار فقد تسنت لي فرصا كثيرة للادخار سابقا (في بداية حياتي الزوجية) لكن لم أستغلها كما ينبغي بل تفانيت في انفاق المال في أمور تافهة كالأفرشة و تجديد الأثاث كل سنة والعزائم و الحفلات و لم أدرك أهمية المال الذي بعثرته حتى فقدت زوجي الذي كان سندي في الحياة و بدأت في مواجهة المشاكل المادية لتلبية حاجيات ولداي و التي كانت تتنامى و تتفاقم سنة عن سنة و من جانب آخر عانيت من مشاكل معنوية مع أفراد عائلة زوجي. كان صراعا حقيقيا دام لسنوات اضطررت فيها الى تحمّل الكثير لأني لم أدخر يوما لمستقبلي و مستقبل أولادي رغم الوفرة التي امتازت بها فترة بداية حياتي الزوجية**" و تضيف أيضا "**و أنا عن نفسي أعتبر أن هناك مرحلتين : مرحلة ما قبل الأبناء و مرحلة ما بعده ، و أنسب مرحلة للادخار هي دون شك الأولى .أما اليوم فبالرغم من ضعف الدخل لدي و غلاء المعيشة الا أني لا أنفق أبدا كل الدخل بل أدخر ما استطعت من المال شهريا**" .

تعبّر المبحوثة هنا على ضرورة العمل بالادخار في الحياة اليومية و تعتبر مرحلة بداية الحياة الزوجية أنسب فترة لتوفير المال قبل تراكم المسؤوليات التي من شأنها اعاقة صيرورة الادخار بكل طرقه و أساليبه. لكن نلمس أيضا أنه يمكن

للفرد أن يدخر اذا عزم على ذلك كما يمكنه توجيه سلوكه الى ما يخدم حياته بالرغم من عدم ملائمة الظروف المادية.

ففي محاولة للإجابة على تساؤلنا : هل عزم الأفراد على الادخار يكفي لتمكنهم من الادخار؟ يكمننا القول أن هذه السيدة تجسد أحسن صورة لذلك بينما تقرّ سيدة أخرى ، شهرزاد (40 سنة، قابلة بمركز طبي، أم لأربعة أولاد، قاطنة بمدينة تلمسان)، على أنها رغم قناعتها القوية بمزايا الادخار و كل محاولاتها لتحقيق ذلك الّا أنها لم توفق في سعيها هذا فتقول : " **أسعى جاهدة منذ مدة لادخار و لو جزء قليل من راتبي كل شهر دون جدوى ، فمتطلبات الحياة الاستهلاكية التي نعيشها اليوم لا تسمح لنا بادخار و لو جزء قليل من المال. ان التزايد الرهيب لمتطلبات أبنائي يكلفنني أنا و زوجي الكثير من المال. نحن نشهد اليوم نوعا من عدم الاستقرار المادي الذي يضفي على حياتنا عدم الطمأنينة فيسكن الخوف في قلوبنا الله ايجيب الخير**"

نستشعر لدى هذه المبحوثة الوعي الكبير بأهمية الادخار في حياة الفرد في رفد ما قد يعتريهم من نوائب و طوارئ ، فضلا عمّا يمثله من تنظيم للدخل ، و مما لا شك فيه أن قرار الادخار يستند الى عوامل سلوكية ذاتية تحدّد طبيعة السلوك الانفاقي بشكل عام و قد صرّحت كلا المبحوثتين السابقتين أنهما عزمتا على الادخار لكمّ المشاكل التي اعترضتهما في حياتهما و بالرغم من كل الظروف الحياتية اليوم الا أنهما تدخران و لو جزء قليل من دخلهما لوقت الحاجة .

يدل كل هذا على أن ارادة الفرد على ترشيد سلوكه الانفاقي شيء ضروري لتنمية الميل نحو الادخار. و هنا تستوقفنا نقطة مهمة هي أنه ، اذا كانت عملية ترشيد الانفاق داخل الأسرة من أهم الخطوات للخوض في الادخار و بما أن هذا المبدأ نابع من عمق ثقافتنا ، فكلنا نذكر الدور الذي لعبته أمهاتنا في تدبير أمور المنزل في أواخر الشهر عندما يوشك أن يخلص الراتب و تلجؤ الى سياسة تقشف في كل من المأكل والملبس وغيره من الضروريات لأن

يتلقى رب الأسرة الدخل الموالي. و من هنا يمكننا أن نتساءل: على عاتق من تلقى مسؤولية الادخار بالدرجة الأولى ضمن أفراد الأسر؟

2-5- من هو المسؤول الأول على عملية الادخار داخل الأسرة ؟

في محاولتنا للإجابة على هذا السؤال و التي نعتبرها أساسية بالنسبة لبحثنا لأنه على ربة البيت الأخذ ببعض الأمور الجوهرية كمراعة الحد الأدنى من الجانب الاستهلاكي في حياة أسرتها ، و محاولة قدر الامكان التقليل من الصرف على الكماليات و هذا ما يمكّنها من تلقين ثقافة الادخار لأبنائها و ترسيخ هذا المبدأ وسط أفراد أسرتها لعلهم ينشؤون على مبادئ التوفير و تفادي الاسراف و التبذير. على ربات البيوت أيضا التحلي بنوع من الذكاء في الموازنة بين الدخل و الاستهلاك للتأهب المسبق لما قد يحدث من طوارئ في المستقبل.

يقول حسين شحاته . أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر . و يؤكد على أن الإسلام قد حث المرأة على أن تستشعر مسؤوليتها في الادخار للأجيال القادمة مشيراً إلى أن تلك الأجيال لها حق في أموال الأجيال الحاضرة ، ويكون ذلك عن طريق تنمية الكسب والاقتصاد في النفقات، فالكسب الحلال الطيب ، والإنفاق المقتصد في ضوء الأولويات الإسلامية يمكّن من الادخار. و يضيف حسين شحاته أنه على المرأة أن تدخر في حالات الرخاء والسعة في الرزق، لحالات الشدة، وأن تعلم وتؤمن أن الفرد لا يعلم ماذا يكسب غدا وهذا أمر جلي وواضح في قول الله تبارك وتعالى { **وما تدري نفسٌ ماذا تكسب غدًا وما تدري نفس بأي أرض تموت إنّ الله عليم خبير**}[1], ولقد أوصانا رسول الله بذلك فقال : [خذ من غناك لفقرك]

(1)- سورة لقمان ، الآية 34

ويشير حسين شحاتة أيضا إلى دور المرأة في الأسرة في تعويد وتدريب الأطفال على الادخار مشددًا على أنه في وقت الرخاء ندرّب الأولاد على الادخار للمستقبل ونزودهم بالوسائل والأساليب المشجعة على ذلك ، ومن ناحية أخرى يجب أن نربيهم على القناعة والتقشف وقت الأزمات وأن هذا كله بقدر الله سبحانه وتعالى ، وَنَقُصُّ عليهم كيف كان سلوك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت الأزمات . أما عن غرس الحكمة من الادخار عن الأولاد منذ الصغر يقول الدكتور شحاتة أنه من الأهمية أن نربي أولادنا على أن الله سبحانه وتعالى هو الباسط والمقدر للأرزاق ، أحيانًا يكون هناك سعة في الرزق ، وأحيانًا يكون هناك ضيق في الرزق ، وتأسيسًا على ذلك يجب على الأولاد عدم الإسراف وقت السعة ويجب عليهم الادخار لوقت الحاجة .(1)

من جانب آخر، يقول زيد ابن محمد الرماني،" لقد عُني الإسلام بالزواج عناية خاصة تفوق عنايته بأية علاقة إنسانية أخرى، ويبدو ذلك في كل ما عرض له الإسلام من مسائل الأسرة، ابتداء بالخطبة وانتهاء بالطلاق عند الضرورة. و لما كان الزواج أساس بناء الأسرة، ولا يمكن أن تقوم أسرة بدون زواج شرعي، وجب أن يقوم الزواج على الرغبة والاختيار والرضا المشترك. ومن ثم، فلا عجب أن أجمع علماء الاجتماع على أن الأسرة عماد المجتمع وأنها إذا قامت على أسس ودعائم قوية استقرت أحوال المجتمع و توطدت أركانه، فإذا وهنت قواعد الأسرة، ولم يتحقق لها أسباب القوة على اختلاف أشكالها، اضطربت حياة المجتمع واختلّ توازنه. و قد تحفظ الاقتصاديون حوالي قرنين من الزمن عن الكلام عن الأسرة أو في شؤونها وتركوا تلك المهمة لعلماء الاجتماع والمحللين النفسيين .

أما اليوم، فقد أثبت غير واحد من الاقتصاديين المعاصرين أن الزواج بمثابة عقد لتوزيع العمل، فكل من الزوجين يتخصص في مجال معين، وطبقاً للعادات والتقاليد الاجتماعية، فإن الزوج هو الذي يعمل في الخارج وتبقى الزوجة

(1)- شحاته، حسين، التورق المصرفي في نظر التحليل المحاسبي والتقويم الاقتصادي الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي، مجلد، عدد 274، 1425هـ، ص 87

في المنزل للقيام بالأعمال المنزلية وممارسة الأمومة، حيث يحقق التخصص أفضل تنظيم لموارد الأزواج وأقصى قدر من الرفاهية.اذن، أهم ما ينبغي توجيهه للزوجين من نصائح اقتصادية، وهما في مقتبل حياتها الزوجية، ما يلي:

أولاً : الاقتصاد: إن على الزوجة الواعية أن تكون أول من يحافظ على ميزانية الأسرة وتحاول الاقتصاد في المصروفات والاعتدال في النفقات. فقد جاءت مناهٍ شرعية وتحذيرات إلهية من الإسراف والتبذير، يقول سبحانه وتعالى : { **و لا تسرفوا انه لا يحب المسرفين**}

ومن المعروف شرعاً وعرفاً وعقلاً وواقعاً أن الوقاية خير من العلاج، ثم إن مبدأ الرشادة الاقتصادية يستلزم الاعتدال في الأكل والشرب واللباس والسكن والنقل والأثاث وتكاليف الزواج والمهور.(1)

و فيما يخص هذه المسألة ، أسفرت دراستنا على النتائج التالية:

المسؤول الأول على الادخار الأسري	التكرار	النسبة %
الزوج. الرجل	25	% 25
الزوجة/ المرأة	36	% 36
الاثنين معا	39	%39
المجموع	100	% 100

-جدول رقم 14- توزيع المبحوثين على حسب المسؤول الأول على الادخار الأسري-

نسبة 25 % من المبحوثين يؤمنون بأن الادخار مهمة الرجل أولا و قبل كل شيء بصفته المسؤول الأول على الموارد المالية للأسرة ، بينما صرحت فئة أخرة تقدر نسبتها ب 36% أن المرأة تبقى هي المسؤولة الأولى على الانفاق الأسري و الادخار على حد سواء. أما أكبر نسبة من المبحوثين فعبرت على تكافؤ كل من الرجل

(1)- زيد ابن محمد الرماني، رسائل اقتصادية للأسرة، مرجع سابق، ص 20-22

و المرأة و تقاسمهما المسؤوليات فيما يخص تسيير ميزانية الأسرة من انفاق و استهلاك وادخار .

يقول سمير (38 سنة، اطار بمؤسسة خاصة، أعزب، قاطن بشتوان) :" **الخير مرة و الشر مرة**" و يضيف فيما بعد : " **لم يكذب آباءنا و أجدادنا لما قالو بأن مصدر الخير و الشر معا ما هي الاّ المرأة. أنا لست متزوج بل لا أزال أعيش مع أفراد عائلتي و لكن أعرف مسبقا و من خلال تجربتي العائلية بأن المرأة هي الأساس في تدبير الشؤون المالية أكثر من الرجل و هذا ما أعيشه مع أمي التي تذهلني دوما في حسن ادارتها للموارد المالية للأسرة ككل. أبي موظف بسيط و أنا و أختي الأكبر لنا راتبين متواضعين نساهم بقسط منهما في ميزانية الأسرة ككل. فبالرغم من كل ما يستلزمه الانفاق الشهري لكل افراد العائلة (سبعة أشخاص) الاّ أن أمي تفاجئنا شهرا عن شهر في تمكّنها من تدبير أمورنا كلنا و توفير الضروريات لكل واحد منا. أمّا عني أنا فبالرغم من أن لا مسؤولية لي الاّ أن راتبي لا يكفيني حتى آخر الشهر و أتصور أنه ليس حالي لوحدي، فالحياة صعبة اليوم ، كثرت فيها المتطلبات أصبحنا نتيه فيها بين دفع فاتورة الهاتف النقال أو شبكة الأنترنيت اضافة الى غيرهما من الأمور التي أدمجت الى لائحة الضروريات في حياتنا اليومية..**"

لا تخلو أمثالنا العربية و المحلية من العبر و الحكم التي تبلور دور المرأة في حياة الأسر و العوائل، وقد ذكر المبحوث السابق أحد أشهر المقولات الشعبية في مجتمعنا والتي تتفق مع واحد من أشهر الأمثال العربية يقال فيها : " وراء كل رجل عظيم امرأة " فلطالما لعبت المرأة دورا محوريا عبر تاريخ الانسانية جمعاء و بعيدا عن مختلف الايديولوجيات و أشهر النقاشات العالمية حول مكانة المرأة داخل المجتمعات، سوف نكتفي بذكر الجانب الاقتصادي داخل الأسرة الذي يبنى أساسا على كفاءة المرأة في تصميم خارطة العيش لدى أفراد أسرتها لضمان العيش الحميد. من جانب آخر تقول شهرزاد (32 سنة، عازبة، صيدلية ،قاطنة بمدينة تلمسان) : " **تخرّجت من كلية الصيدلة منذ سنتين بعد مشوار دراسي طويل و متعب و ها أنا اليوم أنشيء مشروعي الخاص بمساعدة أبي الذي وافاني بكل مدخراته لفتح صيدليتي الخاصة. تقاعد أبي من سلك التعليم مؤخرا و قد ادخر لمدة عدة سنوات بفضل أمي وهي ماكثة بالبيت .كيف ذلك؟ يذكّرنا أبي كل يوم فيقول : لولا أمكم لما تمكّنت من توفير كل**

هذا المال فبالرغم من ضعف راتبي الاّ أنها وفّقت على مدى سنوات طويلة من ادخار المال، فهي التي كنت أعطيها الراتب كليا و عليها هي تدبير كل أمور الأسرة "

ان هذه المبحوثة مقتنعة تماما بأن الفضل في كونها تمكنت أن تنشئ صيدليتها لا يعود فقط لأبيها بل لعبت أمها – وهي ماكثة بالبيت– دورا جوهريا في ذلك. ان الدور الذي لعبته الأم هنا ليس في ادخار المال فقط بل في تكوين نموذج حي عن الدور المثالي الذي قد تلعبه كل امرأة في ادارة أمور الأسرة، فهي القدوة الحسنة و هي بذلك تجسد حقيقة ما حث عليه ديننا الحنيف ،كما أنها تلقن أبناءها محاسن الادخار و ترسخ فيهم ثقافته .

و الجذير بالذكر هنا هو أن مسؤولية الاهتمام بموضوع الادخار تقع على عاتق الأسرة والدولة معا حيث يفترض تعليم الأولاد منذ الصغر أهمية الادخار وقيمته من خلال توفير حصالة صغيرة للطفل يضع فيها ما يزيد عن حاجته من مصروفه الشخصي يستعملها عندما يحتاج اليها وفق حاجات ضرورية أو هامة تبينها له الأسرة ومن هذا المستوى نستطيع القياس حتى نصل إلى مستوى ميزانية وثروات الدولة والأمة بشكل عام .يتوافق هذا ما يقوله المستشار الاقتصادي الشهير زيد بن محمد الرماني أن تعلّم الاقتصاد المنزلي يندرج تحته عدة فروع مثل أصول إدارة المنزل واقتصاديات الأسرة، وهو ما ينعكس بالإيجاب على أحوال الأسرة كلها، ففي دراسة له يقول إن الاقتصاد المنزلي بمجالاته المختلفة من تغذية وملابس وإدارة منزل ورعاية الطفولة يهتم بالأسرة التي هي نواة المجتمع ومن أهداف الاقتصاد المنزلي تربية الطفل والمرأة والأسرة مجتمعة تربية إسلامية وغرس المبادئ والقيم الإسلامية السمحة في أذهان وعقول الناشئة ولا شك أن الاقتصاد المنزلي له علاقات كبيرة بالاقتصاد الوطني الأم، فإن تعلم الفرد طرق تصنيع الأطعمة وحفظها يساعد على زيادة دخل الأسرة.

وإن دراية الفرد باقتصاديات الأسرة ومواردها البشرية والمالية والتخطيط السليم للإنفاق يؤثر بدوره على الاقتصاد الوطني ثم إن تصنيع الملابس للأسرة يعمل بدوره على تقليل المنفق على الملابس فيزيد دخل الأسرة.[1]

ويقول الدكتور حسين شحاتة :" تلعب ربة المنزل دوراً مهماً في إسعاد أسرتها، وذلك بإدارتها الحكيمة لشؤون المنزل وتدبير مصروفاته وصحة أفراده. فالمنزل هو المكان الذي يسعد فيه جميع أفراد الأسرة. ومن العوامل المساعدة على توفير السعادة في الأسرة الناحية المادية من حيث تقدير دخل الأسرة وتنظيم ميزانيتها بحيث توفّر جميع حاجات ومتطلبات الأسرة، للمحافظة على صحة الأفراد، وتأمين الملبس والمسكن المريح. ويا ليت لو اهتمت الأسرة بتخصيص مبالغ مالية للتوفير والادخار لوقت الحاجة والطوارئ المفاجئة، إذ إن ربة المنزل الواعية هي التي توزع ميزانية الأسرة على الأبواب اللازمة للإنفاق".[2]

وفي هذا الصدد أيضا ، أسفرت دراستنا هذه على نسبة 39.3% من المبحوثين صرحوا بأن الادخار الأسري مهمة الرجل و المرأة معا. كلاهما مسؤول عن الأمور الاقتصادية للأسرة و هذا في اطار تأدية هذه الأخيرة لوظائفها الأساسية ، و على ذكر وظائف الأسرة لا بدّ من ذكر كل أهمية النصوص المستمدة من القرآن الكريم و السنة و التي تبيّن قواعد الرعاية والحفظ بما يقوّم التنشئة الاجتماعية الصحيحة ؛ بما فيها الضوابط التي لا يمكنها أن تؤدي دورها في غياب المحضن الأسري الذي يجمع أفراد العائلة الواحدة لتحقيق المقاصد الشرعية .

فبوجود الأسرة وتعدّد الأفراد فيها، تتحدد وظيفة كل فرد في هذه الأسرة، حقوقا وواجبات، بما يحقق التكامل الذي يتكفل بالنسل رعاية وتنشئة و من هنا تنبثق و تتأسس وظائف الأسرة و تتحدد الاولويات و المسؤوليات . حيث يعدّ مجيء الأولاد الانتقال بالأسرة إلى عهدها الذهبي، وهو "عهد الاستقرار والفهم الصحيح للحياة

(1)-(2)- زيد بن محمد الرماني ، الثقافة الإنفاقية تجنب الأسرة مخاطر تقلبات الأسعار.، بتاريخ 2010/7/3، مقال منشور على الرابط الالكتروني : http://www.alukah.net/Web/rommany/0/23280/#ixzz2tft5dtM2

الأسرية، والإدراك المباشر لمسؤولياتها" (1)، مما يتطلب تغيرا في مسؤوليات الزوجين، من فردين إلى مسؤولين على رعاية وتنشئة نسلهما.

وقد حددت الآية الكريمة وظائف كل من الزوجين بما يتفق وخصائص الرجل والمرأة، كما يتبيّن ذلك أيضا في قوله صلى الله عليه وسلم: [كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته، والأمير راعٍ، والرجل راعٍ على أهل بيته، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده، فكلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته] .

يقول عبد الوهاب (36 سنة، تاجر، أب لثلاثة أبناء، قاطن بمدينة تلمسان): " **يد واحدة ما اتصفق**" وهذه مقولة شعبية شائعة في مجتمعنا تدل على ضرورة التعاون و التآزر لتحقيق الأهداف المنشودة ، ثم يضيف قائلا: " **كل من الرجل و المرأة مسؤولين أمام الله على تسيير أمور الأسرة ككل، كل واحد يكمّل الآخر، ليست كل النساء تحسن ادارة الامور المالية لذا على الرجل أن يقاسمها هذه المهمة لأنه هو الذي يحس أكثر بقيمة المال الذي جناه بتعبه ، فلن يهدره بل هو من قد يؤطر المرأة في ادارة ميزانية الأسرة** "

يمثل المبحوث السابق شريحة من مجتمعنا تؤمن بأن منطق التعاون بين الزوج و زوجته يشمل أيضا مسألة ادارة الموارد المالية، فهما متساويان في هذه المسألة على اعتبار أنه على كليهما تبني السياسة نفسها و أن ينتميا الى الثقافة نفسها لتعزيز أرضية مالية صلبة و متينة . كما يشير الى أن المرأة قد لا تدرك قيمة المال و لهذا السبب قد لا تتفانى في المحافظة عليه.

و نحن في اعتقادنا ، قد تكون هذه رؤية اقصائية نابعة من ثقافتنا المحلية لكنها ذات منطق سلبي حول مدى ادراك المرأة للأمور المالية ، و لا يجب أن ننسى أيضا بأن المرأة اليوم قد اقتحمت ميدان الشغل و أصبحت تساهم بشكل فعلي في تمويل ميزانية الأسرة ، بل و في أحيان عدة ، هي العضو الوحيد في الأسرة الذي يجلب المال ، مما يترتب على ذلك تفاقم المسؤوليات، زيادة على تلك المألوفة.

---

(1)- السمالوطي، نبيل محمد توفيق: الدين والبناء العائلي- دراسة في علم الاجتماع العائلي، ط1، دار الشروق للنشر، جدة ،1981، ص 195.

تقول السيدة فاطنة (44 سنة، متزوجة، منظفة ببنك، ام لثلاثة أولاد، قاطنة بحي الكدية) :" **أنا الرجل و أنا المرأة في آن واحد، فزوجي لم يعمل منذ أكثر من ثمانية سنوات، كان بناء و منذ أن حصل له حادث مهني أصبح عاجزا عن العمل و يتقاضى منحة قدرها 3500 دج شهريا، أما أنا فأتقاضى 12500 دج شهريا ، و نقطن ببيت نسدد شهريا مبلغ كرائه يقدر ب 4000 دج. أعيش كل شهر نفس الصراع و نفس المعركة لتوفير ليس أكثر من الضروريات. مع كل هذا ففي آخر كل شهر أضطر الى السلف من معارفي ، وقد سئمت هذا الأمر و كل معارفي كذلك .**"

نلمس لدى هذه المبحوثة أن المسؤولية قد أثقلت كاهلها و هي في صراع دائم لتوفير حاجات أسرتها ، و في أكثر من محطة طلبت منا السيدة فاطنة أن نبحث لأحد أولادها في سن 19 عن عمل و لو بسيط لكي يساعدها في محنتها هذه. و لهذا السبب ، تشير الدكتورة نعمت مشهور أستاذ الاقتصاد تأكيداً لأهمية الأسرة في الاقتصاد: "هناك مجال معرفي ومستقل ومعترف به عالمياً وهو ما يسمى الاقتصاد المنزلي وتندرج تحته عدة تخصصات مهمة في جميع مستويات التعليم العام والجامعي والعالي ومن أبرز هذه التخصصات إدارة المنزل واقتصاديات الأسرة والتنمية البشرية والغذاء والتغذية والإسكان والتأثيث والديكور والملابس والمنسوجات والتدريب للمهن ذات الصلة ومن هنا تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية مهمة في المجتمع. إن التخطيط الاقتصادي للأسرة مطلب ضروري لكل الأسر ويجب أن يُربّى عليه الأبناء لأن متطلبات الحياة كثيرة ولا تنتهي ولهذا وجب أن تكون هناك إدارة وتخطيط للصرف والترشيد وخصوصاً في وقتنا الحاضر للارتفاع الملحوظ في بعض الأشياء المهمة في حياتنا فيجب على الزوج والزوجة التفاهم في مصروفات الأسرة وتحديدها والتخطيط لها حتى يسير مركب الأسرة دون أن يغرق، فالزوجان العاقلان هما اللذان ينجحان في قيادة أسرتهما إلى بر الأمان من خلال التخطيط المالي الجيد بحيث يتجنبان الاستدانة وفي نفس الوقت ينجحان في تكوين مدخرات مالية تنفع الأسرة في الظروف المالية الصعبة" . [1]

(1)- زيد بن محمد الرماني ، الثقافة الإنفاقية تجنب الأسرة مخاطر تقلبات الأسعار.، مرجع سابق

لكن، ما برز لنا في دراستنا هو أن بعض المبحوثات يبرّرن عدم ادخارهن الى قلة الموارد المالية و ضعف الدخل الأسري في ظل الغلاء الشائع اليوم في حياتنا ، فتقول نفس المبحوثة السابقة في هذا الصدد :" **كيف تريديني أن أدخر و أن لا أملك من المال ما أدخر منه، فالظروف العصيبة التي عمّت في حياتنا اليوم تجعل في الكثير من الاحيان من الادخار عملية مستحيلة و غير ممكنة**" .

من جهة أخرى ، توفرت لدينا ضمن أفراد العينة المبحوثة نساء (زوجات) أخريات تفضلن القاء هذه المسؤولية على عاتق الرجل(الزوج) ، فتقول مثلا السيدة آمال (27 سنة، معلمة،أم لطفلين، قاطنة بحي أوجليدة) : " **أنا و زوجي متفاهمان على هذه المسألة من قبل الزواج، كلانا في سلك التعليم ، لكني منذ أن أقدمت على العمل لا أحسن ادارة المال بل يمكنني انفاق راتبي كله في ظرف يوم أو يومين، لذا تشاورت مع زوجي و اتفقنا على أن يتلقى هو راتبي الى جانب راتبه و أنه هو المسؤول على الانفاق و الاستهلاك الأسري. و أنا بهذا مطمئنة نفسيا و لست بحاجة الى التفكير في الأمور المادية لأن الأمور الأخرى تكفيني و تأخذ كل وقتي خاصة بعد أن أنجبت طفلاي فلا أريد المزيد من المسؤوليات** ..." و هي بهذا تفضل أن تهتم بالأمور الأخرى التي تدرج ضمن مسؤولياتها المباشرة داخل الأسرة ، كأم و زوجة و ربة بيت بالإضافة الى مزاولة مهنتها كأستاذة التعليم المتوسط .

الجزء الثاني : تصورات أفراد الأسر الجزائرية لثقافة الادخار

مقدمة:

قد لا تكون شخصية الفرد وكفاءته و طباعه من حرص أو تبذير هي وحدها التي تحدّد موقفه من عملية الادخار، كما قد لا يكون الدخل الأسري الشهري هو الشرط الوحيد الذي يمكّن أفراد الأسرة من تبني الادخار، بل للموروث الثقافي داخل المجتمع دورا فعالا في توجيه سلوك الفرد للميل نحو الادخار و تبنيه كمبدأ أساسي في حياته.

و في ثقافتنا العربية الاسلامية ، لعب الادخار دورا حيويا مهما في التنمية عند المسلمين الأوائل، اذ تمثل فيها بعد بتكوين رؤوس أموال عينية أنتجت سلعا استهلاكية صبت في تحقيق أشكال من الاكتفاء الذاتي، كما أن عدم الاستهلاك الكلي لما يرد للأفراد من هبات و عطايا في العملية الاستهلاكية ، أسهم في تكوين رؤوس أموال أخرى لا بأس بها على المستوى الفردي. فلا يخفى البعد الاقتصادي لهذا التوجيه،و ما له من أثر في تحديد مسار التنمية(1)

ومن المبادئ المستسقاة من ديننا الحنيف ما حث عنه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه و أرضاه، من ضرورة تقسيم الدخل الى قسمين، يكون القسم الأول منه خاصا بإشباع المطالب الاستهلاكية، في حين يكون القسم الثاني خاصا بتكوين رؤوس أموال جديدة منتجة، و قد تمثل هذا القسم في تلك الفترة في الاستغلال الحيواني (2) و ما يجذر الاشارة اليه هنا هو انه ما دفع الخليفة لمثل هذا التوجيه ، هو حقيقة الدخل النقدي الذي زاد عن حاجة الفرد الاستهلاكية ، مما دفع الى التوجيه بضرورة ادخار جزء من الدخل و استهلاك الجزء الآخر(3)

(1)- ابراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار : مشروعيته و ثمراته، مع نماذج تطبيقية معاصرة من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الاسلامي(الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية)، مرجع سابق، ص 45

(2)- أبي العباس أحمد بن يحي البلاذري، فتوح البلدان، مؤسسة المعارف للنشر، بيروت، 1987، ص 452

(3)- محمد حسين هيكل، الفاروق، مكتبة النهضة المصرية للنشر، القاهرة، (بدون تاريخ)، ص 235

فقد يجد المتأمل في آيات الله من القرآن الكريم و الأحاديث النبوية حثا كبيرا على الادخار و تفادي التبذير و الاسراف، و بما أن الدين الاسلامي هو مصدر ثقافة مجتمعاتنا العربية الاسلامية عموما، فيأخد الادخار فيها مجالا كبيرا متعدد الأبعاد منها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية . لكن يبقى الادخار ثقافة متوارثة الهدف منها الحافظ على مستوى معين من السيطرة على الظروف المحيطة من تأثيرات تقلبات الزمن والبيئة ، اذن، ما هي تصورات الأفراد لهذه الثقافة؟

كيف يتمثل الأفراد عملية الادخار؟

الادخار ظاهرة قديمة قدم إدراك الإنسان و لكنها أيضا مستمدة من مبادئ أساسها الثقافة السائدة في المجتمع ، و بما أن المجتمع الجزائري مجتمع عربي مسلم فان المعالم الاقتصادية و الثقافية في حياة أفراده نابعة أساسا من الدين الاسلامي، وقد ضرب الله لنا مثلاً في كيفية تنظيم موارد البلاد والاستعانة بالرخاء على الشدة على لسان نبيه يوسف ، قال تعالى: {**قال تزرعون سبع سنين دأبًا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون**} [1]، وهي من الفضائل والسلوكيات الحميدة التي يعلمنا إياها ديننا الحنيف. و على المستوى الفردي، يقصد بالادخار الشخصي الاختياري ذلك الجزء من الدخل الذي يوفره الفرد طواعية ، أي دون أي الزام تشريعي، بغرض تلبية حاجات مستقبلية، و ذلك مهما كان الشكل المعتمد للاحتفاظ بالثروة: أصول عينية ، مالية أو نقدية.

فالادخار الشخصي ، و المغزى هنا هو ادخار قطاع العائلات، يشتمل الودائع لدى البنوك و المصارف و مراكز البريد و السندات و أرصدة التأمين على الحياة و الذهب والعقارات...الخ) الى جانب ما يمكن للفرد أن يقوم به من استثمارات حقيقية مباشرة ، تجارية أو انتاجية. (2)

---

(1)- الآية 47 من سورة يوسف

(2)- رحيم حسين، نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الاسلامية- اشارة خاصة الى بلدان شمال افريقيا- ، مرجع سابق، ص 13-14

و من خلال محاولتنا لرصد مختلف تمثلات أفراد العينة المبحوثة لعملية الادخار ، تحصلنا على ما يلي:

تمثلات الأفراد لعملية الادخار	التكرار	النسبة %
فتح حساب بنكي للتوفير	20	% 20
التحكم في الاستهلاك	45	% 45
الاكتناز	30	% 30
الاستثمار	5	% 5
المجموع	100	% 100

–جدول رقم 15 – تمثلات الأفراد لعملية الادخار–

اختلفت نظرة أفراد العينة لعملية الادخار بين ادخار و اكتناز و استثمار ، بحيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يرون بأن عملية الادخار البنكي في حسابات بنكية هي أحسن وسيلة 20%، بينما مثلت نسبة 30 % فئة المبحوثين ممن يميلون الى الاكتناز و يبقى الاستثمار يمثل أدنى نسبة و قدرت ب 5%. و هنا تستوقفنا نفس النقطة و هي أننا لمسنا أن معظم أفراد مجتمع الدراسة لا يدركون تماما الفرق الشاسع بين الادخار و الاكتناز، اذ يجب على المرء أن يفرق بين فضيلة الادخار التي حبّب إليها الإسلام ورغّب بها وبين الاكتناز هذه الصفة المذمومة. فالادخار وسيلة من وسائل سد الحاجة للفرد والأسرة والمجتمع وكذلك وسيلة لتوفير السيولة المطلوبة للمصارف إضافة إلى أنها احتياط نقدي لمواجهه الطوارئ المصرفية والأزمات المالية ، بينما الاكتناز هو إخراج للنقود من دائرة الفعل الاقتصادي وحرمان المجتمع منها وتعطيلها على المساهمة في إنعاش وتحريك عجلة الاقتصاد.

قال الله تعالى : { **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم. يوم يحمى عليها في نار جهنم فتُكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون**}. (1) ، وهذا الوعيد مردّة إلى الاكتناز ناجم عن البخل وعن حرمان العباد المستحقين من الحقوق

المفروضة على المال كالزكاة والصدقة وغيرها إضافة الى حرمان المصارف من السيولة اللازمة لمتابعة الأعمال وتقديم الخدمات الاستثمارية والاستهلاكية الضرورية لحياة المجتمع .

تبقى أكبر نسبة في الجدول السابق تعبّر عن صيغة تقليدية في الادخار و تقتصر عموما على التحكم في الاستهلاك بعدم التبذير و الاسراف لدى أفراد الأسر. تمثل هذه الشريحة 45% من العينة المبحوثة التي تتصور أن أحسن طريقة للادخار هي محاولة التحكم قدر الامكان في الانفاق داخل مجتمعنا الذي أصبح استهلاكيا بالدرجة الأولى. لقد أصبح الاستهلاك سمة عامة في المجتمع الجزائري و في اطار انتشاره ، أصبح الاستهلاك ثقافة شعبية و أمرا متاحا لجميع شرائح المجتمع دون تمييز وليس لفئة معينة من السكان وما ساعد على ذلك هو انفتاح الأسواق الجزائرية في ما يسمى باقتصاد السوق الذي يحتّم فرض مبادئ الحرية والمساواة بين الجميع وان كانت بصورة نسبية. وبالتالي فان الاستهلاك كثقافة ناتجة من البيئة والتاريخ أصبح يقتصر أساسا على الانفاق غير المحسوب، و قد أشار الامام الغزالي الى نموذج مهم يتمثل بموضوع انفاق المال في غير ما هو أولى به، اذ فصل القول في ذلك تفصيلا دقيقا، و بين أصنافا من الناس في التعامل مع انفاق المال في غير محاه ، و في ذلك يقول الدكتور يوسف القرضاوي:" و هذه النماذج البشرية التي وجه الغزالي اليها نقده تدلنا على مدى اهتمامه بإصلاح المجتمع بدءا بتصحيح المفاهيم المغلوطة و التصورات الخاطئة و بيان خداع النفس فيها و القاء الاضواء على حقائقها و اظهار خباياها" [2] لكن ماذا نعني بالإنفاق ؟

للإنفاق معاني عدة :

---

(1)- الآية 34-35 من سورة التوبة

(2)- يوسف القرضاوي، الامام الغزالي بين مادحية و ناقدية، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1994، ص 93

أولا: معنى الإنفاق لغة: الإنفاق مشتق من: "نفق" ويعني نقص الشيء، وهو يعنى: قلته وفنائه. ففي لسان العرب: « نَفَق مالُه ودرهمه وطعامه نَفْقاً ونَفاقاً كلاهما بمعنى نقص وقلّ. وقيل في وذهب، وأَنْفَقُوا نَفَقت أَموالهم، وأَنفَقَ الرجل إذا افتقر، ومنه قوله تعالى:**{إذاً لأَمسكتم خشية الإنْفَاقِ}** (1) أَي خشية الفناء والنَّفَاد.

وأَنْفَقَ المال: صرفه. وفي التنزيل:**{ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ }** (يس: الآية 47) أَي: أَنفقوا في سبيل الله وأَطعموا وتصدقوا. واسْتَنْفَقه أَذهبه، والنَّفقة ما أُنفِق ».(2)

وهذا يعني أن الإنفاق مصدر أنفق، والاسم منه النفقة، وأصل هذه الكلمة يدل على ذهاب الشيء وانقطاعه.

ثانيًا: الإنفاق في الاصطلاح: عرف العلماء الإنفاق بتعريفات متعددة منها ما يلي:

- ✓ عرفه الجرجاني بأنه: « هو صرف المال إلى الحاجة ».(3)

ويؤخذ على هذا التعريف أنه غير جامع؛ لأنه لا يشمل صرف المال إلى غير الحاجة، كما أنه غير مانع لأنه يدخل فيه ما يصرف في غير ما أحله الله.

- ✓ عرفه الندوي بأنه:« إخراج المال في كل ما أحله الله » (4)

ان هذا التعريف أخص مما سبق حيث قصر الإنفاق على ما يكون في طاعة الله تعالى، وبهذا يشمل الإنفاق كل ما يخرج من حوزة الإنسان إلى إنسان آخر، سواء كان بعوض أم بدون عوض، وسواء كان بطريق الوجوب أم التطوع، وسواء كان لتنمية المال وزيادته أم لبذله في سبل الخير رجاء ما عند الله من الثواب.

---

(1)- سورة الاسراء، الآية 100

(2)- ابن منظور، لسان العرب، حرف القاف، مادة (نفق) ج 10 ، مرجع سابق، ص 357 .و القاموس المحيط ، باب القاف، فصل النون ، ج 3 ، مرجع سابق، ص 286.

(3)- ابراهيم الأبياري ، التعريفات، ج 1 ، دار الكتاب العربي للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1405 هـ ، ص 57

(4)- خورشيد الندوي، حكمة و ضوابط انفاق المال في الاسلام – سلسلة قضايا اسلامية تصدرها وزارة الأوقاف بمصر- العدد 91، القاهرة، 1423 هـ ، ص 9

لكن ما نشهده اليوم من انفاق لا يتقيّد بهذه الضوابط بل يتعدى حدود الضروريات ليشمل أصناف الترف و البذخ في أمور كمالية، فبقدر ما يعتبر الادخار واحدا من أهم وسائل تحسين المعيشة وزيادة الثروة لما فيه من محاكاة لفطرة الإنسان وحبه للمال ورغبة في الاحتفاظ به ، بقدر ما يعدّ الاستهلاك المفرط نقيضا و سببا رئيسيا في تدهور حياة الأفراد و المجتمعات .

و في هذا الشأن قد نطرح أحيانا تساؤلات ذات أهمية فائقة حول اختلاف النمط الاستهلاكي بناء على تكوين البنية الثقافية والموروث أو مدى علاقة الدولة بالاقتصاد العالمي أو انفتاح المجتمع وانغلاقه على العالم، وهذا أيضا ينطبق على الادخار النقيض الآخر وهو تعبير عن ثقافة وسلوك مستند عليها. ان تلك التساؤلات نابعة من واقع حياتي معلن يمكن التطلع اليه من خلال المقارنات بين تجارب الشعوب العلمية المختلفة ، فالشعوب الآسيوية على سبيل المثال لديها ثقافة ادخارية سائدة تجعل نسبة الادخار تفوق بكثير نسبة الادخار في اوروبا والاستهلاك في أمريكا يفوق بمجمله على مستويات الكثير من الشعوب الأخرى. اذن، فهي ثقافة سائدة داخل المجتمعات ، أما تلك الاختلافات فهي تستند الى ثقافة سلوكية موروثة ناتجة من البيئة والتاريخ و الظروف الحياتية و هي مكتسبة من واقع الحياة المتغير على الدوام.

1-ما هي تجربة الجزائري مع الادخار التقليدي؟

ما نقصده هنا بالادخار التقليدي هي السبل القديمة في الادخار خارج اطار الأوعية الادخارية التي توفرها البنوك والمصارف بالمعاملات المالية الحديثة ، بدء بالحصالة التي نهديها الى أبنائنا بهدف توفير القطع النقدية الى نماذج أخرى تختلف على حسب الرصيد الثقافي الذي يتمتع به الأفراد و الأسر.

و تنحدر المعطيات حول هذه المسألة في ظل هذا البحث كما يلي:

نمط الادخار التقليدي	التكرار	النسبة %
باستعمال الحصالة	93	% 93
بالتوفير لدى أحد الوالدين	5	% 5
آخر	2	%2
المجموع	100	% 100

–جدول رقم 16– توزيع المبحوثين حسب نمط الادخار التقليدي المستعمل أثناء الطفولة–

يبرز لنا من خلال الجدول أن نسبة 93% من أفراد مجتمع الدراسة استعملوا الحصالة في صغرهم و منهم من لا تزال يستعملها الى يومنا هذا ، و يطلقون عليها تسمية "الصندوق الأسود". صرح 93 مبحوث و مبحوثة بأنهم استعملوا على الأقل مرة واحدة تلك الحصالة التي قد تكون في شكل كيس من القماش، أو صندوق خشبي أو حديدي أو في شكل حيوان من الخزف يسهل كسره عند امتلائه.

يقول السيد طفياني (50 سنة، أب لطفلين، مربي نحل، قاطن ببن سكران): **" أذكر الى يومنا هذا تلك الحصالة التي صنعتها لي أمي من الطين و وضعت لي فيها أول قطعة نقدية لتشجيعي على ملئها شيئا فشيئا، وفي كل مناسبة كنت أحصل فيها على المال ، من أعياد الفطر و الأضحى و المولد النبوي و صيام أيام رمضان و أنا فتى في السابعة من عمري ، كنت أضعه في الحصالة الى أن امتلأت و ذهبت بها مع والداي الى مدينة وهران أنداك في رحلة دامت أكثر من أسبوع ، من أجمل ذكرياتي "**

يبرز لنا من هذا التصريح دور الوالدين في تحفيز الأطفال على الادخار لتوعيتهم بمزاياه و ما يمكن للفرد تحقيقه بادخار المال ، و ما قد يؤكد ذلك أيضا ضمن عينتنا قول سامية (27 سنة ،أم لطفل واحد، أستاذة التعليم المتوسط، قاطنة بحي الكدية) :**" لقد ترك الادخار في طفولتي باستعمال الحصالة بصمة عميقة في نفسي ، فقد حققت الكثير من مشترياتي بهذه الطريقة ، و لا أزال أدخر بنفس الطريقة الى يومنا هذا، فقد تعوّدت منذ صغري وضع القطع النقدية التي أجدها في محفظتي – أيا كانت قيمتها – داخل الحصالة ، و ما تدور**

السنة حتى أجد فيها مبالغ معتبرة أستعملها في اقتناء الكثير من الأشياء كالأثاث، و الكهرو–منزليات ، و فساتين الأفراح ...الخ و قد سبق لي أن استعملت المال حتى في حالات خاصة ، لم يكن فيها بحوزتي المال الكافي لمواجهة بعض النفقات الاستثنائية و المفاجئة كالمرض ، و تأمين السيارة .....الخ" اذن يبقى الأسلوب التقليدي باستعمال الحصالة واردا لدى معظم أفراد مجتمعنا الى اليوم ، كما نجد أيضا شريحة أخرى كانت، منذ صغرها، و لتفادي هدر مدخراتها من المال تسلّمها الى أحد الوالدين بمثابة أمانة ليصونها فقدرت نسبتهم ب 5% فقط. أما نسبة ال 2 %، فهي تمثل اثنين من المبحوثين وهما زوجان نعتقدهما حالة استثنائية لأنهما لا يزالا و أفراد أسرتهما يكتنزان المال في مطمورة لتفادي السرقة ، فتقول احداهما ، السيدة عمارية (42 سنة، أم لثلاثة أطفال، ماكثة بالبيت، قاطنة بحي القيطنة ببلدية بن سكران) :**" خلال العشرية السوداء ، تعرضنا في العديد من المرات الى مضايقات و حتى السرقة بحكم أننا نقطن بمنطقة منعزلة، فاضطررنا الى اعادة استعمال "المطمورة*" لتخبئة مدخراتنا من المال و الحلي ولا نزال نعمل بها الى اليوم"** و عن المطمورة ، فقد كثر استعمالها في مجتمعنا ابان الاستعمار للاحتماء من المجاعة بتخزين المؤن و كذا الاحتماء من سرقة المستعمر للمال و الذهب و الفضة.

و هنا تستوقفنا نقطة هامة هي أن كل المبحوثين دون استثناء لجأوا و لو لمرة واحدة الى استعمال الأساليب القديمة في الادخار ، بما فيها فئة الذين صرحوا بأنهم لا يدخرون الآن (الجدول رقم 1) ، فهل يعني هذا أن نمو الفرد على ثقافة الادخار لا يكفي لأن يتبناه كمبدأ و سلوك في حياته المستقبلية ؟ أم أن هناك رفضا للتجديد

المطمورة: تستعمل الى اليوم بمفهوم آخر لدى الفلاحين الجزائريين لتخزين الحبوب بعد الحصاد و الدرس و لها عدة وظائف :

–وظيفة الحفظ من التلف لأنها تتميز برطوبة و حرارة معتدلة

–وظيفة التخزين للاستهلاك : من اجل الحفاظ على البذور بأحسن حال و اعادة الزرع في السنة المقبلة

تحفر المطمورة غالبا في الدار الكبيرة في وسط الدار بعمق قد يتجاوز احيانا 2.5 مترا ، و لها فوهة تتسع لهبوط و صعود الفرد ، و هي على شكل جرة(قلة)، و قد تم استعمالها أيضا اثناء الثورة التحريرية لتخبئة المجاهدين من مطاردة المستعمر الفرنسي.

و التحديث بالمفهوم الغربي و هي أمور تحول دون عمل الأفراد بالأساليب الحديثة و القنوات الادخارية المصرفية المعاصرة؟

2-ما هي تصورات الأفراد للادخار البنكي بالودائع البنكية؟

تختلف تصورات أفراد مجتمع دراستنا للادخار المصرفي كما تختلف مواقفهم منه، و قد رصدنا في هذا السياق المواقف التالية:

موقف الأفراد من الودائع	التكرار	النسبة %
حلال	36	% 36
حرام	54	% 54
لا رأي خاص	10	% 10
المجموع	100	% 100

جدول رقم 17- توزيع المبحوثين حسب موقفهم من الودائع البنكية-

يظهر لنا هذا الجدول أن أكبر فئة من المبحوثين لهم موقف ديني من الودائع البنكية و يعتبرون أن في الادخار البنكي باستعمال الودائع البنكية تداولا للربا الذي حرمه ديننا الحنيف و هذا ما يمنعهم أساسا من الأخذ بالسبل الحديثة في تعبئة الأوعية الادخارية المصرفية. تقول أحد موظفات بنك الفلاحة و التنمية الريفية (53 سنة ، أم لطفلين ، اطار ببنك، قاطنة بمدينة تلمسان) : " **الكثير من زبائننا يتلقون مبالغ جد معتبرة شهريا ، بما فيها منحا باهظة بالعملة الصعبة ، يستحيل انفاقها كليا كل شهر ، و في سعينا نحن موظفي البنوك و تجسيدا لسياستنا الداخلية التي تدعو الى تشجيع الزبائن على الادخار ، نحاول توعية هؤلاء الأفراد بمحاسن الودائع البنكية في انماء المال و حفظه بالإضافة الى دورها في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية من خلال اعادة استثمار الأموال المدخرة في مشاريع و قروض استثمارية، لكن دون جدوى! لديهم قناعة قوية بأن كل الاموال التي تتداول على مستوى البنوك هي ربا و بالتالي حرام...**" و تضيف قائلة: " **الحرام فقط اذا ادخروا**

أموالهم بالبنك لكن تقاضي المال ليس بالحرام" تنبهنا هذه الموظفة الى نقطة مهمة و هي ازدواجية موقف بعض الأفراد ، فبالرغم من توفر المال الا أن هناك رفضا شديدا للتعامل مع البنوك لدى كثيرين حتى من الفئات المتميزة اقتصاديا و ثقافيا و اجتماعيا (النخبة)، اذ يكتفون بتقاضي المنح و الأجرة فقط بسبب الربا. فالوازع الديني يؤثر بشكل فعلي على موقف الكثير من الأفراد من الادخار البنكي باستعمال الودائع. ان نسبة 54% من أفراد العينة يرفضون التعامل بالودائع البنكية لاقترانها(حسب رأيهم) بالربا. و قد أسّست مسألة الربا عائقا أمام العديد من الدول العربية في اطار تعبئة المصارف بالأموال و المدخرات ، و لهذا سعت العديد منها الى خلق بنوك اسلامية لا تعمل بنظام الفائدة بل بما يسمى "المرابحة " في الاستثمار، و هذا لاستقطاب هذه الفئات و تحفيزهم على ايداع أموالهم على مستوى البنوك. إن البنوك الإسلامية ذات خصوصية تميزها عن باقي المصارف سواء بالنسبة للعملاء أو الأدوات الاستثمارية[1]، فهي تعد ظاهرة من كبريات الظواهر في المؤسسات المالية في عصرنا الحالي، فقلما توجد اليوم دولة في العالم إلا وبين مؤسساتها المالية وجود بشكل أو بآخر للبنوك الإسلامية. و قد وجد العديد من الكتاب صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنك، فقد جاء في كتابات كثيرة تعاريف إن لم تكن تختلف كثيرا في قصدها إلا أنها جاءت معرفة للأعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات[2]. فعرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية بـ : «يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام، تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء»[3]. وقد يطلق البعض على البنوك الإسلامية اسم البنوك اللا ربوية أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة، أو البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة، فيعرفه عبد السلام أبو قحف على أنه: «مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل تعاليم الإسلامية، فهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تاجر؛ بنك يبحث عن المشروعات الأكثر نفعا وليس مجرد الأكثر ربحا؛ البنك الإسلامي

---

(1)-البنوك الإسلامية طلقة في معركة تقدم المسلمين، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2003، ص4 www. Islamicfi.com.

(2)-عائشة الشرقاوي المالقي: البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص25.

(3)-انظر: اتفاقية: إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر الجديدة، القاهرة، 1977، ص10.

لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية أي أنه غيرة على دين الله»[1].

و لعل من أوائل هذه البنوك في بلادنا هو بنك البركة الاسلامي، و هو بنك خاص اعتمد و فتح أبوابه في فترة عمّت فيها موجة دينية فتمكّن من استقطاب عدد كبير من الزبائن، تقول أحد الموظفات به (29 سنة، عازبة، مسؤولة مصلحة ببنك البركة، قاطنة بمدينة تلمسان) :" **لقد تم انتقاؤنا نحن الموظفين من بنوك عمومية لتجربتنا في المجال ، و قد كانت بداياتنا جد موفقة الى حد أننا تلقينا الكثير من الصعوبات في معالجة ملفات وتسيير أرصدة الكثير من الزبائن الذين تدفقوا من مختلف البنوك الاخرى في ظرف شهرين أو ثلاثة. لا ننكر أن السبب الأول في استقطاب كل ذاك الكم كان عدم تداولنا للفوائد البنكية الى جانب التسهيلات في القروض الاستهلاكية التي وضعناها تحت تصرفهم و هي قروض بدون فائدة بل مبنية أساسا على المشاركة و المرابحة ، فسجلنا أرقاما قياسية في فتح الحسابات و منح القروض الاستهلاكية (خاصة منها لشراء السيارات الخاصة) في سنتي 2007 و 2008**" .

اذن لا تنكر هذه الموظفة أن السبب وراء تعبئة بنك البركة بالمدخرات العائلية و الفردية يعود أولا الى سياسة هذا البنك التي تتواقف مع الموقف الديني للكثير من الأفراد . لكن كيف يتمثل أفراد مجتمع دراستنا مثل هذه البنوك الاسلامية و على رأسها بنك البركة؟ و ما رأيهم حول سلامة بنك البركة فعلا من المعاملات الربوية بكل أشكالها؟

---

(1)-محمد سعيد سلطان وآخرون: إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص53-54.

توجهنا بهذا السؤال الى عينة المبحوثين العشرين فقط من زبائن بنك البركة بهدف التطلع على موقفهم من سلامة هذا الأخير من الأرباح الربوية و عن سبب توجههم الى هذا البنك الاسلامي دون البنوك الأخرى الموجودة في مدينة تلمسان. كانت مواقفهم موزعة كالآتي :

موقف الأفراد من بنك البركة	التكرار	النسبة %
عدم تواجد ربح ربوي	11	% 55
تواجد ربح ربوي	9	% 45
المجموع	20	% 100

جدول رقم –18– توزيع المبحوثين من زبائن البركة حسب موقفهم من سلامته من الربح الربوي–

يبين لنا الجدول ان المبحوثين الذين بلغ عددهم الاجمالي عشرون انقسموا الى فئتين متباينتين :

- تظم الفئة الأولى كل الزبائن الذين – باقتناع قويّ منهم أنهم يتفادون الأرباح الربوية– لجأوا الى هذا البنك ليس بهدف الادخار النقدي و لكن بهدف استثمار أموالهم في مشاريع رسمية بدون ربا، لكن قناعتهم تلك اهتزت عندما تعذّر عليهم دفع بعض الأقساط في وقتها و كانت المفاجأة عندما ترتّب على عدم الدفع فوائد جزائية " des intérêts de retards " ، يرتفع معدلها و نسبتها كلّما تأخر الدفع.

يقول محمد (48 سنة، أب لثلاثة أبناء، أستاذ جامعي، قاطن بأوجليدة) :" **توجهت الى بنك البركة ظنا مني أنه لا يتعامل تماما بالربح الربوي، و في سنة 2007 استفدت من قرض لشراء سيارة جديدة على أساس المرابحة و هذا ما تنص عليه اتفاقية القرض، سارت الأمور بشكل جيد لمدة أكثر من سنة لكن لظروف عائلية تعذّر علي دفع الأقساط لقرابة ثلاثة أشهر حتى فوجئت بتجميد كل حساباتي البنكية و جزءا كبيرا من راتبي لتسديد مستحقات هذا البنك ، و ما زاد من دهشتي هو أن المبالغ التي اقتطعت تفوق بكثير المبالغ المتواجدة على جدول الدفع بالأقساط، فما هذا ان لم يكن ربحا ربويا على أساس الفائدة ، لم أعد أثق بهذا البنك و لا أؤمن اليوم بوجود بنك خال من الربح الربوي**" يعتبر هذا المبحوث واحدا من الأفراد الذين

توجّهوا الى البنوك الاسلامية لنزعتهم الدينية لكن أغلبهم صرحوا عن خيبة أملهم و تغيّر موقفهم منها لكونها – في رأيهم- لا تختلف عن البنوك الأخرى التي تصرّح علنية بتعاملها بالفوائد البنكية، بينما ما يستعمل على مستوى بنك البركة من مصطلح " المرابحة أو المضاربة أو المشاركة" ما هو في الحقيقة ، حسب رأي المبحوثين، الاّ تسمية منمّقة لمبدأ الأرباح الربوية.

- تظم الفئة الثانية، في الجدول السابق، مجموعة من الأفراد ممن لم يصدر عنهم أي تأخر في دفع الأقساط الخاصة بمختلف القروض التي استفادوا منها الى جانب آخرين تتوقف معاملاتهم مع هذا البنك على تقاضي الرواتب و بعض العمليات الخاصة بنشاطاتهم اذ تتكون هذه الفئة أساسا من رجال أعمال (أصحاب بعض الشركات الخاصة على مستوى الولاية ككل من تجار ، مقاولين و صيادلة ....الخ). و الجذير بالذكر هنا هو أن سبب توجّه معظم المبحوثين الى هذا البنك كان بهدف الاقتراض اللاربوي في ظاهره – على حسب أقوالهم- و الذي كما أشرنا اليه في الفصول السابقة من عملنا، هو نوع من أنواع الادخار.

ان الربا مستمد من الدين الذي يشكّل جزء لا يتجزأ من ثقافة الأفراد ، و ان الادخار ثقافة مجتمع قبل أن يكون سياسة أفراد، و هو طريقة تفكير، وخطة حياتية يوقع عليها الزوجان منذ دخولهما عالم الحياة الزوجية لتسيير حياتهما المستقبلية ، و لهذا على الزوجين الانماء الى الثقافة نفسها بغية تعزيز أرضية مالية صلبة تقف عليها الأسرة بكل ثقة.

3–ما هي علاقة الاقتراض البنكي بترشيد النفقات ثم الادخار؟

قبل التعرض الى علاقة الاقتراض البنكي بالادخار، يجب التأكيد على أن القرض الحسن خلق اسلامي رفيع حث عليه الاسلام ، فالإسلام حينما شرّع أمر القرض و الدين[1] انما شرعه لسد حاجة ما، و القرض هو المال الذي يقدمه صاحبه لمن يطلبه منه مقابل ارجاعه اليه، عند الأجل المتفق عليه بينهما، أو حينما ييسر الله تعالى على المقترض ليسد ما بذمته قبل الأجل[2].

يقوم مبدأ القرض ، على مبدأ التخفيف و التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد دينه لأسباب قهرية، اذ يقول تعالى:{ **وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة**}[3] و في الحديث الشريف عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " **رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوبا: الصدقة بعشر من أمثالها و القرض بثمانية عشر، فقلت: يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل و عنده، و المستقرض لا يستقرض الا من حاجة**"[4]

و عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: "من أنظر معسرا فله بكل يوم صدقة". قال: ثم سمعته يقول:" من أنظر معسرا فله بكل يوم مثليه صدقة" فقلت : سمعتك يا رسول الله تقول من انظر معسرا فله بكل يوم مثله صدقة، ثم سمعتك تقول من أنظر معسرا فله بكل يوم مثليه صدقة، قال له:" بكل يوم

---

(1)- الفرق بين الدين و القرض أن القرض أخص من الدين، فالقرض أن تأخذ 100 درهم و ترد 100 درهم مثلها، و الدين قد يكون في بيع مؤجل ،كأن تشتري عقارا أو سيارة او آلة او طعاما ، فتأخذ ما اشتريت على أن تدفع ثمنه دفعة واحدة في أجل محدد، أو على أقساط معلومة الآجال ، ولا يحسن الاقتراض الا لحاجة، لأن القرض فيه منّة ، بخلاف الدين المؤجل في البيع ، ليس فيه منّة ، لأن للزمن فيه حصة من الثمن، أي يجوز في البيع أن يزاد لأجل التأجيل، و لا يجوز هنا في القرض (رفيق المصري، المجموع في الاقتصاد الاسلامي، دار المكتبي ، دمشق، 2006، ص 304

(2)- ابراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار : مشروعيته و ثمراته، مرجع سابق، ص 137

(3)- جزء من الآية 280 من سورة البقرة.

(4)- رواه ابن ماجه في سننه ، في باب القرض، برقم ، 2431 ، 812/2

صدقة قبل أن يحل الدين، فاذا حل الدين فأنظره فله بكل يوم مثليه صدقة"[1] و نريد التأكيد هنا على مسألة هامة و هي أنه قد يمرّ المرء في حياته بضيق و شدة أو حاجة الى المال تدعوه الى اقتراض مبلغ ما، لكن دون أن يتحول ذلك الى معلم في حياته[2]، و قد حذرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك وقد كان نبينا المصطفى يستعيذ بالله في صباح و مساء كل يوم من "ضلع الدين و قهر الرجال" [3] و هنا دلالة قوية عمّا قد يخلفه الدين على المرء من أضرار نفسية و مادية بحيث يثقل كاهله ويشعره بالهزيمة و المهانة.

وما يمكن استخلاصه أيضا هو أن الاقتراض وارد و محلّل ما لم يتحول الى عادة في حياة الفرد و هذا مذموم في ديننا الحنيف، فقد بلغ من تفظيع أمر الدين ، أن الله تبارك و تعالى يغفر للشهيد كل شيء باستثناء الدين، بل كان رسول الله صلى الله عليه و سلم لا يصلي صلاة الجنازة على من في ذمته دين ، الّا اذا تكفل أحد الحاضرين بالوفاء عن المتوفى[4] حتى قال عليه الصلاة و السلام " نفس المؤمن معلّقة بدينه حتى يقضى عنه"[5]

و عن مجتمع بحثنا فقد تضمن دليل المقابلة مجموعة من الأسئلة (السؤال 25- 26- 27- 28) حول تجربة المبحوثين مع الاقتراض البنكي و عن طبيعة و أسباب الاقتراض ، كما تضمنت الاستمارات أيضا نفس الأسئلة و جّهت الى نفس العينة من مختلف زبائن بعض البنوك العمومية و الخاصة على مستوى مدينة تلمسان. كان الغرض

---

(1)-رواه الامام أحمد في مسنده عن بريدة الأسلمي رضي الله عنها، مسند الامام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر، برقم 23096، 5/ 360

(2)- ابراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار : مشروعيته و ثمراته، مرجع سابق، ص 148-149، بتصرف

(3)- في دعاء لرسول الله صلى الله عليه و سلم كان يستعيذ به فيقول: " اللهم أعود بك من الهم و الحزن و العجز و الكسل و البخل و الجبن و ضلع الدين و غلبة الرجال" جزء من حديث رواه البخاري في كتاب التعوذ، باب: التعوذ من غلبة الرجال، عن انس بن مالك رضي الله عنه ، برقم 2006، 5 / 2340

(4)- ابراهيم عبد اللطيف العبيدي، المرجع السابق، نفس الصفحة

(5)- رواه الامام أحمد و الترميذي عن أبي هريرة، قال المناوي: اسناده صحيح، انظر: كشف الخفاء و مزيل الالباس ، اسماعيل بن محمد العجلوني ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة، 1996، 2/ 469

ال هنا هو رصد التوجه عام لدى أفراد مجتمعنا المحلي حول مسألة الاقتراض بشكل عام و ليس فقط الاقتراض البنكي و هذا بهدف تكميم نسبة الحاجة الى المال داخل مجتمعنا ، و التوصل الى مختلف التصورات لمسألة الاقتراض البنكي في خضم المواقف الدينية السائدة . من جانب آخر كان الهدف أيضا الكشف عن أي مفارقات في الاجابات لدى المبحوثين بين الأقوال التي يصرحون بها خلال المقابلات و ما قد يجيبون به عن أسئلة الاستمارات ، وكان التوجه العام كالآتي:

موقف المبحوثين من الاقتراض	التكرار	النسبة %
يقترض من البنك	43	% 43
لا يقترض أبدا	36	% 36
يفضل الاقتراض من الاقارب و الأصدقاء	20	% 20
المجموع	100	% 100

–جدول رقم 19– توزيع المبحوثين حسب اسبقية الاقتراض و طبيعته

نلاحظ أن أكبر نسبة تمثل المقترضين من البنوك بينما تمثل فئة من لا يلجؤون الى الاقتراض ثاني أكبر نسبة و تليها أدنى الأرقام و التي تعبّر عن نسبة المبحوثين ممن يفضلون الاقتراض من الأقارب و الأصدقاء.

و في محاولتنا لفهم هذا التقسيم لوجهات النظر حول الاقتراض لدى أفراد مجتمع الدراسة، نذكر أقوال السيد أحمد (39 سنة، أب لطفلين، موظف بمؤسسة عمومية، قاطن بأبي تاشفين): " **اللهم أقترض من البنك و لا من العباد ، فالعبد يطرق الباب و يضايقني أنا و أسرتي أمّا البنك فلا** " و يفسّر ذلك باللغة الفرنسية قائلا:

"**La banque ne frappe à ta porte que dans les cas extrêmes de non–paiement , ce qu'on appelle couramment le contentieux**"

و تقول السيدة فتيحة (48 سنة، ، مطلقة و أم لبنت ، معلمة ، قاطنة ببن سكران) : **" سبق لي أن اقترضت من أخي لظروف عصيبة مررت بها في حياتي و كان هذا سببا في الكثير من المشاكل العائلية تسببت في قطع صلتي بأخي لقرابة السنتين ، كانت تجربة صعبة و بمثابة درس علّمني أن الاقتراض من الأشخاص قد يتسبب في معظم الأحيان الى مشاكل أكبر من الحاجة الى المال ، صدق من قال : الدراهم خنز الدنيا"**

ثم تضيف قائلة : **" أصبح المال اليوم شيئا أساسيا في الحياة و وسيلة تقييم الأفراد و هذا ما يفسر المشاكل التي تترتب على التعامل به ، و بما أن هناك مؤسسات دورها الأساسي قرض المال فلما التوجه الى الأفراد؟"** ان هذه المرأة المبحوثة تجسد صورة واقعية لما آل اليه مجتمعنا اليوم و المكانة التي أصبح يحتلها المال في حياتنا ، بحيث أصبح واحدا من المعايير التي تقيمّ على أساسها مكانة الفرد داخل المجتمع مما دفع الكثير منا الى محاولة كسب الكثير منه.

ان حب المال أمر فطري جبل عليه الإنسان، وإنما الأمر المنهي عنه هو الغلو في حبه وتقديسه، والتوسط في ذلك هو المشروع لقوله تعالى: **{ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا }** [1]و قوله تعالى :{ **زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ** } [2] . لقد حثنا الله سبحانه و تعالى أيضا على الوسطية في كسب المال لأن المال حقيقة عصب الحياة، ولا غنى للإنسان عنه، ؛ ولهذا جعل الله وجوهًا كثيرة للتكسب الحلال، فأباح كل كسب ليس فيه اعتداء، ولا ظلم، ولا

---

(1)- الآية 46 من سورة الكهف

(2)- الآية 14 من سورة آل عمران

ضرر على الغير، وأباح أنواعًا من الاكتساب حتى يجمع الإنسان من المال ما يكون كافيًا له في قوته، وقوت من يعوله.[1] وحرّم كل كسب فيه ظلم، أو ضرر بالناس. كما أباح الإسلام السعي لكسب المال بالطرق المشروعة و رغّب في تنميته واستثماره من أجل تحقيق النفع للفرد والمجتمع، قال تعالى: { **لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ** } [2] ، و ابتغاء الفضل هنا : هو التجارة في البيع والشراء، والاشتراء لابأس به.[3] و من هذا المنطلق ، و لما للمال من دور في تشييد قوام المجتمع ، أباح ديننا الحنيف للإنسان أن يجمع من المال ما يكون كافيًا له في قوته، وقوت من يعوله، وفي المقابل حرّم كل كسب فيه اعتداء، أي ظلم أو ضرر بالآخرين.

من ناحية أخرى، نظمت الشريعة الاسلامية إنفاق المال على المستوى الفردي والجماعي لكي يتحقق نوعا من التوازنً العادل بين الفرد والجماعة في المجتمع الإسلامي، ووضعت من الضوابط ما يضمن تحقيق الحياة الكريمة للأمة الإسلامية، ويصونها عن الانحراف، فنهى ديننا عن الإسراف والتبذير، والشح والتقتير، وأمر بالاعتدال والتوسط في الإنفاق؛ وذلك لأن المال من عوامل رقي الأمم ونهضة الشعوب، وبزواله تصبح الأمة ذليلة ضعيفة ليس لها هيبة ولا مكانة بين الأمم، ولهذا أمر الإسلام أيضا بتحقيق مبدأ الكفاية، والمنافسة الحرة، والتوازن بين مصلحة الفرد والجماعة، ورقابة الله في أخذ المال وإعطائه، وتلك هي الوسطية الراسخة التي تضمن للناس الاستقرار والاطمئنان. [4]

يبين لنا الجدول السابق أيضا نسبة 39% ممن لم يلجؤوا يوما الى الاقتراض، ليس لعدم الحاجة للمال يوما و انما لكونها فئة تتكون أساسا من المبحوثين العاملين بمبدأ الادخار :

---

(1)-حسين السيد حامد الخطاب، وسطية الاسلام في كسب المال و انفاقه، مطبعة جامعة طيبة ، المدينة المنورة، 2009، ص 96

(2)- الآية 198 من سورة البقرة

(3)- تفسير الطبري، ج 4 ، ص 165

(4)- حسين السيد حامد الخطاب، وسطية الاسلام في كسب المال و انفاقه، مرجع سابق ، ص 2

التقليدي منه بالادخار في منازلهم * و المصرفي بمفهومه الحديث .

اذن، يمكننا القول أن الاقتراض ظاهرة موجودة فعلا داخل مجتمعنا و بنسبة لا يستهان بها، و لكن أين الموقف الديني من كل هذا؟

5- هل يلعب الوازع الديني دورا في تحديد مواقف الأفراد من الاقتراض البنكي؟

قبل التعرض الى هذه المسألة لا بد من تشريح حالة المبحوثين حسب ما يصرّحونه حول موقفهم و تموقعهم لأنفسهم من الدين الاسلامي ، كانت النتائج كالتالي:

تموقع المبحوث	التكرار	النسبة %
ملتزم جدا بالدين	67	% 67
نوعا ما	32	% 32
غير ملتزم	1	% 1
المجموع	100	% 100

-جدول رقم -20- توزيع المبحوثين حسب تموقعهم من الدين الاسلامي-

أكبر نسبة من المبحوثين صرحت بالتزامها الكبير بالدين و تقدر ب 67% بينما يقول 32 فرد من عينتنا التي وجهت لها الاستمارة أنهم نوعا ما ملتزمين بالدين، و في محاولتنا لمعرفة ما تدل عليه هذه الجملة، تقول الآنسة

* يجب الاشارة هنا الى أن معظم أفراد هذه الفئة يكتنزون أكثر مما يدخرون بما أن الأموال المدخرة لا تستعمل على المدى القريب بل على العكس، لا يفضلون صرفه في الازمات و الطوارئ التي قد تعترضهم في الحياة اليومية بل لتحقيق مبتغياتهم على المدى الطويل ، كأن يكتنز الفرد من مالة و هو في سن 30 لأن يؤدي فريضة الحج التي ينوي القيام بها بعد عشر سنوات على الأقل (بعد سن الخمس و خمسين على حد أقوال بعضا منهم).

أمينة (28 سنة، عازبة، كاتبة بمؤسسة خاصة، قاطنة ببني مستار) :" **أنا يتيمة الأب و لديّ ثلاث اخوة ، و أنا مسلمة ، أرتدي الحجاب و أؤدي صلاتي و أسعى قدر الامكان أن ألتزم بما يرضي الله ، لكن لن أخفي عليكم بأني اقترضت من بنك cnep مبلغ 220 مليون سنتيم منذ ثلاث سنوات لشراء مسكن . أدرك تماما مسألة الربا في القروض البنكية لكن الله أعلم بأني كنت بأمس الحاجة الى المال لتأمين المسكن لعائلتي و لم أكن لأشتريه لولا القرض البنكي"**

و يقول فيصل (32 سنة، أعزب، ممرض ، بن سكران) : " **أنا في مقتبل عمري و أريد الزواج ، و اقترضت من البنك لشراء بيت مع أني أعلم أن هناك فوائد ربوية. لقد شاهدت في الكثير من القنوات التليفزيونية أن هناك فتاوى عديدة مؤخرا تفي بأن الانسان اذا كان حقيقة في أمس الحاجة الى مال ليسدد به حاجاته لا بأس في أن يقترض من البنوك و ذلك لاعتبارات عدة، لذا فأنا مسلم –لا شك في ذلك– و لكني أعتبر نفسي ملتزما الى حد ما"** و هنا نرى أن كلا المبحوثين يعترفان باختراقهما لضوابط الدين حول مسألة الربا لكنهما يرجحان بأن الحاجة قد تبرّر الوسيلة . لسنا بصدد الحكم على الأفراد ، لذا سوف نكتفي بعرض آراء و مواقف أفراد العينة لمحاولة ابراز مختلف مواقفهم من الاقتراض و مدى تأثير الوازع الديني فيهم .

من جانب آخر ، نذكر أن فئة كبيرة أيضا (36 شاب) من ضمن فئة ال 67 الذين يعتبرون أنفسهم من الجد ملتزمين بالدين ، عزفوا على الزواج لأنه لا يمكنهم من خلال رواتبهم فقط توفير كل ما يلزم من مسكن ، و أثاث و نفقات الزفاف، يقول كمال (37 سنة، أعزب، عون أمن بنزل، قاطن بأوجليدة): " **في عمري 37 سنة و لم أتزوج الى الآن، لا لأني لا أرغب في ذلك لكن ، ليس لدي حتى منزلا لأسكن فيه و زوجتي و لا المال الكافي للكراء و تهيئة ما يلزم للخطوبة و المهر و الزفاف. الكثير من أصدقائي لجأوا للقروض الربوية لتسديد حاجاتهم للزواج و لكني لا أريد بناء حياتي الزوجية على المال الحرام ، أفضل البقاء هكذا الى أن يحلها ربك "**

لا يشكّل هذا الشاب استثناء داخل مجتمع بحثنا بل هم كثيرون ممن يفضلون العزوف عن الزواج على أن يقترضوا من البنوك . يقول محمد ، من جهة أخرى، (35 سنة ، أعزب، معلم، قاطن بأبي تاشفين) : " **لماذا آتي ببنت الناس و أحمّلها المتاعب معي ، فانا معلم و لدي راتب لا يكفيني لوحدي مع أني أسكن مع أفراد عائلتي ، فلا كراء و لا فواتير و ما من مسؤوليات، ومع ذلك أقع في الكثير من الأحيان الى الحاجة للمال ، فما بالكم اذا تزوجت. الزواج بالنسبة لي مشروع مؤجل الى أن يحن الله علينا و عليكم**".

اذن، نرى لدى هؤلاء الشباب نظرة تشاؤمية للحياة مع أنهم في مقتبل أعمارهم ، و لكن واقع الحياة و الظروف المادية التي يعيشونها تسبّبت في غلق كل الآفاق المستقبلية لديهم و بالتالي الى عزوفهم على أحد أهم أهداف كل شاب و شابة و كذا على ما يعتبر لدى كل مسلم ومسلمة بنصف الدين ألاو هو الزواج .اذن، كيف يتمثل الأفراد الاقتراض البنكي؟

أفصحت الدراسة على مواقف مختلفة و متباينة ، اتضحت لنا من خلالها مواقف و تمثلات أفراد العينة للقروض البنكية ، و هي كما يلي:

تمثلات القرض البنكي	التكرار	النسبة %
وسيلة ادخار	42	% 42
حاجة ضرورية لتوفير بعض الضروريات	23	% 23
فرصة لإقامة مشروع العمر	16	% 16
للموازنة بين الدخل و الاستهلاك	12	% 12
آخر	7	% 7
المجموع	100	% 100

-جدول رقم 21- توزيع المبحوثين حسب تمثلاتهم للاقتراض البنكي-

توجهنا بسؤالنا هذا الى فئة المبحوثين الذين صرحوا بأنه سبق لهم أن اقترضوا من البنوك و قد اختلفت مواقفهم و تمثلاتهم للقروض البنكية ، فهناك فئة اعتبرت القرض كوسيلة من وسائل الادخار، يجب استعمالها لأن ظروف الحياة اليوم لا تترك مجالا للفرد أن يدخر طوعا ، بينما عندما يأخذ قرضا بنكيا فهو مضطر الى تسديد الدين و هكذا فهو يقوم بنوع من أنواع الادخار الاجباري. تقول السيدة ايمان (28 سنة، متزوجة، ثلاثة أطفال، اطار بمؤسسة عمومية ، قاطنة بتلمسان) :" **أنا بطبعي أنفق كثيرا و لا أحسن ادارة المال ، و ما زاد من مصيبتي أننا اليوم نرى في الأسواق من المنتوجات ما يحفزنا على الشراء و انفاق المال لكن ليس دائما في الضروريات، زوجي تاجر و هو يترك لي مسؤولية الانفاق و تسيير ميزانية الأسرة لأن ليس لديه الوقت لذلك. حاولت مرارا ادخار و لو جزء صغير من راتبي و محاولة تدبير أموري لمصروف البيت مما يعطيه لي زوجي من مال، لكن دون جدى. في جوان 2009 قررت و بنصيحة من زميلتي أخذ قرض بنكي لشراء سيارة جديدة، و ها أنا اليوم أسدد أقساط القرض بكل سهولة و أصبحت أنظم نفقات راتبي أحسن من الأول ، و ما كنت لأدخر على المدى القريب (خمس سنوات و هي مدة القرض) 145 مليون سنتيم لشراء سيارة كالتي اقتنيتها ، اذن، اني أؤكد لكم أن في القروض فوائد كبيرة في تنظيم نفقات الفرد و تدريبه على حسن ادارة أمواله**"

ان هذه المبحوثة ، تقرّ بأن طبعها و شخصيتها لا يساعداها على الادخار ، لكن مسألة الاقتراض البنكي وجهّت نوعا ما سلوكها الى توخي الحذر في الانفاق بتنظيم الاستهلاك و تبني مبدآ ادخاريا ، استطاعت من خلاله تحقيق مشروعها في اقتناء سيارة جديدة بنفس الدخل و في ظل نفس الظروف المعيشية.

من جهة أخرى، عبّر العديد من المبحوثين في هذه الفئة ، عن اقتناعهم أن القروض دربتهم على تدبير أمورهم بما يتبقى من رواتبهم بعد اقتطاع القسط الخاص بالقرض و هي طريقة من طرق الادخار الاجبارية التي لا يمكنهم القيام بها ما لم يكونوا مجبرين على ذلك .و ما نقرأه من خلال هذه التصريحات هو أن تمثلات البنك لدى هؤلاء الأفراد ايجابية فعلا فهو مؤسسة لا تكتفي فقط بتأديتها وظيفة اقتصادية من خلال المعاملات المالية لتحقيق التنمية

بل تؤدي دورا آخر في ترويض سلوكي الفرد الادخاري و الاستهلاكي معا. فمن جهة، عليه ان يتدرب على اقتطاع جزء من دخله الشهري دون المساس به و هنا فهو يتبنى سلوكا ادخاريا و من جهة ثانية ، عليه تدبير أموره في الاستهلاك بما تبقى له من راتبه شهريا و على مدى سنوات لا تقل على خمسة (و هي المدة الدنيا في تسديد القروض الاستهلاكية و قد تمتد الى 10 أو 15 أو 20 أو 25 الى ثلاثين سنة في القروض العقارية).

أما عن باقي تمثلات البنوك لدى العينة المدروسة ، فنلاحظ أن 23 % يرون في القرض البنكي حاجة ضرورية اليوم لتوفير بعض الضروريات ، و على رأسها المسكن، فغلاء العقارات في العشرية الأخيرة و بلوغها أسعارا شبه خيالية في أحيان عدة من جهة، و من جهة أخرى الارتفاع الرهيب في أسعار كراء البيوت على مستوى ولاية تلمسان على غرار باقي ولايات الوطن ، جعل من مشروع اقتناء البيت ذات أولوية و لكنه مهمة جدّ صعبة . مما دفع البنوك و المصارف المعتمدة في بلادنا الى عرض شبكة من القروض العقارية تتفاوت فوائدها من بنك الى آخر، و تختلف صيغها و صورها و التي من شأنها تحفيز العديد من أفراد مجتمعنا العاملين من ذوي الدخل المتوسط الى اللجوء اليها لاقتناء ما يدخل في حيز الضروريات : المسكن.

يقول السيد مراد(46 سنة، متزوج، أب لطفلين، أستاذ جامعي، قاطن بشتوان): " **ان دخلنا أنا و زوجتي يقارب 17 مليون في الشهر و لدينا ولدان فقط ، ومع ذلك لم نستطع الادخار من المال ما يكفينا لشراء بيت، لذا لجأنا الى قرض بنكي نسدد من خلاله مبلغ 18000 دج شهريا على مدى عشر سنوات و هو في الحقيقة مبلغا جد معقول بالنسبة لنا ، فهو لا يتعدى بكثير مبلغ كراء المسكن الذي كنا نقطن فيه. و ها نحن اليوم نعيش في منزلنا و نحن نعلم أنه بالرغم من ارتفاع دخلنا الأسري ما كنّا لندخر من المال ليكفينا لشراء منزلا كهذا** " يبين لنا هذا المبحوث اقتناعه الكبير بعدم امكانية ادخاره من الدخل (رغم ارتفاعه) ما يكفيه لشراء مسكن و يوضح لنا أن القرض البنكي في هذه الحالة كان الحل الوحيد.

يتوافق هذا مع ما توصل اليه الدكتور رحيم حسين في دراسته للادخار المصرفي الشخصي في بلدان شمال افريقيا حين يقول : " أن الوظيفة الرئيسية للمصرف هي الوساطة المالية بين المدخرين و المستثمرين، و اذا كانت هناك ثمة محددات ذاتية و موضوعية تتحكم في فرار الادخار لدى الأفراد، فان دور المصرف يكمن في التأثير ايجابيا في هذه المحددات و يخلق اطارا مواتيا يشجع على الادخار، و يكمن تجزئة هذا الاطار الى مكونين رئيسيين:

الآليات و الادوات من جهة، و التأثير الأدبي من جهة ثانية:

فمن حيث الآليات و الأدوات نشير الى ما يلي:

-تقديم عائد على المدخرات
-الانتشار الجغرافي قصد الاقتراب من المدخر
-التنويع و التجديد في المنتجات المالية
-تحسين الخدمات المعروضة شكلا و مضمون مع ضمان السرعة في الأداء و ذلك من خلال عصرنة العمل المصرفي
-تقديم تحفيزات غير نقدية للمدخرين ، كالاستفادة من تمويل بفوائد ميسرة أو بدونها على سبيل المثال.

أما من حيث التأثير الأدبي، و الذي يندرج في اطار التسويق المصرفي و حينا آخر في اطار التربية الادخارية ، فيمكن أن يتم أساسا باستخدام وسائل الاعلام و الاتصال كالنشريات و المجلات و موقع الأنترنيت و تنظيم ندوات و غير ذلك. و من ضمن أبعاد هذا التأثير نشير الى ما يلي:

-المساهمة في نشر الوعي المصرفي
-المساهمة في صقل سلوك الانفاق و الحث غلى تكريس فضيلة الادخار في المجتمع و ابراز مزاياها على حياة الفرد و المجتمع
-تحسين المعاملة مع الزبون (المدخر) و العمل على كسب ثقته ووفائه" [1]

---

(1)- رحيم حسين، نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الاسلامية- اشارة خاصة الى بلدان شمال افريقيا-، مرجع سابق ، ص 81-82

ذلك و تبقى نسبا أخرى متقاربة يعبر من خلالها ستة عشرة (16) مبحوث أنه يرى في القرض البنكي فرصة لإقامة مشروع العمر، فالكثير من الشباب و الشابات ضمن أفراد مجتمع الدراسة استغلوا فرصة القروض الموجهة لهم في اطار برامج تشغيل الشباب للدخول في مجال العمل و تحقيق أمنيتهم في انشاء مشروع أحلامهم .

تقول الآنسة أسية (32 سنة، عازبة، خياطة، قاطنة بمدينة تلمسان): **" لم أوفّق في دراستي للدخول الى الجامعة ، وقد توقفت عنها بعد اخفاقي في الحصول على شهادة الباكالوريا، دخلت على اثرها معهد التكوين المهني و حصلت على شهادة في الخياطة. ما كنت لأنشئ ورشتي في الخياطة لولا القرض البنكي الذي اقتنيته بفائدة لا تفوق 1% "**

لمسنا من بعض الشباب ضمن العينة المدروسة و من ضمنهم هذه الآنسة وجدوا في القروض البنكية الموجهة للزواج فرصة يكمن أن لا تتكرر في المستقبل لاقامة مشاريع تمكنهم من دخول مجال الشغل و يرون فيها أيضا وسيلة للقضاء على البطالة لدى فئة من الشباب لم يسعفهم الحظ في اكمال مشوارهم الدراسي و حتى ممن لا شهادات لديهم.

يقول أحمد (27 سنة، أعزب، مربي ماشية، قاطن ببن سكران): **" لا أذكر أحدا من أفراد عائلتي كلها وصل بعيدا في مشوار الدراسة و حصل على شهادة، أغلبهم فلاحين و مربو ماشية، لقد حاولت أمي بكل قواها تشجيعي على الدراسة لكني كنت أرى فيها صعوبة حقيقية . اضافة الى هذا فمنذ صغري أحب الأبقار و كم كنت أحب المجيء الى المزرعة . استفدت من برنامج تشغيل الشباب للحصول على 12 بقرة و كل ما يلزمني لبداية مشروعي ، و ها انا اليوم لدي 32 بقرة و واحد من أهم منتجي الحليب في المنطقة و لدي اتفاقيات مع مصنع انتاج الحليب بأبي تاشفين و لا بأس بوضعي الآن، الحمد لله"**

و نحن نعتقد، من خلال تجربتنا المطوّلة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية بمدينة تلمسان و كذا على اثر احتكاكنا بالكثير من الشباب و الكهول من المستفيدين من القروض البنكية في اطار برامج ansej وcnac، أن هذه

الأخيرة ساهمت في فتح أبواب عديدة للاستثمار كما رسمت لديهم آفاقا و غيّرت من وجهة نظر الكثير من شرائح مجتمعنا للقروض و الاقتراض البنكي عموما.

لكن ما رصدناه من مواقف لدى بعض الأفراد ، يؤسس حسب نظرنا ظاهرة خطيرة و بنسبة 12% يتمثلون البنك كمؤسسة تمكّنهم من الموازنة بين الدخل و الاستهلاك . و هنا ما يستوقفنا هو كيف يمكن لقروض لمدة متوسطة الأجل بين ثلاثة و خمس سنوات أن تستعمل لدى أفراد للموازنة بين الدخل و الاستهلاك الشهري؟

تقول السيدة لامية (42 سنة، أم لثلاثة أطفال، موظفة ببنك، قاطنة بتلمسان): **" أعمل سكرتيرة في بنك و راتبي لا يفوق 25000 دج، زوجي تاجر و لدينا ثلاثة أطفال . نجد صعوبة في تلبية الضروريات في حياتنا اليومية لتسديد مبلغ الكراء و فواتير الماء و الكهرباء و الهاتف ، و المأكل و الملبس و العلاج. لجأت للضرورة الى أخذ قروض نقدية استهلاكية خاصة بالموظفين في اطار عملي ، أضعها في حسابي و أنفق منه كلما ادعت الحاجة ، اللهم هكذا و لا أن أستلف مبالغا كل شهر من معارفي و أقربائي "**

ان الخطر الذي لمسناه فيما تقوله هذه المبحوثة يكمن في أن هاذين الزوجين يستعملان قروض متوسطة الأجل بفوائد بنكية من أجل تسديد حاجات شهرية ومتكررة يفترض أن ينفق عليها من الدخل الشهري. يعتبر هذا السلوك من أسوء أنماط الاستهلاك، و هو يعبر على نموذج حي لما يسمى بسوء ادارة الاقتصاد الأسري الذي يتسبب في خنق أفراد العائلة بفعل تراكم الديون و ما يترتب عليها من مشاكل نفسية و صحية .

وقد أشار كلّا من سويلم و سامي بن إبراهيم في دراستهما ، الى تفاقم الإنفاق الاستهلاكي باستعمال نسبة كبيرة من القروض الفردية التي توجّه إلى الحاجات الآنية على حساب الاحتياجات المستقبلية، وهذا يعني اختلال أنماط الإنفاق في المجتمع، مما يجعل الأفراد أكثر اعتماداً على الديون لتسيير حياتهم اليومية، وكلما كانت آليات الإقراض

النقدي أكثر تيسيراً كلما ازداد اعتماد الأفراد عليها، ويصبح الأمر مثل كرة الثلج لا تزداد مع التدحرج إلا ضخامة[1]

و ضرب مثلا في هذا بمن اشترى ثلاجة لأجل بمئة وخمسين ديناراً، فمنفعة الثلاجة يقابلها الزيادة في الثمن للأجل، وهذا نشاطٌ اقتصادي فعلي وهو البيع لأجل. أما إذا اقترض شخصٌ مئة دينار على أن يردها مئة وخمسين ديناراً، فمنفعة المئة دينار يقابلها الزيادة على النقد بسبب الأجل، وهذه المنفعة قد لا يقابلها ما ينتفع به المدين، فقد يسدد ديناً، أو ينفق على أهله، أو يتوسّع في الاستهلاك كشراء المأكولات والمشروبات ونحوها وهذا هو القرض لأجل. ودليل ذلك أن التداول النافع للسلع من المصالح الكليّة، وهو الذي يجعل السلعة متاحة لأكثر الناس انتفاعاً بها، ويؤدي إلى تحريك السوق.[2]

---

(1)- سويلم، سامي بن إبراهيم، التكافؤ الاقتصادي بين الربا والتورق، الاقتصاد الإسلامي، عدد 274 مجلد، سنة 1425هـ ، ص 37

(2)- المرجع السابق، صفحة 35

الجزء الثالث: محددات الادخار المصرفي الشخصي

مقدمة:

في دراسة ذكرناها سالفا كواحدة من الدراسات السابقة التي اعتمدناها في مجال الادخار المصرفي ، يفصح فيها الدكتور حسين رحيم عن واقع معيش يدلنا على منطق مقلوب، حيث أن عمليات التنمية التي تتطلب موارد مالية كبيرة و ذات أجل متوسط أو طويل ، تقابلها موارد كبيرة ولكن قصيرة الأجل ، وكثيرا ما كانت البنوك نفسها هي الضحية [1]

و تجذر الاشارة هنا الى أن الهيكل المالي للبنوك التجارية في الجزائر يتكون في نحو 70% من موارد قصيرة الأجل، أي من ودائع جارية، و لذلك فهو يحرص على توظيفها في تمويل استثمارات قصيرة الأجل، لأن توظيفها في مشاريع استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل يعرّضها للإفلاس لا محال ، و من ثمة ، فهي تسعى غالبا الى تمويل أنشطة تجارية كالاستيراد لما تتميز به من قصر فترة الاستحقاق مع ضآلة مخاطرها [2].

كل هذا ناتج عن عدم اكتتاب الودائع البنكية الطويلة الأجل ، فأغلب الأفراد من المدخرين على مستوى البنوك لا يفضلون حجز أموالهم لمدة طويلة، لعدة أسباب ، و هذا ما سوف نحاول فهمه من خلال هذا المبحث عن طريق رصد محدّدات الادخار البنكي الشخصي و دور التنشئة الاجتماعية في هيكلة ثقافة بنكية لدى الأفراد في ظل غلاء المعيشة وتدني معدلات الدخل الأسري في مجتمعنا حاليا.

من جانب آخر، فان معظم علماء الاقتصاد يجمعون على وجود عدة عوامل تؤثر على عملية الادخار و هي نفسها التي تحدد الاستهلاك ، و تنقسم هذه العوامل الى :

---

(1)- رحيم حسين، نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الاسلامية- اشارة خاصة الى بلدان شمال افريقيا-، مرجع سابق ، ص 70

(2)- الرجع السابق، ص 69

- عوامل موضوعية: تظم كلا من مستوى الدخل، سياسة الضرائب، مستوى الأسعار و سياسة التخطيط
- عوامل ذاتية: و هي مرتبطة بالشخص نفسه [1]

تشير العوامل الأخيرة الى دور الطباع النفسية لدى الأفراد في تهيئتهم للادخار أو العكس ، و هنا تجذر الاشارة الى جمع من الصفات كالشح و البخل و الاسراف و التبذير و التقتير ، و كلها طوابع شخصية من شأنها التأثير على سلوك الفرد ازاء عملية الادخار سواء بتعزيز ثقافة الادخار و تبنيه بكل سبله و طرائقه كسياسة حياتية أو عدم العمل بهذا المبدأ و التفاني في الانفاق و الاستهلاك المفرط و تحمل ما قد يترتب عنهما من مشاكل مادية و معنوية.

هذا ما سوف نحاول معرفته ضمن عينة أفراد بحثنا من خلال التطلع الى ما كان لكل هذه العوامل دورا في تحديد مواقفهم حول الادخار و مدى تأثيرها عليهم. سوف نستعرض أيضا مختلف الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في سعيها وراء تحفيز الادخار العائلي على وجه العموم و الادخار الشخصي على وجه الخصوص من خلال كل الاصلاحات التي قامت بها على الهيكل المصرفي و على السياسات و الاستراتيجيات الاقتصادية ككل.

(1)- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، ج1، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار النشر المغربية، بدون تاريخ، ص 371

1- دور التنشئة الاجتماعية و التربية داخل الاسرة في ترسيخ ثقافة الادخار:

نتصوّر أن للتنشئة الاجتماعية أهمية فائقة في ترسيخ المبادئ و القيم في نفس الفرد كما تلعب دورا جوهريا في تهيئة الطفل منذ صغره و تدريبه على ما يخدم المجتمع كافة و ما يعود على حياته هو بالمنفعة و الرقي. فبغض النظر عن مختلف الأمراض النفسية التي لا يمكن تشخيصها الا من طرف المختصين في تفسير ما نلاحظه لدى بعض الأشخاص من هوس لاكتناز المال دوما دون أي نية لإنفاقه في المستقبل ، و التي تبعث على الشح و البخل وهذه كلّها صفات سيئة ، نهانا عنها ديننا الحنيف ، سوف نحاول الكشف عن دور كل من التربية و التنشئة الاجتماعية في هيكلة ثقافة الادخار و توجيه السلوك الادخاري لدى الأفراد ، و من خلال مقابلاتنا ، انطلقنا من مجموعة من التساؤلات أوّلها: من هو أول شخص شجعك على الادخار في طفولتك؟

1-1- من يشجع الطفل على الادخار؟

ما توضح لنا سابقا حول تجربة المبحوثين مع الادخار التقليدي يجعلنا نتساءل عن من هو المسؤول الأول ،داخل الأسرة، عن تنشئة الاطفال في مجال تسيير الموارد الاقتصادية و تبني مبدأ الادخار بكل سبله . تنحدر المعطيات المتحصل عليها في الجدول التالي:

المسؤول عن ترسيخ مبدأ الادخار	التكرار	النسبة %
الأب	25	% 25
الأم	43	% 43
الوالدين معا	22	%22
آخر	10	% 10
المجموع	100	% 100

-جدول رقم 22- توزيع المبحوثين حسب المسؤول على ترسيخ مبدا الادخار-

يبرز لنا من خلال هذا الجدول، أن أكبر نسبة تمثل الأم و تقدر ب43% من عدد المبحوثين ، يليها الأب بنسبة 25% ثم الاثنين مه بنسبة تقدر ب 22% و أخيرا أفراد العائلة من أقارب ، و هنا أغلب ما ورد على لسان أفراد العينة من أقارب هم: الجد، الجدة، العم، الأخ الأكبر أو الأخت الكبرى. يعبر هذا كله على أن الاسرة الجزائرية لا تزال رغم استقلاليتها و التحولات التي طرأت عليها في الخمسينية الاخيرة (كتحولها من أسرة ممتدة الى أسرة نووية و مستقلة) الاّ أن نمط التربية و التنشئة اللذان كانا يسودان داخل الأسرة الجزائرية في عهدها السابق ، لا يزال قائما الى اليوم. فبالرغم من انفصال الأسرة عن العائلة، لا يزال لكل من الجد و الجدة و الأعمام دورا هاما في التنشئة و التربية الصحيحة و هم لا يزالون يساهمون في ترسيخ الثقافة التي نشأوا – هم –عليها في ابنائهم من الحيل الجديد.

لكن تبقى المرأة ، الى جانب أنها هي المسؤول الأول على الموازنة بين الدخل و الاستهلاك لدى مجتمع البحث (و هذا ما توصلنا في المباحث السابقة) ، فهي أيضا أول من يشجع الطفل على ادخار نقوده في حصالة لوقت الحاجة.

و في نفس السياق ، توصّلنا الى أن عددا كبيرا من المبحوثين ، قاموا بفتح حسابات بنكية لأطفالهم في شكل دفاتر توفير خاصة بالأطفال، و تظهر النسب في الجدول التالي:

فتح دفاتر التوفير للأطفال	التكرار	النسبة %
نعم	72	%72
لا	28	%28
المجموع	100	% 100

–جدول رقم 23– توزيع المبحوثين حسب فتحهم أو عدم فتحهم لدفاتر ادخار بنكية لأبنائهم–

يبين هذا الجدول أن أكبر عدد من المبحوثين المائة (عن طريق الاستمارة) قاموا بفتح دفاتر توفير لأبنائهم، و يقدّر عددهم ب72 فردا ، من ضمنهم 20 ممن يدفعون الأموال التي يدخرها أبناؤهم في حصالات و يتمّ وضع المال بعد امتلائها في الحساب البنكي ، أما البقية فيقومون ، هم الوالدين ، بتعبئة الحساب البنكي للأبناء ، سواء بتحويل آلي منتظم من راتبهم الشهري مرة كل شهر، أو في مناسبات فقط (كلما سنحت لهم الفرصة).

و على هذا يمكننا القول أن نسب الادخار للأبناء تفوق بكثير الادخار المصرفي الذي يقوم به الأفراد أنفسهم و هنا يبرز لنا أن كون الوالدين على وعي بتدهور مستوى المعيشة و التفاقم في غلائها سنة بعد سنة، أصبحا أكثر حرصا على الادخار من أجل مستقبل أولادهم، أما عن سبب الادخار في هذه الحالة فقد ورد ما يلي:

سبب فتح دفاتر التوفير للأبناء		التكرار	النسبة %
لمستقبل الأبناء	في حالة عدم متابعة الدراسة	17	%17
	لتوفير نفقات الزواج (الجهاز)	41	%41
الخوف من الموت و ترك الأبناء بدون مال		16	%16
لترسيخ مبدأ الادخار لديهم		23	%23
آخر		3	%3
المجموع		100	%100

-جدول رقم 24- توزيع المبحوثين حسب سبب فتح دفاتر التوفير لأبنائهم-

السبب الأساسي وراء فتح دفاتر التوفير للأطفال لدى المبحوثين هو من أجل مستقبلهم و تقدّر نسبتهم ب 58% اجمالا ، تظم 41% ممن فتحوا دفاتر توفير الأبناء من أجل توفير نفقات زواجهم فقد أصبح من سمات الزواج اليوم الاسراف و حب التظاهر والافتخار بإنفاق مبالغ خيالية تفوق بكثير قدرة و ميزانية الأسرة.

و في هذا الشأن ، تقدم المستشار الاقتصادي الشهير زيد بن محمد الرماني برصد بعض من أهم مظاهر الاسراف في تكاليف الزواج و هي كما يلي:

أولاً : المبالغة في المهور المتمثلة في الشروط المالية الثقيلة، التي جعلت من العروس سلعة تجارية وميداناً للتفاخر والمزايدات.

ثانياً: المبالغة في بطاقات الزواج وكروت الأعراس خاصة إذا علمنا أن تكلفة الواحدة منها قد تصل إلى عشرة ريالات في المتوسط.

ثالثاً: المبالغة في الهدايا، هدايا الخطبة وهدايا صباحية العرس وهدايا أم الزوجة...[1]

يرى هذا الباحث أيضا أن تلك المبالغة في المهور مصيبة أكثرت من العوانس والعزاب، إذ هي حجر عثرة في طريق الزواج وجمع الرؤوس في الحلال. كما تجرّ المبالغة في المهور الأقساط والديون على الزوج وأهله، و وقوعه في مزيد من الاستدانة لشهور طويلة. وإذا كانت المغالاة في المهور قبل الزواج سبباً لإعراض كثير من الرجال والشباب عن الزواج، فإنها بعد الزواج ربما تكون سبباً للمشاكل والشقاق والخلافات الزوجية، وربما جرّت إلى الطلاق ومشاكل الانفصال، وتكون النهاية المؤسفة تشرد وتفكك وانهيار اجتماعي وأخلاقي.

ومما يؤسف له، أن لا مقارنة بين ما كان عليه سلفنا الصالح من تيسير للمؤونة وقلة الكلفة والمساعدة المالية والمعنوية، وما نحن عليه اليوم من إسراف وتبذير ومغالاة وتفنن في النفقات والمصروفات والأقساط والديون.

---

(1)- زيد بن محمد الرماني، رسائل اقتصادية للأسرة، دار الورقات العلمية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1426هـ، ص 14

و نحن في اعتقادنا أن هذا ما نشهده اليوم في مجتمعنا ، اذ تنطبق هذه المظاهر على ما نلاحظه في حياتنا اليومية ضمن أفراد أسرنا و أقربائنا و جيراننا و معارفنا، بَيْدَ أن ما ينبغي التأكيد عليه هو إرشاد النبي صلى الله عليه وسلم من أن خير النساء والزوجات وأعظمهن بركة أيسرهن مؤنة وكلفة ومهراً.

ان البُعد الاقتصادي للإسراف في حفلات الزفاف يتجلى أيضا في مظاهر أخرى ، أهمها:

أولاً: إقامة الأفراح في الفنادق والصالات الخاصة رغم غلاء الأسعار، بَيْدَ أن الإقدام على الاستئجار في تزايد، حتى أصبحت صالات الأفراح والفنادق ميداناً للسرف والبطر والمباهاة.

ثانياً : المبالغة في لباس العروس وطرحتها وما يسمى بالتشريعة، حيث تنفق الأموال الطائلة في أمور كمالية ترفية غير ضرورية.

ثالثاً: التنويع في الأطعمة في مناسبات الزفاف فقد يصل هذا التنويع إلى أكثر من خمسة وعشرين نوعاً من الأطعمة المالحة وخمسة من الحلويات وثمانية من الفاكهة وخمسة من العصيرات الطازجة، إضافة إلى القهوة والشاي قبل الطعام وبعده، والمائدة المفتوحة والصياني الدوارة.

رابعاً : مآل كثير من الأطعمة والأشربة الى القمامة، فهناك تلال من هذه القمامة، تتزايد يوماً بعد يوم...

ومازلنا نجد عند أغلب الأسر حتى ذات الدخل المحدود تصرفات لا مبرّر لها سوى العادات والهوى والتقليد والمباهاة، احتفالات مكلفة وملابس غالية الثمن!! [1]

---

(1)- المرجع السابق ، ص 15

و هذا ما قد يفسّر لجوء أفراد عينتنا الى فتح دفاتر التوفير للأبناء ، هو وعيهم المسبق للعبء الذي تمثله كلفة الزفاف و لتفادي ما قد ينجرّ على الاستدانة من مشاكل قبل و بعد الزواج، كما أشرنا اليه سالفا، فهم يفضلون تحصين أنفسهم و أبناءهم بنصيب من المدخرات المالية التي سوف تساعدهم- لا شك – في ذلك.

يبين لنا الجدول السابق أيضا ان نسبة 17 % يدخرون المال تحسبا لهاجس البطالة خاصة اذا لم يواصل الابناء مشوار دراستهم. ان مشكل البطالة أصبح يهيمن على تفكير امهاتنا و آبائنا ودفعهم الى التخطيط لمستقبل الأبناء متخذين مبدأ الادخار لتوفير المال الذي قد ينفع في حالة ما اذا لم يتابع الأبناء دراستهم. على الاولياء اليوم الأخذ في الحسبان ضرورة توفير المال لتفادي – قدر المستطاع- وقوع الأبناء في البطالة ، خاصة اذا لم يتابعون دراستهم و لم يحصلوا على شهادات تسهل من عملية توظيفهم في المستقبل.

هناك نسبة أخرى، و هي تقدر ب 23% ممن فتحوا دفاتر توفير فقط لترسيخ مبدأ الادخار لدى أبنائهم منذ الصغر، و الجذير بالذكر هنا هو ان المبالغ التي تعبأ بها الدفاتر لا تقتصر فقط على ما يودعه الآباء من دخلهم و رواتبهم الشهرية بل أيضا كل ما يتاح للابناء من مال في شتى المناسبات (عيد الفطر، عيد الأضحى، ....الخ).

يبرز لنا في هذا الجدول أيضا أن نسبة 16% من المبحوثين يدخرون في دفاتر التوفير للأبناء خوفا من الموت ، و هنا يتجسد واحدا من الدوافع النفسية – السيكولوجية للادخار المذكورة سالفا ، فقد صرح 16 فردا من العينة المبحوثة عن خوفه من الموت و ترك أبنائه من دون مال ، خاصة من ذوي الأطفال صغار السن و لهذا فهم يسعون للادخار لتوفير اكبر قدر ممكن من النقود التي قد توفر لهم الراحة النفسية.

تقول السيدة حميدة (33 سنة، أم لثلاثة أطفال، قابلة بمركز طبي، قاطنة بمدينة تلمسان) : " **اخدم يا صغري لكبري، هذا مثل يردده والدينا جميعا و المعنى أن ندخر في الصغر للكبر، هذا ما قررت أن أفعله مع أبنائي الثلاثة، افتح لهم مباشرة بعد ولادتهم دفتر توفير و أول مبلغ أضعه فيه هو المال الذي أجمعه في**

حفلة السبوع، ثم مضيت أوراقا خاصة في البنك الذي أتلقى فيه راتبي على أن يحول شهريا 500 دج لكل واحد منهم، انه مبلغ صغير و لكن لا أحس باقتطاعه و اليوم أكبر مبلغ هو لابنتي 95000 دج و أصغره لابني الثاني 45000 دج الى اليوم. أظنها أحسن وسيلة للادخار لمستقبلهم" .

لمسنا لدى هذه المبحوثة نوعا من الفطنة و الذكاء، و الأمر المهم هو أنها لم تكن الوحيدة في تبنيها لهذا الأسلوب ، و الذي تقوم من خلاله بالادخار الاختياري و لكنه يكاد أن يكون اجباري بما أنه يتم اقتطاع المبلغ المخصص لكل طفل بصفة آلية كل شهر، و هي عملية لا تؤثر حتما على الدخل الشهري لكنها تساعد فعلا في تعبئة الأرصدة الخاصة بالأبناء ولا شك أنها طريقة ناجعة في الادخار المصرفي لأنها مبالغ مالية في شكل ادخار طويل الأجل لا يساهم فقط في تعبئة خزينة البنوك و تمكينها في استثمارها على المدى المتوسط أو الطويل بل انها تساهم أيضا في تأسيس مبالغ مالية توفر نوعا من الأمان لدى الوالدين و الأبناء على حد سواء.

و هنا تجذر الاشارة الى أمر هام و هو أن عددا كبيرا من أفراد هذه الفئة (14 مبحوث و مبحوثة) ، قاموا باكتتاب دفاتر توفير بدون فائدة، و هي صيغة توفرها بعض البنوك فقط ، على رأسها بنك الفلاحة و التنمية الريفية. انه منتوج مصرفي موجه أساسا لكل من يتفادون التعامل بالفوائد ، لكن تواجد أفرادا آخرين لم يكن لديهم علم بوجود مثل هذه الدفاتر و من خلال المقابلات التي أجريناها معهم ، لم يعترضوا على المسألة ، بل على العكس صرحوا لنا عن عزمهم لفتح مثل هذه الدفاتر و استعمال هذه الطريقة في الادخار للأبناء .

1-2- هل ينشأ الفرد على مبدأ الادخار منذ صغره ؟

كان هذا واحدا من الأسئلة التي تضمنها دليل المقابلة، و تمت الاجابة عليه كما يلي:

تنشئة الفرد على الادخار	التكرار	النسبة %
نعم	92	% 92
لا	6	% 6
نوعا ما	2	% 2
المجموع	100	% 100

-جدول رقم 25- توزيع المبحوثين حسب تنشئتهم على الادخار -

تظهر لنا على هذا الجدول أن النسبة الساحقة تعبّر عن نشأة الأفراد على مبدأ الادخار، و هي تقدر ب 92% و لكن في المقابل فقط 53% بقي على هذه الممارسة (أنظر الجدول رقم 9) ، و هذا يعني أن الأسرة في سعيها لتأدية دورها الجوهري في التنشئة الاجتماعية تعمل على ترسيخ ثقافة الادخار و الدليل على ذلك تصريح الأغلبية على نشأتهم على ذلك سواء بالطرق التقليدية لدى الاكبر سنا من مجتمع الدراسة أو بطرق نوعا ما حديثة لدى الشباب منهم، لكن يفصح الواقع على أن هذا لا يكفي ليستمر الفرد على العمل به طيلة حياته ، و ما يبرهن على ذلك نسبة 47% التي لم تستمر في الادخار(دائما نفس الجدول رقم 9) . أما نسبة 2% فهي تمثل فردين من ضمن العينة المبحوثة ، صرحوا أنهم يتمكنون نوعا ما ، و في حالات خاصة فقط ، من ادخار المال.

اذن ، ليست التنشئة الاجتماعية هي المحدد الوحيد لترسيخ ثقافة الادخار ، و عليه نتساءل: ما هي محددات الادخار المصرفي الأخرى؟

2–جهود الدولة في تحفيز الأفراد على الادخار المصرفي:

اختلف الاقتصاديون في ضبط محددان الادخار الشخصي، فبينما كان الاقتصاديون التقليديون يعتبرون الادخار دالة في معدل الفائدة، اعتبره كيتر قرارا يخضع لعوامل سيكولوجية ، و التي يوليها أهمية خاصة و عوامل موضوعية، و قد انطلق كيتر في تحليله للسلوك الادخاري عند الأفراد من العلاقة: الادخار= الدخل – الاستهلاك.[1]

لكن ، تعددت التطبيقات المعاصرة للادخار اليوم ، ممّا جعل الادخار يخرج من حيز النظيرة الى ميدان التطبيق العملي، ليؤسس بذلك قاعدة متينة ارتكزت على أساس متين ، تتمثل في صور عدة و تطبيقات عملية ضمن مؤسسات و قطاعات حيوية مهمة أخذت أكثر من شكل، ولعل أبرز هذه الأشكال هي الادخارات النقدية التي أسهمت المصارف و المؤسسات المالية الاسلامية بتفعيلها و تنشيطها، ضمن دائرة الأعمال المصرفية .[2]

و على هذا يمكننا تقسيم البنوك و المصارف الى نوعين أساسيين : قسم يعنى بأعمال التمويل و الاستثمار كالمضاربات و المشاركات و المرابحات و ما الى ذلك، و قسم ثاني يعنى بالمعاملات المصرفية من حسابات جارية ، و ودائع، سندات ، وما شابه ذلك ، فضلا عن الادخار الشخصي .و تبقى الوظيفة الرئيسية للمصرف هي الوساطة المالية بين المدخرين و المستثمرين. و اذا كانت ثمة محددات ذاتية و موضوعية تتحكم في قرار الادخار لدى الأفراد، فان دور المصرف يكمن في التأثير ايجابا في هذه المحددات و يخلق اطارا مواتيا يشجع غلى الادخار .

ان تاريخ البنوك و المصارف الجزائرية خاصة العمومية منها حافل بالإخفاقات و التعثرات و الحديث عن فاعلية الجهاز المصرفي في الجزائر يتطلب منّا التطرق الى مختلف الاصلاحات التي أحدثتها الدولة الجزائرية على القطاع المصرفي بإنفاق مبالغ ضخمة من

---

(1)- رحيم حسين، نحو ترقية الادخار الصرفي الشخصي في البلدان الاسلامية- اشارة الى بلدان شمال افريقيا-، مرجع سابق، ص 80

(2)- ابراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار : مشروعيته و ثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الاسلامي (الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية)، مرجع سابق، ص 65

الخزينة لتطهير البنوك العمومية من الديون (ما يقارب 45% من الناتج المحلي الخام).

و بالرغم من تلك الاصلاحات التي سعت في ظاهرها الى منح البنوك الاستقلالية في الادارة الاّ أن التقارير تدلنا على أن النظام المصرفي في البلدان الاسلامية ، بما فيها الجزائر، تتسم بضعف في الكفاءة و الكثافة و حدّة في التركيز.[1] و تكمن حدة التركيز هنا في أنه في الجزائر، كانت تدير البنوك العمومية نحو 80% من ودائع و أصول المؤسسات و الأفراد و تستحوذ على أكثر من 90% من سوق القروض.[2]

أما من ناحية الكثافة ، فأشارت احصائيات 2003 الى نقص عددي من حيث الوكالات البنكية على القطر الجزائري بوجود 1250 وكالة مصرفية في الجزائر لنحو ثلاثين مليون نسمة ، و هو ما يعني وكالة واحدة لكل 24000 شخص، و هذا يتجاوز المقياس العالمي بنحو خمس مرات (وكالة واحدة لكلّ 5000 شخص) [3] .

لكل هذا اتخذت معظم البنوك الجزائرية سياسة جديدة ، ركّزت فيها خلالها على مهمة تطوير سبل تعبئة الادخار البنكي ، ونذكر على رأسها البيع التأجيري في مجال الاسكان لمحاولة فك أزمة السكن التي كانت و لا تزال تعمّ في مجتمعنا الجزائري، كما عمّمت البيع بالتقسيط في مجال السلع المعمرة كالسيارات و التجهيزات الكهرو-منزلية و الأثاث ...الخ. و حتى هنا ظلت مشكلة القطاع البنكي في تعبئة موارد التنمية المتوسطة و الطويلة الأجل قائمة و مطروحة بحدة.

ان مسار التطور الاقتصادي الصحيح يقوم على تراكم رؤوس الاموال المحلية ، و هذا لا يتحقق الا بتعبئة فعالة

---

(1)- رحيم حسين، نحو ترقية الادخار الصرفي الشخصي في البلدان الاسلامية- اشارة الى بلدان شمال افريقيا-، مرجع سابق، ص 71، بتصرف

(2)- أرقام مقتبسة من جريدة البيان الاماراتية ، الصادرة بتاريخ 25.01.2002

(3)- رحيم حسين، المرجع نفسه، ص 72

للادخار الوطني لتقليص الفجوة الادخارية بتحفيز ادخار العائلات، وفي سعيها هذا اختصت احدى احدى المؤسسات المالية بمهمة استقطاب ادخار العائلة الجزائرية مقابل وعود سكنية في سنوات السبعينات. كان الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط cnep هو الرائد في هذا المجال و لكنه ، مع كل هذا، لم تكن بداياته موفقة في تحقيق تعبئة فعّالة للادخار الوطني و ذلك لضعف السياسة المتبناة و التي اعتمدت على نسب ضئيلة للفائدة على الودائع ، " إضافة إلى انخفاض الدخل المتاح .في سنة 1979 عرف ادخار العائلات ارتفاعا محسوسا نتيجة لارتفاع الدخل المتاح من جهة ولتطبيق شعار) ادخار-سيارة (من طرف الصندوق من جهة أخرى .كما تم بيع السكنات للمدخرين، و استمر الادخار في الزيادة لغاية سنة 1989 في سنة 1990 كان ادخار العائلات قد انخفض، و ذلك راجع إلى التطور الحاصل في الاقتصاد الوطني و ما ساد آنذاك من تحولات و مشاكل اجتماعية و أمنية التي تحد في بعض الأوقات من ادخار الأفراد .لكن بعد سنة 1990 ارتفع الادخار من جديد حتى سنة 1994 أين عاود الانخفاض، و الأسباب في ذلك تتعدد، و منها شدة التضخم بالإضافة إلى وصول مؤشر البطالة لمستويات خطيرة .

بداية من سنة 1995 نلاحظ تحسنًا كبيرا في مستوى الادخار نتيجة تحسن في الدخل المتاح الذي أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم إلى مستويات مريحة .و بلغ الادخار العائلي أقصاه في سنة 2005 .

-إن نمو الادخار العائلي على مستوى الصندوق بصورة ملفتة خلال الفترة 1995 -2005 يرجع كذلك إلى دافع رئيسي يتمثل في" أمل الحصول على عقارات "؛ سكن أو ملكية عقارية."[1]

ولكن حتى ضمن المواطنين الذين حصلوا على عقارات و سكنات ، كانت الفوائد التي ترتبت عنها جد مرتفعة، تسببت في خنق بعض الأفراد، و لدينا ضمن عينتنا مجموعة ممن لجأوا الى الادخار على مستوى هذا الصندوق و

---

(1)- المرجع السابق، ص 72

استفادوا من سكنات cnep ، يقول السيد محمد الصغير(62 سنة، متزوج، أب لخمسة أبناء، متقاعد، قاطن بعين الحوت) : " **عملت كموظف بمؤسسة عمومية بقطاع المحروقات و كان لديّ راتب لا بأس به، كنت واحدا من زبائن الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، وفي بداية سنوات الثمانينات استفدت من عقار سكني على يد هذا الصندوق و لكني خنقت نفسي بنفسي. كانت الفوائد كبيرة جدا بحيث كلفني ذلك السكن ثلاث مرّات مبلغه الحقيقي، و دام تسديدة طوال خمس و عشرون سنة، و لم أتمكن من اكماله الّا بعد أن تقاعدت و استعملت منحة تقاعدي في تسديد ما تبقى – دفعة واحدة– عوض الذهاب الى عمرة أو حج ، اذن ما يمكنني قوله هو أن هذا الصندوق شجعنا فعلا على الادخار و الاستفادة من عقاراته لكن الثمن كان غاليا جدا**" ، و تقول احدى الموظفات بالصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (بنك) ، وكالة تلمسان 451 ممن وجهنا لهم الاستمارة :" **انا أعمل كرئيسة مصلحة القروض بهذا البنك و لكني لن أقتني أبدا عقارا على يده لأن الفوائد التي تترتب عنه تجعل ما سوف أسدده يفوق بكثير ثمنه الأصلي، نعيش كل يوم الكثير من الازعاجات مع زبائننا ممن علقوا في دوامة الديون ولم يجدوا مخرجا ، فنضطر أحيانا الى حجز جزء من راتبهم بناء على بنود الاتفاقية و هذا ما يزيد في تفاقم المشاكل**"

يعبّر كلا المبحوثين على عيوب السياسة الادخارية التي يتبناها هذا الصندوق الرائد في المجال ، على غرار المؤسسات الأخرى على الساحة ، في تحفيز الأفراد على تعبئة أرصدتهم بالادخار الشخصي و الاستفادة من سكنات و عقارات ، لكن لكثرة المشاكل التي تترتب عن هذه العملية و ما تخفيه في ثناياها من مفاجآت للمواطن ، نلمس أن هناك استغلالا لحاجة الفرد من أجل فرض سياسة قروض يعتبرها الكثير من المبحوثين ضمن عينتنا ب "**القهرية** " ، و بناء على هذا طرحنا السؤال الآتي : كيف تتمثل البنك؟

تنحدر الاجابات على هذا السؤال من خلال مقابلاتنا في الجدول التالي:

تمثلات المبحوثين للبنك	التكرار	النسبة %
مؤسسة مالية لها دور فعال في التنمية	19	%19
مؤسسة ربوية لها دور سلبي داخل المجتمع	20	% 20
وسيلة للحصول على قروض	17	% 17
وسيلة للحصول على الأجرة الشهرية	30	% 30
مؤسسة تستغل حاجة الافراد	8	% 8
مؤسسة لا تزال ملكا للنصارى (المستعمر الفرنسي)	6	%6
المجموع	100	% 100

–جدول رقم 26– توزيع المبحوثين حسب تمثلاتهم للبنوك –

تظم هذه النسب مجموعة من أفراد مجتمع الدراسة يتوزعون كالآتي:

– أكبر فئة منهم (بنسبة 30%) تتمثل البنك كوسيلة للحصول على الأجرة الشهرية و لا تسعى الى تطوير هذه العلاقة من منطلق أنهم ليسوا مقتنعين بها ، نذكر على سبيل المثال قول السيد ابراهيم (38 سنة، أب لثلاثة أبناء، اطارعالي بمؤسسة خاصة، قاطن بمدينة تلمسان): " **لولا أن مؤسستنا فرضت علينا فتح أرصدة بنكية في بنك القرض الشعبي الوطني cpa ما كنت لأفتحه ، وكنت اكتفي برصيد البريد الذي لدي منذ فترة الدراسة بالجامعة. لمذا؟ لأن البنك الجزائري لا يلعب دوره كما ينبغي.**" و يفسر عن ذلك باللغة الفرنسية قائلا:

« **La banque ne joue pas du tout son rôle de partenaire au sein de notre société**, **alors je ne suis pas convaincu que je puisse espérer quoi que ce soit**, **autant se limiter à de simples opérations de retrait** »

و ما لفت انتباهنا هنا ، هو أن شريحة كبيرة من ذوي المستوى الدراسي العالي و المناصب الراقية هم من يلتزمون بعملية سحب الأجرة فقط ، اذن حتى ضمن النخبة من مجتمعنا ، نجد أفرادا لا يعيرون أي اهتمام للمعاملات البنكية ، بل و يتفادون التعامل بها و لا يحبذون ادخار أموالهم على مستواها.

– تتكون الفئة الثانية (بنسبة 20%) من أفراد من شتى المستويات التعليمية بما فيها اطارات سامية في مؤسسات عمومية و خاصة و حتّى موظفي البنوك نفسهم ، تتمثل هذه الشريحة البنوك كمؤسسات ربوية لها أثر سلبي على سلوك الأفراد بحيث تنمّي فيهم النزعة الاستهلاكية باقتناء القروض بشتى أشكالها عوض تعزيز فضيلة الادخار.

تقول السيدة فريال (37 سنة، أم لطفلين، موظفة بالسلك العمومي، قاطنة بأوجليدة) :" **لم أكن لأقترض يوما ، لكن في المؤسسة التي أعمل فيها ، هناك اتفاقيات مع شركات و مؤسسات تمنحنا فرصة اقتناء السيارات، الكهرو–منزليات ، و الأثاث و حتى الأسفار الى الخارج بعملية التقسيط لكن بفوائد (3.5%). و ها أنا اليوم لا أتوقف عن الاستفادة من هذه الخدمات منذ أكثر من سبع سنوات ، و لكن في المقابل أكاد لا أذكر مبلغ راتبي ، من كثرة الاقتطاعات الشهرية . سبق لي أن وقعت في حاجة ماسة الى المال منذ شهرين ، و لم أجد دينارا واحدا مدخرا للقيام بعملية جراحية في عيادة خاصة كلفتني قرابة 80000دج ، فلجأت الى الاقتراض من عند أقاربي وهذا شيء خطير جدا، دفعني الى اعادة التفكير في سلوك الاقتراض الدائم هذا** " .

و تقول أحد موظفات القرض الشعبي الوطني: "**أنا مقتنعة تماما بأن رواتبنا فيها شيء من الربا، لأنها تنفذ بسرعة فائقة، و هذا ما نراه حتى ضمن بعض من زبائننا الذين يتساءلون عن المسالة ذاتها** ".

–تتكون الفئة الثالثة (بنسبة 19%) ممن يعتبرون أن البنوك مؤسسات مالية تؤدي دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية في البلاد و تضم هذه الفئة نسبة كبيرة من الفراد من ذوي الوعي الكافي والمستوى التعليمي العالي من أساتذة جامعيين وأطباء (النخبة).

-أما الفئة الرابعة و التي تقدر بنسبة 17% فهي تتكون أساسا من الشباب الذين استفادوا من القروض المختلفة في اطار برامج تشغيل الشباب و الذين وجدوا في البنوك حليفا مكّنهم من تحقيق مبتغاهم في الدخول الى عالم الشغل، و لا يزال يرافقهم الى اليوم في مشاريعهم.

تنحدر النسب الأخرى لتمثل 8% ممن صرحوا أن البنوك تستغل حاجة الفرد كما أشرنا اليه سابقا و هم أساسا ضمن عينة العشرين من زبائن الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و تليها نسبة 6% من كبار السن ضمن مجتمع الدراسة الذين يرون أن البنوك هي لا تزال ملكا للنصارى. وتجدر الاشارة هنا الى أن هذه الشريحة من الأفراد ممن يتلقّون منحا بالعملة الصعبة و هي معاشات تقاعد بمبالغ هامة جدا. و بما أن البنك هو الوسيلة الوحيدة للاستفادة من هذه المنح الواردة من الخارج ، فهو في ذهنية هؤلاء الأفراد لا يزال في علاقة قوية مع الخارج (المستعمر الفرنسي) ، اذن هو ملك لهم و هذا يفسّر الجملة المتداولة لدى هذه الفئة و هي " **البانكا انتاع النصارى**"

اذن، في ظل كل هذه التمثلات التي لمسناها لدى أفراد العينة، لا يمكن للبنوك وحدها أن تلعب ذاك الدور الفعال في تحفيز المواطن على الادخار المصرفي وخاصة في ظل معدلات الدخل الأسري في الجزائر التي لا تزال ضعيفة مقارنة بالبلدان المجاورة و ذلك على الرغم من العلاوات الأخيرة و التي مسّت كل القطاعات دون استثناء.

لهذا و انطلاقا من منطق ان للدخل دورا في تحديد مواقف الأفراد من الادخار المصرفي، استفسرنا أفراد مجتمع البحث حول هذه المسألة من خلال التساؤل الذي طرحناه عليهم لمحاولة معرفة تقييمهم لدخلهم الأسري من خلال تقييم الرواتب ، و كانت الاجابات واضحة في الجدول رقم 08 ، أين دلّتنا الاجابات على منطق مقلوب و واقع معاكس لما يسود في مجتمعنا من آراء و أحكام ، ففي حين يسعى الكثير من الاطارات و الكوادر في السلك العمومي الى الالتحاق بالسلك الخاص لكونه يقدّم رواتب أكبر و مميزات أهم ، نرى أن أكبر نسبة من أفراد عينتنا

ممن يقيّمون رواتبهم بالغير كافية هم من عمال القطاع الخاص ، و عددهم 33 مقابل 28 في السلك العمومي من ضمن 69 شخص يرى أن راتبه لا يكفيه في الانفاق و الاستهلاك الأسري.

و هنا نلمس أن القطاع الخاص لا يمنح الامتيازات الخاصة (رواتب عالية) الّا في مؤسسات و مناصب معينة فقط تقول الآنسة منى (34 سنة، ممرضة، عازبة، قاطنة بأبي تاشفين):" **عملت في المستشفى لثلاثة سنوات بمرتب جد ضعيف ، لكني اليوم أزاول مهنتي بعيادة خاصة منحتني ثلاث مرّات الراتب الذي كنت أتقاضاه** " و تضيف باللغة الفرنسية :

« **je ne regrette pas du tout d'avoir démissionné de l'hôpital car j'ai actuellement un salaire très confortable qui me permet de vivre convenablement moi et ma famille, alors qu'avant j'essayais de survive seulement, si c'était à refaire , je ferai pareil et je conseille à tous mes confrères et consœurs de suivre mon exemple** »

من جانب آخر، فان ضعف الرواتب في بعض المؤسسات العمومية تسبّب في هروب العديد من الاطارات الى السلك الخاص و أحيانا أخرى الى خارج البلاد ، كما تصرح لنا السيدة فادية (39 سنة، أم لثلاثة أبناء، طبيبة ، قاطنة بتلمسان): " **أعمل كطبيب عام لحسابي الخاص في عيادتي ، أما زوجي فهو طبيب مختص في الأمراض المعدية و قد ذهب الى فرنسا لأنه لم يحظى بالاهتمام و العناية الملائمة هنا، و على رأسها الراتب. فهو الذي قضى نصف عمره في الدراسة و البحث ، كان لا يتقاضى سوى 23000 دج شهريا، تلقّى العديد من الدعوات من الخارج و كان يرفضها دوما الى أن قرّرنا أن يذهب هو و أبقى أنا هنا مع أبنائي، و هو اليوم يعيش بين باريس و تلمسان في ذهاب و اياب على مدى السنة**"

و عن عملية الادخار المصرفي تضيف قائلة : " **لقرابة عشر سنوات لم نتمكن من ادخار المال ، لكن منذ ذهابه الى فرنسا– ثلاث سنوات– ، الحمد لله، فقد وفرنا من المال ما يكفينا بعد التقاعد لسنوات كثيرة و لتصدي أي أزمة قد تعترضنا في المستقبل** " يبين لنا هذا التصريح توافق هذه الحالة مع افتراض دورة الحياة لفرانكو موديجلياني الذي يصف سلوك من يخططون لمستوى استهلاكهم و ادخارهم على مدار فترة زمنية طويلة بحيث يتحقق لهم أفضل توزيع ممكن للاستهلاك و الادخار هنا ما هو الّا انعكاس لرغبة الأفراد في المستقبل عندما ينتقلون الى التقاعد. و هذا ما صرحت به هذه المبحوثة الى جانب مبحوثين آخرين على أن معدل الدخل الشهري يؤثر بصفة فعلية في الادخار المصرفي ، فكلّما ارتفع الدخل كلّما ارتفع معدل الادخار ، وتبرهن أن الدخل واحدا من المحددات للادخار ، و هذا ما توصلنا اليه ضمن العينة المدروسة التي تباينت مواقفهم كما يلي:

نوع الراتب / امكانية الادخار	عالي	متوسط	ضعيف	التكرار	النسبة %
نعم	39	17	2	58	%58
لا	12	17	10	39	%39
نوعا ما	1	2	0	3	%3
المجموع	52	36	12	100	%100

–جدول رقم 27– توزيع المدخرين حسب رواتبهم الشهرية–

يبرز لنا في هذا الجدول ان أكبر نسبة من أفراد مجتمع البحث هم من ذوي الدخل العالي * و في غالبيتهم هم ممن لهم أكثر من راتب داخل الأسرة (راتب الأب و الأم و أحيانا أحد أو بعض الأبناء) أو من فئة الشيوخ المستفيدين

من معاشات بالعملية الصعبة. و قد اتضح لنا أن القدرة على الادخار بتوفر المال لدى هذه الفئة هو الدافع الأول الى الادخار.

لكن ، من جهة أخرى نرى نسبة و لو ضئيلة من ذوي الدخل الضعيف (و عددهم اثنان) يتمكّنون من الادخار بالرغم من ضعف دخلهم (23500دج و 27000دج على التوالي). في هذه الحالة ،و بالرغم من ضعف الدخل يصرح كلا المبحوثين بأن لهما مدخرات و على مستوى البنوك أيضا.

تقول السيدة فرح (45 سنة، أم لطفلين، كاتبة في شركة خاصة، قاطنة بتلمسان) : " **نحن لدينا البركة، فبالرغم من دخلي الضعيف لأن زوجي لا يعمل في منصب معين(مانوفري)، كل يوم و رزقه ، ننفق على أسرتنا بكثير من الحذر ونتفادى كل أوجه التبذير في الاكل و اللبس و غيرهم. فأنا مثلا لا أرمي الخبز أبدا، ولا تجد في سلّة المهملات الّا ما يجب رميه فعلا. نحن نرى مظاهر التبذير لدى جيراننا و بعض أقربائنا و لا نحبذ ذلك أبدا بل أمضي وقتي في توصية أولادي أن البيت الذي لا يقع فيه تبذير تطرح فيه البركة. فب 23500دج ، أعيش و أسرتي و أدخر ايضا ، لا عجب في ذلك فاذا أدرك المرء مساوئ التبذير و الاسراف تمكن من الادخار** "

ان سلوك هذه المبحوثة يتنافى و افتراض دوزنبري الذي يرى أن الانفاق الاستهلاكي يتحدد تبعا للمحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة بحيث يزداد استهلاكها اذا جاورت عائلة

* نشير هنا الى أننا اعتمدنا سلّما لتقييم للرواتب بناء على اعتبارات عدة قمنا برصدها من خلال تحقيق أولي أجريناه على مستوى كل البنوك التي تمت عليها الدراسة ، على حسب الحجم العام للرواتب و معدلاتها ، وعليه كان السلم كما يلي:

الدخل العالي: ما يفوق 120000دج

الدخل المتوسط : ما بين 30.000دج و 120000دج

الدخل الضعيف: دون 30000دج

غنية و يقل اذا جاورت عائلة فقيرة. على العكس ، فهي تجسّد أحسن نموذج لافتراض الدخل المطلق لكيتر، و الذي يجزم بأن الحديث عن الادخار أو الاستهلاك يكاد يكون عن الشيء نفسه، لأن العوامل التي تحدد الاستهلاك تحدد في نفس الوقت الادخار ، و هذا ما تعبر عنه هذه المبحوثة ، فهي تتحكم في استهلاك أسرتها مما يتيح لديها الفرصة للادخار.

و في قراءتنا لما في هذا القول ، حاولنا الربط بين هذه الحالة و متغيرات أخرى من خلال الأسئلة : 15 و 16 و 17 و 18 من دليل المقابلة و وصلنا الى ما يلي:

ان هذه الفئة متكونة من أفراد نشأوا على مبدا الادخار منذ الصغر، و هم ينفون أن يكون الانسان في حالة ضعف دخله في عجز عن الادخار بل و يؤكدون أن شخصية المرء تلعب دورا جوهريا في توجيه سلوكه ، فالمقتصد – مقتصد و المبذر- مبذر لا يستطيع الادخار حتى لو ارتفع دخله و بالتالي فهذه الفئة تنفي النموذج الكلاسيكي الذي يقوم على فكرة: الدخل عالي ⟵ الادخار عالي

نلاحظ أن هناك فئة من ذوي الدخل العالي تقدر نسبتهم ب 12% لا يتمكنون من الادخار رغم سعيهم الدائم لذلك. و بربط المتغيرات ضمن الأسئلة 15 و16 و 17 و 18 ، نرى أيضا أنهم نشأوا على مبدأ الادخار ، و من خلال تحليل أقوالهم يبرز لنا أنهم فشلوا في مقاومة الثقافة الدخيلة التي حلّت مكان الادخار في مجتمعنا و هي "ثقافة الاستهلاك".

تقول السيدة حنان (36 سنة، أم لطفلين، موظفة بشركة خاصة، قاطنة بأوجليدة) : **"أصبحنا اليوم لا نستطيع أن نفرض اختياراتنا على الأطفال كما فرضه علينا آباءنا، ففي وقت توفرت السلع في كل شكالها ، اضحى الابناء هم الذين يختارون ولا يشترون الّا الغالي من الألبسة و المأكولات و الالكترونيات (consoles de jeux) فنجد أنفسنا ننفق أكثر بكثير مما يجب. فبالرغم من ارتفاع دخلي أنا و زوجي الّا أننا ننفق كلاهما شهريا، و لكن ليس بالأمر المهم فكما يقول القائل: احييني اليوم و اقتلني غدوة، المهم أن لا**

ينقص أولادي أي شيء فنحن نعمل و نجهد في سبيلهم" يبرز لنا هنا أن تنامي الحاجات الاستهلاكية يضعف الادخار في هذه الحالات ، مما يجعل الافراد يتسارعون في اقتناء الكماليات التي فرضتها الحياة المعاصرة لتوفر المال ، يعترض هذا مع ما استعرضناه في الفصول النظرية حول ثقافة الادخار التي يكتسبها الفرد من محيطه الاجتماعي و التي تلعب دورا جوهريا في توجيه سلوكه ازاء عملية الادخار. لان ما نراه ضمن هذه الفئة، هو أنه رغم نشأة نسبة كبيرة منهم على ثقافة الادخار منذ صغرهم الاّ أنهم استبدلوها بثقافة دخيلة تحفز الاستهلاك المفرط . بل و في الكثير من الاحيان ينتهجون سياسة حياتية أخرى وهي سياسة الاقتراض ، التي لعبت من خلالها القروض الاستهلاكية دورا كبيرا في قتل ثقافة الادخار و لا زالت القروض التي تمنحها المؤسسات المالية (أنظر الملحق 3) المختلفة (العمومية و الخاصة) تشكل هاجساً للأفراد بصفة عامة والشباب بصفة خاصة وذلك عن طريق استغلال حاجاتهم الى المال .

و الحقيقة أن هذه القروض لا تساهم في علاج الفقر والبطالة، بل أنها تزيد الفقر على الفقر ولا تعالجه بل تؤجل سداده إلى فترة قادمة فقط. و من الآثار الاجتماعية المتعددة التي تترتب على سلوك الاقتراض هذا العبء المادي الذي ينعكس سلبيا على ميزانية الأسرة و بشكل يومي فيتعذر عليها توفير بعض المطالب الضرورية، و هذا ما يفتح ثغرة أمام المشاكل الاجتماعية و الأسرية فينعكس هذا سلبا على المجتمع ككل. ان ظاهرة الديون ما زالت بحاجة للمعالجة من كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمالية، لأنها نابعة من ثقافة هي في حد ذاتها لا تتناسب مع عادات وتقاليد مجتمعاتنا العربية المسلمة و تتنافى مع توصيات ديننا الحنيف .

من هذا المنطلق و لما تؤسسه المدخرات النقدية من أهمية على مستوى الأفراد اليوم، اذ بدأت تمثّل ثروة حقيقية قائمة بحد ذاتها يحسب لها ألف حساب [1] ، انبثقت فكرة المصارف الاسلامية التي نصت في عقود تأسيسها

---

(1)- ابراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار : مشروعيته و ثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الاسلامي (الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية)، مرجع سابق، ص 7

أنظمتها الداخلية على تأكيد مبدأ حرمة التعامل بالربا أو ما يؤول اليه. و هذه أيضا تدخل في نطاق الجهود التي بذلتها الدولة لتحفيز الأفراد على الادخار البنكي لكن و كما توضحه لنا موظفة ببنك البركة: **" ان نجاحنا في استقطاب الأفراد من ذوي النزعة الدينية و الذين يتفادون التعامل بالربا حقيقة ، لكن تمركز استحواذنا على زبائن البنوك الأخرى في قطاع الاقتراض فقط وهذا ليس بالضرورة مفيد للبنك لأننا لم ننجح في ملء خزاناتنا بأموال المدخرين و بالتالي اعادة توزيعها على المستثمرين بنظام المرابحة"** .

يدلّ هذا القول على أنه بالرغم من الاقبال منقطع النظير الذي حصلت عليه هذه المؤسسة المالية و وصولها في ظرف زمن قصير الى منافستها لكل البنوك العمومية المتواجدة على الساحة بمدينة تلمسان ، الّا أن الهدف المرسوم من وراء خلقها لم يتحقق ، و فشلت كل المحاولات التي سطّرت لها الدولة و كل الاستراتيجيات التي رسمتها المؤسسات البنكية بوضع ميكانزمات جديدة تتلاءم و توصيات الدين الحنيف لجلب المدخرات الفردية و العائلية للبنوك.

و من أهم هذه الميكانزمات الجديدة التي لمسناها من خلال تجربتا المهنية بالبنك ، نذكر ما يلي:

-خلق نماذج جديدة من الودائع النقدية بدون فائدة ، في شكل دفاتر توفير متوسط و طويل الأجل للكبار و الصغار تساهم في الادخار متوسط و طويل الاجل و هو أكثر اهمية بالنسبة للبنوك لأنه يمكنها من اعتبارها كأموال مستقرة يمكن اعادة توظيفها و استثمارها في مشاريع متوسطة و طويلة الأجل.

-وضع أشكال جديدة من القروض العقارية في متناول المواطن البسيط ومن ذوي الدخل المتوسط، للحصول على سكنات اجتماعي مشاركة logement social participatif و حتى سكنات ترقوية logement promotionnel مع الاستفادة من اعانات مالية تقدر ب 500000 دج .

-الاستفادة من قروض قصيرة الأجل بفوائد معقولة للمدخرين في كل البنوك و الوكالات، وذلك لتشجيع الادخار على كل المستويات، لدى الأفراد والعوائل و الشركات وحتى مختلف المؤسسات الشخصية و المعنوية eurl, sarl, spa, et autres

كل هذه الجهود لم تحقق مبتغى الدولة في تحفيز الأفراد على الادخار، و ما زاد في ذلك زعزعة ثقة الأفراد في البنوك و المصارف بعد الفضائح التي شهدتها الساحة الجزائرية في العشرية الأخيرة ، و على رأسها فضيحة بنك الخليفة . فقد يدخل هذا العامل ضمن أكبر معوّقات الادخار المصرفي الفردي في الجزائر، اذن فيما تتجسد هذه المعوقات ؟ و كيف تؤثر في السلوك الادخاري للأفراد؟

الجزء الرابع: معوقات الادخار المصرفي الشخصي بالودائع البنكية

مقدمة:

ان الادخار واحدا من أهم وسائل تحسين المعيشة و وسيلة مباحه منضبطة وفق ما أراد الله دون بخل أو تقتير حيث يقول عز وجل: **{والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قوامًا }**[1]. وكذلك فان الادخار فضيلة تساهم في بث الشعور بالمسؤولية والإحساس بالواجب لدى المدخر وكذلك تنمي عنده الرغبة في المشاركة الاقتصادية وتحبب إليه المساهمة في بناء اقتصاده الخاص واقتصاد بلاده .

و على المستوى النفسي ، فان الادخار يجعل المرء يشعر بقيمة نفسه وبأهميته كعضو فاعل في مجتمعه ، لذا يجب على الأفراد أن يحرصوا على تبنيه كسياسة حياتية وعلى الدولة توفير كل السبل المناسبة لهم كتوفير الأوعية الادخارية المناسبة على مستوى المصارف إضافة إلى فتح أكبر عدد من الوكالات و الفروع لتقريب قنوات الادخار المصرفية للمواطن في مقر سكناه.

تعتبر المدخرات من أهمّ سبل التنمية في الاقتصاديات المختلفة وقد أدركت أهميتها الشعوب والأمم وطبقتها بنماذج تتوافق مع ثقافاتها، بينما نحن قمنا باستيراد نماذج غربية و بمفاهيم غربية و قمنا بتطبيقها على أرض الواقع المحلي. فهل يمكن لذلك أن يؤسس عائقا أمام سير عملية الادخار المصرفي؟

من جهة أخرى ، نحن كمسلمين مأمورين بها ، فنحن أولى بتطبيق هذه الفضيلة من غيرنا لأنها توجيه الشارع الحكيم الذي يعلّم خير الإنسان ومصلحته في كل ما يأمره به من أوامر أو نواهي ، لكن العديد من الفقهاء حرّموا الربح الربوي الذي تتعامل به البنوك التقليدية (غير المصارف الاسلامية، بمعنى كل البنوك العمومية و الخاصة المتواجدة على الساحة الجزائرية) ، وما دامت هذه الأخيرة تتعامل بالربا ، فهل يعتبر الوازع الديني واحدا من

(1) سورة الفرقان، الآية : 67

معوقات الادخار المصرفي داخل مجتمعنا؟ أم أن الجزائري فقد ثقته في البنوك بعد فضائح بنك الخليفة وما ترتب عليها من مشاكل و أزمات على المستوى الفردي و الجماعي، فأصبح عامل الثقة أحد أسباب امتناع الكثير من الأفراد على الايداع البنكي؟

على صعيد آخر، و اذا انطلقنا من عملية حسابية محضة، و التي تدل على دالة الادخار التي تقول أن :

الادخار = الدخل – الاستهلاك . اذن، يمكننا أن نستخلص أن ما قد يعوق سير الادخار في علاقة وطيدة مع عاملين أساسيين و هما: الدخل و الاستهلاك. اذا ارتفع الدخل ارتفع الادخار، و اذا ارتفع الاستهلاك قلّ الادخار ، و هكذا ، و لكننا بهذا قد نقصي عوامل جوهرية و على رأسها تأثير الثقافة بكل عناصرها و أشكالها على السلوك الادخاري للأفراد .

ان الواقع يتعدّى المنطق الحسابي المحض ليأخذ أبعادا اجتماعية و ثقافية و اقتصادية لا يمكن تجاهلها ، ومن محلّنا هذا ، فمهمتنا الأولى تتوقف على رصد مدى تأثير تصورات الأفراد لثقافة الادخار على سير هذه العملية و ذلك بتداخل كل تلك الجوانب مع إعطائها البعد الانثروبولوجي الذي يمكّننا من تفسير واقع و أبعاد الادخار المصرفي في مجتمعنا.

هذا ما سوف نحاول الكشف عليه من خلال تحليل مواقف أفراد العينة المدروسة حول هذه المسألة .

1- غلاء المعيشة و ضعف الدخل:

تناولنا من خلال الفصول النظرية غلاء المعيشة في حياة الجزائري و المظاهر الجديدة التي حولت من نمط حياته و أثرت على اقتصاداته ، و ان الدخل العائلي عامل أساسي في توازن الأوضاع الاقتصادية للأسرة ، و يعرّف الدخل المتاح للأسرة بأنه الدخل الذي يتوفر للأسرة لأغراض الإنفاق الاستهلاكي و الانفاقات الأخرى وكذلك لأغراض الادخار، وهو يشمل جميع الدخول التي تتحقق بشكل مباشر من مساهمة أفراد الأسرة.

ولقد قسم فريدمان " (Fredman) : دخل الفرد إلى عنصرين أساسين هما:

أ- الدخل الدائم: و هو الدخل المتوقع المستقبلي للأسرة وهذا النوع من الدخل يستطيع المستهلك من خلاله أن يقدر بطريقة معقولة وشبه مؤكدة مما يمكن أن يتحصل عليه من دخول لعدة سنوات مستقبلية .

ب-الدخل الاحتمالي: وهو عبارة عن مكونة احتمالية تتمثل في الإضافات أو المصروفات غير المتوقعة من الدخل (1)

ان الأرقام التي نشرها المركز الوطني للإحصاء حول الارتفاع الرهيب للأسعار مؤخرا (انظر الجدول في الملاحق) يدلّنا على واقع صعب يعيشه الأفراد من ذوي الدخل الضعيف و المتوسط. فنرى أن بعض الأسعار تضاعفت وخصّت الأساسيات من المواد الأكثر استهلاكا في مجتمعنا . و أصبح الجزائري في معركة يومية يحاول من خلالها البحث عن أفضل الأسعار في المحلات خاصة ظل التلاعب الذي يمارسه بعض التجار لغياب الرقابة.

تقول السيدة حفيظة (34 سنة، مطلقة، و أم لطفلين، كاتبة في شركة خاصة، قاطنة بالكدية): **"أنا مطلقة و أسكن مع أبنائي في مسكن أسدد كل شهر مبلغ 10000 دج للكراء دون حق فواتيير الماء و الكهرباء ، ولضعف راتبي تراني في بحث دائم عن التخفيضات التي يقوم بها بعض التجار لشراء حاجياتي من الأكل اما اللباس فلا أشتري لأبنائي الجديد الّا في الأعياد و اقتني الباقي من محلات بيع الألبسة القديمة "**

---

(1)- محمد يسرى إبراهيم دعبس : الاستهلاك و العوامل المؤثرة فيه، سلسلة المعارف الاقتصادية و الإدارية رقم(6) ،مصر، 1996ص1

la friperie" و في ردها حول مسألة الادخار تقول المبحوثة : **" أنا في معركة يومية لأن يكفيني راتبي لآخر الشهر و لا أضطر للسلف ، فكيف تتكلمين عن الادخار ، هذه كلمة نسيت معناها منذ سنوات"**

تعبر هذه المرأة عن استحالة الادخار لضعف راتبها أمام كل ما يجب انفاقه شهريا في الضروريات فقط ، وما جلب انتباهنا هو الغلاء الفادح الذي أصبح يخصّ الألبسة على غرار الحاجيات الأخرى (أنظر الملحق رقم 4) ، فوجدنا ضمن عينتنا عددا كبيرا ممن يقصدون محلّات بيع الألبسة القديمة ، و هم يصرحون أنه أصبح نمطا مألوفا لديهم ، بل و مفروضا لاستحالة شراء الجديد من الألبسة كلّما ادعت الضرورة .

يقول السيد عبد الله (40 سنة، متزوج، أب لخمسة أبناء، سائق سيارة أجرة، قاطن بعين الحوت) : **" رحم الله من فتح أول " friperie " ، هذا ما يساعني على كسية أولادي الخمسة ، كل شيء غالى ، اللحم غالي، الخضرة غالية، الخبز غالى ، الألبسة غالية ، مبالغ الكراء عالية، أرني يا سيدتي شيئا ليس بالغالي. أقوم بدوريتين في اليوم على هذا الطاكسي و لا يكفيني هذا للإنفاق كما ينبغي على عائلتي، فان الادخار؟"**

و يقول محمد (26 سنة، أعزب، تاجر، قاطن بتلمسان): **" انا أبيع في متجري الكثير من المنتوجات التي لا يمكنني أخذها الى بيتي كالقول الشعبي "خضار و يتعشى بأوراق اللفت" هذا عني ، أصبح كل شيء غالي و انا أدرى لأني أفاجأ كل مرة بفواتيير أكثر فأكثر غلاء "الله يجيب الخير"** ثم يضيف **" لم يعد بامكاني الادخار ، أسعد فقط لتوفير ما يلزمني في كل شهر، اما الادخار فما عندي ما أدخره"**

كل هذه التصريحات تؤكد أنه ليست الرغبة في الادخار ما يعيق سيره و انما عدم تواجد ما يكفي من المال للأنفاق و الادخار في وقت واحد، و في هذا الصدد تعد نظرية كينز من أهم النظريات في الادخار و أوسعها انتشارا في الاقتصاد الحديث و خلاصة هذه النظرية أن الاستثمار يؤدي إلى توفير الدخل و بالتالي إلى الادخار . لم تقتصر

هذه الاجابات على ذوي الدخل الضعيف و المتوسط فقط بل و في حالات أخرى حتى لدى الأفراد من ذوي الدخل العالي، اذن ما الذي يمكن أن يفسر ذلك؟

2- **تنامي ظاهرة الاستهلاك داخل الأسرة** : (أنظر الملحق رقم 4)

لقد أخذت دراسة سلوك المستهلك أهمية كبيرة لدى المنظمات في الوقت الحاضر حيث أنها تحاول إنتاج ما يرغب به وما يلبي حاجاته ، ولكن عملية التنبؤ بسلوك المستهلك والوقوف على إجراءات قرار الشراء تعتبر من المسائل البالغة التعقيد وذلك لتداخل وتشابك العوامل التي تؤثر عليه ولقد أكدت المدارس السلوكية أن القرار هو تعبير عن السلوك الإنساني للفرد، لذلك نستطيع التعرف على سلوك المستهلك من خلال التعرف على سلوكه كفرد ، و لهذا السبب احتل موضوع سلوك المستهلك مكانة كبيرة لدى الباحثين ،وإن دراسة سلوك المستهلك ، لا يقصد به وضع القواعد التي يجب أن يلتزم بها المستهلك في تصرفاته ، فتصرف المستهلك يؤخذ كحقيقة مسلّم بها عندما تقوم نظرية المستهلك بتفسير هذا السلوك.قد نجد العديد من المفاهيم المتعلقة بسلوك المستهلك من وجهة نظر علماء الاقتصاد كانت مرتكزة على مفهوم واحد وهو أن يكون المستهلك رشيدا اقتصاديا ، أي أن الفرد يتصرف بشكل عقلاني لتعظيم أو تحقيق أقصى الفوائد عند شراء سلعة أو خدمة ما .[1] و في ذه النقطة ، يرى كينز أن الدخل = الاستهلاك + الادخار و هو يقول أيضا أن الادخار = الدخل – الاستهلاك اذن الادخار = الاستثمار [2]

وبالتالي هناك عدة عوامل يتأثر بها حجم الاستهلاك ، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى نوعين . أولهما عوامل كمية قابلة للقياس وهي تتمثل في الدخل وتوزيعه، وسعر السلعة ، وأسعار السلع الأخرى (البديلة) ، أما العوامل الأخرى فهي غير قابلة للقياس كأذواق

---

(1)- حمودي علي، دراسة حول الإنفاق الإستهلاكي للأسر الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000 ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع : الإقتصاد القياسي،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، الجزائر، 2005، ص1

(2)- Maurice roy, théorie gnérale Keynes, ed Hatier, paris, 1972, p 34

المستهلكين ، وتقاليدهم وحتى البيئة والموقع الجغرافي والمناخ. ، كما أن أنماط الاستهلاك والموقف من الموارد بصفة عامة و استخدامها و استغلالها يختلف من طبقة اجتماعية الى أخرى، اذ تلعب الطبقة الاجتماعية دورا هاما في زيادة أو قلة أنماط الاستهلاك .

تعني كلمة المستهلك في التحليل الاقتصادي تلك الوحدة الاقتصادية الفردية التي تقوم بعملية الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع ، والمستهلك قد يكون فردًا أو أسرة تكتسب دخل معين يخصص لإنفاق أفرادها على السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية .إن أهمية التعرف على سلوك المستهلك أثار اهتمام المختصين في العلوم الاقتصادية و الاجتماعية حول هذا المفهوم مما أدى إلى ظهور عدة تعاريف من بينها:

تعريف (Engel " 1973) : لقد عرف أنجل سلوك المستهلك على أنه التصرفات

التي يقومون بها الأفراد و بصورة مباشرة من أجل الحصول واستعمال الخدمات و الاقتصادية بما في ذلك القرَارَات

التي تحدد هذه التصرفات .

أما بالنسبة إلى (Howard 1973) فإن سلوك المستهلك يمثل التصرفات التي

يتبعها الأفراد بصورة مباشرة بهدف الحصول على السلع والخدمات الاقتصادية

بالإضافة لذلك القرَارَات التي تسبق هذه التصرفات والطريقة التي يتصرف بها

الناس في عملية التبادل.

ولقد عرفه (Molina 1980) بأنه التصرفات والأفعال التي يسلكها الأفراد في

تخطيط و شراء السلعة ثم استهلاكها. " [1]

ومن خلال هذه التعاريف نستطيع أن نقول بأن سلوك المستهلك هو كل التصرفات التي يقوم بها المستهلك عند

---

(1) ردينة عثمان يوسف : الإتجاهات الكمية و الحديث في بحوث التسويق ، دار زهران للنشر، القاهرة ،2000 ، ص 276

اتخاذ قرار شراء أي سلعة أو خدمة معينة لتحقيق منفعته الخاصة، و يعود استخدام فكرة المنفعة كأداة لتحليل سلوك المستهلك إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث قام بعض الاقتصادين بتحليل سلوك المستهلك اعتمادا على فكرة أن الإنسان يسعى دائما إلى تحقيق أقصى قدر من المنفعة وبأقل تضحية.

وأول من جاء بنظرية المنفعة لتحليل سلوك المستهلك هو الاقتصادي الإنجليزي

وليام ستانلي جيفنز William Stanley Jevons (1835 - 1882)، والفرنسي

ليون فالراس Leon Walras (1834-1910) ، و النمساوي كارل منجر Karl Menger

(1840-1924) الذي نظم هذه النظرية في كتابه (مبادئ الاقتصاد) عام 1890 [1]

ولقد عرف الفيلسوف الإنجليزي بنثام Jeremy Bentham المنفعة بأنها قوة خفية

في الأشياء تستطيع أن تخلق الإشباع وسعادة الفرد وهي المجموع الكلي للاشباعات

المختلفة التي يحصل عليها. [2] وتعرف المنفعة بأنها قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع حاجة ما يشعر بها الإنسان في لحظة معينة وفي ظرف محدد.

يعد هؤلاء من كبار رواد المدرسة النيوكلاسيكية أو ما يعرف بالمدرسة الحدية التي تطورت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر أي بعد سنة 1871 على يد جيلين ، يمثل هؤلاء الجيل الأول الذين كانت من أهم أفكارهم أن قيمة المواد تكمن في منفعتها، أي القيمة الاستهلاكية بالنسبة للمستهلكين [3] هذا ما جعل الأفراد ذاتيين و ليسوا موضوعيين في الاستهلاك أي يخضعون لميولاتهم و اتجاهاتهم النفسية و هذه الميولات تختلف من شخص الى آخر في نفس الأسرة دون رد الاعتبار للدخل و لقيمة الأشياء المادية. و لهذ نجد الكثير من العائلات تقع في الاسراف و التبذير لأنها لا تقيم مستهلكاتها على أسس القيم الاقتصادية ، بل على أسس قيم ذاتية.

---

(1)- طارق الحاج : تحليل الإقتصاد الجزئي دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمان الطبعة الأولى،1997 ص170

(2)-نعمة الله نجيب إبراهيم : أسس علم الإقتصاد التحليل الوحدوي الناشر : قسم الإقتصاد ،كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، 1995 ،ص1

(3)- فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسي، ج1-مدخل للدراسات الاقتصادية- دار النشر المغربية ، بدون تاريخ،

و بهذا، فانّ كثرة الاستهلاك والإسراف والتبذير في الأسرة ينعكس أثره ليس على الأسرة فحسب، بل وعلى الوضع الاقتصادي العام في المجتمع والدولة، فترتفع القوّة الشرائية في السوق نتيجة الإنفاق والاستهلاك المرتفع و تنخفض قيمة النقد وترتفع أسعار السّلع والخدمات، فيتصاعد حرمان الاسر ذوي الدخل الضعيف وتغرق في الديون والمشاكل الاجتماعية، كما تواجه العملة حالة التضخّم النقديّ، مما يتمخض عنه الكثير من المشاكل السياسية والأمنية والأخلاقية .

إن ضعف ثقافة الادخار لدى بعض الأفراد تتسبب في تنامي ظاهرة الاستهلاك التي تعطي الاولوية للكماليات على الضروريات، لضعف الوعي الاقتصادي لدى الأفراد ، فليس كل ما تراه العين وتشتهيه النفس يجب علينا الحصول عليه، لأن النفس البشرية جبلت على حب التملك ولكن العقل وحسن التصرف يمعنان في احتياجات الفرد اليومية والمستقبلية، ليصبح أكثر تفهماً لظروفه الآنية وتطلعاته المستقبلية.

تقول السيدة أمينة (43 سنة، متزوجة ، أم ثلاثة أبناء، خياطة، قاطنة بتلمسان): " **أمارس الخياطة منذ سنوات و أجني منها مالا معتبرا ، و لدى زوجي شركة لا بأس بدخله منها، لكن بالرغم من هذا لا نتمكن من الادخار لأننا نعيش في بيت العائلة و هناك تنافس بين أبنائنا (أبناء العم) حول اقتناء أجمل و أغلى الثياب و الأحذية، أحدث الألعاب الالكترونية و أرقى الهواتف النقالة . حاولت مرارا عدم الخضوع لمتطلبات أبنائي دون جدوى**"

تجسد هذه المبحوثة نموذج لافتراض الدخل النسبي (دوزنبري) لأن الانفاق الاستهلاكي لأفراد هذه الأسرة يتحدد تبعا للنمط الاستهلاكي للعائلة الكبيرة، مما يؤثر على السلوك الانفاقي لأفرادها بغية الابقاء على وضع أو مركز اجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش في أحضانه الأسرة.

ان عملية الادخار ليست بالعملية السهلة و الهينة فهي تقوم على أسس معينة و لها دعائم أهمها القدرة الادخارية و الرغبة الادخارية. أما الأولى فهي قدرة الفرد على تخصيص قسطا من دخله من أجل المستقبل و يتوقف هذا على نظام معيشة الفرد و سلوكه الاستهلاكي وأما الثانية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى و تضعف تبعا لمدى تأثّر الفرد بالدوافع النفسية و المحيط الاجتماعي و يعد هذا الأخير عاملا أساسيا في زيادة الادخار أو انخفاضه.

ان تحول مجتمعنا إلى مجتمع استهلاكي أضعف ثقافة الادخار التي طالما وجدت في مجتمعاتنا العربية و يعود ذلك التحول إلى انتشار بعض السلوكيات المالية السلبية و المظاهر الاستهلاكية الزائدة والتي تجعل البعض منا يعيش واقعا غير واقعه وهو في تنافس غريب مع أفراد مجتمعه، لاقتناء الكماليات و اشباع رغباته التي تكاد أن لا تنتهي.

يقول عبد القادر(25 سنة، أعزب، عامل بمتجر ، قاطن بتلمسان) : " **ان المظاهر اليوم تلعب دورا كبيرا في حياة الشاب ، أفضّل أن لا آكل و أشتري أحسن الألبسة و الأحذية و كما يقول المثل " فوت على صاحبك جيعان و ما اتفوتش عريان."**

و يقول زميله في نفس المتجر ، عبد الصمد (23 سنة، أعزب، قاطن بتلمسان) : " **مشكلتي مع والدي أنه ينتقدني دوما حول مبلغ مشترياتي ، و ما أحاول أن أفهمه اياه ، هو أن زمننا غير زمنه هو، لا يمكنني ارتداء ما أتيح لي ، فكيف ستكون نظرة أصحابي لي؟**" أما عن مسألة الادخار فيرد الاول قائلا:" **الادخار ليس لنا**" و يقول الثاني " **لو ادخر والداي لما رأيتني هنا كبائع في هذا المتجر**" .

في التصريح الثاني اشارة الى أن ثقافة الادخار لم تتواجد لدى الوالدين و بناء على هذا فهي ليست موجودة لدى الشاب و هو يصرح بصحيح العبارة أنه لا يدخر لأن أبويه لم يقوما بذلك و كأن الأمر وراثيا، أما الأول فهو مقتنع

أن الادخار ليس له ، بناءا على ما له من دخل مقابل ما عليه استهلاكه ، وفي هذه المعادلة، لا مجال للادخار بالنسبة له.

ان شريحة الشباب هذه ، تبين لنا الأهمية التي أصبح يوليها الأفراد للمظاهر في حياتنا اليوم و ما آلت اليه كل القيم التي سادت لدى امهاتنا و آباءنا . و في هذه النقطة يجب أن نشير الى أمر جوهري ، و هو أن مسؤولية الأبوين لا تقتصر على كونهما فاعلين اقتصاديين أساسيين داخل وخارج الأسرة، بل تمتد الى التسيير الحكيم والإدارة الجيدة لشؤون الأسرة في حدود الإمكانيات المتاحة، بالبحث عن البدائل التي من شأنها أن تزيد من مداخيل الأسرة. و في سعيها هذا على أفراد مجتمعنا التخلّص من الذهنيات القديمة كالسلبية، والانتظارية والاتكالية على الدولة كموزع للخيرات والأرباح، ومتكفّلة بالحاجات الأساسية للأسر.

وفي هذا الصدد، يقول المفكر الأمريكي ''آلفن طوفلر'': "إنَّ انتعاش وازدهار المؤسسة الاقتصادية العائلية ليس عابرًا أو مؤقتا ...إننا ندخل في العصر ما بعد البيروقراطية وفيه تكون الأسرة الاقتصادية العائلية أحد أهمِّ الحلول للمشكلة الاقتصادية..."[1]. الكلّ من يعلم أن الادخار ليس بالأمر الهين ، فتقول فاطمة (37 سنة، أم لأربعة أطفال ، موظفة بشركة خاصة، قاطنة بالصفصاف) **" حتى و لو كانت لدينا رغبة في ادخار قسط من رواتبنا أنا و زوجي لوقت الحاجة فليس ذلك بالأمر السهل لأن غلاء المعيشة الحالي يفرض علينا صرف كلا راتبينا كما نضطر أحيانا إلى التدين من أفراد العائلة في حالات خاصة كالمرض و ما يرافقه من نفقات تحليل و دواء ...الخ"**

---

(1)- Alvin Toffler: "les nouveaux pouvoirs, savoirs , richesses , et violences à la veille du XXI ème siècle" ,Ed Fayard, Paris ,1991, P 287-301

و تقول ليلى (30 سنة، أم لأربعة أبناء، أستاذة جامعية ، قاطنة بتلمسان) : " **مستقبل أبنائي من الناحية المادية يقلقني أنا و زوجي، فبالرغم من أننا نتقاضى رواتب لا بأس بها لا أننا لا نتمكن من توفير و لو القليل من النقود لوقت الحاجة لكثرة الحاجات الاستهلاكية التي لم تعد تتوقف على الاكل و اللباس و العلاج بل استوفت امور حديثة النشأة، ربما أفاجئك اذا قلت لك أن مبلغ الدروس الخصوصية لأبنائي يكلفني اكثر من مليون سنتيم شهريا...**" وتشير فيما بعد الى أن الذي يكثر من الأطفال اليوم "**أحمق**"

و عن مسألة الادخار تقول : " **نحن نعلم بضرورة ادخار المال للحاجة و لكن متطلبات الحياة الاستهلاكية التي نعيشها حاليا لا تسمح للفرد بادخار جزء ولو قليل من دخله لأننا أصبحنا نعجز عن التحكم في الإنفاق و الاستهلاك في ظل وجود احتياجات تتزايد يوما عن يوم** ." لقد حصلنا لدى بعض أفراد العينة على مثل هذه التصريحات و التي من خلالها يشيرون الى أن ظروف الحياة اليوم تدفع المرء الى اعادة التفكير مليا في الانجاب، لما أصبح يترتب عنه من مسؤوليات مادية ومعنوية ، فالكثير منهم ردّد أن الاكثار من الأولاد اليوم "حماقة"، و اذا أراد الفرد أن يوفر حياة هنيئة لأولاده في ظل الظروف السائدة في حياتنا اليوم لا يجب عليه الاكثار من الانجاب.

و في هذا الصدد نشير الى أن أغلبية أفراد العينة من المتزوجين لديهم على الأكثر ثلاثة أبناء و هم يعتبرونه العدد الأمثل ، و حتى ضمن ما تبقى من المتزوجين يصرحون بأنه كلّما كثر عدد الأبناء كلّما كثرت المسؤوليات و صعب على الوالدين توفير أحسن مناخ مادي و معنوي لهم، و ذلك لكل ما أصبحت تفرضه الحياة المعاصرة.

يقول عبد اللطيف (38 سنة، أب لطفل ، طبيب، قاطن بتلمسان) في هذه المسالة " **اني أتخيل أن عملية الادخار في حياة الفرد متوسط الدخل و الذي لديه اكثر من ولدين أصبحت شيئا مستحيلا ، فنحن بالرغم من دخلنا المعتبر و أن لدينا بنت واحدة الى حد اليوم الاّ أننا لا نتمكن من التوفير على المدى الطويل،**

فكلما ادخرنا قسطا من المال إلا و نصرفه في مستقبل قريب لقضاء واحدة من الحاجات الضرورية لأفراد الأسرة "

يشير المبحوث هنا الى أحد أنواع الادخار في الحقيقة و هو الادخار طويل الأمد ، و يعبّر عن الذخيرة التي عناها الأقدمون عندما وضعوا المثل الذي يقول : "خبئ قرشك الأبيض ليومك الأسود" ، و هو ما نستنجد به في الأمور الطارئة التي يبتلى فيها المرء بين الحين والأخر، كما تفيد في تأمين مستقبل الأبناء، وأخيرا تعتبر السند الآمن لأيام الشيخوخة لدى المرء. و تقول السيدة علجية (39 سنة، أم لخمسة أبناء، ماكثة في البيت، قاطنة ببني مستار): " **أتينا بعدد كبير من الأبناء و تهنا في الأعباء التي أصبحت تفرضها علينا حياتنا اليوم، قلّدنا أمهاتنا و آباءنا و الحقيقة أن زمنهم غير زمننا ، ضف الى ذلك أنهم غير مبالين بالمتاعب التي نمرّ بها أنا و أبوهم لتوفير ما يلزمهم ، و المصيبة أن اولاد اليوم ليس لديهم ذاك التعاطف مع الوالدين في محنهم، و ما يريدونه يجب أن يحضر و كفى..."**

نكتفي بهذا الشطر ممّا قالته فقط لأن فيما تفضلت به هذه المبحوثة من تصريحات خلال مقابلتنا التي كانت مطولة ، لمسنا نوعا من الحيرة و قلة الحيلة لديها ، و كأنها مغلوبة على أمرها ، فقد عبّرت على كثرة المشاكل المادية التي مرت و لا تزال تمر بها اليوم و ما تساهم به في تعكير صفو الحياة الزوجية ، وكذا ما تشكله من عبء من الناحية المعنوية، ثم ختمت بقولها " **كل هذه المأساة و نحن نرى اليوم أن الأبناء لا يفعلون شيئا لأمهاتهم و آبائهم"** فعبرت عليه بالعامية : " **لولاد ما راهم ايديرو والو لمّاتهم و ابّاتهم في هاد الوقت"**

اذن، فقد تتعدد الأسباب التي تحول دون اعتماد مبدأ الادخار كسياسة حياتية عند الأفراد في مختلف المجتمعات و لكن لا يمكننا إنكار حقيقة أن تنامي ظاهرة الاستهلاك في وقتنا الحالي (انظر الملحق رقم 5) أصبحت تمثل عائقا حقيقيا أمام الادخار، و لكن ما هي أسباب تنامي الاستهلاك في حياة أفراد المجتمع المدروس؟

سبب تنامي الاستهلاك	التكرار	النسبة %
غلاء المعيشة (مأكل، لباس...الخ)	38	%38
الأعباء الاجتماعية (كراء، فواتيير كهرباء،ماء و الهاتف)	5	%5
ضعف الادخار	10	%10
كثرة الاقتراض	21	%21
آخر	26	%26
المجموع	100	%100

-جدول رقم 28- توزيع المدخرين حسب تصوراتهم لسبب تنامي ظاهرة الاستهلاك-

اختلفت تصورات الأفراد لأسباب تنامي الاستهلاك اليوم ، و نرى أن أكبر نسبة ترى أن السبب الرئيسي في ذلك هو غلاء المعيشة و هذا ما بلورته العديد من التصريحات السابق ذكرها، تليها فئة منهم يرون أن كثرة الأعباء الاجتماعية اليوم هي التي تثقل كاهن الأفراد في محاولتهم لتلبيتها و توفيرها .

و من أهم هذه الأعباء غلاء أجرة الكراء التي أصبحت اليوم تبلغ أرقاما قياسية و لا تترك المجال أمام الأسر للتوفير لأنها مبالغ يجب دفعها شهريا، ضف على ذلك فواتير الماء و الكهرباء و التي ، هي أيضا، صارت من المبالغ التي يحسب لها ألف حساب.

ذكر أغلب المبحوثين من هذه الفئة أعباء العلاج و غلاء الأدوية وكل الخدمات الصحية على مستوى المخابر و العيادات الخاصة (من صور و أشعة حديثة scanner et IRM اضافة الى مختلف أنواع التحاليل الطبية) ، و ان كثرة الأمراض اليوم خاصة المزمنة منها لدى مختلف شرائح المجتمع ، جعلت من كل هذه الأعباء تؤسس هاجسا أمام الأسر للتوفيق بين الموارد المالية و الانفاق ، و كما تقول أمينة (32 سنة، عازبة ، موظفة بالمستشفى، تلمسان)

" أبي لديه خمسة أمراض مزمنة منذ أكثر من عشر سنوات ، كان شغلنا الشاغل توفير الأدوية التي كانت تكلفنا كثيرا أنا و أخي الأكبر لأنه لم يكن لديه تأمين صحي، انه أبي و لكن ليس بالأمر السهل ، أنا أعمل اليوم في المجال الصحي و من خلال تجربتي يكمن القول أن تكاليف العلاج و الصحة لا تزال تكلّف الكثير ، بالرغم من الخطوة التي قامت بها الدولة في توفير الأدوية للأمراض المزمنة مجانا منذ بعض السنوات الاّ انع تبقى الكثير نت أعباء الاخرى جد مكلفة"

و يقول السيد علي (52 سنة، أب لأربعة ابناء، متقاعد، قاطن بأبي تاشفين):" **أصبحنا اليوم نلتفت الى كل شيء ، تجدني في المساء أحوم في البيت لإطفاء النور وغلق الحنفيات لتفادي الهدر و الاسراف ، لان مبالغ الفواتير التي أصبحت أدفعها اليوم تدفعني الى الاكتراث بما كنت لا أبالي به سابقا"**

يظهر على الجدول أيضا أن نسبة 26 % ، (آخر) تضم بعضا من أفراد العينة الذين يتصورن أن سبب تنامي الاستهلاك هو الانغماس و الاندفاع في اقتناء الكماليات بمبالغ خيالية تفوق بكثير امكانياتهم المادية ، بل و تدفعهم في أحيان عدة الى الاقتراض من المعارف ة الاقرباء. ان هذه المغالاة في الكماليات سمة من السمات الخاصة ببعض الدول الغربية و على رأسها المجتمع الأمريكي ، و هو من بلور أفكار النظام الرأسمالي بتوليد حاجات استهلاكية جديدة لدى أفراده، فكلما زاد الطلب عليها كلما ارتفع الانتاج و بالتالي تحقيق رؤوس الأموال .

أما بالنسبة لمجتمعنا، فالأمر مختلف ، لأن هذا السلوك الجديد ظهر في ظل افتتاح السوق و العولمة، وهما عاملان يدفعا الأفراد الى محاكاة المجتمع الغربي في كماليات عدة، نحن في غنى عنها ، كالأسفار الى خارج البلاد كل عطلة صيف و اقتناء أحدث و أغلى السيارات و الكهرو-منزليات سواء بالتقسيط لعدم وجود المال لذلك او باللجوء الى السلف من المعارف و الأصدقاء . هذا منا تؤكده لنا السيدة حورية (48 سنة، أم لثلاثة أبناء، موظفة بمركز طبي، قاطنة بتلمسان) حين تقول: " **راتبي لا بأس به مقارنة مع آخرين(47000 دج) ، لكني أسدد كل**

شهر32000دج مجموع أقساط لمشتريات قمت بها للبيت(أثاث و كهرو–منزليات) و كل نهاية شهر أقع في الحاجة الى المال فألجأ الى السلف من زميلاتي من اعمل ، انا على هذه الحال منذ اكثر من سنة، ولم أعد احتمل، ان هذا البيع بالتقسيط يبدو مسالة سهلة و لكن ليس الأمر كذلك"

لقد ورد الاقتراض على لسان 21 فردا من العينة المبحوثة ، و الجذير بالذكر في هذه النقطة أنه الى جانب كل الصيغ الموجودة على مستوى البنوك المختلفة، وضع واحدا منها : بنك سوسييتي جينيرال الجزائر، و في اطار استراتيجيته (العرض و الطلب) ، قرضا خاصا بالأسفار الى الخارج مقابل فوائد مرتفعة تتعدى 8.5 %(formule crédit bien être) و حقق مبيعات جد هامة في ذلك.

يقول السيد عبد القادر(43 سنة، مطلق، أب لولدين، موظف بمؤسسة عمومية ، قاطن باوجليدة):" **أقبض 52000دج ، وكل شهر يقتطع من راتبي : 10500دج قسط القرض العقاري، 8500دج مبلغ قرض السيارة التي اقتنيتها في سنة 2009 من بنك البركة و 4500 دج مبلغ قرض استهلاكي أوشك على اكماله و 3000دج للنفقة ، لم أقبض راتبي كاملا منذ أكثر من أربع سنوات، تخيلوا كيف أعيش اليوم ؟ فكيف تكلمونني عن الادخار"** و هنا يظهر الدور الذي لعبته البنوك في توجيه سلوك أفراد المجتمع نحو القروض الاستهلاكية و تشجيعهم على المضي قدما في إنفاق الأموال على سلع كمالية لا تندرج تحت قائمة الاحتياجات الأساسية للفرد، ممّا وضع الكثير من هؤلاء المقترضين في مشاكل مادية مع الديون والأقساط المتراكمة، و تسبب أساسا في ضعف ثقافة الادخار .

ان ظاهرة تنامي الاستهلاك هذه، جعلت من متطلبات هذا الجيل من الأبناء أكثر فأكثر، و على خلاف زمن كان الأبناء يخضعون لسلطة الوالدين في اختيار و اقتناء الأنسب من مأكل و ملبس و غيرهما من الضروريات، أصبح هذا الجيل و على حد أقوال المبحوثين ، يفرض بكل قوته متطلباته العصرية باقتناء "الماركات" العالمية و بأثمان غالية تفوق بكثير الامكانيات المادية للأسرة . حول هذه المسألة وفي خضم كل ما سلف ذكره ، بلورنا السؤال التالي: هل عزم الأفراد على الادخار يكفي لتحقيقه؟ فوردت الأجوبة الخاصة بأفراد المجتمع المدروس كالتالي.

عزم الافراد على الادخار / تمكنهم من الادخار	نعم	لا	نوعا ما	التكرار	النسبة %
نعم	26	0	7	33	%33
لا	53	12	0	65	%65
نوعا ما	2	0	0	2	%2
المجموع	81	12	7	100	%100

-جدول رقم 29- توزيع المدخرين حسب عزمهم و تمكنهم من الادخار-

نقرأ على هذا الجدول أن 81 مبحوثا من مجتمع الدراسة لديه الرغبة في الادخار و لكن 26 فرد فقط يتمكن من تجسيده على أرض الواقع . فبالرغم من أن لدى أغلبية أفراد العينة العزم القوي على الادخار و هم يسعون اليه وعيا منهم بأهميته الفائقة في حياتهم اضافة الى نشأتهم عليه منذ صباهم ، الا أن هذا لا يكفي ، و هم لا يتمكنون دوما من تحقيقه بالطرق التقليدية ، فأين الادخار المصرفي بالطرق الحديثة من كل هذا؟

اذن، فان عزم الافراد على الادخار و وعيهم بمحاسنه و مزاياه لا يكفيان لتحقيقه و هذا دليل آخر على كثرة معوقاته. و في هذا السياق نذكر واحدا من أهم هذه المعوقات يتجسد في الوازع الديني.

3-أثر الربا على الادخار المصرفي و المعاملات البنكية :

لقد استعرضنا في فصولنا النظرية مسألة الربا في المعاملات البنكية، و ذكرنا ما حث عليه الدين الاسلامي الحنيف عليه و ما نهى عنه. أما من خلال معاينة تصورات افراد المجتمع ، فقد رصدنا مواقف عديدة مختلفة و أحيانا أخرى متناقضة ، بين حريص على مسألة الربا و بين غير مبالي بها، و كانت الاجابات عن السؤال رقم 38 من دليل المقابلة كالآتي:

موقف المبحوث من الربح الربوي في المعاملات البنكية	التكرار	النسبة %
ضد الربح الربوي	36	%36
لا أبالي بمسألة الربا	54	%54
لا رأي خاص	10	%10
المجموع	100	%100

-جدول رقم 30- توزيع المدخرين حسب موقفهم من الربح الربوي في المعاملات البنكية عامة-

يجذر القول هنا أن النتائج لا تتوافق مع توقعاتنا، فقد توفرت في عينتنا نسبة 36 % فقط ممن يعترضون على التعاملات مع البنوك بسبب الربا و كان أغلبهم من المتقدمين في السن . تليها نسبة 54 % ممن لا يبالي بهذه المسالة ، و تكونت هذه الفئة من الشباب و الكهول ، بينما صرح عشرة مبحوثين بأن ليس لديهم أي رأي خاص في هذه المسألة.

يقول محمد (53 سنة، أب لثلاثة ابناء، موظف في مخبر تحاليل طبية، قاطن بتلمسان): " **لا أضع أموالي بالبنوك لأن هذا محرم بسبب الربا، فمالي حلال، أفضل وضعه في البيت على أن يختلط بالحرام"**

و تقول السيدة شهرزاد (40 سنة، أم لأربعة أطفال، قابلة، قاطنة بتلمسان): " **من قبل كنّا لا نعلم بمسألة الربا ، لكن اليوم لا يمكننا أن ننكر ذلك فالقنوات الاسلامية و الدينية المحلية و الفضائية منتشرة و متواجدة في كل البيوت و الكلّ يعلم بأن الفوائد البنكية ربا محرم شرعا، الا من يريد غلق عينيه على ذلك ' ايدير عين شافت و عين ما شافتش كي اتساعده هو**"

كلا المبحوثين السابقين على ثقة تامة بأن كل تعامل مالي مع البنوك يتسبب في ربح ربوي ، و في اطار المقابلات التي أجريناها مع كل أفراد العينة ، اتضح لنا أن معظم المبحوثين لا يدركون تواجد حسابات توفير دون فائدة ، بل و يستبعدون وجود مثل هذه الحسابات ، و ان يدل ذلك على شيء ، انما يدل على عدم تأدية البنوك لدورها في الاشهار و التعريف بمنتوجاتها من أجل تقريبها من المواطن الجزائري.

السيد عبد الحكيم (36 سنة، أعزب، عامل في متجر، قاطن بأوجليدة) من جهته يصرح قائلا: " **أسعى منذ وقت للاستفادة من قرض لإنشاء وكالة كراء سيارات، أعرف بأن هناك فوائد ربوية لكن الله أعلم بحالي ، لم أستفد يوما من شيء في هذه البلاد و هذا ما هو الّا حقي في البترول...**"

و يقول أحمد الأمين (23 سنة، أعزب، موظف بسيط في مؤسسة خاصة، قاطن ببني مستار) من جهته انه : " **لا أبالي بالفوائد الربوية ، حرام على البنك الذي يستغل حاجتنا الى المال بفرض فوائد، أما نحن فالله يعلم أن ليس لدينا البديل** "

أما السيدة مريم (43 سنة، أم لأربع بنات، اطار بمؤسسة عمومية، قاطنة بتلمسان) فهي تقول:" **استفدنا من قرضين بنكيين لاثنتين من بناتي ، واحدة لفتح صيدلية، و الثانية لفتح مطعم، لم نكن لنوفر المال الازم ان و أبوهما ، و لا أظن أن هذا حرام لانه استثمار في مشروع مكن ابنتاي من الخوض في مجال العمل و تشغيل شباب آخرين أيضا**"

تختلف كل هذه التصريحات بين مؤيد و معارض لكن ما لفت انتباهنا هو أن الاعتراض على الربح الربوي يكمن في الكثير من الأحيان ، فقط عند ايداع الأموال على مستوى البنوك بينما يختلف الأمر عندما يلجأ الفرد الى الاقتراض، فالربا حرام اذا وضعنا أموالنا في البنك لكنه شبه حلال اذا اخذناه من البنك و لو بفوائد عالية لدى فئة من مبحوثينا. و هنا بلمس نوعا من التناقض ، الذي في محاولتنا لاستفساره لدى بعض المبحوثين حول احتمال تغيير رأيهم اذا ما ارتفعت نسبة الفوائد التي تقدمها البنوك على الودائع ، فيقول سعيد (33 سنة، متزوج ، أب لطفل واحد، مقاول، قاطن بتلمسان):" **البنوك لا تحفز فعلا الجزائري على الادخار لأن نسبة الفوائد حقيقة جد ضعيفة ، فأنا مثلا لا أضع أبدا أموالي في شكل ودائع لأنني اذا وظفتها في مشاريعي أجني منها أمولا أكبر بكثير**"أما عن مسألة الاقتراض البنكي بفوائد تحديدا ، فقد وردت الاجابات عن أسئلة المقابلة ما يلي:

موقف المبحوثين من الاقتراض البنكي	التكرار	النسبة %
ضد القروض البنكية	53	%53
نوعا من أنواع الاستثمار العصري	16	%16
لا أبالي بمسألة الربا	27	%27
لا رأي خاص	4	%4
المجموع	100	%100

–جدول رقم 31– توزيع المدخرين حسب موقفهم من الاقتراض البنكي بفوائد –

لا نرصد من خلال هذا الجدول ، نفس التوجه الذي تضمنه الجدول السابق، فهناك نسبة كبيرة من المعترضين على الربا الذي تحويه القروض البنكية (53%) ، بينما تمثل فئة من لا يبالون بهذه المسالة تبلغ فقط 27 % مقابل نسبة 16% ممن يعتبرون القروض اليوم نوعا من أنواع الاستثمار في حلّة عصرية تخدم الفرد و البنوك و المجتمع في آن واحد.

ان هذا التناقض أثار فضولنا للبحث أكثر في أسباب تواجده لدى نفس الأفراد و من خلال الاستفسار أكثر حول المسألة، برز لنا أن كمّ الفتاوى الأخيرة التي كثر تداولها في القنوات الاذاعية و التلفزيونية تسبّبت في تظليل الرأي العام و اثارة البلبلة و الفوضى في عقول الناس حول هذه المسألة بين محلّل و محرّم، و لكلّ مبرراته وتفسيراته للحالة، يقول السيد بن علي (62 سنة، أب لستة أبناء، متقاعد، قاطن ببن سكران): " **ان المواطن اليوم أصبح تائها بين كل الفتاوى التي اصدرت على لسان اهل لسنا واثقين بأنهم اهلا للفقه و الثقة، ففي حين كنا نحن في عهدنا نلجأ الى الأئمة الفقهاء و العلماء في المجال ، نرى اليوم كل من فقه و لو قليل من العلم يفتوا للناس و علنية**" و يعبر عن ذلك باللغة الفرنسية قائلا:

« **Tout le monde s'improvise imam de nos jours et passe dans des émissions de fatwa en direct sur les télévisions du monde entier, ça manque réellement de crédibilité** »

و تقول السيدة الزهرة (56 سنة، أم لستة أطفال ، زوجة المبحوث السابق، متقاعدة، قاطنة ببن سكران): " **هذه الفتاوى العشوائية أثارت الشك في عقولنا و بعثرت أفكارنا، هناك من يحلل القروض البنكية في حالة الحاجة الماسة اليها وهناك من يعتبر الفوائد كنوع من أنواع الأرباح في استثمار قائم بين المقرض و المقترض، و هناك أيضا من يحرّم كل أنواع المعاملان من ايداع و اقتراض و استثمار...الخ**" ثم تضيف قائلة ." **راه كل طير يلغى بلغاه**"

و مع هذا، فقد أكّد الكثيرون على أن البنوك الجزائرية لا تلعب دورها في تعزيز ثقافة الادخار و تشجيع الأفراد على الايداع بنسبة الفوائد التي تقدمها كما أن موظفيها لا يؤدون دورهم كما ينبغي في توعية الأفراد بكل ما يوفره الادخار المصرفي من صون للمال و حفضه .

تقول مديرة وكالة بنكية : **"نحن على ثقة بأن موظفينا لا يلعبون دورهم كما ينبغي لتوعية المواطنين و تحفيزهم على الايداع البنكي ، فمن مسؤوليتنا أولا و قبل كل شيء نشر الوعي المصرفي لدى أفراد مجتمعنا و مرافقتهم في كل معاملاتهم لكسب ثقتهم وبالتالي نقودهم و مدخراتهم. و الحقيقة أن العاملين بالبنوك لا يلعبون دور حلقة الوصل بين البنك و المواطن "**

أما البنوك الاسلامية التي قد يطلق البعض عليها البعض اسم البنوك اللا ربوية أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة، أو البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة، فيعرفه عبد السلام أبو قحف على أنه: "مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل تعاليم الإسلامية، فهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تاجر؛ بنك يبحث عن المشروعات الأكثر نفعا وليس مجرد الأكثر ربحا؛ البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية أي أنه غيرة على دين الله"[1].

وقد جاء تعريف للبنك الإسلامي في "اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية" لـ"عبد النعيم محمد مبارك ومحمود يونس" على أنه: "مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع"[2].

---

(1)- -محمد سعيد سلطان وآخرون: إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص53-5

(2)-عبد المنعم محمد مبارك، محمود يونس: اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص173

وتعرّف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الإسلام.

كما تعرّف بأنها مؤسسات تقوم بجذب رأس المال الذي يكون مكتنزا وغير مستثمر لاستثماره ومنح صاحبه ربحا عن طريق أعمال التنمية الاقتصادية التي تعود بالفائدة الحقيقية على جميع المساهمين فيها. وباعتبارها وسيطا بين صاحب المال والمستثمر ليحصل كل منهما على حقه في نماء هذا المال وبذلك فإن البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بقيمها الأخلاقية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، بالإضافة إلى كونها أجهزة تنموية اجتماعية، فهي مؤسسات مالية حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك التجارية من وظائف ومعاملات وهي مؤسسات تنموية لأنها تهدف إلى خدمة المجتمع وتنميته [1] .

عرفها الدكتور أحمد النجار بأنها: «كيان ووعاء، يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم، ومال يبحث عن ربح حلال، لتخرج منه قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي، وتنقل مبادئه من النظرية إلى التطبيق، ومن التصور إلى الواقع المحسوس، فهو يجذب رأس المال الذي يمكن أن يكون عاطلا ليخرج أصحابه من التعامل به مع بيوتات يجدون في صدورهم حرجا من التعامل معها[2] كما يفترض أن ترتكز فلسفة البنوك الإسلامية على عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، فعليها أن تقوم بقبول الودائع المعروفة في البنوك التقليدية دون استخدام سعر الفائدة كعامل تعويض للمودعين، وإنما تستبدلها بحصة من الربح، كما أنها تقوم بتوظيفها في مجالات التوظيف والاستثمار التي تجيزها الشريعة الإسلامية والأساليب المشروعة أيضا[3] و لا يمكننا أن ننكر ان البنوك الإسلامية

---

(1)- أحمد أبو عبيد: المصارف الإسلامية ودورها في تغرير القطاع المصرفي، ص2. www. Kantakji.org

(2)-أحمد النجار: البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، ع24، أكتوبر- نوفمبر 1980، ص164

(3)- -فلاح حسن الحسيني، ومؤيد عبد الرحمن الدوري: إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2000، ص197.

أثبتت قدرتها على تحقيق أرباح مرتفعة عن البنوك التقليدية وأكثر أحيانا مما دفع العديد من المستثمرين إلى الابتعاد عن الشبهات في الحلال والحرام في الكثير من البلدان الاسلامية [1]

لكن أفراد عينتنا وحتى من ضمن زبائن بنك البركة غير مقتنعين بأنه يعمل بهذا الأسلوب بما أن كل تعطيل عن الدفع بالأقساط تترتب عليه اضافات معتبرة من الأموال كما أن الانضباط الذي يتميز به هذا البنك من جهة و عدم مرونته مع المديونين من جهة أخرى حين يستدعي الأمر الحجز على الأرصدة في كل البنوك الأخرى لكي تستوفي مبلغ الدين ، ترك نوعا من التردد و التساؤلات لدى زبائنها ممن خاضوا تجربة الاقتراض فيها ، حول نظام المرابحة المعمول به.

اذن، ما دام أفراد مجتمعنا من ذوي النزعة الدينية يتصورون أن هذه البنوك لا توفر الخدمات التي تتوافق فعلا مع متطلباتهم و قناعاتهم الدينية ، فهي لن تنجح فعلا في استقطاب المدخرات الفردية والعائلية التي تمكنها من تعبئة خزائنها والمشاركة في الاستثمارات بأشكالها و بالتالي تنمية الاقتصاد الوطني و سيظل الوازع الديني واحدا من معوقات الادخار المصرفي في مجتمعنا المحلي من جهة و محفزا للاكتناز و الاستثمار اللا رسمي و المليء بالمخاطرات و المجازفات من جهة ثانية .

بالإضافة الى هذا، لمسنا ضمن عينتنا الكثير من الاشارات الى رفض كل النماذج و المفاهيم الغربية و المعاصرة على أنها ليست نابعة من ثقافتنا ، بل هي دخيلة ، ربما نجحت في المجتمعات الغربية لأنها لم تتنافى مع الدين و الثقافة السائدة، بينما في مجتمعنا نحن، فطالما أنها لا تتوافق مع أحكام الشريعة فهي لن تكون ناجعة ، و هذا على حد قول السيد عبد الغاني (52 سنة، أب لأربعة أبناء، استاذ جامعي، قاطن بشتوان):" **المشكل الذي يعترض التنمية الاقتصادية في الجزائر بشكل عام هو أن الحكام يكتفون بفرض سياسات و نماذج أثبتت نجاعتها**

---

(1)-عبد الله صادق دحلان: البنوك الإسلامية تدبير 250 مليار دولار، ص1، www. Alwatan.Com. Sa

في بلدان متقدمة دون الأخذ بعين الاعتبار توافقها أو عدم توافقها مع الثقافة الاصلية السائدة ، مما يحدث ذاك الاصطدام " ويعبر عن ذلك باللغة الفرنسية قائلا:

" Nous nous sommes contentés d'importer et de cloner des modèles avec des normes européennes pour les imposer au simple citoyen sans essayer pour autant de les modeler selon notre culture et nos principes religieux "

يعبّر هذا القائل على ضرورة خلق نماذج تتلاءم مع معتقداتنا و ثقافتنا عوض استنساخ نماذج غربية دخيلة ، لا يمكن أن تثبت نجاعتها يوما . و ان الصراع الثقافي الذي سينجم لدى الأفراد في محاولتهم لمحاربة هذا التجديد و التحديث بمفهومه الغربي ، سوف يعوق كل حركات التنمية في البلاد.

ان الثقافة هي مجموع العقائد والقيم والقواعد التي يقبلها ويمتثل لها أفراد المجتمع، وهي روح الأمة وعنوان هويتها، وهي من الركائز الأساسية في بناء الأمم وفي نهوضها، لكن لكل أمة ثقافةٌ تستمد منها عناصرها ومقوماتها وخصائصها، وتصطبغ بصبغتها، فتنسب إليها. ولكل مجتمع ثقافته التي يتسم بها، و في هذا الشأن ، يمكننا القول أن التعزيز الاقتصادي في أي بلد أو منطقة لا يمكن أن ينفصل عن التناغم والانسجام مع البيئة الاجتماعية الايجابية و الملائمة ، والثقافة التي هي القوة الروحية التي تحافظ على الوحدة والانسجام الاجتماعي هي الرابط الروحي الوحيد في هذه البيئة.

فقد برز لنا أيضا في هذه الدراسة ، أن رواسب الفترة الاستعمارية لا تزال قائمة لدى بعض أفراد مجتمع الدراسة ، فيقول السيد أحمد(65 سنة ، أب لثلاثة أبناء، متقاعد، قاطن بتلمسان) : " **لن ننسى أبدا مرحلة الاحتلال الفرنسي و ما عشناه في تلك الفترة ، و ما دامت البنوك الجزائرية و هي وليدة النظام الفرنسي، لا تزال تعمل بسياسات غربية ، فلا يمكنها أن تخدم المجتمع الجزائري بأي حال من الأحوال** "

و في نفس الشأن تضيف الحاجة دوجة (سالفة الذكر):" **أنتم لم تعيشوا الاستعمار فلن تدركوا أبدا مدى خبث سياساته ، و البنك هو أصلا للنصارى و لن يكون الاّ للنصارى**" وفي استفسارنا حول سبب تواجدها بالبنك بالنظر الى موقفها هذا ترد قائلة :" **أنا مضطرة على ذلك ، فابني يعيش في الخارج و يبعث لي حوالات من الحين الى الآخر من خلال هذا البنك ، لكن تتوقف معاملاتي على سحب المال كلما تلقيت حوالة فقط**"

لا يقتصر هذا الرفض للأساليب الحديثة في المعاملات المالية عن طريق البنوك على كبيري السن فقط ، بل هو أسلوب تفكير بعض الشباب ضمن عينتنا أيضا.

تقول أمينة (32 سنة، عازبة ، موظفة بالمستشفى الجامعي لتلمسان، قاطنة بتلمسان) :" **نحن في ثقافتنا ليس لدينا ذاك الوعي بأهمية المعاملات البنكية، أما في البلدان الغربية ، فنرى اليوم أغلب الناس يتعاملون مع بنوكهم و هم في بيوتهم من خلال الهواتف و شبكة الانترنيت ، بل و يسددون ثمن مقتضياتهم اليومية ببطاقات نقدية من مقرّ سكناهم ، لأنهم في علاقة وطيدة مع موظف البنك و على دراية آنية برصيدهم بالتتبع اليومي له ، أما في مجتمعنا فنحن على بعد ملايين السنوات من هذا، بل لا أتوقع أبدا حدوث هذا في مجتمعنا لأن ثقافتنا لا تسمح بذلك زد على ذلك فضائح بنك الخليفة الذي زعزع ثقتنا بالبنوك كلها**"

ما تقوله المبحوثة حول الثقة ، يستوقفنا للبحث في المسألة ، و سوف ننطلق من تساؤلنا: هل فضائح بعض البنوك الخاصة بالجزائر أثرت فعلا على تفكير و سلوك أفراد مجتمعنا الى حد أنهم فقدوا الثقة بالبنوك و هذا ما يؤسس أحد معوقات المعاملات البنكية بشكل عام و الادخار المصرفي بشكل خاص؟

4-فقدان الثقة في البنوك الجزائرية:

إن نجاح التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يحتاج إلى تطوير المؤسسات الضرورية وقيام الحكومات بدورها الملائم، و إن المقومات الأساسية لنجاح ذلك هي وضع برامج للاستقرار الاقتصادي و التصحيح الهيكلي، و يعني الانتقال إلى اقتصاد السوق:

- تحرير النشطة الاقتصادية والأسعار وعمليات السوق إلى جانب إعادة تخصيص الموارد لأكثر الاستخدامات فاعلية.
- استخدام أدوات غير مباشرة متجهة نحو السوق لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي.
-تحقيق إدارة فعّالة للمشروعات وكفاءة اقتصادية و يكون ذلك من خلال الخوصصة.
-فرض قيود مشددة على الميزانية مما يوفر الحوافز لتحسين الكفاءة.
-إرساء إطار مؤسسي وقانوني.[1]

و لا يكتمل التحول إلى اقتصاد السوق حتى تقوم مؤسسات مالية جيدة التطور و توجهها حوافز ملاءمة. فالانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب وضع قطاع مصرفي متطور يتعامل على أساس علاقات جيدة مع باقي القطاعات الاقتصادية، لكن القطاع المالي الجزائري يبقى ضعيفا نظرا للخصائص التالية التي يتميز بها:

-عجز في التسيير (التنظيم، التأطير، ضبط التحول).
-عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية وكفاءة البنوك وجدارتها الائتمانية.
-عجز نظام الإعلام، التسويق و الاتصال.
-غياب المنافسة، التأخر في التحديث خاصة التكنولوجي.

ويتميز كذلك بضعف دوره في الوساطة المالية واقتصار نشاطه في القيام بالوظائف المحاسبية كتسجيل حركات التدفقات النقدية، إعادة الخصم و تسيير حسابات المؤسسات العمومية، ضعف دور الجهاز المالي في جمع الادخار، و الاعتماد الكبير على موارد الإصدار النقدي و الاقتراض الخارجي في ظل غياب سوق نقدي.[2]

---

(1)- أوليه هافرليسشين و توماس وولف، محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، + فيتر تانزي، التحول الاقتصادي و الدور المتغير للحكومة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2،(تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي)، جوان 1999 ص 12 ،ص 20

-(2) C.N.E.S, problématique de la réforme du Système bancaire Algérienne, www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture/#sommaire

و لهذا الغرض ، أجريت مجموعة من الاصلاحات أولها الإصلاح المالي لعام1971 الذي حمل رؤية جديدة لعلاقات التمويل و حدد طرق جديدة لتمويل الاستثمارات العمومية المخططة ،و لكن ابتدأ من سنة 1978 تم التراجع عن المبادئ التي جاء بها إصلاح 1971، فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل و حلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل ،و قد أدت هذه السياسة غالبا إلي اختزال وظيفة البنوك و دورها في إطار محاسبي، علي الرغم من أنها جاءت للتخفيف من الضغوط الموجودة على خزينتها.

و عند بداية عام1980، قامت السلطات العامة بإعادة الهيكلة للمؤسسات العامة بالإضافة الى أنها قامت بتغير النظام البنكي، وهذا بتكوين بنكين جديدين متخصصين هما: البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR، و بنك التنمية الريفيةBDL ، و يتميز النشاط البنكي بعلاقته الواسعة في هذه المرحلة مع القطاع العام في إطار تخطيط مركزي يعتمد علي مركزية توزيع الموارد، و تكفّل الدولة محليا بالمجهود التنموي. ثم تحت تأثير معطيات دولية جديدة خاصة بسوق النفط الدولي، واجه الاقتصاد الجزائري معطيات جديدة في 1985، أهمها:

- هبوط أسعار النفط و تناقص احتياطه باستمرار.
- الحاجة الملحة لتشجيع الصادرات الغير النفطية.
- تشجيع القطاع الخاص ليزيد من مساهمته في التنمية .
- إعادة هيكلة المؤسسات.[1]

لهذا كله ، قامت السلطات باتخاذ جملة من الإجراءات، تتجسد في إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري بغية منحه دورا أكثر فعالية في تعبئة الموارد المالية الوطنية و الادخار الوطني . بالإضافة إلي تعزيز تخصص البنوك، برئاسة البنك المركزي الذي تبقى من مهامه الأساسية هي الحصول على الودائع من قبل الأشخاص ومنحها في شكل قروض لأشخاص آخرين. يري شو Shaw البنك المركزي بأنه ذلك البنك المسؤول عن تنظيم

---

(1)- خليفة أمينة ،القروض البنكية الفلاحيةBADRومشكلة عدم السداد، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، تخصص مالية و نقود، سنة 2002 ، ص. 65،46

حركة الائتمان. أما كيتش kitsch وألكن Elkin فقد اعتبرا أن الوظيفة الأساسية هي أن البنوك المركزية مسئولة عن تحقيق استقرار النظام النقدي وبصورة عامة يعتبر البنك المركزي على رأس التركيب النقدي و المصرفي في البلد إذ يؤدي تواجده إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني[1]. ان البنك الجزائري حسب القانون 62-144 في مواده الثلاثة الأولى " هو مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية معنوية و استقلالية مالية "، كما يطبق القواعد التجارية في تعامله مع الغير، مقره الجزائر العاصمة، رأس ماله مكتتب و مخصص كليا من الدولة، و من مهامه الرئيسية أيضا، مراقبة الائتمان المصرفي عن طريق وسائل السياسة النقدية، اذ تحتفظ البنوك لديه بأرصدتها النقدية الفائضة عن حاجتها، كما أن البنوك تلجأ إليه في حالة احتياجها للسيولة النقدية لذلك فان هذه العلاقة تشبه العلاقة بين البنوك التجارية و الأفراد . الى جانب ذلك، يخول له القانون إجبار البنوك التجارية على تحويل نسبة من سيولتها الى حساباتها، و هذا الأخير يخول له القانون تحديد هذه النسبة حسب السياسة الانكماشية أو السياسة التوسعية.

هذه النقطة الأخيرة هي سبب فضيحة بنك الخليفة، لأن مسؤولية البنك المركزي و على راسه محافظ البنك المركزي لم يؤدي مهمة المراقبة هذه ، مما أتاح الفرصة لبنك الخليفة للكثير من التجاوزات و المخاطرة بأموال الكثير من أكبر رجال الأعمال الجزائريين وكذا مدخرات بعض المواطنين البسطاء. نجح بنك الخليفة مباشرة بعد اعتماده في الجزائر في استقطاب الكثير من المواطنين ، ممن ضجروا من التعامل مع البنوك العمومية، لما كان يوفره من خدمات جديدة وعلى أحسن المستويات ، ابتداء من حسن الاستقبال الى أرقى نماذج الخدمات البنكية le service personnalisé.) في ذاك الوقت.

---

(1) ضياء مجيد الموسدي ، الاقتصاد النقدي ، دار الفكر للطباعة و النشر، الجزائر، 2000 ، ص.244.

كانت من أكبر الفضائح البنكية التي شهدها العالم ، و ترتبت عليها الكثير من المشاكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية . ما يهمنا في دراستنا هذه هي ما ترتب على هذه الفضيحة على حياة و تفكير الفرد الجزائري للبنوك و كذا مدى تأثيرها على تصور و ثقة الجزائري في البنوك بشكل عام.

ان الثقافة السائدة في مجتمعنا نابعة أساسا من الدين و العادات و التقاليد و قوانين العرف و هي لا تدعم فكرة المعاملات البنكية في شكلها التقليدي (الربوي) ، زد على ذلك هذه الفضائح التي وقعت في أكثر من بنك خاص (khalifa banque et BCIA) و التي –كما سوف يثبت لنا في هذه الدراسة– أحدثت قطيعة نوعية في تعاملات بعض أفراد مجتمعنا مع البنوك الخاصة على وجه الخصوص و البنوك العامة على وجه العموم، و غيرت نظرة أغلب مواطنينا الى البنك الجزائري و قد تضمن دليل المقابلة في هذه الدراسة على أسئلة حول هذه المسألة (السؤال 22 و 23 و 24) ، و كانت مواقف أفراد المجتمع المدروس لهذه الفضائح كما يلي:

نظرة الأفراد الى فضائح البنوك الخاصة	التكرار	النسبة %
انعدام الرقابة من طرف الدولة	40	% 40
تعبر عن فراغ في مجال البنوك	15	% 15
وقعة خطيرة لكبار رجال الأعمال في الجزائر	22	% 22
درس للمواطنين و البنوك على حد سواء	18	% 18
آخر	5	% 5
المجموع	100	% 100

–جدول رقم 32– توزيع المبحوثين حسب نظرتهم لفضائح البنوك الخاصة–

تتوزع آراء و مواقف المبحوثين في خمسة فئات متباينة، على رأسها فئة متيقنة بأن السبب الرئيسي في تلك الفضائح ليست تلك البنوك الخاصة في حد ذاتها بقدر ما هو عدم تأدية مؤسسات الدولة لوظيفتها الأساسية ، حسب ما ذكرناه سالفا. ان انعدام الرقابة هو ما فتح المجال أمام البنوك الخاصة لاستغلال الوضع لحسابها، يقول لطفي (42 سنة، أب لأربعة أبناء ، مهندس بشركة عمومية، قاطن بتلمسان) : " **كان السبب الرئيسي لتلك الفضيحة هو انعدام الرقابة من طرف الدولة التي تبقى هي المسؤولة على كل ما ترتب على هذه الحادثة**" و يضيف بالغة الفرنسية :

"**La crédibilité des banques et de l'état en lui même ont été remis en cause ; et la confiance qui a mis beaucoup de temps à s'installer entre le citoyen algérien et la banque s'est vu du jour au lendemain anéantie** "

و يقول السيد رضا (47 سنة، أب لثلاثة أبناء، طبيب، قاطن بتلمسان) : " **الجزائر لم تكن جاهزة بعد لفتح المجال أمام البنوك الخاصة لنقص تجربتها، و الثمن دفعه المواطن الجزائري**" ، و تحمل هذه الفئة المسؤولية للدولة في عدم فرض المراقبة الواجبة على مثل تلك البنوك.

فئة أخرى من مجتمع الدراسة تقدر ب22 %، ترى في هذه الحادثة وقعة كبيرة واستغلالا لثقة أكبر رجال الأعمال الجزائريين فيقول السيد توفيق (44 سنة، أب لثلاثة أبناء، مقاول، قاطن بتلمسان) : " **دفع الكثير من المواطنين ثمنا كبيرا في قضية خليفة ، واحدا من جيراني أصيب بنوبة عصبية و عاشت أسرته فترة عصيبة لمدة أكثر من أربع سنوات...**"

السيد محمد (53 سنة، أب لثلاثة أبناء، موظف بمخبر طبي، قاطن بتلمسان)، من جهته يقول " **كنت أنا واحدا من زبائن خليفة بنك، و بالرغم من تحذيرات زوجتي الا أني فتحت حساب لديهم ، كان لدي رصيدا**

بنكيا في وكالة bna و لكن كانت لي مشاكل كثيرة معهم، فكلما تطلب الأمر ان أسحب أموالي يجب تقديم طلب مسبق و انتظار 24 ساعة على الاقل ، و الفرد لا يمكنه التكهن بما قد يصيبه من مفاجآت تدّعي صرف أموال ، فكنت أضطر الى الانتظار و كثيرا ما كنت أقع في نزاعات مع الموظفين للاستفادة من مالي . بينما خليفة بنك كان سريع في معاملاته و كل خدماته .....لولا الحادثة"

ثم يضيف **"أنا أيضا فقدت أموالا و لكن بالنسبة لبعض أصدقائي و معارفي كانت كارثة حقيقية لانهم فقدو كل أموالهم ، منهم من ذوي الاعمال الحرة أصبحوا بطالين ، اما أنا فلن اثق أبدا في أي بنك في المستقبل ، لأن كل شيء ممكن في بلادنا!!! يمكن لهذه الواقعة ان تحدث مرة أخرى خاصة مع الازمة المالية التي يعرفها العالم اليوم "**

اذن ، ان تأثر المواطنين من هذه الحادثة شيء واضح ضمن عينتنا، و فقدان ثقتهم في البنوك أيضا ، و هذا يبرز أيضا على الجدول السابق لدى فئة من المبحوثين ، تتصور أن فضيحة خليفة بنك تعبّر عن فراغ في مجال البنوك ، فتقول أمينة (35 سنة،عازبة، مهندسة بشركة خاصة، قاطنة بأبي تاشفين) في هذا الصدد : **" أبي انا ، رحمه الله، كان من أحد ضحايا هذه الفضيحة، توفى بعد الحادثة بسنة فقط ، بفعل الصدمة، كان مقاولا جد ناجح على الساحة، تحدّى كل الظروف القاسية في وقت الارهاب من خطف و سرقة واضطهاد و جاءت هذه الحادثة لتقضي عليه ، لأنه خسر أكثر من 80% من كل رؤوس أمواله بين ليلة و ضحاها و المسؤول الأول هنا هو الدولة التي كانت في غفلة عما كان يحدث من تجاوزات في هذا البنك"**، ثم تضيف قائلة **" مشكل أبي رحمه الله ، هو أنه كان يثق ثقة عمياء في موظفي ذلك البنك من مدير وعاملين، و كان يدخله كأنما يدخل الى منزله ، و الكثير من معاملاته البنكية كان يقوم بها شفهيا باستعمال الهاتف، فتخيلوا قوة الصدمة التي تلقاها بعد خيانة هذا البنك له..."**

ما يستوقفنا في هذا التصريح هو ما تعبّر عنه هذه المبحوثة عن مدى تطور علاقة بعض أفراد مجتمعنا مع هذا البنك، و هنا نريد الاشارة الى ما حققه هذا الأخير في كسب ثقة الكثير من الأفراد و العلاقات التي تمكّن من تكوينها معهم في وقت قصير ، مقارنة مع البنوك الأخرى ، و كم نحن في حاجة الى نموذج بنكي كهذا فيما يخص كفاءاته "العلاقاتية" و هو أسلوب ناجح جدا في الكثير من الدول المتقدمة الغربية منها و العربية ما يسمى service le personnalisé comme principe dans la prestation de service .

فبغض النظر عن أسباب الواقعة على المستوى الوطني ، الاّ أن أغلب مبحوثينا ممن كانت لديهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع وكالة خليفة بنك تلمسان يقرّون بأن سبب استقطابهم كان حسن المعاملة و التقدير وهذا الذي لطالما افتقدته البنوك الجزائرية الأخرى.

يظهر لنا هنا أيضا بعدا اجتماعيا بالغ الأهمية ، و هو أن الفرد الجزائري قد يولي أهمية فائقة الى الجوانب الانسانية و العلاقات التي يبنيها مع أفراد مجتمعه و كذا مع مؤسساته، وما يدل على هذا تأسف بعض أفراد مجتمع الدراسة على حادثة خليفة بنك في تعبيرهم عن خيبة أملهم فيما كان يجسده بنك خليفة ، من حيث أنه – في نظرهم- أحسن مثال للبنوك في قربه من المواطنين و كفاءاته في ميادين عدة حتى على المستوى الاجتماعي.

هناك فئة أخرى من مبحوثينا يعتبرون واقعة خليفة بنك * درسا للمواطن الجزائري و للدولة على حد سواء، على حد قول محمد (48 سنة ، سالف الذكر) : " **حادثة خليفة بنك درسا للناس و للدولة ، على الفرد أخذ احتياطاته دوما في عدم وضع كل نقوده في البنك، و على الدولة أيضا مراقبة مؤسساتها**" ، و تقول شهرزاد

* نذكر فقط بنك خليفة لتجسيد آثار هذه الفضيحة، لأنه كان البنك الخاص الوحيد المتواجد على مستوى مدينة تلمسان ، و الذي خصته الحادثة ، على خلاف بعض الولايات الاخرى داخل الوطن

(سالفة الذكر) : " **زعزعت هذه الحادثة ثقتنا فعلا في البنوك ، فهو درس لنا و للدولة معا**" و يقول محمد الصغير (سالف الذكر): " **الحياة بمثابة مدرسة ، و على الانسان الاستفادة من دروسها ، كانت هذه الحادثة واحدة منها وعلينا نحن عدم نسيانها**".

و أخيرا ، يبرز لنا من الجدول السابق أن أقلية من المبحوثين تكوّنت في فئة ثلاثة أشخاص، اثنين منهم ، رجّحوا أن تكون هناك مؤامرة ضد بنك الخليفة لأنه حقّق مبيعات وأهداف لم تصل اليها البنوك العمومية الأخرى على مدى أكثر من ثلاثين سنة ، فيقول أحدهم (مراد ، سالف الذكر): " **حقق بنك خليفة ما لم تصل اليه البنوك الأخرى في سنوات ، كان موقعه استراتيجيا ، و موظفيه عمليين أكثر و "بريستيجه" راقي جدا ، و كل ما حدث فيه ليس بالحادثة بل استراتيجية و مؤامرة خفيّة، حققت أهدافها** " ، بينما عبّرت واحده من هذه الفئة أيضا أنها تنظر الى هذه الحادثة على أنها فشل الدولة في تطبيق نظرة غربية لأسلوب التعامل البنكي على مجتمع محلي بثقافة مختلفة، و رجحت أن فشل هذا البنك كان حتميا ، لا مفر منه ، لأنه كان يعمل بمبادئ و أساليب غربية دخيلة لا تتماشى و ثقافتنا المحلية.

و في هذه المسألة ، تقول ليلى(سالفة الذكر) : " **فوجئت أول مرة دخلت الى تلك الوكالة، مجمل موظفيها لا يتكلمون الا اللغة الفرنسية ،و النساء منهم يرتدين ملابس" خادشة للحياء"، و في أسوب تعاملهن مع الزبائن نوعا من التعدي على حدود الاحترام التي تضعها عقيدتنا!... لم تكن لتستمر لأنها لا تتوافق مع عاداتنا و عقليتنا**" ، و تجذر الاشارة هنا الى ان هذه يعد واحدا من مواقف أقلية من العينة، و هي نابعة عن قناعات شخصية خاصة بهم.

خاتمة:

كختام لهذا الفصل و بعيدا عن كل تحيز أو حكم ، يمكننا القول أن أغلبية المبحوثين على اختلاف آرائهم و مواقفهم و تصوراتهم، يعبّرون على مجموعة من المعوقات منها العقائدية برفضهم الربح الربوي و منها السلوكية بعدم تحكمهم في سلوكهم الانفاقي و الاستهلاكي. كما نجد أيضا معوّقات نفسية و سيكولوجية و أخرى تمخضت عن تجارب حياتية دفعتهم الى الامتناع عن الايداع البنكي و أهمها زعزعة ثقتهم في البنوك بشكل عام.

ان فقدان الثقة هذا لا يقتصر على البنوك فقط بل أيضا على مصداقية أجهزة الدولة من حيث تأديتها لوظائفها في توفير المناخ الملائم للأفراد من أجل توجيههم الى الادخار المصرفي و المساهمة في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية .

و في كل هذا تلعب العناصر الثقافية و على رأسها الدين دورا جوهريا في توجيه و هيكلة سلوك الأفراد ازاء الادخار بشكل عام و المصرفي بشكل خاص.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

ان تعمّدنا لاستعمال التقنيات الكمية (الاستمارة و الاحصاء) في دراستنا هذه كان بهدف رصد التوجهات العامة لأفراد مجتمعنا المحلي في العمل بمبدأ الادخار بالإضافة الى الكشف عن مسائل و مؤشرات سوسيو- ديمغرافية و مهنية ذات أهمية فائقة بالنسبة لبحثنا و ، التي من شأنها تحفيز أو عرقلة سير البرامج التي سطرتها الدولة لتشجيع الأفراد على ايداع أموالهم بالبنوك.

أما الأسلوب الكيفي ، فكان الغرض منه ادراك مختلف الذهنيات والمواقف الشخصية للأفراد ازاء الادخار المصرفي ، بحيث كان للخلفية الاجتماعية بما فيها من دوافع و تصورات ، النفسية منها و العقائدية و كذا القناعات الشخصية، دورا جوهريا في توجيه سلوكهم الادخاري.

و قد خلصت دراستنا الميدانية الى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ لا شك أن الادخار المصرفي مصدر رئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية ، لكنه يبقي غير كافي ، و ما علينا فعله نحن الأفراد هو السعي بكل قوانا الى زرع هذه الفضيلة في أبنائنا بخلق سبل جديدة تتوافق و ثقافتنا المحلية و تلبي متطلبات حياتنا بالمساهمة في تحصين وضعنا المادي لتخطي الأزمات و طوارئ المستقبل.
- ✓ تختلف مواقف الأفراد ازاء الادخار المصرفي بين مؤيد و غير مؤيد و غير مبالي ، لكن تصوراتهم لثقافة الادخار نابعة أساسا من تنشئتهم الاجتماعية و قناعاتهم الدينية و الموروث الثقافي المحلي بنماذجه و أساليبه و الذي يحبذ الاكتناز كأسلوب في الادخار و يعتبره الأسلوب الأفضل. فحتى ضمن النخبة من أفراد عينتنا من أساتذة جامعيين و أطباء و مهندسين و بالرغم من مظاهر التقدم التي نلاحظها عليهم ظاهريا الّا أنهم يمتنعون عن الايداع المصرفي من محض قناعات شخصية.

- ✓ خلافا لتوقعاتنا ، هناك شريحة كبيرة من مجتمع الدراسة التي بالرغم من توسط دخلها فهي تؤمن بضرورة ادخار ولو جزء صغير من الدخل الشهري لوقت الحاجة ، و تعتبرها بمثابة واحدة من الفواتير الواجب تسديدها. ان هذه الفئة من الأفراد باتباعهم لهذا السلوك، خلقت نموذجا جديدا في الادخار و هو طوعي و اجباري في آن واحد و الهدف منه هو الاحتماء بقدر من المال ضد الأزمات، أما الدافع فهو نابع عن تجارب حياتية عويصة و محن مادية مر بها الأفراد. فيما نجد أسرا أخرى ذات الدخل المرتفع لكن يعجز أفرادها عن الادخار.
- ✓ يؤكد معظم أفراد مجتمع الدراسة على ضرورة تكاتف الوالدين و تجميع كفاءاتهم لتحقيق الادخار الأسري لكن تبقى المرأة حسب الكثير منهم هي المسؤول الأول داخل الأسرة على ترسيخ هذا المبدأ في أبنائها.
- ✓ يلعب الدخل دورا هاما في تحفيز الفرد على الادخار النقدي ، وفي ظل تدني الدخل الاسري بشكل العام، لا يتمكن الأفراد من تحقيق الادخار الاّ في مناسبات خاصة فقط (منح خاصة، ارث...) و يبقى الهدف منه أساسا لتوفير الأمان و التصدي للطوارئ و الأزمات و كذا لتهيئة مستقبل الأبناء.
- ✓ ان الأزمة الانتقالية التي مرت بها الأسرة الجزائرية و تدهور ظروف المعيشة و تدني معدل الأجور أثر على مواقف الأسر من سياسة الانجاب و ذلك للتمكن من تهيئة مناخ مادي و معنوي للأبناء يساهمان في بناء توازنه النفسي و الاجتماعي.
- ✓ هناك عدد كبير من معوقات الادخار ، فكثيرا ما يتحول هذا الأخير الى اكتناز بفعل مؤثرات عدة أهمها:

  - لدى بعض المبحوثين قناعة كبيرة بأن معظم المعاملات البنكية ربوية ، و عليه يكتفون بعملية سحب الأجرة شهريا أو مبالغ حوالات في مناسبات فقط، ممّا يثبت صحة الفرضية الأولى لهذا البحث.

- كثرة الاقتراض أصبحت واحدة من السمات المألوفة لدى أفراد مجتمعنا –المحلي على الأقل– مما يزيد من تفاقم المشاكل المادية داخل الأسرة و ما ينجرّ عنها من مشاكل اجتماعية.
- فضائح بنك الخليفة تسبّبت في فقدان ثقة الجزائري بالبنوك و هذا ما يقف وراء امتناع الكثير من الأفراد عن ايداع أموالهم و الاحتفاظ بها كمكتنزات نقدية بالمنزل، و بهذا تمّ تأكيد صحة الفرضية الثانية .
- معظم المبحوثين ليس لديهم علم بتواجد دفاتر توفير بدون فائدة على الاطلاق مما يمكن أفراد المجتمع ذات الموقف الديني من ايداعها و حفضها بالبنوك ، و هي مبالغ متوسطة و طويلة الأمد تعتمد عليها المصارف في تمويل شتى الاستثمارات التي تعود بالمنفعة على المجتمع ككل.

✓ بالرغم من العلاوات التي خصّت الرواتب الشهرية على مستوى كل القطاعات في السنوات الثلاثة الأخيرة الّا أن الارتفاع الرهيب للأسعار في السوق الجزائرية التي تلتها (انظر الملاحق) أجهضت كل محاولات الادخار لدى الأفراد رغم عزمهم عليه، و بهذا فان ضعف الدخل يؤسس واحدا من أكبر معوّقات الادخار التي يتواجب على الدولة التركيز عليها في سياساتها المستقبلية .

✓ هناك وعي وافي بمنافع الادخار لدى أكبر فئة من الأفراد و لا يمكننا الادعاء أن هناك أمية اقتصادية ، لكن ظهور ثقافة الاستهلاك و تناميها داخل مجتمعنا تدفع الكثير منهم ، أيا كان مستواه التعليمي، أيّا كان مكان اقامته (ريفي، حضري، او شبه حضري) و لدى مختلف شرائح الأعمار (شبابا ،كهولا أو شيوخ) ،الى تجاهلها و الانغماس في الانفاق على الكماليات بدل تعزيز فضيلة الادخار.

- ✓ تعمل معظم الأسر فعلا على ترسيخ ثقافة الادخار من خلال التربية و التنشئة الاجتماعية، و لكن هذه الأخيرة تقتصر فقط على مبادئ الادخار التقليدي ، انطلاقا من الحصالة لدى الأطفال الى الاكتناز بأساليبه العقيمة و السلبية.
- ✓ ان الخلفية الاجتماعية للأفراد داخل مجتمعنا المحلي (على الأقل) تجعل من الاكتناز يأخذ حيزا كبيرا في حياتهم على حساب الادخار، وهذا ما يقف حجرة عثرة أمام تدفق فوائض السيولة بالبنوك لاستغلالها في تنمية الاقتصاد الوطني. اذن تحقيق استثمار فعال لا يمكن الّا بواسطة الموارد المدخرة.
- ✓ هناك مقاومة كبيرة لدى بعض الأفراد لكل السبل الحديثة للادخار المصرفي باعتبارها مستوردة و قائمة على نماذج غربية دخيلة على ثقافتنا المحلية ، بل و تهدد وجودها و بقاءها . وعليه، هناك رفضا شديدا لتبني شتى القنوات الادخارية المصرفية ، و تشبتا كبيرا بالاكتناز و الاستثمار اللا- رسمي (الشركة) بالرغم من المجازفة و المخاطر التي يقترنان بها . وهنا أيضا تمكّنا من استشعار بعض رواسب و آثار الاستعمار في ذهنيات بعض الأفراد من مجتمعنا، والتي تساهم أيضا في رفضهم لمظاهر التجديد و التحديث للقنوات الادخارية البنكية بالتصدي الى كلّ ما ينتسب الى العالم الغربي بمفاهيمه و مصطلحاته ، و من هنا تتأكد صحة الفرضية الثالثة المقترحة في اطار هذا البحث.
- ✓ لا تؤدي البنوك دورها في نشر الثقافة المالية و المصرفية داخل المجتمع باستخدام وسائل الاعلام و الاتصال فيما يحفّز الادخار المصرفي ، وكل ما يروّج له في الأوساط الاعلامية السمعية و البصرية يقتصر على الاقتراض و البيع بالتقسيط و اللذان يعملان على ترسيخ ثقافة الاستهلاك بدلا من ثقافة الادخار.

- ✓ دور البنوك لا يقتصر على وظائفها الاقتصادية ، بل عليها تأدية رسالة اجتماعية أيضا، و يبقى الأفراد في انتظار بنك ذي سياسة حكيمة ، يتعامل معهم كأفراد فاعلين و لهم كيانهم و دورهم الفعال في الاقتصاد الوطني، بنكا تتوفر فيه أحسن الخدمات و يقدّر موظفيه الزبون لبناء و ارساء علاقة ثقة متبادلة تنمّي فيه حب التعامل مع البنوك و بالتالي الادخار المصرفي.

لقد أكّدت دراستنا صحة كل الفرضيات المقترحة في اطار المشكلة البحثية ،و لكل هذا، و في ظل التغيرات السوسيو–اقتصادية الراهنة ، نحن في مرحلة لا بد من الاسراع فيها لاتخاذ اجراءات سياسية، اجتماعية و اقتصادية من شأنها تفعيل كل الآليات الحديثة للادخار و توعية الموطنين بمدى أهميته . فالجزائر تقف اليوم على عتبة من التجارب و الخبرة المحلية الثقافية ، علينا توظيفها بشكل صحيح يتوافق و خصوصيات مجتمعنا التقليدية منها و الحداثية و التي تمّت بلورتها في قوالب ثقافية محلية . و نحن على أتم الثقة بأن الوقوف على طاولة الرهانات للتوجه نحو التقدم و العصرنة بكل أشكالها لن يتم دون تعزيز ثقافة الادخار، و ها هي اليوم تعتبر من أهم دعائم التنمية الاقتصادية التي تساهم في تقديم الائتمان للفرد، و توسيع آفاق و حدود التنمية للمجتمع ككل.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع باللغة العربية:

المصادر:

1. القرآن الكريم :
2. ابن قدامة, **المغني**, مكتبة الرّياض الحديثة, الرّياض, 1981/1401, ج4، بدون تاريخ .
3. ابن ماجة, **كتاب التّجارات, باب التّغليظ في الرّبا**, رقم الحديث 2273, بدون تاريخ
4. ابن ماجة, **كتاب التّجارات, باب التّغليظ في الرّبا**, رقم الحديث 2276, .
5. ابن منظور, **لسان العرب, باب الرّاء, مادة ربا** ،دار المعارف, القاهرة, ج2, بدون تاريخ
6. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المحقق : عبد السلام محمد هارون ، **معجم مقاييس اللغة** ، دار الفكر، عدد الأجزاء : 6، 1399هـ - 1979م.
7. أحمد بن حنبل، المحقق: محمد عبد القادر عطا ، **كتاب مسند الإمام أحمد بن حنبل في الحديث النبوي** ، ج1, غير مفهرس; عدد المجلدات: ، دار الحديث، القاهرة 1، بدون تاريخ.
8. الألباني ، **صحيح الجامع الصغير للسيوطي**، تحقيق الألباني ج1، المكتب الإسلامي، بدون تاريخ
9. الألباني ، **صحيح سنن أبي داود في كتاب السلف** ، تحقيق ، ج1، المكتب الإسلامي، 1409هـ.
10. البخاري، **صحيح البخاري بشرح فتح الباري**، في كتاب النكاح، باب: المرأة راعية في بيت زوجها، ج12 ، بدون تاريخ
11. البخاري، **صحيح البخاري بشرح فتح الباري**، ج 9 ، كتاب النكاح، باب: [قوا أنفسكم وأهليكم نارا] ، رقم 5188، بدون تاريخ
12. البخاري، **صحيح البخاري في كتاب الجهاد والسير** ، بدون تاريخ
13. البعلبكي ،روحي و البعلبكي منير ، **المورد الوسيط**، ط 1، دار العلم للملايين ، بيروت ، 2006
14. البغا ، مصطفى, **فقه المعاوضات**, مطبعة جامعة دمشق, دمشق, 1989/1409, ج2.، بدون تاريخ
15. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 16،القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، الصادر في 23 رمضان عام 1410 هـ الموافق ل 14 ابريل 1990، المادة 11
16. الخازن, **باب التّأويل في معاني التّنزيل**, ج1, دارالكتب العلميّة, القاهرة, 1328 هـ
17. الديوان الوطني للإحصائيات، على الرابط الالكتروني www.ons.dz/2009 Emploi –chômage
18. ريمون بودون و فراسوا بوريكو ،**المعجم النقدي لعلم الاجتماع** ، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1986
19. الزبيدي محمد ، **تاج العروس من جواهر القاموس** ،دار الفكر، الكويت ،بدون تاريخ
20. الشّافعي الصّغير, **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**, المكتبة الإسلاميّة, ج3 ، بدون تاريخ

21. الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن** ، ج3، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1995
22. الفيروز آبادي الشيرازي الشافعي، **القاموس المحيط** ، دار الكتب العلمية، الطبعة 2، مجلد 4، 1999
23. مجمع اللغة العربية ، **المعجم الوسيط** ، مكتبة الشروق الدولية ، 2004
24. محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي ، **معجم لغة الفقهاء** ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1408 هـ - 1988 م .
25. مداس فاروق ، **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، دار مدني للنشر، 2003،
26. المرغيناني, **شرح بداية المبتدئ**, المكتبة الإسلاميّة, ج 2، بدون تاريخ .
27. مسلم، **صحيح مسلم بشرح النووي**، ج16، في كتاب: القدر، باب:6، بدون تاريخ
28. **مسند أبي هريرة**, ج 3، رقم الحديث 8648, بدون تاريخ
29. النّسفي، **مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل**، ج3 ، دار الكتب العربيّة الكبرى، القاهرة، 1328هـ
30. ويكيبيديا، **الموسوعة الحرة، سكان الجزائر** ، على الرابط الالكتروني www .ONS. dz

المراجع:

31. ابن القاسم، **المدونة الكبرى**، ج3، مطبعة السعادة ، مصر، 1323هـ
32. ابن تيمية ، **مجموع الفتاوى**، ج 29، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة، 1995
33. ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد ، **مقدمة ابن خلدون** ، دار نهضة مصر للطباعة و النشر ، القاهرة ، الطبعة الثالثة، ص 871
34. ابن عبد البرّ القرطبي, **الكافي في فقه أهل المدينة المالكي**, دار الكتب العلميّة, بيروت، بدون تاريخ
35. ابن كثير، عماد الدين إسماعيل، **تفسير القرآن العظيم**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1388هـ
36. أبو أحمد، رضا، **إدارة المصارف**، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن، 1423هـ
37. أبو حوسة ، موسى ، **التغير الاجتماعي في الريف الأردني** ، جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ، 1981 الأبياري، ابراهيم ، التعريفات، ج 1 ، دار الكتاب العربي للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1405 هـ
38. أحمد محمّد جمال, **محاضرات في الثّقافة الإسلاميّة**, دار الكتاب العربي, بيروت, ط6, 1983م
39. اشتيه ، محمد ، **الاقتصاد لغير الاقتصاديين** , دار النشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010
40. الأشقر ،أحمد ، **الاقتصاد الكلي**، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002

41. الأشقر، عمر سليمان، **الربا وأثره على المجتمع الإنساني**، دار النفائس، عمان، الأردن، ط3، 1423هـ
42. البدور، راضي، **تعبئة المدخرات للتنمية في المجتمع الإسلامي**، بحث منشور في كتاب ندوة التنمية من منظور إسلامي التي عقدت في عمان، ج 2، الناشر مؤسسة آل البيت، 1411 هجري162
43. البلاذري ، أبي العباس أحمد بن يحي ، **فتوح البلدان**، مؤسسة المعارف للنشر، بيروت، 1987
44. بن نبي ، مالك، **مشكلة الثقافة**، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1420 هـ-2000م
45. بن نبي ،مالك ، **في مهب المعركة**، دار الفكرللنشر، دمشق، ، بدون تاريخ.
46. بوادقجي ، عبد الرّحيم, **مبادئ في علم الإقتصاد والمذاهب الإقتصاديّة**, مطبعة الدّاودي, دمشق, 1988/1408
47. بوتفنوشت ، مصطفى ، **العائلة الجزائرية**، التطور و الخصائص الحديثة، ترجمة دمري احمد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، ، 1985
48. البيرماني،خزعل، **الدخل القومي والاستخدام**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ
49. بيرنييه ، بيرنارد ،عبد الامير ابراهيم شمس الدين، **أصول الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ
50. ت. رياض حسن، تأليف سنغ كفاجيت ، **عولمة المال**، دار الفارابي للنشر، لبنان، 2001
51. الجوهري، محمد ، **الاقتصاد و المجتمع في العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية ، ط1، الاسكندرية ، 1989
52. الحاج ، طارق ، **تحليل الإقتصاد الجزئي** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمان الطبعة الأولى،1997
53. حجازي عزت ، **الشباب العربي و مشكلاته**، سلسلة عالم المعرفة ،رقم 05، ط 2، المجلس الوطني للثقافة و للفنون و الآداب، 1985
54. حسين عمر، **المدخل الى دراسة علم الاقتصاد**، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1988
55. الحسيني ، فلاح حسن ، ومؤيد عبد الرحمن الدوري: **إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2000.
56. الحولي ، ماهر حامد ، **استثمار المدخرات في الاسلام" في اليوم الدراسي "التأمين و المعاشات في فلسطين"** ، واقع و آفاق للنشر ، فلسطين، 2010
57. خالد واصف الوزاني، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة التاسعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، بدون تاريخ
58. خان؛ محمد نهيم، **نموذج استهلاكي في نظام اقتصادي إسلامي، بحث منشور في كتاب دراسات في الاقتصاد الإسلامي**، جامعة الملك عبد العزيز، ج ١، 1405 هجري
59. الخشاب، مصطفى، دراسات في الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

60. الخطاب ، حسين السيد حامد ، **وسطية الاسلام في كسب المال و انفاقه**، مطبعة جامعة طيبة ، المدينة المنورة، 2009
61. الخطيب ، عبد الكريم, **السّياسة الماليّة في الإسلام**, دار المعرفة للطّباعة والنّشر, بيروت, ط2, 1975/1395
62. دعبس ، محمد يسرى إبراهيم ، **الاستهلاك و العوامل المؤثرة فيه**، سلسلة المعارف الاقتصادية و الإدارية رقم (6) ،مصر،1996
63. ردينة عثمان يوسف : **الإتجاهات الكمية و الحديث في بحوث التسويق** ، دار زهران للنشر ،القاهرة، 2000
64. الرماني ، زيد بن محمد (عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، **اللـغـة الاقتصـادية**، ط1، دار طويق للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، 2002
65. الرماني ، زيد بن محمد ، **رسائل اقتصادية للأسرة**، دار الورقات العلمية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1426هـ
66. الرماني ، زيد بن محمد ، **مهارات اقتصادية – سلسلة تنمية المهارات-**، دار الحضارة للنشر و التوزيع، الرياض، 2004
67. رمضان اشراح وآخرون، **البنوك التجارية** ، ؛ ذات السلاسل للطباعة النشر و التوزيع، الكويت ، 1999 .
68. رمضان، زياد، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، سنة 2002م.
69. روجيه درهيم، **مدخل الى الاقتصاد** ، ترجمة: سموحي فوق العادة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر و منشورات عويدات بيروت، بدون تاريخ.
70. روس ، جاكلين ،**الفكر الأخلاقي المعاصر** ، ترجمة عادل العوا ، دار عويدات للنشر ، بيروت، لبنان، ط 1، 2002
71. الزحيلي وهبة ، **المعاملات المالية المعاصرة** ، دار الفكر، دمشق، ط 4، 2007،
72. زكي ، رمزي ، **مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلدان النامية**، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، بدون تاريخ
73. الزهري ،بن سعد محمد بن منيع ، **الطبقات الكبرى**، دار صادر، بيروت، ط 1405هـ- 1985م، 292/3
74. السبيعي، عدنان: **سيكولوجية الأمومة**، ج1، ط1، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق: ، 1985
75. سبيلا ، محمد ، **التحديث و تحولات القيم في أكاديمية المملكة المغربية ، أزمة القيم و دور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر** ،سلسلة الندوات ، مطبوعات الأكاديمية المملكة المغربية ، الرباط، ربيع 2001
76. سلطان ، محمد سعيد وآخرون، **إدارة البنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989
77. السمالوطي، نبيل محمد توفيق، **الدين والبناء العائلي- دراسة في علم الاجتماع العائلي**، ط1، دار الشروق للنشر، جدة ،1981،

78. سميح مسعود، **الموسوعة الاقتصادية**، الجزء الاول، دار الشروق للنشر و التوزيع، الجزائر، ط 1، 2008،
79. سويلم ، محمد ، **إدارة المصارف التقليدية و الإسلامية مدخل مقارن**، ، دار الطباعة الحديثة، القاهرة ، بدون تاريخ
80. سويلم، سامي بن إبراهيم، **التكافؤ الاقتصادي بين الربا والتورق**، الاقتصاد الإسلامي، عدد 274 مجلد، سنة 1425هـ
81. شافعي ، محمد زكي ، **مقدمة في النقود و البنوك**، مطبعة نهضة، مصر، 1999،
82. شحاته، حسين حسين، **الفائدة الربوية وقود التضخم النقدي وليس تعويضاً عنه**، الاقتصاد الإسلامي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة 1990
83. شحاته، حسين، **التورق المصرفي في نظر التحليل المحاسبي والتقويم الاقتصادي الإسلامي**، الاقتصاد الإسلامي، مجلد، عدد 274، 1425هـ
84. شحاده، موسى، **العقبات والصعوبات التي تحول بين البنوك الإسلامية وتحقيق التنمية**، الاقتصاد الإسلامي، مجلد، العدد 272 – 1424هـ
85. الشرقاوي المالقي ، عائشة، **البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000.
86. الشمري ، ناظم ، **النقود و المصارف** ، دار المعارف ، حمص_ سوريا، 1997، ص 29 و سهير حسن، النقود و التوازن الاقتصادي ، دار النفائس، الأردن ، ط 1
87. شوام بوشامة، **مدخل في الاقتصاد العام**، الجزء 2، ط4، دار الغرب للنشر و التوزيع، بدون تاريخ
88. طاحون ، زكي ، **بيئات ترهقها العولمة**، المكتب العربي للبحوث و البيئة، القاهرة، 2003
89. الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل القرآن**، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1415هـ
90. الطيبي ، محمد ،**الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجية قابلية الاحتلال** ، وحدة البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، وهران، 1992
91. العبّادي ، عبد الله عبد الرّحيم, **موقف الشّريعة من المصارف الإسلاميّة المعاصرة,** منشورات المكتبة العصريّة, صيدا بيروت, 1981/1401
92. عبيدات ، محمد ، **سلوك المستهلك** ، ط1، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، بدون تاريخ.
93. العبيدي ، ابراهيم عبد اللطيف ، **الادخار : مشروعيته و ثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة : من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الاسلامي (الودائع المصرفية ، الصناديق الاستثمارية ، الصناديق الوقفية)** ، ط1، دائرة الشؤون الاسلامية و العمل الخيري، دبي (الامارات العربية المتحدة) ، 2011
94. عثمان ، ابراهيم عيسى ، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق، ط 1، الأردن ، 2008
95. العجلوني ، اسماعيل بن محمد ، **كشف الخفاء و مزيل الالباس** ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة، 1996

96. عدي الهواري ،**الاستعمار و سياسية التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي(1830-1960)**،ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت،ط1، 1983
97. عز الدين ، امينة ، **بعض وسائل تعبئة الادخار العائلي في مصر، تجارب بعض الدول النامية ، سلسلة أوراق بحثية** ، العدد 2، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة ، 1999
98. العلوي ، سعيد بن سعيد ، **الاسرة و القيم في العالم اليوم، في اكاديمية المملكة المغربية، أزمة القيم و دور الأسرة في تطوير المجتمع المعاصر**، مطبوعات اكاديمية المملكة المغربية ، سلسلة الدورات "الدورة الربيعية" ،لسنة 2001، الرباط
99. العوا ، عادل ، **أسس الأخلاق الاقتصادية** ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوحدة للنشر و التوزيع ، دمشق، 1981
100. غانم؛ حسين، **الاقتصاد الإسلامي**، دار الوفاء للطباعة، مصر، ط ١، 1411 هجري
101. غماري، محمد حسن ، **الانثروبولوجيا الحضرية مع دراسة عن التحضير في مدينة العين – ابو ظبي -** ، دار المعرفة الجامعية، ط 1،الاسكندرية، 1983
102. فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي، ج1، مدخل للدراسات الاقتصادية**، دار النشر المغربية، بدون تاريخ
103. فيليب لابورت، تولرا، جان بيار فارنييه، **اثنولوجيا _ انثروبولوجبا**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1992
104. الفيومي ، **المصباح المنير**، ج 1، المطبعة الأميرية ، مصر، ط 3، 1912
105. القحطاني ، مسفر بن علي ،**النظـــام الاقـــتـــصادي في الإســـــلام**، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، العربية السعودية، 2002
106. القرضاوي ، يوسف ، **الامام الغزالي بين مادحية و ناقدية**، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1994
107. كينز ، جون مينر ، **النظرية العامة في الاقتصاد** ، ترجمة نهاد رضا، تقديم : أحمد هني، موفم للنشر، 1991 لابري الشيخ، سلسلة : تسيير و اقتصاد، الاقتصاد و المؤسسة، دار النشر الصفحات الزرقاء، الجزائر ، 2003لاشين، فتحي السيد، الربا وفائدة رأس المال بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1990م
108. مبارك ، عبد المنعم محمد ، محمود يونس، **اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996
109. محمّد باقر الصّدر, **اقتصادنا**, دار التّعارف للمطبوعات, بيروت, ط14، ، بدون تاريخ .
110. المصري منذر واصف ، **العولمة و تنمية الموارد البشرية**، عالم المعرفة، الامارات ، 2004
111. المصري، رفيق، **بيع التقسيط تحليل فقهي واقتصادي**، ط1، دار القلم، دمشق، 1410هـ
112. المصري، رفيق، **ربا القروض وأدلة تحريمه**، ط1، مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، جدة السعودية، 1410هـ

113. مصطفى عمر حمادة، **علم الانسان، مدخل لدراسة المجتمع و الثقافة** ، ، دار المعرفة الجامعية ، 2007
114. المنيع ، عبد الله ابن سليمان ، **بحوث في الاقتصاد الاسلامي** ، المكتب الاسلامي ، بيروت،ط1 ،1996
115. الموسدي ، ضياء مجيد ، **الاقتصاد النقدي** ، دار الفكر للطباعة و النشر، الجزائر، 2000
116. النجار ، أحمد، **البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الإسلامي**، مجلة المسلم المعاصر، ع24، أكتوبر- نوفمبر 1980
117. الندوي ، خورشيد ، **حكمة و ضوابط انفاق المال في الاسلام** – سلسلة قضايا اسلامية تصدرها وزارة الأوقاف بمصر- العدد 91، القاهرة، 1423 ه
118. نعمة الله نجيب إبراهيم ، **أسس علم الإقتصاد التحليل الوحدوي** ، الناشر : قسم الإقتصاد ،كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية،1995
119. النكلاوي ، احمد ، **التغير و البناء الاجتماعي** ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1968
120. هاشم، اسماعيل، **النقود و البنوك**، مطبعة بولاق، مصر، ط 1، 1998
121. الهيتي جدي ، رحيم ، عبد الرزاق ، **المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، 1998، ، عمان – الأردن
122. هيكل ، محمد حسين ، **الفاروق**، مكتبة النهضة المصرية للنشر، القاهرة، (بدون تاريخ)
123. الوادي ، محمود و آخرون، **الاساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري للنشر، الأردن، ط1، 2007،
124. الوادي محمد و آخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية ، عمان،ط1، 2007
125. وصفي ، عاطف ، **الانثروبولوجيا الثقافية مع دراسة ميدانية للجالية اللبنانية الاسلامية بمدينة ديربورن الامريكية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1976

الرسائل الجامعية:

اطروحات الدكتوراة:

126. بطاهر علي ، التحليل الاقتصادي ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الاقتصاد- فرع ، جامعة الجزائر ، 2005-2006

مذكرات الماجستير:

127. حمودي علي، دراسة حول الإنفاق الإستهلاآي للأسر الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000 ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في

العلوم الإقتصادية، فرع : الإقتصاد القياسي،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، الجزائر، 2005

128. خليفة أمينة ،القروض البنكية الفلاحيةBADRومشكلة عدم السداد، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، تخصص مالية و نقود، سنة 2002

129. طالي خيرة، نمذجة قياسية لسلوك إدخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم، (مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية- غير منشورة. جامعة الجزائر)، الجزائر، 2000

المقالات العلمية الورقية:

130. أبو زيد ، أحمد ، الفيلسوف ابن البوسطجي ، : بيار بورديو و التجربة الجزائرية ، مجلة العربي، العدد 530، بتاريخ يناير 2003

131. بن حمو حجاج ، قاسم ، الأسرة الجزائرية في مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة – تشريح وضع و رؤية نحو الانفراج- دورية الحياة، العدد: 08، الصادر في رمضان 1425هـ/ نوفمبر 2004، الجزائر

132. بن خميس، سرحان (جامعة باتنة- الجزائر) ، الآفاق المستقبلية للحضارة عند مالك بن نبي، من مداخلته في الملتقى الدولي: مالك بن نبي و استشراف المستقبل من شروط النهضة إلى شروط الميلاد الجديد في إطار تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، تلمسان 12 - 13 - 14 ديسمبر 2011 م الموافق ل 17 - 18 - 19 محرم 1433 هـ

133. الحسني أحمد بن حسن ، الربا والمعاملات المصرفية، الودائع المصرفية أنواعها – استخدامها، قرار رقم : 86 (9/3) بشأن الودائع المصرفية (حسابات المصارف)، - الودائع المصرفية (حسابات المصارف)، مجلة المجمع (ع 9، ج1 ص 667)،الصادرة يوم الخميس 19 شوال 1425 الموافق 02 ديسمبر 2004

134. رحيم حسين،(استاذ جامعي بدرجة أستاذ محاضر بالمركز الجامعي لبرج بوعريريج ، الجزائر) ،نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الاسلامية- اشارة خاصة لبلدان شمال افريقيا-، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، بدون تاريخ

135. الزّحيلي، وهبة, مفهوم المال والاقتصاد في الإسلام, مجلة نهج الإسلام, العدد 49 (السّنة 1413/ 1992(

136. سلامي أحمد و شيخي محمد ، تقدير دالة الإدخار العائلي في الجزائر1997.-2005، مجلة الباحث، العدد 5، الجزائر، 2008

137. السيد علي ، عبد المنعم ، العرب و مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية و الاحتواء و التكامل الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 290

138. شوقي اسماعيل ، مفاهيم إسلامية في النقود والفرق بين الإكتناز و الادخار ، مجلة " المسلم المعاصر"، عدد 14،ربيع الثاني – جمادى الثاني، 1398هـ/ أبريل- يونيو، 1978

139. الفهيم ، عادل عبد الله ، أسس وقواعد الادخار للأسرة، مجلة البيان، الامارات ، بتاريخ27 يناير 2013

140. هافرليسشين أوليه و وولف توماس ،محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، + فيتر تانزي، التحول الاقتصادي و الدور المتغير للحكومة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2،(تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي)، جوان 1999

المقالات العلمية الالكترونية:

141. الشحومي، سليمان ،كيف تفكر بالادخار، وما هو الادخار ؟، مجلة المنار الأعداد 75، 76، 77، 1424هـ، على موقع الالكتروني www.akulah.net
142. الرماني ، زيد بن محمد ، الثقافة الانفاقية تجنب الأسرة مخاطر تقلبات الأسعار.، بتاريخ 2010/7/3 على الرابط الالكتروني :
http://www.alukah.net/Web/rommany/0/23280/#ixzz2tft5dtM2
143. أبو غليون ، علي حسين ، أنسب النماذج الاقتصادية للاستثمار في فلسطين، على الرابط الالكتروني http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=9019
144. العمودي علي ، تعميق ثقافة الادخار ، جريدة الاتحاد ، تاريخ النشر: الأحد 29 يناير 2012 على الرابط الالكتروني
http://www.alittihad.ae/columnsdetails.php?category=1&column=3&id=9931&y=2012#ixzz1l2cck2h2
145. المنصوري ، أحمد ، الشباب وثقافة الادخار، مجلة الاتحاد ، الصادرة بتاريخ النشر: الثلاثاء 22 يناير 2013 ، على الرابط الالكتروني
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=70425#ixzz2Q2oUtTDT
146. الطريري عبد الرحمان ،85% من الأسر السعودية لا تعرف الادخار، تفشي ثقافة "عش يومك" يدفع البعض لإنفاق كل الدخل والاستدانة عليه، الاثنين 20 شوال 1434هـ - 26 أغسطس 2013م ،على الموقع الالكتروني العربية.نت
147. النوري ،قيس، المجتمع بعد التصنيع، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، على الرابط الالكتروني
148. http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title
149. عصام الدين مروة ، د. أحمد النجار في صالون الشباب : معدل الادخار في مصر عار قومي ، بتاريخ 11 اغسطس2012 ، في على الرابط الالكتروني
http://www.vetogate.com/729481
150. كبارة ، بشار ، الادخار و الاكتناز ، على الرابط الاكتروني
http://www.arab_ency. Com
151. لغماري جيهان ، إجراءات جديدة للبنك المركزي لتحفيز ادخار الأسر والحفاظ على مصالح صغار المدخرين، على الرابط الالكتروني
http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=109474

152. مطهري آمنة ، الادخار و فوائده، مجلة وزارة التربية و التعليم ، العدد 181، المملكة العربية السعودية ، على الرابط www.nawafnet.net

المقالات الصحفية:

153. أبو عبيد ، أحمد، المصارف الإسلامية ودورها في تغرير القطاع المصرفي، مقال منشور على الرابط www. Kantakji.org
154. ايهاب حمدي، الادخار عند الأسرة المسلمة ، جريدة الوطن، القاهرة، 2009
155. خالد الزبيدي ، التنمية بين الاستهلاك والادخار ، جريدة الدستور ، الأردن، الصادرة بتاريخ الأحد، 6 مايو/أيار، 2012
156. سوزان حميش، محاضرة تدعو إلى تعزيز ثقافة الادخار وتنظيم الاقتراض الاستهلاكي بين الأفراد، جريدة الاتحاد ، تاريخ النشر: الأربعاء 21 ديسمبر 2011 على الرابط الالكتروني
http://www.alittihad.ae/details.php?id=117795&y=2011#ixzz1l2jCgsk8
157. ص. بورويلة، " يلجأون إلى "السلفية" لاقتناء سكنات وسيارات وحتى الأثاث والأواني الجزائريون والقروض البنكية..بدايتها حلم ونهايتها كابوس" ، جريدة الخبر اليومية ، مقال منشور على الرابط الالكتروني
http://elkhabar.com/dossier/?ida=154246&idc=40
158. عبد الله صادق دحلان ، البنوك الإسلامية تدبير 250 مليار دولار، مقال منشور على الرابط الالكتروني www. Alwatan.Com. Sa
159. عمار ، محمد ، قطر تضرب مثلا في حفز مواطنيها على ثقافة الادخار: نموذج اكتتاب «مسيعيد» يلقي بظلاله الإيجابية على مختلف الفئات ،جريدة العرب، الدوحة، بتاريخ 07.01.2014
160. عمرو محمد ، المعهد المصرفي المصري يطلق مبادرة "عشان بكرة" لتحفيز الشباب على الادخار، صحيفة بانوراما ، مصر بتاريخ الأربعاء 06 مارس 2013
161. فريدة صادق زوزو، الأسرة الجزائرية بين التقاليد والتغريب ، جريدة الخبر، بتاريخ 23 - شعبان - 1427 هـ |الموافق ل 16 - سبتمبر – 2006، مقال منشور على الرابط الالكتروني http://elkhabar.com/dossier/?ida=154246&idc=40
162. مجلة البنوك الإسلامية، العدد 16 ، ربيع الأول سنة 1401 هـ،
163. مركوم ، مينة ، تأثرت بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد :الأسرة الجزائرية تتخلى عن قرون من الامتداد وتتحول إلى النووية ، جريدة النهار الجديد الصادرة بتاريخ : 28 - 06 – 2008
164. مصطفى المعمري، الادخار.. الثقافة المغيبة، جريدة الوطن، عمان ، بتاريخ : الأربعاء 18-01-2012
165. مقنع لحسن ، محمد الكتاني يدعو الحكومة المغربية لإجراءات عاجلة بعد تراجع الادخار المصرفي ،نشر في هبة بريس، جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ 29 - 09 - 2010.

الندوات و الملتقيات العلمية:

166. بيان اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر الجديدة، القاهرة، 1977.

167. الأشقرم ، النقود و تقلب العملة ، بحث مقدم الى الدورة الخامسة لمجمع الفقه الاسلامي المنعقدة بالكويت، جمادى الأولى، 1409ه الموافق ل10-15 كانون الأول ديسمبر) 1988م

168. حزب جبهة التحرير الوطني للنساء الجزائريات ، الندوة الوطنية الأولى لتنظيم الأسرة، من 10/9 جانفي 1988

169. خوجة ، جمانة ، محاضرة تدعو إلى تعزيز ثقافة الادخار وتنظيم الاقتراض الاستهلاكي بين الأفراد - جريدة الاتحاد على الرابط الالكتروني
http://www.alittihad.ae/details.php?id=117795&y=2011#ixzz1l2j3mhll

170. قرار المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، البنوك الإسلامية طلقة في معركة تقدم المسلمين، 2003، على الرابط الالكتروني، www. Islamicfi.com.

قائمة المصادر و المراجع باللغة الأجنبية:

DICTIONNAIRES:

171. Akoun André & Ansart, Pierre, (Dir), **Dictionnaire de sociologie**, collection Dictionnaire Le Robert/Seuil, 1999

172. Gilles Férreol, **Lexique des sciences sociales** , Armand colin, Paris , 2000

OUVRAGES :

173. Arnsperger Christian , Philippe Von Paris, **étique économique et sociale,** la découverte, 03ème édition, Paris ,2003
174. Barthes Roland , **Essais critiques**, points, Paris seuil, (s.d)
175. Grawitz , Madeleine, **Méthodes des sciences sociales**, Ed Dalloz, 11ème édition, Paris, 2005
176. Herland, **Michel Keynes et la macroéconomie**, Economica, Paris, 2000
177. Layachi Azzedine, **Economic crises and political change in North Africa**, Editions Westport connecticut, London, 1984
178. Marcel Mauss , **Essai sur le don. Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques**, PUF, coll. « Quadrige Grands textes », 2007
179. Martinez Louis, **La guerre civile en Algérie**, Edition Kharthala , 1998, Mitidja Impression, Alger, 2003
180. Mead, Margaret , **Some theoretical considerations on the problems of mother _ child separation** , The American Journal of orthopsychiatry , vol 24, 1954
181. Maurice Roy, Théorie générale Keynes, ed Hatrier, Paris
182. Meillassoux Claude , **Anthropologie économique des Gouro de la Côte d'Ivoire**, la haye, Mouton , Paris – 1964
183. Nérestaut, Micial, **Anthropologie et sociologie à l'usage des jeunes chercheurs**, Ed Karthala, Paris,(s.d)
184. Roland Barthes, **Essais critiques**, points, Paris seuil, (s.d)
185. Toffler Alvin : **les nouveaux pouvoirs, savoirs , richesses , et violences à la veille du XXI ème siècle** ,Ed Fayard, Paris ,1991
186. Vallat David et Guérin Isabelle (de l'Institut Karl Polanyi) , **Les finances solidaires**, ed CRIDA avec le concours de la Délégation Interministérielle à l'Innovation Sociale et à l'Économie Sociale et de la fondation du Crédit coopératif., Paris , 1999
187. Warnie , Jean pierre, **La mondialisation de la culture**, ed . La découverte, Paris(s.d)

ARTICLES SCIENTIFIQUES :

188. Boudon cité par Wagner, Anne –Catherine, les acteurs de la mondialisation : inégalités sociales , in atelier méthodologique en sciences humaine et sociales, Oran, Codesria, Octobre, 2006.

189. C.N.E.S, problématique de la réforme du Système bancaire Algérienne, article publié sur : www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture/#sommaire
190. Candau Joel, cité par julien, marie Pierre, « Travail et subjectivité : pistes éthnologiques du sujet », retour sur « Anthropologie ouvrière et enquête d'usine », in Ethnologie française, fermetures, crises et reprises », revue trimestrielle, Paris, PUF,n°4, Octobre-2005
191. Mounir Khaled BERRAH, Publication de la Direction Technique chargée des statistiques sociales et des revenus à l'office national des statistiques, Revue ONS N° ISSN 1111, Septembre 2013, Alger.
192. Office National Des Statistiques : La Direction technique chargée des statistiques économiques et du suivi de la conjoncture , Indice des prix à la consommation- ville d'Alger, évolution 2003-2012, Collections Statistiques N° 178/2013,Sériie E : Statistiques Economiques N° 72, Alger, Mai 2013
193. Office National Des Statistiques, L'Algérie en quelques chiffres ,Résultat de l'enquête 2009-2011, parus dans le Numéro 42, Édition 2011, Alger.
194. ONS - CNES على الرابط www .ons.dz
195. www. Clanin .com / vb.showthread.php

CONFERENCES ET MANIFESTATIONS SCIENTIFIQUES :

196. Amine Samir, et François houtard, Mondialisation des résistances : l'état des luttes : Forum mondiales alternatifs, Paris,2004

الملاحق

الاستمارة

الخاصة بعمال البنوك

بنك .....

الجنس ذكر ( ) أنثى ( )

السن

المستوى التعليمي متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي ( ) آخر ( )

الحالة المدنية أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرمل ( )

عدد الأولاد ( )

نوع المنصب داخل البنك :.....

هل توفر المال نعم ( ) لا ( )

و اذا نعم ، أين؟ في البنك ( ) في البيت ( )

هل لديك دفاتر توفير لأبنائك نعم ( ) لا ( )

لماذا؟.....

هل تستفيد من الفوائد البنكية نعم ( ) لا( )

هل تعتبر نفسك ملتزم بالدين الاسلامي نعم ( ) لا ( ) نوعا ما ( )

حسب رأيكم ، هل الادخار في البنك حلال ( ) حرام ( )

ماذا عن الاقتراض؟ حلال ( ) حرام ( )

هل سبق لك أن اقترضت من البنك ( )

الاقارب ( )

الأصدقاء ( )

لم تقترض يوما ( )

ما تقييمكم لمعدل الفائدة في الاقتراض البنكي عالية ( ) متوسطة ( ) ضعيفة ( ) آخر ( )

من خلال تجربتكم في هذا البنك ، و حسب تقييمكم ، هل يدخر المواطنين من زبائنكم المال في شكل ودائع؟

نعم ( ) لا ( )

اذا كان الجواب نعم ، فما هو تقييمكم لحجم المدخرات؟

هامة جدا ( ) متوسطة ( ) ضعيفة ( )

حسب رأيكم ، هل لدى زبائنكم وعي بأهمية الادخار؟ نعم ( ) لا ( )

ما الذي يعوق الادخار المصرفي ، حسب رأيكم؟ .....

.....

.....

ما هو تقييمكم لدور بنككم في تشجيع الزبائن على الادخار؟

جد فعّال ( ) نوعا ما قوي ( ) ضعيف ( )

ما موقفكم من دور البنوك الأخرى بشكل عام و دورها في تحفيز الادخار المصرفي؟

ضعيف ( ) قوي ( ) نوعا ما ( )

هل بالنسبة لكم أنتم الموظفون ، تدخل مسألة تشجيع المواطن على الادخار ضمن أولوياتكم؟

نعم ( ) لا ( )

لماذا؟.....

.....

هل تؤثر منافسة البنوك الأخرى على معدل الادخار لديكم؟ نعم ( ) لا ( )

هل تعتبرون أن نوعية الخدمات و كيفية التعامل مع الزبائن قد تلعب دورا في دفع الزبائن على ايداع الأموال و الادخار؟ نعم ( ) لا ( )

لماذا؟ .....

.....

هل يمنحكم البنك تحفيزات مادية للدفع بالزبائن على الادخار؟ نعم ( ) لا ( )

هل هناك ادخار بالعملة الصعبة ؟ نعم ( ) لا ( )

ما هي نسبة الفائدة المعمول بها؟ .....

هل تعتبرون أن معدل الفائدة يشجع المواطن على ايداع أمواله بالبنك؟ نعم ( ) لا ( )

متى يفضل المواطن الجزائري وضع أمواله في البنك ؟

في حالة الوفرة (زيادة عن الحاجة) ( )

في حالة زيادة معدل الفائدة في البنك ( )

في حالة غياب أي فكرة الاستثمار(مشروع) ( )

حتى لا يقصدك معارفك أو اقاربك من أجل السلفة ( )

آخر: .....

ما هو حسب رأيكم ، الحل لتشجيع المواطنين على الادخار المصرفي؟.....

.....

الاستمارة

الجنس ذكر ( ) أنثى ( )

السن

المستوى التعليمي أمي ( ) ابتدائي ( ) متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي ( )
آخر ( )

المهنة

الاقامة حضري ( ) شبه حضري ( ) ريفي ( )

الحالة المدنية أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرمل ( ) آخر ( )

عدد الأولاد ( )

1-هل تملك حساب بنكي؟ نعم ( ) لا ( )

2-ما هي طبيعة علاقتك بالبنك

سحب الاجرة ( ) ايداع و سحب ( ) طلب قروض ( ) آخر( )

3-كم من مرة في الشهر تتردد على البنك؟

4-هل تسحب اجرتك كاملة كل شهر؟ نعم ( ) لا ( )

5-هل توفر المال نعم ( ) لا ( )

و اذا نعم ، أين؟ في البنك ( ) في البيت ( )

6- هل تستفيد من الفوائد البنكية نعم ( ) لا( )

7-هل سبق لك أن اقترضت من البنك ( )

الاقارب ( )

الأصدقاء ( )

لم تقترض يوما ( )

8- هل ترد رأس المال المقترض فقط أو مع الفائدة ؟.....

9-هل تعتبر نفسك ملتزم بالدين الاسلامي نعم ( ) لا ( )

نوعا ما ( )

10-لماذا

تدخر؟.....

.....

11-لماذا تقترض؟.....

.....

12-هل لديك أفراد تعرفهم يدخرون في البنك نعم ( ) لا ( )

13-ما موقفك من البنك و دوره في الجزائر

ضعيف ( ) قوي ( ) نوعا ما ( )

14-في عدم وجود البنك أين تدخر أموالك؟.....

.....

15-أين تخزن الذهب و المجوهرات الخاصة بالعائلة ؟.....

.....

16-هل تستعمله وقت الحاجة؟ نعم ( ) لا ( )

17-هل تفضل اكتناز الذهب ( ) ام المال ( )

18-لماذا؟.....

19-هل لديك عملة صعبة؟ نعم ( ) لا ( )

20-في حالة نعم ، أين هي ؟ في البنك ( ) في البيت ( )

21-لماذا؟.....

22-هل تثق في البنك؟ نعم ( ) لا ( )

23-لماذا؟.....

.....

24-هل تفضل: الادخار ( ) الاستثمار (دون ضمانات للربح)( ) و

لماذا؟.....

.....

25-هل سبق لك أن استثمرت في مشروع عائلي أو مع أصدقاء و خسرت أموالك ؟ نعم ( )لا ( )

26-في حالة نعم ، ما كان موقفك من ذلك ؟

.....

.....

27-هل أعدت التجربة مرة أخرى ؟ نعم ( ) لا ( )

28-لماذا؟.....

.....

29-هل الادخار في البنك حلال ( ) حرام ( )

30-هل الادخار في البيت حلال ( ) حرام ( )

31-متى تفضل وضع أموالك في البنك ؟

في حالة الوفرة (زيادة عن الحاجة) ( )

في حالة زيادة معدل الفائدة في البنك ( )

في حالة غياب أي فكرة الاستثمار(مشروع) ( )

حتى لا يقصدك معارفك أو اقاربك من أجل السلفة ( )

32-هل تملك دفتر توفير نعم ( ) لا ( )

33-دفتر توفير ذو فائدة نعم ( ) لا ( )

34-لماذا؟.....

.....

35-هل فتحت دفاتر توفير لأبنائك نعم ( ) لا ( )

36-لماذا؟.....

37- لأجل من تدخر عموما؟ .....

.....

38- ما هي مزايا الادخار في نظرك؟ .....

.....

.....

دليل المقابلة

رقم المقابلة:.....

تاريخ المقابلة:.....

مدّة المقابلة:.....

مكان المقابلة:.....

اسم المبحوث(ة):.....

1-المميزات السوسيو مهنية للمبحوث(ة):

1-1- هوية المبحوث(ة):

النوع: ذكر ☐ انثى ☐

السن: ☐ المهنة:.....

الحالة المدنية: أعزب(ة): ☐ متزوج(ة): مطلق(ة): أرمل:

المستوى الدراسي: جامعي ☐ ثانوي ☐ متوسط ☐ ابتدائي ☐ آخر ☐

السكن: منزل العائلة الكبيرة: ☐ سكن خاص ☐ كراء ☐ آخر ☐

مكان الازدياد:.....

الأصل الاجتماعي للأب: تلمسان ☐ آخر ☐

1-2- الوضعية العائلية للمبحوث(ة) :

المستوى الدراسي للزوج (ة): جامعي ☐ انوي ☐ توسط ☐ تدائي ☐ خر ☐

عمل الزوج(ة): .....

عدد الأطفال:.....

المستوى الدراسي للأبناء : جامعي ☐ ثانوي ☐ متوسط ☐ ابتدائي ☐ خر ☐

وظيفة الابناء: التعليم ☐ الادارة ☐ الخاص ☐ خر ☐

1-3- الوضعية المهنية و المادية للمبحوث(ة):

تاريخ الدخول الى المهنة

:.....

الرتبة المهنية

:.....

1-هل ترى أن مرتّبك يتوافق مع العمل الذي تؤديه ؟ نعم ☐ لا ☐

2-لماذا ؟.....

3-كيف تقيم مرتبك؟ عالي ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

4-كيف تقيم مرتبك؟ كافي ☐ غير كافي ☐

5-هل مرتبك يكفيك في الانفاق الشهري على أسرتك ؟ نعم ☐ لا ☐

6-هل ترى بأن الحياة اليوم تختلف عن الماضي في متطلباتها و مقدار النفقات و الاستهلاك ؟

نعم ☐ لا ☐

7- لماذا، حسب رأيك؟.....

.....

8-ماذا عن متطلبات أبنائكم اليوم، هل هي في تفاقم مستمر؟ أم لا تزالون تتمكنون من فرض آرائكم عليهم و تفادي الانفاق على الكماليات ؟.....

.....

9-كيف توازن بين الدخل و

الانفاق؟.....

.....

10-هل تتمكن من ادخار و لو جزء قليل من دخلك الشهري لوقت الحاجة ؟ نعم ☐ لا ☐

2- موقف المبحوث من عملية الادخار:

2-1- الادخار التقليدي :

11-هل سبق لك أن كسبت حصالة تخزّن فيها قطعا نقدية في طفولتك؟ نعم ☐ لا ☐

12-ما هو أكبر مبلغ ادخرته بهذه الطريقة ؟ .....

13-من هو أول شخص شجعك على تبني هذه الطريقة في الادخار؟ .....

14-كيف تمّ ذلك؟.....

.....

15-هل كانت هذه عادة لديك ، نشأت عليها منذ صغرك ؟ نعم ☐ لا ☐

16-لماذا؟.....

17-هل تذكر أنه كانت لهذه الطريقة في الادخار أثرا ايجابيا على نمط حياتك؟ نعم لا

18-كيف ذلك؟.....

2-2- الادخار و التوفير البنكي:

19-هل لديك دفتر توفير بنكي؟ نعم ☐ لا ☐

20-هل هو حساب توفير/ادخار لقاء فائدة ؟ نعم☐ لا ☐

21-هل المبالغ الموجهة للادخار يتم وضعها في الحساب :

- مرة كل شهر عند استلام الراتب ☐
- في مناسبات فقط (عند أستلام منح خاصة) ☐
- لا أتمكن حاليا من ادخار و لو قسطا ضعيفا من الدخل الشهري ☐
- آخر:.....

22-في حالة لديك مبالغ كبيرة مدخرة ، هل لديك الثقة الكاملة لوضعها بالبنك؟

نعم ☐ لا ☐

23-لماذا؟.....

24-ما رأيك فيما حدث لبعض المواطنين على اثرالفضائح التي وقعت في البنوك الخاصة مثل بنك خليفة ؟

.....

.....

2-3- الاقتراض :

25-هل سبق لك أن اقترضت من البنك ؟ نعم ☐ لا ☐

26-ما هو سبب الاقتراض ؟.....

27-ما هي طبيعة القرض؟

☐ ☐

قرض بفائدة قرض من دون فائدة

آخر.....

28-هل كانت لديك مشاكل في دفع الأقساط؟ نعم☐ لا ☐

29-لو تسنّت لك فرصة الاقتراض من أفراد العائلة أو الأصدقاء، فهل تستغني عن القرض البنكي؟

نعم ☐ لا ☐

30-لماذا؟.....

.....

3- التمثلات:

31-كيف كنت تتمثل

البنك؟.....

.....

32- كيف كنت تتمثل عملية الادخار و التوفير على مستوى البنوك؟.....

.....

.....

33- كيف كنت تتمثل عملية الاقتراض من البنوك؟.....

.....

34- ما رأيك في كيفية تعامل موظفي البنك مع الزبائن؟ .....

.....

35-هل لهم دورا في تحفيز الزبائن على ادخار أموالهم في حسابات بنكية ؟ نعم ☐ لا ☐

36-كيف ذلك؟.....

.....

37-و ماذا عن تشجيع الزبائن على القروض البنكية؟.....

.....

موقف المبحوث(ة) من الفوائد (الادخار و الاقتراض)

38-ما موقفك من مسألة الربح الربوي في الادخار على مستوى البنوك

حلال ☐ حرام ☐

39-ماذا عن الربا في عملية الاقتراض؟

حلال ☐ حرام ☐

40-اذا اضطررت على الاقتراض البنكي ، فهل تضع موقفك هذا جانبا لخدمة مصلحتك و مصلحة أسرتك؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

.....

نرى اليوم أفرادا يبالغون في الانفاق و يتعدون ميزانياتهم فيضطرون الى الاقتراض لاقتناء الكماليات (أسفار الى الخارج، اقتناء سيارات فخمة ، لا نجاز منازل و بنايات فخمة...الخ). ما موقفكم من ذلك؟

.....

.....

.....

.....

.....

دليل عينة البحث: المميزات السوسيو-ديمغرافية للمبحوثين

المميزات السوسيوديمغرافية / اسم المبحوث		السن	المستوى التعليمي	الحالة المدنية	مكان الاقامة	المهنة	عدد الأبناء	مكان اجراء المقابلة	مدة المقابلة
11	شهرزاد	40	جامعي	متزوجة	تلمسان	قابلة	4	بنك الفلاحة و التنمية	20 د
المميزات السوسيوديمغرافية / اسم المبحوث		السن	المستوى التعليمي	الحالة المدنية	مكان الاقامة	المهنة	عدد الأبناء	مكان اجراء المقابلة	مدة المقابلة
12	[illegible]	38	[illegible]	[illegible]	[illegible]	اطار	/	القرض المقابلة	25
01	فاطمة	43	جامعي	متزوجة	أوجليدة	ممرضة	3	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	50 د
02	محمد	42	جامعي	متزوج	تلمسان	طبيب مختص	2	القرض الشعبي الوطني	17 د
03	سمية	38	ثانوي	متزوجة	شتوان	موظفة بثانوية	2	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	20 د
04	عمار	52	ثانوي	متزوج	عين الحوت	موظف بمؤسسة عمومية	5	القرض الشعبي الوطني	30 د
05	الحاجة دوجة	65	ابتدائي	أرملة	تلمسان	/	3	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	45 د
06	رشيد	65	متوسط	متزوج	الكدية	متقاعد	4	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	15 د
07	سفيان	32	جامعي	أعزب	الصفصاف	محامي	/	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	30 د
08	فايزة	29	جامعي	عزباء	شتوان	أستاذة جامعية	/	القرض الشعبي الوطني	20 د
09	لامية	23	جامعي	عزباء	تلمسان	طالبة	/	البنك الوطني الجزائري	15 د
10	فاطمة الزهراء	37	ثانوي	أرملة	عين الحوت	موظفة ببنك	2	القرض الشعبي الوطني	40 د

-الترتيب حسب ظهورهم في التحليل-

24	فيصل	32	جامعي	أعزب	بن سكران	ممرض بمؤسسة خاصة	/	القرض الشعبي الوطني	40 د
25	كمال	37	متوسط	أعزبة	أوجليدة	عون أمن بشركة خاصة	//	البنك الوطني الجزائري	30 د
14	عبد الوهاب	36	ثانوي	متزوج	تلمسان	معلم	3	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	30 د
26	محمد	35	جامعي	أعزب	أبي	موظفة بشركة	/	البنك الوطني الجزائري	30 د
15	فاطنة	44	ابتدائي	متزوجة	الكدية	منظفة	3	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	15 د
16	أمال	27	جامعي	متزوجة	أوجليدة	معلمة	2	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	20 د
17	طفياني	51	ابتدائي	متزوج	بن سكران	مربي نحل	2	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	40 د
18	سامية	27	جامعي	متزوجة	الكدية	أستاذة التعليم المتوسط	1	البنك الوطني الجزائري	45 د
19	عمارية	42	ابتدائي	متزوجة	القيطنة – بن سكران	/	3	البنك الوطني الجزائري	20د
20	محمد	48	جامعي	متزوج	أوجليدة	أستاذ جامعي	3	القرض الشعبي الوطني	25 د
21	أحمد	39	ثانوي	متزوج	أبو تاشفين	موظف بمؤسسة عمومية	2	القرض الشعبي الوطني	35 د
22	فتيحة	48	ثانوي	مطلقة	بن سكران	معلمة	1	القرض الشعبي الوطني	50 د
23	امينة	28	جامعي	عزباء	بني مستار	موظفة بشركة خاصة	/	البنك الوطني الجزائري	30 د

				تاشفين					
27	ايمان	28	جامعي	تلمسان	متزوجة	اطار بمؤسسة عمومية	3	بنك البركة	30 د
28	مراد	46	جامعي	شتوان	متزوج	أستاذ جامعي	2	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	25 د
29	أسية	32	ثانوي	تلمسان	عازبة	خياطة	/	منزل المبحوثة	50 د
30	أحمد	27	متوسط	بن سكران	أعزب	مربي أبقار	/	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	20 د
31	لامية	42	جامعي	تلمسان	متزوجة	موظفة ببنك	3	منزل المبحوثة	45 د
32	حميدة	37	جامعي	تلمسان	متزوجة	قابلة	3	مركز طبي	35 د
33	محمد الصغير	62	ثانوي	عين الحوت	متزوج	متقاعد	5	القرض الشعبي الوطني	25 د
34	ابراهيم	38	جامعي	تلمسان	متزوج	اطار بمؤسسة خاصة	3	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	35 د
35	فريال	37	ثانوي	أوجليدة	متزوجة	موظفة بشركة خاصة	2	منزل المبحوثة	45 د
36	منى	36	جامعي	أبي تاشفين	عازبة	ممرضة	/	المستشفى الجامعي بتلمسان	30 د
37	فادية	39	جامعي	تلمسان	متزوجة	طبيبة عامة	3	المستشفى الجامعي بتلمسان	20 د
38	فرح	45	ثانوي	تلمسان	متزوجة	كاتبة بشركة خاصة	2	البنك الوطني الجزائري	25 د
39	حنان	36	جامعي	أوجليدة	متزوجة	موظفة بشركة خاصة	2	بنك البركة	30 د
40	عبد الله	40	متوسط	عين الحوت	متزوج	سائق سيارة أجرة	5	بنك البركة	20 د
41	أمينة	43	ثانوي	تلمسان	متزوجة	خياطة	3	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	15 د
42	محمد	26	ثانوي	تلمسان	أعزب	تاجر	/	البنك الوطني الجزائري	20 د
43	حفيظة	34	ثانوي	الكدية	مطلقة	كاتبة في	2	مكان	40 د

							شركة خاصة		عملها
44	عبد القادر	25	ثانوي	أعزب	تلمسان	عامل بمتجر	/	مكان عمله	20 د
45	عبد الصمد	23	ثانوي	أعزب	تلمسان	عامل بمتجر	/	مكان عمله	30 د
46	فاطمة	37	جامعي	متزوجة	الصف صاف	موظفة بشركة خاصة	4	بنك البركة	20 د
47	ليلى	30	جامعي	متزوجة	تلمسان	أستاذة جامعية	4	بنك البركة	25 د
48	عبد اللطيف	38	جامعي	متزوج	تلمسان	طبيب	1	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	20 د
49	علجية	39	ثانوي	متزوجة	بني مستار	/	5	بنك البركة	40 د
50	أمينة	32	جامعي	عازبة	تلمسان	موظفة بالمستشفى الجامعي لتلمسان	/	المستشفى الجامعي تلمسان	30 د
51	علي	52	ثانوي	متزوج	أبي تاشفين	متقاعد	4	بنك البركة	20د
52	حورية	48	ثانوي	مطلقة	تلمسان	موظفة بمركز طبي	3	مكان عملها	35 د
53	عبد القادر	34	ثانوي	مطلق	أوجليدة	موظف بمؤسسة عمومية	2	القرض الشعبي الوطني	20 د
54	محمد	53	جامعي	متزوج	تلمسان	موظف بمخبر طبي	3	مكان عمله	30 د
55	عبد الحكيم	36	متوسط	أعزب	أوجليدة	عامل بمتجر	/	بنك البركة	15 د
56	احمد الأمين	23	ثانوي	أعزب	بني مستار	موظف بمؤسسة خاصة	/	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	30 د
57	مريم	43	جامعي	متزوجة	تلمسان	اطار بمؤسسة عمومية	4	بنك البركة	40 د
58	سعيد	33	جامعي	متزوج	تلمسان	مقاول	1	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	20 د
59	بن علي	62	ثانوي	متزوج	بن سكران	متقاعد	6	منزل المبحوث	50د
60	الزهرة	56	ثانوي	متزوجة	بن سكران	متقاعد	6	منزل المبحوثة	40 د
61	حنان	37	جامعي	عازبة	بني مستار	موظف بمؤسسة خاصة	/	مكان عملها	20د

62	عبد الرزاق	38	ثانوي	متزوج	شتوان	تاجر	3	بنك البركة	15د
63	عبد الرحيم	36	متوسط	مطلق	تلمسان	عون أمن بشركة خاصة	3	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	25د
64	امال	28	جامعي	متزوجة	تلمسان	معلمة	3	القرض الشعبي الوطني	30د
65	محمد	29	متوسط	متزوج	عين الحوت	تاجر	3	القرض الشعبي الوطني	15
66	امين	39	جامعي	اعزب	تلمسان	اطار بمؤسسة عمومية	/	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	17د
67	عبد المجيد	43	ثانوي	متزوج	تلمسان	أستاذ ثانوي	4	مكان العمل	15د
68	رويدة	41	ثانوي	عازبة	تلمسان	كاتبة في شركة	/	بنك البركة	20د
69	ماجدة	34	ثانوي	مطلقة	الكدية	صاحبة ورشة خياطة	3	القرض الشعبي الوطني	15د
70	زهيرة	44	ثانوي	أرملة	شتوان	مسيرة وكالة كراء سيارات	3	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	20د
71	سومية	36	جامعي	عازبة	تلمسان	بائعة في متجر	/	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	15د
72	سامية	42	ثانوي	متزوجة	أبي تاشفين	معلمة	4	مكان عملها	40د
73	توفيق	44	جامعي	متزوج	تلمسان	مقاول	3	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	12د
74	محمد	39	جامعي	اعزب	تلمسان	موظف بمؤسسة عمومية	/	مكان عمله	20د
75	سيدي محمد	54	ثانوي	أرمل	عين الحوت	تاجر	4	بنك البركة	40د
76	علي	57	ثانوي	متزوج	تلمسان	اطار بمؤسسة خاصة	4	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	20د
77	رضا	47	جامعي	متزوج	تلمسان	طبيب	3	البنك الوطني الجزائري	20د
78	صورية	34	جامعي	عازبة	تلمسان	بيطرية	/	البنك الوطني الجزائري	30د

79	أمينة	35	جامعي	عازبة	أبي تاشفين	مهندسة بشركة خاصة	/	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	20د
80	لطفي	42	جامعي	متزوج	تلمسان	مهندس بشركة عمومية	4	مكان عمله	35د
81	أحمد الأمين	37	ثانوي	اعزب	تلمسان	تاجر	/	البنك الوطني الجزائري	20د
82	اسماعيل	41	ثانوي	أعزب	تلمسان	موظف بمؤسسة خاصة	/	البنك الوطني الجزائري	15د
83	فاطمة	35	جامعي	متزوجة	تلمسان	كاتبة مدير في بنك	3	بنك البركة	20د
84	مونية	40	جامعي	متزوجة	تلمسان	موظفة في شركة خاصة	4	البنك الوطني الجزائري	15د
85	دنيا	36	جامعي	متزوجة	تلمسان	خياطة	3	البنك الوطني الجزائري	45د
86	سناء	38	جامعي	عازبة	تلمسان	طبيبة	/	المستشفى الجامعي تلمسان	20د
87	سيد أحمد	39	جامعي	متزوج	اوجليدة	مهندس بمؤسسة عمومية	3	البنك الوطني الجزائري	15د
88	عبد الرحمان	35	متوسط	متزوج	اوجليدة	عون امن في شركة خاصة	3	مكان عمله	20د
89	سليمة	42	ثانوي	متزوجة	أبي تاشفين	كاتبة في شركة عمومية	3	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	30د
90	عايدة	39	جامعي	متزوجة	الكدية	موظفة في مؤسسة عمومية	4	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	15د
91	مريم	44	متوسط	متزوجة	شتوان	ماكثة في البيت	3	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	40د
92	سميرة	39	جامعي	متزوجة	تلمسان	خياطة	3	البنك الوطني الجزائري	20د
93	حياة	38	جامعي	متزوجة	بن سكران	موظفة في شركة خاصة	4	مكان عملها	30د
94	ايمان	37	جامعي	متزوجة	تلمسان	اطار بشركة عمومية	3	بنك البركة	15د

95	فضيلة	42	جامعي	عازبة	تلمسان	تاجرة	/	البنك الوطني الجزائري	40د
96	عبد الحميد	39	جامعي	متزوج	الكدية	استاذ ثانوي	3	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	45د
97	سميرة	42	متوسط	متزوجة	بن سكران	تاجرة	4	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	20د
98	احمد	65	ثانوي	متزوج	تلمسان	متقاعد	3	بنك البركة	30د
99	فريد	62	ثانوي	متزوج	عين الحوت	متقاعد	4	القرض الشعبي الوطني	20د
100	سهيلة	44	جامعي	متزوجة	تلمسان	موظفة في شركة خاصة	3	بنك البركة	30د

ملخص الرسالة:

واجه المجتمع البشري منذ فجر التاريخ ظواهر اقتصادية و اجتماعية ذات صلة عميقة بمبدأ الادخار و قد حمل الإنسان منذ الحياة البدائية ثقافة الادخار حرصا منه على تطوير أساليب كسب المعيشة لتحقيق الاستفادة القصوى في ظل الندرة. لكننا اليوم نشهد غياب هذا المبدأ و تنامي ظاهرة الاقتراض ، ففي زمن تدنى فيه الدخل الأسري و زاد الانفاق ، انسابت الأسر الجزائرية كغيرها من الأسر العالمية إلى الاستهلاك المفرط و تأثر سلوك الفرد بفعل ثقافة دخيلة تسمى بـ "ثقافة الاستهلاك". فبالرغم من جهود الدولة لتحفيز الادخار المصرفي لدى أفراد الأسر الجزائرية، أثبتت دراستنا هذه أن كلا من الوازع الديني و قلة الثقة في البنوك و كذا رفض التجديد و التحديث بمفاهيم غربية أسسوا عوائق أمام الادخار العائلي ، و تبقى تصورات الأسرة الجزائرية لثقافة الادخار على أنها حقا أساسية لكنها عملية شبه مستحيلة في ظل الظروف المعيشية ، الاقتصادية و الاجتماعية الراهنة .

Résumé :

Depuis l'aube de notre histoire, les sociétés humaines ont été confrontées à des phénomènes socio-économiques dont la relation avec le principe d'épargne est si profonde ; quant à l'être humain, il a toujours porté , et ce, depuis les sociétés primitives , une culture d'épargne qui lui a permis de développer les processus de gagner sa vie et concrétiser une jouissance maximale au sein de la rareté qui régnait. Hélas, nous constatons aujourd'hui une absence totale de ce principe et une sur -utilisation du crédit, car dans une ère ou le revenu familial est en nette régression et les dépenses en augmentation, la famille algérienne s'est alignée au reste des familles du monde et s'est investie dans une consommation excessive influant sur le comportement des individus par l'effet d'une culture qui nous est étrange appelée « culture de la consommation ». Cependant , et malgré tous les efforts de l'état algérien en vue d'encourager l'épargne bancaire chez les membres de la famille algérienne, notre recherche a montré que plusieurs facteurs à savoir : le facteur religieux, le manque de confiance en la banque en elle –même et le refus de modernisation avec des concepts occidentaux , constituent un véritable obstacle devant l'évolution de l'épargne bancaire. Quant à la conception de la culture de l'épargne chez les membres de la famille algérienne , elle se limite à un principe indispensable mais impossible à adopter dans la conjoncture socio-économique actuelle .

Summarize :

The human societies had been confronted from the beginning of history to socio-economic phenomena in a deep relation with the principle of saving, and the human being had always carried a saves culture since the primitive societies in order to realize a maximum benefit among rarity of that period. But today , we notice a total absence of that principle with an excessive consumption. In an era where the family income regresses and expenditure increases, the Algerian family has been ranged with the other world's families in an exorbitant consumption , which altered the individual's behaviour by what is called " consumption culture". However and despite the efforts of the Algerian state to improve the individual savings in banks , our research has demonstrated that many factors such as: the religious factor, the mistrust in banks as well as the rejection of any modernisation using occidental processes, constitute a real obstruction to the evolution of bank saving in Algeria. Whereas, for the Algerian family's conception of culture of saving, Algerian people are convinced that it is a fundamental principle in life but impossible to adopt in nowadays socio-economic conjuncture.